٣

الأصبهانية

شرح عقيدة شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن محمود بن عباد الأصبهاني الأشعري
(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

يطبع كاملاً لأول مرة

الجزء الثاني

دار العمرية للنشر والتوزيع

وَكَذَاكَ شَرْحُ عَقِيدَةٍ لِلأَصْبَهَا ... نِي شَارِحِ «المَحْصُولِ» شَرْحَ بَيَانِ

فِيهَا النُّبُوَّاتُ الَّتِي إِثْبَاتُهَا ... فِي غَايَةِ التَّقْرِيرِ وَالتِّبْيَانِ

وَاللَّهِ مَا لِأُولِي الكَلَامِ نَظِيرُهُ ... أَبَدًا وَكُتْبُهُمُ بِكُلِّ مَكَانِ

وَكَذَا حُدُوثُ العَالَمِ العُلْوِيِّ وَالسُّـ ... ـفْلِيِّ فِيهِ فِي أَتَمِّ بَيَانِ

الأَصْبَهَانِيَّة

ح دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1445هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
الأصبهانية
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية عبدالله علي السليمان - ط 1 - الرياض ، 1445 هـ
478 ص؛ 17×24 سم
ردمك: 1-1303-05-603-978 (مجموعة)
ردمك: 5-1305-05-603-978 (ج2)
1- العقيدة الاسلامية 2- التوحيد أ. السليمان ، عبدالله علي (محقق) ب. العنوان
ديوي 240 1445/23924

رقم الإيداع: 1445/23924
ردمك: 1-1303-05-603-978 (مجموعة)
ردمك: 5-1305-05-603-978 (ج2)

الطبعة الثانية

2024م/ 1445هـ

دار العمرية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض

00966 532 012 171 @dar_alomariah
dar.alomariah@gmail.com

الأصبهانية

شرح عقيدة شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن محمود بن عباد الأصبهاني الأشعري
(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

يُطبع كاملاً لأول مرة

الجزء الثاني

دار العمرية للنشر والتوزيع

الأصبهانية

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فصلٌ

۞ وأمَّا قولُه: ﴿والدَّليل على قُدْرَته: إيجادُه الأشياء[١]؛ وهو إمَّا بالذَّات وهو محالٌ، وإلا لكان العالَم وكلُّ واحدٍ من مخلوقاته قديمًا، وهو باطلٌ، فتعيَّنَ أن يكون فاعلًا بالاختيار، وهو المطلوب﴾.

فقد يقال: هذا إنَّما أَثبتَ به أنَّه فاعلٌ[٢] بالاختيار -وإن كان لم يقرِّر مقدِّمات دليلِه-، وفعلُه بالاختيار يُثبت الإرادةَ، لا يثبت[٣] القُدْرة، وهو قد أثبت الإرادة فيما بعدُ، فظاهر هذا أنَّه كرَّرَ[٤] دليلَ الإرادة ولم يذكر على القُدْرة دليلًا.

لكن تقرير ذلك أن يقال إنَّه:

۞ إمَّا أن يكون المبدِعُ للأشياء مجرَّدَ ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات، مستلزِمةٍ وجودَ[٥] المفعول، كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين[٦] بِقِدَم الأَفْلاك وصدورِها عن ذاتٍ مجرَّدةٍ[٧].

---

(١) في (م): «للأشياء»، والمثبت من (د، ل).

(٢) قوله: «أنه فاعلٌ» في (د): «كونه فاعلًا»، والمثبت من (م، ل).

(٣) قوله: «يثبت... لا يثبت» في (م، د): «ثبت... لا ثبت»، والمثبت من (ل).

(٤) في (د): «ذكر»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «مستلزمة وجود» في (ل): «مستلزم [وتحتمل: «يستلزم»] وجود»، والمثبت من (م، د).

(٦) قوله: «كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين» في (ل): «كما يقوله المتفلسفة القائلون»، والمثبت من (م، د).

(٧) قوله: «وصدورِها عن ذات مجرَّدة» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).

۞ وإمَّا أن يكون ذاتًا موصوفةً بصفاتٍ[١]، لا يجب معها وجودُ المخلوقات، كما عليه أهل الملل.

[*والأول **باطلٌ**؛ لأنَّه يستلزم ألا يَحْدُث في العالَم شيءٌ؛ لأنَّ العِلَّة التَّامَّة القديمة يجب أن تستلزم معلولها، فلا يتأخَّر شيءٌ من معلولاتها عن الأزل، وهو خلاف الحسِّ والمُشَاهَدة[٢]. وهذا الوجه يُبطل قولهم بـ«**الموجِب بالذَّات**» وبقِدم شيءٍ بعينه من أجزاء العالَم. وسواءٌ فَسَّروا[٣] «**الموجِب**»: بذاتٍ مجرَّدةٍ مستلزِمةٍ للموجَب، **أو**: بذاتٍ موصوفةٍ مستلزِمةٍ للموجَب؛ فإنَّ القول بكون المبدِعِ الأزليِّ[٤] ملزومًا لموجَبه ومقتضاه، مع تأخُّر بعض ذلك عن الأزل= جمعٌ بين النَّقيضين*][٥].

وإذا أردتَ التَّقسيم الحاصر **قلتَ**: «**الفاعل**»: إمَّا مجرَّد الذَّات، وإمَّا الذَّات بصفةٍ[٦].

۞ فإن كان الأوَّلُ؛ فمعلومٌ أنَّ العِلَّة التَّامَّة تستلزم وجودَ المعلول، فإذا كان مُجَرَّدُ الذَّات هو الموجِب؛ فمُجَرَّد الذَّات عِلَّةٌ تامَّةٌ؛ فيلزم وجودُ المعلول جميعِه؛ فيلزم قِدمُ جميع الحوادث، وهو خلاف المشاهدة.

۞ وإن كان الثَّاني؛ فالصِّفة التي يصلح بها الفعل هي القدرة. **أو يقال**: فإذا لم يكن موجِبًا بذاته -بل بصفةٍ-؛ تعيَّن أن يكون مختارًا؛ فإنَّه: إمَّا موجِبٌ بالذَّات، وإمَّا فاعلٌ بالاختيار، والمختارُ إنَّما يفعل بالقدرة؛ إذ القادر[٧] هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل.

---

(١) في (م، ل): «بصفة»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «والمشاهد»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «فسر»، والمثبت من (د). (٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م، د).
(٦) قوله: «إما مجرد الذات وإما الذات بصفة» في(د): «إما ذاتًا مجردة وإما الذات بصفات»، والمثبت من (م، ل).
(٧) قوله: «إذ القادر» في (م): «والقادر»، والمثبت من (د، ل).

فأمَّا من يلزمه[1] المفعول بدون إرادته؛ فهذا ليس بقادرٍ، بل ملزومٌ بمنزلة الذي تلزمه[2] الحركات الطَّبيعيَّة التي[3] لا قدرة له على فعلها ولا تركها.

وحقيقةُ الأمر[4]: أنَّ العِلْم بكون الفاعل قادرًا عِلمٌ ضروريٌّ، حتَّى إنَّه[5] لو فُرِض أنَّه يفعل بلا إرادةٍ؛ لم يكن له بُدٌّ من أن[6] يكون له قوَّةٌ على الفعل. ولهذا لمَّا كانت الحوادث تصدر **تارةً** بسبب حركة[7] الأحياء القادرين -كالملائكة والجنِّ والإنس وسائر الحيوانات[8]- **وتارةً** بسبب الجمادات -كالنَّار والهواء والماء-؛ كانت هذه المتحرِّكات مختصَّةً بِقُوًى؛ بها[9] تمتاز عمَّا لا يصدر عنه مثل تلك الحركة.

فصفة الحَيِّ تُسمَّى «**قدرةً**»، وإذا كانت أكمل من غيرها[10] سُمِّيت «**قُوَّةً**»؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[11]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[12]، وقد ذكر قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ في

(١) في (د): «يستلزمه»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (د): «تستلزمه»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (د): «الذي»، والمثبت من (م، ل).
(٤) من قوله هنا: «وحقيقة الأمر» إلى قوله (ص٥٧٢): «...وجب وجودُ المراد، والله سبحانه وتعالى أعلم»؛ من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). وستنتهي النسخة (د) أثناء هذه الزيادة (ص٥٣٦) كما سيأتي التنبيه عليه.
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «بلا إرادة لم يكن له بد من أن» في (د): «بالإرادة لم يكن بد أن»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٨) في (د): «الحيوان»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(١٠) في (م): «ذلك»، والمثبت من (د).
(١١) فصلت: (١٥).
(١٢) الروم: (٩).

غير موضعٍ[١].

وقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾[٥].

وفي «**صحيح البخاريِّ**» وغيرِه[٦] عن جابرٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يعلِّم أصحابه الاستخارة في الأمور كلِّها، كما يعلِّمهم السُّورة من القرآن؛ يقول: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُم بِالأَمرِ، فَليَركَع رَكعَتَينِ مِن غَيرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُل: اللَّهُمَّ إِنِّي أَستَخِيرُك بِعِلمِك، وَأَستَقدِرُك بِقُدرَتِك، وَأَسأَلُك مِن فَضلِك العَظِيمِ؛ فَإِنَّك تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعلَمُ وَلَا أَعلَمُ، وَأَنتَ عَلَّامُ الغُيوبِ.**

اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمرَ -وَيُسَمِّيهِ[٧] بِاسمِهِ- خَيرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي؛ فَاقدُرهُ لِي، وَيَسِّرهُ لِي، ثُمَّ بَارِك لِي فِيهِ.

وَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي؛ فَاصرِفهُ عَنِّي، وَاصرِفنِي عَنهُ، وَاقدُر لِيَ الخَيرَ حَيثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ[٨]»،

---

(١) فاطر: (٤٤)، غافر: (٢١).
(٢) النجم: (٥-٦).
(٣) التكوير: (١٩-٢٠).
(٤) الروم: (٥٤).
(٥) الذاريات: (٥٨).
(٦) أخرجه البخاري (٦٣٩٠)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٤)، والنسائي (٥٧٦١)، وابن ماجه (١٣٨٣)، وأحمد (١٤٧٠٧) من حديث جابر بن عبد الله. قال الترمذي: (صحيح غريب).
(٧) في (د): «يسميه»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «حيث كان، ثم رضني به» في (د): «حيث ما كنت ورضني به»، والمثبت من (م). وبعدها في (م) زيادة: «قال: ويسمي حاجته».

وقد شكَّ بعضُ الرُّواة هل قال: «دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي»، أو قال: «عَاجِل أَمرِي وَآجِلِهِ»، وجزم بعضُهم باللَّفظ الأوَّل.

والذي دلَّ عليه «الكتاب» و«السُّنَّة»، وكان عليه سلف الأمَّة وأئمَّتها: أنَّ الله يخلق الأشياء بالأسباب؛ فالقُوَى التي جعلها الله[١] في الحيوان والجماد هي من الأسباب[٢] التي يُحْدِث بها[٣] الحوادثَ.

وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[٤]، وبُيِّن أنَّ مذهب السَّلف والأئمَّة أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ بمشيئته وقدرته، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فقدرتُه ومشيئتُه تستلزم وجودَ المقدور.

ولفظ «**الاختيار**» في القرآن والسُّنَّة وكلام السَّلف يتضمَّن تفضيل «**المختار**» على غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝٣١ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٢﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ﴾، ثُمَّ قال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾[٦]، فذكر الاختيار بعد المشيئة، وقال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾[٧]، **أي**: من قومه.

وقد صار لفظ «**الاختيار**» يُعبَّر به عن «**الإرادة**»؛ **بناءً** على أنَّ العالِم لا يريد إلا ما هو خيرٌ[٨] من غيره، أو **بناءً** على أنَّ الحيَّ لا يريد إلا ما يراه خيرًا من غيره. وإن كان قد يَغْلَط في اعتقاده[٩] أنَّه خيرٌ من غيره.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م). (٢) في (م): «الأشياء»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «يحدث بها» في (د): «بها يحدث»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**التدمرية**» (ص٢٠٩)، «**الفتاوى**» (٨/ ١٣٣).
(٥) الدخان: (٣٠-٣٢). (٦) القصص: (٦٨).
(٧) الأعراف: (١٥٥).
(٨) قوله: «هو خير» في (م): «كان خيرًا»، والمثبت من (د).
(٩) في (م): «اعتقاد»، والمثبت من (د).

وهذا يطابق قول من قال: «إنَّ القادرَ المختارَ لا يُرَجِّح أحدَ مقدورَيه على الآخر إلا بمرجِّحٍ».

والمقصود هنا: أنَّ السَّلف والأئمَّةَ وجمهورَ الخلق الذين يُثبتون في المخلوقات قُوًى وقُدَرًا بها تكون الحوادث التي تصدر عنها= يكونُ[(١)] إثبات القوَّة لله تعالى وقدرته على الفعل من أبين الأشياءِ عندهم، ويكون العلم بذلك من أظهر المعارف وأجلاها.

فإنَّه قد استقرَّ في فِطَرِهم أنَّ الفاعل لا يكون إلا قادرًا، وأنَّ القدرة صفةُ كمالٍ، فإذا كان المخلوق قادرًا قويًّا على ما يفعله؛ فالخالق تعالى أَوْلى أن يكون قادرًا قويًّا على ما يفعله.

ومن المستقِرِّ في الفِطر[(٢)] أنَّه إذا فُرض الفاعل غيرَ قادرٍ على الفعل؛ امتنع كونُه فاعلًا؛ ولهذا كان من نفى أن يكون للعبد قدرةٌ مؤثِّرةٌ -كجَهْمٍ وأبي الحسن ومن اتَّبعهما- لا يُسمُّون العبدَ فاعلًا، **بل يقولون**: «هو كاسبٌ».

وجَهْمٌ نفسه كان يقول: «ليس بقادرٍ، كما أنَّه ليس بفاعلٍ»، وأبو الحسن وافقه على أنَّه ليس بفاعلٍ حقيقةً، بل هو كاسبٌ، وأنَّه ليس له قدرةٌ مؤثِّرةٌ في المقدور، لكن أثبت له قدرةً، وسمَّاه قادرًا، خلافًا لجهمٍ.

وكثيرٌ من النَّاس يقولون: «إنَّ منازعته له لفظيَّةٌ، لا تعود إلى معنًى معقولٍ» -كما قد بُسط في موضعه[(٣)]-. **ويقال**: «عجائبُ الكلام ثلاثةٌ:

---

(١) في الأصلين (م، د): «فيكون»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في (م): «الفطرة»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٤٦٦)، «**المنهاج**» (١/ ٤٦٣)، «**النبوات**» (١/ ٥٨٠)، «**الاستغاثة**» (ص١٥٠).

طَفْرةُ النَّظَّام، و**أحوالُ** أبي هاشمٍ، و**كسبُ** الأشعريِّ»[١].

ولما كان كون الفاعل قادرًا من المعارف الضَّروريَّة؛ اعترف فضلاءُ الفلاسفة بأنَّ الله تعالى «قادرٌ»، **مع قولهم**: «إنَّ العالَم قديمٌ»، **كما يقولون**: «إنَّه عالِمٌ».

لكن نُفاة الصِّفات منهم **يقولون**[٢]: «إنَّ قدرته عينُ علمه، وعلمُه عينُ قدرته، ونفس القدرة والعلم نفس القادر العالم»؛ **وهذا ممَّا يقول العقلاء**: «إنَّ فساده معلومٌ بالاضطرار بعد التَّصوُّر التَّامِّ».

والرَّازيُّ وأمثالُه يترجمون هذه المسألة بـ«**أنَّ الباري تعالى؛ هل هو فاعلٌ مختارٌ، أو موجِبٌ بالذَّات؟**»، ويجعلون الأوَّل قولَ أهل الملل، والثَّاني قولَ الفلاسفة، ثُمَّ يفسِّرون[٣] «**القادر المختار**» بأنَّه: «الذي يفعل مع جواز ألا يفعل»، وهذا تفسير **القدريَّة**؛ بل تفسيرُ بعضهم. وأمَّا بعضُهم؛ فإنَّه يوافق أئمَّة أهلِ السُّنَّة على أنَّه: مع القدرة التَّامَّة والإرادة الجازمة يلزم وجودُ المراد.

ولهذا كان مذهبُ أئمَّة أهلِ السُّنَّة: «أنَّ الله تعالى خالقٌ لأفعال العباد»، **مع قولهم**: «إنَّ العبد فاعلٌ قادرٌ، يفعل بمشيئته، وإنَّ الله خالقُ ذلك كلِّه، وإنَّه إذا خَلَقَ له قُدرةً تامَّةً ومشيئةً جازمةً؛ كان هذا مستلزِمًا لخلق الفعلِ[٤] المرادِ المقدورِ».

---

(١) ذكره الشَّيخُ في: «**النبوات**» (١/ ٥٨١)، «**الدرء**» (٣/ ٤٤٤) (٨/ ٣٢٠)، «**الفتاوى**» (٨/ ١٢٨)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٩)، «**الصفدية**» (ص١٧٢).

(٢) في (م): «من يقول»، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «يقررون»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

وعلى هذا؛ فإذا قال القائل(١): «هو موجِبٌ بذاته»:

۞ **فإن أراد**: «أنَّه موجِبٌ بذاته الموصوفة بالمشيئة والقدرة»؛ **بمعنى أنَّه**: ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، مع كون كلِّ ما سواه مخلوقًا له، محدَثًا بعد أن لم يكن= **فهذا حقٌّ**، وهو قولُ أئمَّة السَّلَف(٢).

۞ **وإن أراد**: «أنَّه موجِبٌ بذات عَرِيَّةٍ عن الصِّفات»، **أو**: «أنَّ ذاتَه وإرادتَه مستلزِمةٌ لوجود(٣) المفعول معه أزلًا وأبدًا»= **فهذا باطلٌ**، وليس هو قول أحدٍ من المسلمين.

وإذا قيل: «إنَّه قادرٌ مختارٌ»:

۞ **فإن أُريد بـ«القادر»**: «أنَّه يفعل مع جواز ألا يفعل، وأنَّ الأمر الحادث الممكن يترجَّح وجودُه على عدمه بدون السَّبب التَّامِّ المستلزم لوجوده»؛ كما يقوله من يقوله من القدريَّة والجهميَّة= **فهذا باطلٌ**.

والرَّازيُّ إذا ناظر الفلاسفةَ في إثبات كون الرَّبِّ «**قادرًا مختارًا**(٤)»؛ سلك مسلك هؤلاءِ، وأمَّا في مناظرته للقدريَّة وفي بحوثه في مسائل «**الممكن**»؛ فهو يقرِّر أنَّ القدرة والإرادة مستلزِمةٌ لوجود المراد، وأنَّ «**الممكن**» لا يوجد إلا عند وجود السَّبب التَّامِّ المستلزِم له، ويردُّ على من يقول من المعتزلة -كالخُوارزمي وغيره(٥)-: «إنَّ الوجود يصير أَوْلى به»، ولهذا ورد على تفسيره «**القادر المختار**»(٦) من الأسْوِلة الصَّعبة(٧) ما لم يُجب عنه بجوابٍ صحيحٍ، بل ولم يُقِم دليلًا صحيحًا على أنَّ الله تعالى

---

(١) في (م): «قائل»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «المسلمين»، والمثبت من (م).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «هذا».
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**تحفة المتكلمين**» للخوارزمي (ص٤٨). وانظر ردَّ الرازي في «**الأربعين**» (ص٢٢٨)، «**المطالب العالية**» (٣/ ٥٥). وانظر: «**نقد المحصَّل**» (ص٥٨٧).
(٦) قوله: «القادر المختار» في (م): «للقادر»، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «الضعيفة»، والمثبت من (م).

«**قادرٌ**»[١]! كما قد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[٢].

۞ **وأمَّا على مذهب السَّلف وجمهور المسلمين الذين يثبتون القدر، ويقولون**: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإنَّ العبد فاعلٌ قادرٌ مختارٌ، والله تعالى خالق فعله وقدرته ومشيئته»= فتزول الإشكالات كلُّها، ويظهر أنَّه لا منافاة بين أن يكون الرَّبُّ «قادرًا مختارًا»، وأنَّه[٣] «ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ فهو يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه[٤] من المقدورات؛ فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأه امتنع وجوده. فهو موجِبٌ بذاته الموصوفة بالمشيئة والقدرة، بمعنى أنَّه يجب ما شاءه؛ ومع أنَّ كلَّ ما شاءه فهو محدَثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكن، ليس معه شيءٌ قديمٌ بِقِدَمه.

وإذا انضمَّ إلى هذا ما تقدَّم ذكره[٥] من مذهب السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين، وأنَّه سبحانه يخلق الأشياء بالأسباب، وأنَّه يخلق[٦] بحِكمةٍ= كان العلم بأنَّه «قادرٌ مختارٌ» بهذا[٧] المعنى يزيل الشُّبَه الواردة جميعها. وإن كان هذا القول لا يوجد في كتب الرَّازي وأمثالِه من المصنِّفين الذين لا يوجد في كتبهم إلا مذهب الفلاسفة أو القدريَّة أو الجهميَّة؛ ولهذا يوجد أحدُهم متناقضًا حائرًا، لا يثبت على قولٍ واحدٍ؛ لأنَّه ما من قولٍ من هذه الأقوال إلا وفيه من الفساد ما يمنع العارف به وبلوازمه أن يعتقده حقًّا.

---

(١) أورد الأسولة في «**الأربعين**» (ص١٢٣-١٢٥)، والأجوبة عنها (ص١٢٥-١٢٩)، وعقد فصلًا في إقامة الدلائل على أنه تعالى قادر (ص١٢٩-١٣٢).

(٢) انظر: «**النبوات**» (٢/ ٩٠٩)، «**الدرء**» (٣/ ٦٢) (٩/ ١٩٢)، «**المنهاج**» (١/ ١٦١، ٣٩٦، ٣٩٨) (٣/ ٣١، ١١٩)، «**الصفدية**» (ص٣٨٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٦٨).

(٣) ليست في (د)، وفي (م): «أو أنه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في (م): «شاء»، والمثبت من (د).

(٥) انظر: (ص٤٨٣).

(٦) قوله: «وأنه يخلق» في (م): «ويخلق»، والمثبت من (د).

(٧) في (م): «فهذا»، والمثبت من (د).

وفروع[١] هذه المسألة كثيرةٌ جدًّا، مثلما إذا تكلَّموا فيما يحدثه الله من المطر والسَّحاب، والنَّبات والحيوان، والحرِّ والبرد، والإهلال والإبدار[٢] والاستسرار، وغير ذلك.

فتجد أولئك المتفلسفة لا يجعلون الموجِب لذلك إلا مجرَّد ما رأوه عِلَّةً من «**الحركات الفلكيَّة**» و«**القوى الطَّبيعيَّة**» و«**النُّفوس**»[٣] و«**العقول**».

وتجد المتكلِّمين من الجهميَّة ومن اتَّبعهم -كأبي الحسن وأتباعه- ممَّن لا يُثبت الأسباب ولا الحِكَم، أو لا يثبت أحدَهما، **ويقول**: «إنَّ نفس القادر المختار يرجِّح أحد المتماثلين بغير مرجِّحٍ»= يحيل هذا كلَّه على هذا «**القادر المختار**» الذي ذكروه -فليس[٤] هو «**القادر المختار**» عند السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين-.

وصار هؤلاء الذين أحالوا الحوادث على ما ذكروه من «**القادر المختار**»؛ ينكرون ما يشهده النَّاس ويعقلونه ويعلمونه من الأسباب والحِكَم، وإذا رأوا مصلحةً[٥] حصلت للخلق مع الحوادث[٦]؛ **قالوا**: «إنَّ هذا مجرَّد اقترانٍ جرت به العادة مِن غير أن يفعل الله[٧] أحدَهما بسببٍ أصلًا، ومِن[٨] غير أن يفعله لحِكمةٍ أصلًا».

---

(١) من هنا إلى (ص٤٨٩) اقتبسه ابن القيم -باختصار وتصرُّف- في «**شفاء العليل**» (٣/ ١٠٨٣-١٠٨٥).

(٢) في (م): «والإنذار» وهي مصحَّفة عن المثبت، وفي (د): «والإدبار».

(٣) في (د): «أو النفوس»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٤) في (د): «ليس»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «رأوا مصلحة» في (د): «راوالمصلحة»، والمثبت من (م).

(٦) في (د): «الحادث»، والمثبت من (م). (٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٨) في الأصلين (م، د): «من» بلا واو، ولعل الصواب ما أثبت.

ويغلون في ذلك حتَّى يقول من أثبت «**الجوهر الفرد**» منهم، ومن أثبت «**الخلاء**»: **إنَّ** الفَلَكَ والرَّحى وغيرَهما ممَّا يدور يتفكَّك عند الدَّوران دائمًا، والقادر المختار يعيده كما كان، **وإنَّ** ماء البحر فيه خلاءٌ لا ماءَ فيه؛ يحصل بالقادر المختار. وإلى[١] أمثال ذلك[٢].

ولهذا يوجد أحدُهم ينصر في هذا المصنَّف شيئًا، وينصر في الآخر ما يناقضه؛ **تارةً** يردُّ على الفلاسفة[٣] بأصول المتكلِّمين الجهميَّة والقدريَّة؛ **وتارةً** يردُّ على أولئك بأصولِ هؤلاء؛ **وتارةً** يعارض بين القولين ويبقى حائرًا واقفًا؛ وبسط هذه الأمور لا يحتمله هذا **المختصر**.

والمقصود هنا: الكلام على أنَّ الله سبحانه «**قادرٌ**»، وأنَّ العلم بذلك بعد تصوُّر أنَّه «**فاعلٌ**» علمٌ ضروريٌّ، والطُّرُقُ[٤] الدَّالَّة على ذلك كثيرةٌ جدًّا، وكلُّ ما عُلم أنَّ الله تعالى فَعَلَه ولو بواسطةٍ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه «**قادرٌ**»[٥]؛ للعلم الضَّروريِّ بامتناع الفعل من غير قادرٍ.

ومن تمام ذلك: أن يُعلم أنَّ الله على كلِّ **شيءٍ** قديرٌ، والممتنع لذاته ليس **بشيءٍ** في الخارج باتِّفاق العقلاء؛ لامتناع أن يكون له في الخارج وجودٌ -أو ثبوتٌ؛ عند من يفرِّق بين «الثبوت» و«الوجود»-، وهو ﷻ قادرٌ على كلِّ[٦] واحدٍ من الضِّدَّين على سبيل البدل، وأمَّا وجودهما معًا؛ فليس **بشيءٍ**، بل هو ممتنعٌ لذاته.

---

(١) في (د): «إلى»، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**الأربعين**» (ص٢٦٢، ٢٧١). وانظر في الكلام على «**الخلاء**» وحجج مانعيه ومجيزيه: «**المطالب العالية**» (٥/ ١٥٥-١٧٧)، «**الأربعين**» (ص٢٧٠)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ١٨٩-١٩٥). وانظر في الكلام على «**الجوهر الفرد**»: «**المطالب العالية**» (٦/ ١١٥-١٢٦)، «**الأربعين**» (ص٢٥٣)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٥٣).

(٣) في (د): «المتفلسفة»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «والطريق»، والمثبت من (د).

(٥) في (د): «فاعل»، والمثبت من (م).

(٦) بعدها في (د) زيادة: «شيء»، ولعلها مقحمة.

وكذلك وجود الملزوم بدون لوازمه التي يمتنع وجوده بدونها= هو من هذا الباب؛ **كوجود** الولد قبل والده، مع كونه قد ولده[١]، **ووجود**[٢] الصِّفات بدون ذاتٍ تقوم بها[٣]، ونحو ذلك.

ومَن فَهِمَ هذا الأمر؛ انحلَّت عنه الإشكالاتُ التي تُورَد على قدرة الله وحكمته ومشيئته في مسائل «**القدر**» وغيرها، **وتبيَّنَ** له أنَّ خير الكلام كلامُ الله تعالى، **وأنَّه** سبحانه بَيَّنَ فيه الأمور الإلهيَّة والمطالب العُلْوِيَّة أحسنَ بيانٍ وأكملَه؛ حيث يُبيِّن قدرته على أشياءَ لم يفعلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[٤]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾[٥]، ونحو ذلك؛ مع أنَّه لم يفعل مقدورَه، وأنَّ خلاف المعلوم مقدورٌ ممكنٌ باعتبار نفسه؛ لكنَّه لا يكون لعدم مشيئته له، وهو لا يشاؤه؛ لما في ذلك من فوات حكمته التي يمتنع اجتماعُها مع وجود هذا المفروض، والله أعلم.

وهذا من تمام العلم بأنَّ الله تعالى «**قادرٌ مختارٌ**»؛ فإنَّه سبحانه كما أنَّه يفعل بمشيئته وقدرته؛ فهو سبحانه يفعل ما يفعله لحِكمةٍ؛ فيخلق لحِكمةٍ، ويأمر لحِكمةٍ.

وهذا[٦] قول السَّلَف والأئمَّة وجمهور المسلمين وأكثر طوائف النُّظَّار من المسلمين وغيرهم، وهو قول الكَرَّاميَّة والمعتزلة وغيرهم، وجمهور الفقهاء -أتباع الأئمة الأربعة- وغيرهم، لكن من متأخِّريهم مَن يتناقض[٧]؛ فيُفرِّعُ في بعض المواضع فروعًا لا تُناسب هذا الأصل.

---

(١) في الأصلين (م، د): «ولد»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) في (م): «أو وجود»، والمثبت من (د). (٣) بعدها في (م) زيادة: «الصفات».
(٤) السجدة: (١٣). (٥) البقرة: (٢٥٣).
(٦) في (م): «هذا»، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «من يتناقض» في (د): «من قد تناقض»، والمثبت من (م).

وذهب الجهم[١] بن صفوان ومن وافقه من متكلِّمة الصِّفاتيَّة إلى أنَّه لا يفعل شيئًا لِحِكمةٍ؛ فلا[٢] يَخْلُق لحِكْمةٍ، ولا يأمر لِحِكْمةٍ، ولا يفعل شيئًا لشيءٍ أصلًا، وليس عندهم في القرآن العزيز «لام كي»؛ لا في خَلْقه، ولا في أمره.

وهذا القول ينصره كثيرٌ من مثبتة القدر الرَّادِّينَ على المعتزلة: كأبي الحسن الأشعريِّ[٣] ومَن وافقه من المتأخِّرين من أهل الكلام، ومن يوافقهم أحيانًا من الفقهاء، وينصره طائفةٌ من نفاة القياس من[٤] الظَّاهريَّة.

وكثيرٌ من الكُتب المصنَّفة في «**أصول الدين**» لا يوجد فيها إلا هذا القول وقول المعتزلة القدريَّة. وقد عُلم أنَّ قول القدريَّة مخالِفٌ للسُّنَّة والجماعة؛ فيَظنُّ من لا يعرف حقائقَ الأمور أنَّ قول الجهم[٥] وأتباعِه هو قول أهل السُّنَّة؛ وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع، وإنَّما المقصود هنا التَّنبيه على هذه الأصول.

والرَّازيُّ وأمثاله ينصرون هذا القول، وَيدَّعون أنَّ القول الأوَّلَ؛ وإن كان هو[٦] قولَ جمهور المسلمين من الفقهاء والصُّوفيَّة وأهلِ التَّفسير والحديث والوعظ والعامَّة= فإنَّه باطلٌ بـ«**الأدلَّة العقليَّة البُرهانيَّة**».

ونحن نذكر ما ذكروه من حججهم على هذا النَّفي، ونبيِّن فسادَها، فننقل[٧] ما ذكره الرَّازي في كتابه «**الأربعين**»، وهو لم يذكر النِّزاع إلا مع

---

(١) في (م): «جهم»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «ولا»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «جهم»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «ملخص»، وعدم إثباتها أشبه؛ وسينقل الشَّيخُ كلام الرَّازيِّ بتمامه فيما يأتي.

المعتزلة وأكثر المتأخِّرين من الفقهاء، **فقال**(١):

(**المسألة السَّادسة والعشرون**: في أنَّه لا يجوز أن تكون أفعالُ الله وأحكامُه معلَّلةً بِعِلَّةٍ الْبَتَّةَ.

اتَّفقت المعتزلة على أنَّ أفعالَ الله وأحكامَه معلَّلةٌ برعاية مصالح العباد، وهو اختيارُ أكثر المتأخِّرين من الفقهاء).

قال(٢): (وهذا عندنا باطلٌ، ويدلُّ عليه **وجوهٌ خمسةٌ**:

الحُجَّةُ الأُولى: كلُّ من فعل فعلًا لأجل تحصيل مصلحةٍ، أو لدفع مفسدةٍ:

۞ فإن كان تحصيل تلك المصلحة أَوْلى له من عدم تحصيلها؛ كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيلَ تلك الأَوْلَوِيَّة. وكل من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته، مستكملًا بغيره، وهو في حقِّ الله تعالى محالٌ.

۞ وإن كان تحصيلُها له وعدمُ تحصيلها بالنِّسبة إليه سِيَّينِ(٣)؛ فمع الاستواء لا يحصل الرُّجحان؛ فامتنع التَّرجيحُ).

ثُمَّ أورد سؤالًا -وهو سؤالُ المعتزلة-، فقال:

(**لا يقال**: «حصولُها»، و«لا حصولها» بالنِّسبة إليه، وإن كانَ(٤) على التَّساوي، إلا أنَّ حصولها للعبد أَوْلى من عدم حصولها له، فلأجل هذه الأَوْلَوِيَّة العائدة إلى العبد يرجِّح الله الوجود على العدم. **لأنَّا نقول**:

---

(١) «**الأربعين**» (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د). **تنبيه**: الكلام الآتي اقتبس كثيرًا منه ابنُ القيِّم -باختصار وتصرف- في «**شفاء العليل**» (٣/ ١٠٨٩).

(٣) قوله: «بالنسبة إليه سيين» في (د): «بالنسبة سيين»، وفي «**الأربعين**»: «بالنسبة إليه سيَّان»، والمثبت من (م).

(٤) كذا في الأصلين (م، د) و«**شفاء العليل**»، وفي «**الأربعين**»: «كانا».

تحصيلُ تلك المصلحة وعدمُ تحصيلها له: **إمَّا** أن يكونَا متساويينِ بالنِّسبة إلى الله، **أو** لا يستويان؛ **وحينئذٍ**: يعود التَّقسيم المذكور).

والجواب عن هذه الحُجَّة من وجوهٍ:

الأوَّل: قولُه: (وكلُّ من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته، مستكملًا بغيره، وهو في حق الله تعالى محالٌ)= **كلامٌ مجملٌ؛ فإنَّه يقال له: ما تعني بقولك**[1]: (ناقصٌ بذاته)؟ **أتعني به**:

١- أنه كان عادمًا شيئًا من الكمال الذي كان يجب أن يكون له قبل حدوث ذلك المراد؟

٢- أو كان المعدوم قبل ذلك ما ليس كذلك، بل كان عدمه قبل ذلك أَوْلى من وجوده؟

٣- أو معنى ثالثًا؟

۞ فإن ادَّعيتَ الأوَّل؛ كان ممنوعًا.

۞ وإن ادَّعيتَ الثَّاني؛ كان[2] حُجَّةً عليك؛ لأنَّ ما كان قبلَ وجودِه عدمُه أَوْلى من وجودِه، ووقتَ وجودِه كان وجودُه أَوْلى من عدمه= لم يكن عدمُه قبل وجوده نقصًا، ولا وجودُه بعد عدمه نقصًا، بل كان الكمالَ: عدمُه قبل وقت وجوده، ووجودُه وقت وجوده.

وإذا كان كذلك؛ **فلِمَ قلتَ**: (إن هذه الحِكَم المطلوبة ليست من هذا النَّوع)؟!

وحينئذٍ: فيكون وجودُها وقتَ وجودِها هو الكمالَ، ويكون عدمُها حينئذٍ نقصًا، فيكون نافيها هو الذي وصف الله تعالى بالنَّقص، لا مثبتُها!

---

(١) في (د): «بقول»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٢) في (د): «فهو»، والمثبت من (م).

الثَّاني: **أن يقال**: **قولُك**: (مستكملًا بغيره).

١- **أتعني به**: أنَّ الحِكمة -التي يجب وجودُها- حصلت له من شيءٍ غنيٍّ عنه؟

٢- **أم تعني به**: أنَّ تلك الحِكمة نفسَها هي الغير، وأنَّه استكمل بها؟

۞ فإن ادَّعيتَ الأوَّل؛ فهو باطلٌ؛ فإنَّه لا محدِثَ لشيءٍ من الأشياء إلا هو لا شريك له، فلم يَستفِد من أحدٍ غيرِه شيئًا.

۞ وإن قلت بالثَّاني؛ **قيل لك**: **قولُك**: (إنَّه استكمل بها):

١- **أتعني به** أنَّه حصل مراده الذي يحبُّه بها؟

٢- **أم تعني به** شيئًا آخر؟

والثَّاني ممنوعٌ، **والأوَّل** يتضمَّن الكمالَ لا النَّقص؛ فإنَّ مَن كان قادرًا على ما يحبُّه، وفَعَلَه في الوقت الذي يحبُّه، على الوجه الذي يحبُّه= فهو الكاملُ، لا مَن لا محبوبَ له، أو مَن له محبوبٌ لا يقدر على فِعله.

الثَّالث: **أن يقال**: أنتَ قد ذكرت في كتبك[1] أنَّه «لم يَقم على نفي النَّقص دليلٌ **عقليٌّ**»، متَّبعًا في ذلك لأبي المعالي[2] وغيرِه ممَّن يقول: «إنَّه لم يَقم على نفي النَّقص عن الله[3] دليلٌ **عقليٌّ**»، **وقلتَ أنت وهُمْ**: «إنَّما يُنفى[4] النَّقصُ عن الله تعالى **بالسَّمع** -وهو **الإجماع**-».

فلم تنفوه عن الله تعالى **بالمعقول**، ولا بنصٍّ **منقولٍ** عن الرَّسول، بل

---

(١) انظر: «**المحصَّل**» (ص٤٠١)، «**الأربعين**» (ص١٧٢)، «**المطالب العالية**» (٣/ ١٩٥)، «**نهاية العقول**» (٢/ ٤٢).

(٢) انظر: «**الإرشاد**» (ص٣٣١). وانظر: «**نقد المحصَّل**» (ص٥٦٥)، «**المختصر الكلامي**» (ص٨٤٤)، «**الشرح الجديد**» للقوشجي (ص٧٦).

(٣) قوله: «عن الله» ليس في (د)، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٤) في (م): «ننفي»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».

بما ذكرتموه من **الإجماع؛ وحينئذٍ**: فإنَّ ما يُنفى بالإجماع: ما انعقد الإجماعُ على نفيه، والفعل لِحِكمةٍ لم ينعقد الإجماعُ على نفيه، وإذا سمَّيتَه أنت نقصًا؛ لم تكن هذه التَّسمية موجبةً للإجماعِ.

ولو قلتَ: أهلُ الإجماع أجمعوا على نفي النَّقص، وهذا نقصٌ.

قيل لك: لو سُلِّم لك أنَّهم أجمعوا على إطلاق هذا اللَّفظ، فالاعتبار بمرادهم باللَّفظ، لا بنفس اللَّفظ، **وإذا كانوا يقولون**: «ليس موردُ النِّزاع ممَّا أجمعنا عليه»؛ امتنع الاحتجاج عليه بدعوى إجماعِهم.

الرَّابع: **أن يقال**: نحن نَدَّعِي أنَّ النَّقص منفيٌّ عنه عقلًا، كما هو منفيٌّ عنه سمعًا، والعقل يوجب اتِّصافه ﷻ بصفات الكمال، والنَّقص هو ما ضادَّ صفاتِ الكمال؛ فالعلمُ صفةُ كمالٍ؛ فما ضادَّه كان نقصًا، والقدرة صفةُ كمالٍ؛ فما ضادَّها[١] كان نقصًا، والحياة صفة كمال؛ فما ضادَّها كان نقصًا.

وأمَّا حصول ما يحبُّه في الوقت الذي يحبُّه؛ فإنَّما هو كمالٌ إذا حصل على الوجه الذي يحبُّه، وعدمه قبل ذلك ليس نقصًا[٢]؛ إذ كان لا يحبُّه قبل ذلك.

الوجه الخامس: **أن يقال**: الكمال الذي يستحقُّه هو الكمال الممكن أو الممتنع؟

۞ والثَّاني باطلٌ قطعًا، [* **بل يقال**: لا نسلِّم أنَّ الممتنع يكون كمالًا، بل الممتنعُ ليس بشيءٍ في الخارج، فضلًا عن أن يكون كمالًا *][٣].

---

(١) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «ضاده»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ليس نقصًا» في (د): «نقص»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).

۞ وأمَّا الأول؛ **فيقال**: إذا كان في الأمور ما لا يحدث إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ كان وجودُه في الأزل ممتنعًا؛ فلا يكون من الكمال، وإنَّما يكون الكمال وجوده حين يمكن وجوده.

السَّادس: **أن يقال**: لا ريب أنَّه تعالى أحدثَ أشياءَ بعد أن لم يكن محدِثًا لها -كالحوادث المشهودة-، والقائلون بكون[1] الفَلَك قديمًا عن عِلَّة موجِبةٍ يُسلِّمون ذلك، ويُسلِّمون أنَّه يُحدث الحوادث بواسطةٍ، وإن كانوا قد يتناقضون.

وحينئذٍ: **فيقال**: هذا الإحداث: **إمَّا** أن يكون صفةَ كمالٍ، **وإمَّا** ألا يكون.

۞ فإن كان صفةَ كمالٍ؛ فقد كان فاقدًا لها قبل ذلك.

۞ وإن لم يكن صفة كمالٍ؛ فقد اتَّصف بالنَّقص.

فإن قلتَ: «**أقول**: ليس بصفةِ كمالٍ، ولا نقصٍ».

وقد تنازع النُّظَّار في الفاعليَّة: هل هي صفة كمالٍ أو نقصٍ؟

۞ **وجمهور المسلمين يقولون**: «هي صفة كمالٍ»، وهذا قول أكثر الحنفيَّة، والحنبليَّة[2]، وأئمَّة المالكيَّة، والشَّافعيَّة، وأهل الحديث، والصُّوفيَّة، وكثيرٍ من النُّظَّار من المتكلِّمين والفلاسفة -أو أكثرهم-.

۞ **وقالت طائفةٌ**: «ليست صفةَ كمالٍ ولا نقصٍ»، وهو قول أكثر أصحاب الأشعريِّ.

---

(١) في(د): «بأن» -ولذا أصلح النَّاسخ قوله: «قديمًا» إلى: «قديم»-، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٢) في (م): «والحنابلة»، والمثبت من (د).

فإذا التزمَ هذا القول[١]؛ **قيل له: الجواب من وجهين:**

أحدُهما: أنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّ[٢] من يَخْلُقُ أكملُ ممَّن لا يَخْلُقُ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾[٣]، فاستفهم سبحانه استفهامَ إنكارٍ، وهو يتضمَّن الإنكار على من سوَّى بين من يَخْلُقُ ومن[٤] لا يَخْلُقُ، وذلك يدلُّ على أن تفضيل من يَخْلُق على من لا يَخْلُق أمرٌ فِطْرِيٌّ ضروريٌّ؛ كتفضيل مَن يَعْلَمُ على مَن لا يَعْلَم؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٧٥ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٧٦﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[٧]، ونظائره كثيرةٌ[٨].

الثَّاني: أنَّه إذا كان الأمر هكذا؛ فلِمَ لا يجوز أنْ[٩] يفعل لحِكْمةٍ

---

(١) وهي أنَّها ليست صفة كمال ولا نقص. فسياق الكلام: «وحينئذ: فيقال: هذا الإحداث إما أن يكون صفة كمال، وإما ألا يكون...فإن قلت: أقول: ليس بصفة كمال ولا نقص... فإذا التَزمَ هذا القول؛ قيل له...»، وقوله: «وقد تنازع النظار... أصحاب الأشعري» استطراد من الشَّيخ في ذكر الخلاف في الفاعلية.

(٢) في (د): «أنه»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٣) النحل: (١٧).

(٤) في (م): «وبين من»، والمثبت من (د).

(٥) الزمر: (٩).

(٦) النحل: (٧٥-٧٦).

(٧) فاطر: (١٩-٢٢).

(٨) قوله: «ونظائره كثيرة» في (د): «ونظائر هذا كثير»، والمثبت من (م).

(٩) في (د): «أنه»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

يكون وجودُها وعدمُها بالنِّسبة إليه سواءً؟ كما أنَّه يَخْلُق ويُحْدِث ووجود الخلق والإحداث وعدمه بالنِّسبة إليه سواءٌ، كما ذكرتم.

فإنَّكم إذا جعلتموه فاعلًا بالإرادة، ووجودُ المراد وعدمُه بالنِّسبة إليه سواءٌ= فهذه إرادةٌ لا تُعْقل في الشَّاهد؛ **فكذلك فقولوا**: «يفعل لحِكمةٍ وجودُها وعدمُها بالنِّسبة إليه سواءٌ»، وإن كان مثل ذلك لا يُعقل في الشَّاهد، لا سيَّما والفعل عندكم هو المفعول المنفصل؛ فجوِّزوا أيضًا أن يفعل لِحِكْمةٍ منفصلةٍ، كما قالت المعتزلة(١).

وأنتم إنَّما قلتم ذلك فرارًا من «**قيام الحوادث به**» ومن «**التَّسلسل**»؛ فكذلك فقولوا بنظيرِ ذلك فرارًا من هذا. فإن لم تقولوه وقاله غيركم؛ لم يلزمه من ذلك إلا نظيرُ ما لزمكم؛ فلا يكون قوله أبطلَ من قولكم.

وهذا لازمٌ لهم؛ **فإنَّهم قالوا**: «الخلق هو المخلوق»، وخالفوا بهذا صريحَ العقل والسَّمع؛ لئلَّا يلزم التَّسلسل، **فمن قال**: «إنَّه يفعل مفعولًا لمفعول» بأن يريده لنفسه؛ كان أقرب إلى المعقول(٢).

السَّابع: **أن يقال**: العقل الصَّريح يَعلم أنَّ من فعل فعلًا لا لِحِكْمة؛ فهو أَوْلى بالنَّقص ممَّن فعل لِحِكْمةٍ كانت معدومةً، ثُمَّ صارت موجودةً في الوقت الذي أحبَّ كونَها فيه؛ فكيف يجوز أن يقال: فِعْلُه لِحِكْمةٍ(٣) يستلزم النَّقص، وفِعْلُه لا لحكمةٍ لا نقصَ فيه؟!

الثَّامن: **أنَّ هؤلاء يقولون**: «يفعل ما يشاء من غير اعتبار حِكْمةٍ»، فيجوِّزون عليه كلَّ ممكنٍ؛ حتَّى الأمر بالشِّرك والكذب والظُّلم، والنَّهي عن التَّوحيد والصِّدق والعدل! **وحينئذٍ**: فإن لم يكن هذا نقصًا؛ كان

(١) قوله: «كما قالت المعتزلة» ليس في (م) و«**شفاء العليل**»، والمثبت من (د).
(٢) من قوله: «وهذا لازم لهم...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (م) و«**شفاء العليل**»: «للحكمة»، والمثبت من (د).

وجود الحكمة المطلوبة بفعله: ممَّا يشاؤه، وما شاءه[١] كان، ولا نقصَ فيه. فلا يجوز على قولهم أن يكون في شيءٍ من المرادات نقصٌ، وهذا مرادٌ؛ فلا نقصَ فيه.

وقولهم: «مَن فعل شيئًا [لشيءٍ][٢]؛ كان ناقصًا قبله[٣]»؛ قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ عامَّةٌ، وعمومُها حينئذٍ ممنوعٌ، وهو أَوْلى بالمنع من **قول القائل**: «من أكرم أهل الجهل والظُّلم، وأهان أهلَ العلم والعدل؛ كان سفيهًا».

وإذا كان هذا جائزًا عليه عندهم، ولم يكن سفيهًا، وكانت هذه القضيَّة الكلِّيَّة منتقضةً به عندهم= فأن تكون[٤] تلك القضيَّة الكلِّيَّة منتقضةً به بطريق الأَوْلى والأحرى.

الوجه التَّاسع: أنه لو سُلِّم لهم أنَّه مستكمِلٌ بأمرٍ حادثٍ؛ لكان هذا من «**الحوادث المرادات**» عندهم، وكلُّ ما هو عندهم حادثٌ؛ فلا يقبح -عندهم-، ولا يمتنع عليه فعلُ شيءٍ ممكنٍ، ولا[٥] يُنزَّه عنه.

و«**القبيح**» الممتنع عندهم[٦]: هو الممتنع الذي لا يدخل تحت المقدور، وهذا يدخل تحت المقدور؛ فلا يكون قبيحًا ممتنعًا، وليس هو نقصًا من لوازم ذاته، بل هو من الأمور الحادثة، وتلك ليس فيها ما يمتنع عندهم.

فإن قالوا: «هذا قائمٌ بذاته، أو حكمةٌ[٧] تعود إليه؛ فيمتنع»= **قيل**:

---

(١) في (م): «شاء»، والمثبت من (د). (٢) من «**شفاء العليل**».

(٣) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**شفاء العليل**»: «بدونه» -وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٨٣)-، وسبق (ص٤٩٢) قول الرَّازي: (وكل من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته).

(٤) في (د): «تكن»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «فعل... ولا» في (د): «فكل... فلا»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «عليه»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».

(٧) في (د): «حكمته»، والمثبت من (م).

۞ إن كان بائنًا عنه؛ فهو كسائر المحدَثات، وعندكم لا تعود حِكَمُ شيءٍ منها إليه، ولا يقبح منه شيءٌ من الأشياء.

۞ وإن كان قائمًا به؛ لم يكن ذلك إلا على قول مَن يجوِّز قيامَ الحوادث به؛ **وحينئذٍ**: فتكون من جملة المرادات ولا قبيح فيها، وإذا قام به ما ليس بقبيحٍ؛ لم يكن ممتنعًا على أصلهم.

وجماع هذا وهذا -وهو الوجه العاشر-: أنَّه ما من محذورٍ يلزم بتجويز أن يفعل لِحِكْمةٍ؛ إلا والمحاذير التي تلزم بكونه يفعل لا لِحِكْمةٍ أعظمُ وأعظمُ؛ **وحينئذٍ**: **فإن** كان هذا ممتنعًا؛ فالفعل لا لِحِكمةٍ أعظمُ امتناعًا، **وإن** كان غيرَ ممتنعٍ؛ لم يمتنع الفعلُ لِحِكْمةٍ، مع أنَّ الفعل لِحِكْمة أَوْلى من الفعل لا لِحِكْمةٍ.

فعُلِم أنَّ ما يُستدلُّ به على امتناع فِعْلِه لِحِكْمةٍ؛ فهو حُجَّةٌ باطلةٌ، وأنَّ الفعل لِحِكْمةٍ أولى بكونه صفةَ كمالٍ، وأصحُّ في الأدلَّة العقليَّة والنَّقليَّة، وأبعدُ عن التَّناقض سمعًا وعقلًا. هذا لو كان الفعل لا لِحِكْمةٍ ممكنًا؛ فكيف إذا كان ممتنعًا؟!

۞ ۞ ۞

قال الرَّازي[1]: (**الحُجَّة الثَّانية**: لو كانت موجوديَّته[2] معلَّلةً بِعِلَّةٍ؛ لكانت تلك العلَّة:

۞ إن كانت قديمةً؛ لزم من قِدَمها قِدَم الفعل، وهو محالٌ.

۞ وإن كانت محدَثةً؛ افتقر كونُه تعالى موجِدًا لتلك العلَّة إلى عِلَّةٍ

---

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٥٠).

(٢) في (د): «موجديته»، وفي «**الأربعين**» -نسخة-: «موجدية الله»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**». ويؤيده (ص٥١١).

أُخرى، ولزم(١) «التَّسلسل»، وهو محالٌ.

وهذا هو المراد من قول مشايخ الأصول: [عِلَّةُ](٢) كلِّ شيءٍ صنعُه، ولا عِلَّةَ لصنعِه).

والجواب من وجوهٍ:

أحدُها: أن يقال: لا يخلو: **إمَّا** أن يمكن أن يكون الفعلُ قديمَ «**العين**» أو قديمَ «**النَّوع**»، **أو** لا يمكن ذلك.

۞ فإن جاز أن يكون قديمَ «**العين**» أو قديمَ «**النَّوع**»؛ جاز في الحِكمة -التي يكون الفعلُ لأجلها- أن تكون قديمةَ «**العين**» أو قديمةَ «**النَّوع**».

▫ **فإنَّ مَن قال:** «إنَّه خالقٌ مكوِّنٌ في الأزل لِمَا لم يكن بعدُ» **قال**(٣): «قولي هذا كقول مَن قال: هو مريدٌ في الأزل لِمَا لم يكن بعدُ. فقولي بقِدَم كونه فاعلًا؛ كقول هؤلاء بِقِدَم كونه مريدًا»؛ **فحينئذٍ:** يمكنه أن يقول بقِدَم ما خلق لأجله وأراد لأجله.

وإذا قيل: «هذا ممتنعٌ»؛ فالأوَّل أيضًا ممتنعٌ.

والمقصود: إلزامُ هؤلاء الذين يجوِّزون الشَّيء أو يوجبونه؛ ويُحيلون ما هو مثله أو أَوْلى(٤) منه بالجواز أو الوجوب.

▫ **ومن قال من المتفلسفة:** «إنَّ فِعلَه قديمٌ لمفعولٍ معيَّنٍ» **يقول:** «إنَّ الحكمة قديمةٌ، وإنَّه لم يزل يلتذُّ».

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) و«**الأربعين**» -نسخة-، وفي «**الأربعين**» -نسخ-: «فيلزم»، وهو الأشبه بالصواب.

(٢) من «**الأربعين**» و«**شفاء العليل**». والعبارة من كلام ذي النون المصري، انظر: «**الرسالة**» للقشيري (١/ ٢٣) (٢/ ٤٦٣)، «**تاريخ دمشق**» (١٧/ ٤٠٣). وانظر في بيان معناها والكلام عليها: «**اللمع**» للسرَّاج (ص٤٤٠)، «**الاستقامة**» (١/ ١٤٦).

(٣) في الأصلين (م، د): «وقال»، والمثبت من «**شفاء العليل**».

(٤) قوله: «أو أولى» في (م): «وأولى»، والمثبت من (د).

□ **ومن قال** بدوام «**نوع**» الفعل؛ فقوله بدوام «**نوع**» الحكمة واضحٌ لا شُبهةَ فيه.

۞ وإن لم يمكن أن يكون الفعلُ لا قديمَ «**العين**» ولا قديمَ «**النَّوع**»؛ **فيقال**: إذا كان فِعلُه حادثَ العين أو النَّوع[(١)]؛ كانت الحكمة[(٢)] حادثةً.

وقوله: (يفتقر[(٣)] كونه محدِثًا لتلك العلَّة إلى عِلَّةٍ أخرى) ممنوعٌ؛ فإنَّ هذا إنَّما يلزم أن **لو قيل**[(٤)]: «كلُّ حادثٍ فلا بُدَّ له من علَّةٍ»، وهم لم يقولوا هذا، **بل قالوا**: «يفعل لحكمةٍ وعلَّةٍ».

ومعلومٌ أنَّ المفعول لأجله هو مرادٌ محبوبٌ للفاعل.

والمراد المحبوبُ: إمَّا أن يكون محبوبًا **لنفسه**، وإمَّا أن يكون محبوبًا **لغيره**.

والمحبوب [**لغيره**][(٥)] إنَّما يكون محبوبًا لأنَّ ذلك الغيرَ محبوبٌ؛ فلا بُدَّ أن ينتهيَ الأمرُ إلى محبوبٍ **لنفسه**.

وحينئذٍ: فمعنى كونه يفعل لحكمةٍ أنَّه يفعل مُرادًا لمرادٍ آخرَ يحبُّه. فإذا كان الثَّاني محبوبًا لنفسه؛ لم يجب أن يكون الأوَّلُ كذلك، ولا يجب في هذا «**تسلسلٌ**»، ولا يلزم إذا كان المرادُ الأوَّل مرادًا لغيره أن يكون الثَّاني مرادًا لغيره.

وهذا لازمٌ لهم؛ **فإنَّهم قالوا**: «الخلق هو المخلوق»، وخالفوا بذلك[(٦)] صريحَ **العقل والسَّمع**؛ لئلَّا يستلزم[(٧)] «**التَّسلسلَ**»، **فمن قال**:

---

(١) في الأصلين (م، د): «والنوع»، والمثبت من «**شفاء العليل**».
(٢) في (د): «حكمته»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».
(٣) في (م): «فيفتقر»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».
(٤) في الأصلين (م، د): «قال»، والمثبت من «**شفاء العليل**».
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «يلزم»، والمثبت من (د).

«إنَّه يفعل مفعولًا يريده لمفعولٍ ثانٍ يريده لنفسه»؛ كان أقرب إلى المعقول.

الجواب الثاني: أنَّه[١] كما أنَّه خَلَقَ شيئًا بسببٍ، وَخَلَقَ السَّببَ بسببٍ آخرَ، حتَّى ينتهي إلى أسبابٍ لا أسبابَ فوقها= فكذلك خَلَقَ لحكمةٍ، والحكمةَ لحكمةٍ، حتَّى ينتهي الأمرُ[٢] إلى حكمةٍ[٣] لا حكمةَ فوقها.

الجواب الثالث: أنَّ هؤلاء **يقولون**: «كلُّ مخلوقٍ؛ فهو مرادٌ لنفسه لا لغيره»؛ **وحينئذٍ**: فَلَأَن يجوزَ في بعض المخلوقات أن يكون مرادًا لغيره[٤] أَوْلى وأحرى، ولا يمتنع حينئذٍ أن يكون عند ذلك الأمرُ[٥] مرادًا له.

الجواب الرَّابع: **أن يقال**: هب أنَّ هذا يستلزم «**التَّسلسلَ**»، لكنَّه يستلزم «**التَّسلسلَ**» في الحوادث المستقبلة؛ فإنَّ الحكمة التي لأجلها يفعل الفعل تكون حاصلةً بعده، فإذا كان بعدها حكمةٌ أخرى؛ لزم حوادثُ لا آخر لها في المستقبل، وهذا جائزٌ باتِّفاق سلف الأمَّة وأئمَّتها وجماهيرِها، ولم يخالف في ذلك إلا الجهم وأبو الهذيل.

فإن قيل: فيلزم من ذلك ألا تحصل الغاية المطلوبة أبدًا.

قيل: بل لا تزال الحكمة المطلوبة تحصل دائمًا؛ فإنَّ الواحد من النَّاس يفعل الشَّيءَ لحكمةٍ يحبُّها لنفسها يحصُل بها محبوبُه، ثُمَّ يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٢) في (د): «ذلك»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٣) قوله: «إلى حكمة» في (م): «لحكمة»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».

(٤) في الأصلين (م، د): «لنفسه»، والمثبت من «**شفاء العليل**».

(٥) وردت في (د) بعد قوله في السطر التالي: «هب أن هذا»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وصواب موضعها هنا كما ورد في (م).

فإذا قيل: «إنَّه سبحانه يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه، ثُمَّ يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه»= لم تزل محبوباته تحصُل شيئًا بعد شيءٍ، وهذا هو الكمال الذي يستحقُّ أن يوصف به؛ فإنَّه لا يزال مراده الذي يحبُّه يحصل بفعله، وهو غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، ورحمتُه لعباده وإحسانُه إليهم هو ممَّا يحبُّه، وهو سبحانه إذا أمر العباد ونهاهم؛ أمرهم بما يحبُّه ويرضاه لهم، وهو يحبُّهم ويرضى عنهم إذا فعلوه؛ قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾[(١)].

لكنْ فَرْقٌ:

۞ بين ما يريد هو أن يخلقه لِما يحصل به من الحكمة التي يحبُّها؛ فهذا يفعله سبحانه ولا بُدَّ من وجودِه؛ فإنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

۞ وبين ما يريد من العباد أن يفعلوه، ويحبُّه إذا فعلوه، ويأمرهم به من غير مشيئةٍ منه أن[(٢)] يخلقه؛ فإنَّ المشيئة متعلِّقةٌ بفعله، والأمر متعلِّقٌ بفعل عبده المأمور.

و«**الإرادة**» **منه**: **تارةً** تكون بمعنى «**المشيئة**»، **وتارةً** تكون بمعنى «**المحبَّة**».

فَفَرْقٌ بَيْنَ ما يريد أن يَخْلُقه، وبَيْنَ ما أمر به ولكن هو لا يريد أن يَخْلُقه؛ فإنَّ الفَرْقَ بين ما يريد الفاعل أن يفعله، وبين ما يريد من المأمور أن يفعله= فَرْقٌ واضحٌ.

---

(١) الزمر: (٧).

(٢) في (م): «لأن»، والمثبت من (د).

وهو[١] سبحانه له الخلق والأمر، فلمَّا أمر عباده بالإيمان به وطاعته وطاعة رسله:

❐ أراد مع ذلك أن يُعِيْن طائفةً على ذلك؛ فيخلق أفعالهم، ويجعلهم مطيعين له؛ فصار مريدًا للإيمان منهم[٢] خلقًا وأمرًا، وهو سبحانه الذي جعلهم مسلمين. كما قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾[٣]، وقال الخليل أيضًا: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾[٥].

❐ ولم يرد سبحانه أن يخلق فعل طائفةٍ أخرى ويعينهم؛ فهؤلاء لم يؤمنوا، وإن كان قد أمرهم بالإيمان، وأراد منهم أن يفعلوه إرادةً شرعيَّةً. ولم يرد هو أن يفعل[٦] ويخلق ما يصيرون به مؤمنين؛ لِمَا له في إعانة هؤلاء وترك إعانة هؤلاء من الحِكمة، كما يؤتي قومًا علمًا وقدرةً، وآخرين لا يؤتيهم ذلك.

ومثل ذلك في التَّخصيصات الواقعة في ملكه كثيرٌ، يخصُّ بعضَ عباده من النِّعم بما لم يَشْركه فيه غيره.

قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن

---

(١) في (م): «والله»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) البقرة: (١٢٨).
(٤) إبراهيم: (٤٠).
(٥) الأنبياء: (٧٣).
(٦) في (د): «يفعله»، والمثبت من (م).
(٧) الحجرات: (٧).
(٨) الحجرات: (١٧).

يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾[(١)]، وقال تعالى أيضًا: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[(٢)]، وقالت الرُّسل لقومهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾[(٣)].

وهو سبحانه وتعالى إذا خلق شيئًا؛ فلا بُدَّ من وجود لوازمه، ولا بُدَّ من عدم أضداده، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، و«**الممتنع لذاته**» ليس بشيءٍ باتِّفاق العقلاء، ولا يتصوَّر العقل وجودَه في الخارج، **ومن ذلك**: الجمعُ بين الضِّدَّين.

وهو سبحانه وتعالى يعلم من لوازم فعله وعاقبته الحميدة ما لا يعلمه غيرُه؛ ولهذا لَمَّا قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾؛ **قالوا**: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[(٤)].

وكذلك في أمره؛ قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾[(٥)].

---

(١) آل عمران: (٧٣-٧٤).
(٢) المائدة: (٥٤).
(٣) إبراهيم: (١١).
(٤) البقرة: (٣٠-٣٣).
(٥) البقرة: (٢١٦).

فعَدمُ علم النَّاس بما له سبحانه من الحِكْمة في خَلْقه وأمره؛ لا يستلزم عدمَ ثبوتها في نفس الأمر؛ **فإنَّ عدم العلم ليس علمًا بالعدم.**

ومن المعلوم أنَّ أكثر النَّاس لا يعرفون ما لصُنَّاعهم وعلمائهم وأمرائهم وشيوخهم ومصنِّفي الكتب من الحِكْمة، وإذا اعْتَرَضوا عليهم؛ ضُرِبَ لهم المثل المذكور في كتاب «**كليلة ودمنة**»(١) في القرد والنَّشَّار(٢)، فكيف بحكمةِ أحكم الحاكمين، وربِّ العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟!

❁ ❁ ❁

قال الرَّازي(٣): (**الحُجَّة الثَّالثة**: أنَّ جميع الأغراض يرجع حاصلُها إلى شيئينِ: تحصيل اللَّذَّة والسُّرور، ودفع الألم والحزن. والله تعالى قادرٌ على تحصيل هذين المطلوبَين ابتداءً من غير شيءٍ من الوسائط. ومن كان قادرًا على تحصيل المطلوب ابتداءً بدون الوسائط، ولم يَصر تحصيل ذلك المطلوب بتلك الوسائط أسهلَ عليه من تحصيله ابتداءً= كان التَّوسُّل إلى تحصيل ذلك المطلوب بتلك الوسائط عَبَثًا، وذلك على الله مُحالٌ؛ فثبت أنَّه لا يمكن تعليل أحكامه وأفعاله بشيءٍ من العِلَل والأغراض).

والجواب من وجوهٍ:

أحدُها: أنَّه يقال: لا ريب أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لكن لا يلزم إذا كان الشَّيء مقدورًا ممكنًا؛ أن تكون الحِكْمة المطلوبة بوجوده تحصل مع عدمه، أو الحِكْمة المطلوبة مع عدمه تحصل مع وجوده؛ فإنَّ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنعٌ، والجمع بين الضِّدَّين ممتنعٌ؛ فيمتنع.

---

(١) انظر: «**كليلة ودمنة**» (ص٩٦).

(٢) في الأصلين (م، د): «المنشار»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في «**الأربعين**» (ص٢٥٠).

ولهذا بَيَّن سبحانه قدرته على أشياءَ لم يفعلها، وبَيَّن حكمته في ترك فعلها؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟[١] فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴿٦﴾﴾[٢].

الوجه الثَّاني: أن يقال: دعوى كون أحد الوجودين لا يكون شرطًا أو سببًا لوجود الآخر= دعوى عَرِيَّةٌ عن الحُجَّة، وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾[٤]؛ فبيَّن سبحانه أنَّ خلْق بعضِ الأشياء أكبرُ من خلق بعضٍ؛ **فكيف يقال**: إنَّ خلق جميع المخلوقات سواءٌ؟!

الوجه الثَّالث: أن يقال: إذا كان في خلق تلك[٥] الوسائل حكمةٌ أخرى تحصل بخلقها، وفي ذلك مصلحةٌ ومنفعةٌ لتلك الوسائط= لم تكن الحكمة الحاصلة بوجودها مثل الحاصلة بعدمها؛ كما أنَّه سبحانه إذا جعل رزق بعض النَّاس في التِّجارات، فاقتضى ذلك أن يجلبوا البضائع إلى مَن يحتاج إليها، فينتفع هؤلاء بالبضائع وهؤلاء بالثَّمن= لم تكن هذه الحكمة حاصلةً لو[٦] حصل لأولئك مطلوبهم من الرِّبح بدون التِّجارة.

---

(١) في (م): «قاتلوا» وهي قراءة الجمهور، والمثبت من (د) وهي قراءة البصريَّيْن وحفص. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٧٤).

(٢) محمد: (٤-٦). (٣) الروم: (٢٧).

(٤) غافر: (٥٧).

(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٦) في (م) تحتمل: «أو» وهو الموافق لـ(د)، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق. وانظر: «**شفاء العليل**» (٣/ ١١١١).

فإن قيل: فيمكن تحصيل مقصود أولئك بدون تجارة هؤلاء.

قيل: في ذلك تفويت مصالح الآخرين[١].

والمقصود: الكلام الكُلِّيُّ العامُّ، ليس المقصود بيانَ حكمة كلِّ ما خُلق؛ فإنَّ هذا لا يمكننا أن نعرفه، بل نعرف حِكمتَه من حيث الجملة، وقد نعرف بعض حكمته[٢].

والمقصود: أنه إذا جوَّز العقلُ أن يكون له في الوسائل حكمةٌ لا تحصل إلا بها؛ بطل قَطْعُ مَنْ قَطَعَ بأنَّه لا حكمةَ له في خلقها.

الوجه الرَّابع: **قوله**: (كان ذلك عبثًا، وهو على الله محالٌ)؛ **يقال له**:

۞ إن كان العبث عليه محالًا؛ لزم أنَّه لا يفعل ولا يَحْكُم إلا لحكمةٍ، فبطل قولك؛ **وحينئذٍ**: فتبطل الحجة النَّافية لذلك.

۞ وإن لم يكن العبث عليه محالًا؛ بطلت هذه الحُجَّة.

فيلزم بطلانها على التَّقديرين.

الوجه الخامس: **أنَّه يقال**: لِمَ لا يجوز أن[٣] يفعل أشياءَ لحكمةٍ، فتكون معلَّلةً، وأشياءَ غيرَ معلَّلةٍ؟! **وعلى هذا التَّقدير**: فيكون خلق هذه الوسائط غيرَ معلَّلٍ[٤]. **ولا يمكنك مع هذا أن تقول**: «لا يجوز تعليل شيءٍ من أفعاله وأحكامه»، **ولكن تقول**: «لا يجب أن يكون كلُّ شيءٍ لِعِلَّةٍ»، وأنت نفيت جواز التَّعليل لا وجوبَه، وصار هذا بمنزلة **ما يقوله بعض الفقهاء**: «إنَّ من الأحكام ما له عِلَّةٌ، ومنها ما هو تَعَبُّدٌ لا عِلَّةَ له».

---

(١) في (م): «أخرى»، والمثبت من (د).

(٢) **أي**: من حيث التفصيل. وانظر: «**الدرء**» (٥/ ٢٥١)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١٢٨)، «**شفاء العليل**» (٣/ ١١١٢).

(٣) بعدها في (م) زيادة: «يقال».

(٤) قوله: «فيكون خلق هذه... معلل» في (د): «فتكون هذه... معللة»، والمثبت من (م).

وهذا الجواب يُبطل قوله، وإن كنَّا لا نقول به؛ **بل نقول**: جميعُ أفعاله وأحكامه لها حكمةٌ[١]، سواءٌ علمناها أو لم نعلمها.

۞ ۞ ۞

قال الرَّازي[٢]: (**الحُجَّة الرَّابعة**: أنَّه لو وجب أن يكون خَلْقُه وحُكْمُه مُعَلَّلًا بغرضٍ؛ لكان خَلْقُ الله العالَم في وقتٍ معيَّنٍ دون ما قبله وما بعده مُعَلَّلًا برعاية غرضٍ ومصلحةٍ.

ثُمَّ ذلك الغرض والمصلحة: **إمَّا** أن يقال: إنَّه كان حاصلًا قبل ذلك الوقت، **أو**: ما كان حاصلًا قبله.

۞ فإن كان حاصلًا قبله؛ كان ما لأجله أوجد الله العالَم في ذلك الوقت حاصلًا قبل أن أوجده؛ **فيلزم أن يقال**: «إنَّه كان موجِدًا له قبل أن لم يكن[٣] موجِدًا له»، وذلك محالٌ.

۞ وإن قلنا بأنَّ ذلك الغرض وتلك المصلحة ما[٤] كان حاصلًا قبل ذلك الوقت، وإنَّما حدث في ذلك الوقت= **فنقول**: حصول ذلك الغرض في ذلك الوقت: **إمَّا** أن يكون مفتقِرًا إلى المحدِث، **أو** لا يفتقر.

۞ فإن لم يفتقر؛ فقد حدث الشَّيءُ لا عن موجِدٍ ومُحدِثٍ، وهو محالٌ.

۞ وإن افتقر إلى المُحدِث:

❑ فإن افتقر تخصيص إحداث ذلك الغرض بذلك الوقت إلى غرضٍ آخر؛ عاد التَّقسيم الأوَّل فيه، ولزم «**التَّسلسل**».

---

(١) في (د): «علة»، والمثبت من (م).
(٢) «**الأربعين**» (ص٢٥٠-٢٥١).
(٣) قوله: «لم يكن» كذا في الأصلين (م، د) و«**شفاء العليل**»، وفي «**الأربعين**»: «كان».
(٤) «ما» هنا نافية.

❑ وإن لم يفتقر البَتَّةَ إلى رعاية غرضٍ آخر؛ **فحينئذٍ** تكون موجوديَّة الله وخالقيَّته غَنِيَّةً عن التَّعليل بالأغراض والمصالح، وهذا هو المطلوب).

قال: (واعلم أنَّ هذه الحجَّة التي ذكرناها في اختصاص حدوث العالَم بذلك الوقت المعيَّن؛ عائدةٌ في اختصاص كلِّ واحدةٍ من الحوادث بوقته المعيَّن).

فيقال: والجواب أن يقال: هذه الحُجَّة مذكورةٌ في ضمن «**الحجَّة الثَّانية**»، **والجواب عنها من وجوهٍ**:

أحدها: أنَّ هذا إنَّما يستلزم «**التَّسلسل**» في الحوادث المستقبلة، وذلك جائزٌ.

الثَّاني: أنَّ هذا غايتُه أن يكون من الحوادث ما يُراد لنفسه، ومنها ما يراد لغيره، وأنَّ الحكمة المطلوبة لنفسها لا تفتقر إلى حكمةٍ أخرى تُرَاد لأجلها، وهذا إذا سُلِّم؛ لم يمنع أن يكون ما سوى هذه الحكمة مرادًا لأجلها.

الثَّالث: أنَّ كون أفعاله مستغنيةً عن العلَّة غير كون تعليلها جائزًا. وهذه الحجَّة إنَّما تدلُّ على عدم وجوب[1] التَّعليل، لا على عدم جواز التَّعليل، وإنَّما تدلُّ على عدم تعليل بعضِ الحوادث، لا على تعليل أكثرها.

❁ ❁ ❁

قال الرَّازي[2]: (**الحجَّة الخامسة**: قد بيَّنَّا في مسألة «**خلق الأفعال**» أنَّه لا مُوجِدَ إلا الله تعالى. وإذا كان كذلك؛ كان الخير والشَّرُّ، والكفرُ والإيمانُ، حاصلًا بإيجاده وخلقه وتكوينه، وإذا كان الأمر كذلك؛

---

(١) في (د): «وجود»، والمثبت من (م). (٢) في «**الأربعين**» (ص٢٥١).

امتنع توقُّف[١] كونِه خالقًا وموجدًا على رعاية المصالح والأغراض).

والجواب[٢]: أنَّ هذا التَّلازم ممنوعٌ، بل الذي عليه جمهورُ المسلمين أنَّ لله تعالى في كلِّ ما يخلقه حكمةً، وأنَّ ما خلقه ممَّا هو شرٌّ في حقِّ بعض النَّاس؛ ففي خلقه حكمةٌ للرَّبِّ تعالى باعتبارها كان خلقُه ممَّا يُحمد الرَّبُّ تعالى عليه، فله الحمد على كلِّ حالٍ، وله الحمد ملءَ السَّماوات، وملء الأرض، وملءَ ما شاءَ من شيءٍ بعد ذلك، فكلُّ ما خلقه؛ فهو محمودٌ على خلقه، وخلقه حسنٌ، وله في ذلك حكمةٌ؛ قال تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[٤].

ولهذا لم يكن «**الشَّرُّ**» مضافًا إلى الله تعالى في القرآن مع كونه شرًّا، ولا يذكر **إلا على أحد وجوهٍ ثلاثةٍ**:

۞ إمَّا أن يدخل في العموم؛ كقوله[٥] تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٦].

۞ أو يُذكر مضافًا إلى السَّبب؛ كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[٧].

۞ أو يُحذف فاعلُه؛ كقول الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

---

(١) في (م): «تكوين»، وفي (د): «توقيف»، والمثبت من «**الأربعين**».

(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٩٤) (١٤/ ٢١، ٢٧٢)، «**المنهاج**» (٣/ ١٤٢) (٥/ ٤١٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ١١٣).

(٣) النمل: (٨٨).

(٤) السجدة: (٧).

(٥) قوله: «العموم كقوله» في (م): «عموم قوله»، والمثبت من (د).

(٦) الزمر: (٦٢).

(٧) الفلق: (٢).

(٨) الجن: (١٠).

﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[١]، فذكر «النِّعمة» مضافةً إليه، وأخبر أنَّهم هم الضَّالُّون، وحذف فاعل الغضب.

ولمَّا كان لله تعالى الأسماءُ الحسنى؛ كانت أسماؤه متضمِّنةً لحكمته ورحمته وعدله، ولم يكن له سبحانه اسمٌ يُذكر وحدَه يتضمَّن **«الشَّرَّ»**؛ قال تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٩٨﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ۝١٦٥﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ۝٥٠﴾[٤]، فوصف نفسه سبحانه بأنَّه هو «الغفور الرحيم»، وأخبر أنَّ عذابه[٥] «شديدٌ» و«سريعٌ»، وأنَّ عذابه «أليمٌ».

فجعل ما هو شرٌّ لبعض العباد هو من أفعاله، لم يجعله من أسمائه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩﴾[٦]؛ **ولم يقل**: «وإنِّي أنَّا المعاقِب المعذِّب».

وجاء في القرآن العزيز معنى «الانتقام» في قوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ۝٢٢﴾[٧]، وفي قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾[٨]؛ **ولم يقل**: «إنِّي أنَا المنتقم».

ولم يثبت عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه عدَّ **«المنتقم»** من أسمائه الحسنى، بل الذي رُوي عن النَّبيِّ ﷺ في تعيين التِّسعة وتسعين اسمًا= حديثانِ ضعيفانِ عند أهل المعرفة بالحديث: **أجودُهما**: الذي رواه التِّرمذيُّ[٩] من حديث

(١) الفاتحة: (٧).
(٢) المائدة: (٩٨).
(٣) الأنعام: (١٦٥).
(٤) الحجر: (٤٩-٥٠).
(٥) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل الأليق: «عقابه».
(٦) الحجر: (٤٩).
(٧) السجدة: (٢٢).
(٨) آل عمران: (٤).
(٩) برقم (٣٨٣٦) من حديث أبي هريرة. وقال: (حديث غريب... وقد روي هذا الحديث =

الوليد بن مُسْلِم عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزِّناد، وهذا فيه ذكر «**المنتقم**»؛ وأهل العلم بالحديث يعلمون أنَّ هذا ممَّا أخذه عن بعض أهل الشَّام، ليس مرفوعًا إلى النَّبي ﷺ، **والحديث الثَّاني**: رواه ابنُ ماجه(١)، وهو أيضًا ضعيفٌ عند أهل العلم، وأضعفُ(٢) من الأوَّل.

ولم يجئ في أسمائه ذكر «**الضَّارِّ**» و«**المانعِ**» و«**المذلِّ**» إلا مقرونًا؛ **فيقال**: «**الضَّار النَّافع**»، «**المعطي المانع**»، «**المعزُّ المذلُّ**»؛ فإنَّ الجمع بينهما يبيِّن عمومَ القدرة والخلق.

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قال: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيتُم مَا أَنفَقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ؟ فَإِنَّه لَم يَغِضْ مَا فِي يَمِينِه، وَالقِسطُ بِيَدِهِ الأُخرَى يَخفِضُ وَيَرفَعُ**»(٣).

فأخبر ﷺ أنَّ فِعل الرَّبِّ تعالى فَضْلٌ وعدلٌ؛ ولهذا قال العلماء: «كُلُّ نِعْمةٍ منه فَضْلٌ، وكلُّ نِقْمةٍ منه عَدْلٌ». وهو سبحانه لا يُسأل عمَّا يَفعل؛ لكمال علمه(٤) وحكمته ورحمته وعدله، لا لمجرَّد قهره ومشيئته وقدرته.

وفي الحديث الصَّحيح الإلهيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعمَالُكُم أُحْصِيهَا لَكُم، ثُمَّ أُوَفِّيكُم إِيَّاهَا؛ فَمَن وَجَدَ خيرًا فَلْيَحمَدِ اللهَ، وَمَن وَجَدَ غيرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفسَهُ**»(٥).

وفي الحديث الصَّحيح -حديث الاستفتاح-: «**لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وَالخَيرُ**

= من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ لا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث).

(١) برقم (٣٨٦١) من حديث أبي هريرة. (٢) في (د): «أضعف»، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (١٠٠٦/١).

(٤) قوله: «لكمال علمه» في (م): «لعلمه»، والمثبت من (د).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٦٠) من حديث أبي ذر الغفاري.

كُلُّهُ بِيَدَيكَ، وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيكَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ»(١).

وما ذَكَره من خلق كفر الكافر وعقوبته على ذلك، إذا سُلِّم له(٢) انتفاءُ المصلحة في ذلك؛ فإنَّما يدلُّ على عدم رعاية مصلحةِ هذا المعيَّن، وهو حُجَّةٌ على المعتزلة، **الذين يقولون**: «يجب رعاية الصَّلاح -أو الأصلح- في حقِّ كلِّ مخلوقٍ(٣) معيَّنٍ» بحسب ما يظنُّونه هم، ويَقيسونه فيه على خلقه.

وقول المعتزلة باطلٌ عند سلف الأمَّة وأئمَّتها وجمهورها، كما أنَّ قول الجهميَّة -أيضًا- باطلٌ عند هؤلاء؛ فلا يلزم من بطلان أحدِ القولين صحَّةُ الآخر، ولا يدلُّ هذا على انتفاء الحِكْمةِ مطلقًا، ولا على انتفاءِ رعاية الصَّلاح لجملة العالَم.

وهذا كما أنَّ الشَّريعة متضمِّنةٌ لصلاح العباد في المعاشِ والمعاد؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾(٤)، وهذا معلومٌ بالاضطرار بعد تتبع كُلِّيَّات الشَّريعة.

وسواءٌ قيل: إنَّ فِعله وحُكْمه يُعلَّل، أو لا يُعلَّل؛ فإنَّ مَن نفى التَّعليل **يقول**: «إنَّ المصالح اقترنت بالفعل المأمور به، وكان ذلك علامةً ودلالةً»، **وإن لم يقل**: «إنَّ الرَّبَّ(٥) شرع الفعلَ لتلك المصلحة».

ومع هذا؛ فمعلومٌ أنَّ اعتبار الشَّارع المصالحَ العامَّةَ الكُلِّيَّة لا يوجب

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) قوله: «ذكره... سلم له» في (د): «ذكر... سلم»، والمثبت من (م). **والمقصود**: الرازي، وسبق كلامه (ص٥١١).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م). وانظر: «**المنهاج**» (٦/ ٣٩٦).

(٤) الأنبياء: (١٠٧).

(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

حصول هذا في كلِّ معيَّنٍ، فقطعُ يد السَّارق وإن كان شرًّا بالنِّسبة إليه إذا لم يتب؛ فهو مصلحةٌ لعموم الخلق، وكذلك سائرُ العقوبات الشَّرعيَّة، وكذلك الجهاد وإن كان فيه قتلُ نفوسٍ، وأخذُ أموالهم، وسبيُ حريمهم= فمصالحه غامرةٌ لهذه المفسدة القليلة.

ولهذا كان مبنى الشَّريعة على تحصيل المصالح وتكميلِها، وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ والشَّارع يرجِّح[1] خيرَ الخيرَين في الحصول، وشرَّ الشَّرَّين في الدَّفع:

❏ وقد يلتزم تفويت خيرٍ قليلٍ لتحصيل خيرٍ كثيرٍ، أو دفع شرٍّ دفْعُه أنفع من ذلك الخير القليل.

❏ أو يلتزم تحصيلَ شرٍّ قليلٍ لتفويت شرٍّ كثيرٍ، أو لتحصيل خيرٍ هو أنفعُ من دفع ذلك الشَّرِّ القليل.

وإذا كان هذا موجودًا في أحكامه **الأَمْريَّة**؛ فكذلك هو في أحكامه **الخَلْقيَّة**، وهو سبحانه له **الخلق والأمر**، سبحانه وتعالى عمَّا يشركون.

وهذه الطَّريقة طريقةُ عامَّةِ أهل الفقه والحديث والتَّصوُّف وكثيرٍ من أهل الكلام -كالكَرَّاميَّة وغيرهم-.

والرَّازيُّ إنَّما يذكر قولَ الجهميَّة وقولَ القدريَّة، وقد يذكر أحيانًا قولَ الفلاسفة. والفلاسفةُ[2] وإن كانوا في هذا الموضع يقاربون طريقةَ أهل الحديث والفقه والكلام الذين يقولون بذلك، ويقولون بنحوٍ من قولهم في أنَّ تفويت الخير الكثير لأجل الشَّرِّ القليل شرٌّ كثيرٌ؛ كما يذكر في إنزال المطر وقت الحاجة؛ فإنَّه حكمةٌ ورحمةٌ عامَّةٌ، وإن كان فيه ضررٌ لبعض النَّاس، وهذا وافقَ فيه هؤلاء المتفلسفة لمن قاله من نُظَّار المسلمين.

---

(١) في (د): «يحصل»، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

لكن هؤلاء المتفلسفة متناقضونَ؛ فإنَّهم يُثْبِتون «**عنايةً**»[(١)] و«**حِكْمةً غائيَّةً**»، ولا يثبتون «**إرادةً**»، والجهميَّة تثبت أنَّه سبحانه «**مريدٌ**»، ولا تُثبت له «**حِكْمةً**» فَعَلَ لأجلها، وكلٌّ من القولين متناقضٌ.

ثُمَّ المتفلسفة -نفاةُ الصِّفات- يجعلون عنايتَه هي إرادتَه، وإرادتَه هي علمَه، **ثُمَّ يقولون**: «العلم هو العالِمُ أو المعلومُ»؛ فهم متناقضون في إثبات الصِّفات، بخلاف أئمة المسلمين؛ فإنَّهم لا تناقض في أقوالهم التي اتَّبعوا فيها الرَّسول ﷺ؛ فإنَّ ذلك جاء من عند الله، وما جاء من عند الله؛ لا اختلاف فيه، وإنَّما الاختلاف فيما جاء من عند غيره؛ قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[(٢)].

ولهذا كُلُّ طائفةٍ كانت إلى «**النُّبُوَّات**» أقربَ؛ كانت أقلَّ اختلافًا، وكُلَّما كَثُرَ بُعْدُها؛ كَثُرَ اختلافُها، **فالمتفلسفة** لَمَّا كانوا أبعدَ من أهل الكلام عن «**النُّبُوَّاتِ**»؛ كانوا أكثر اختلافًا؛ فإنَّ لهم من الاختلاف في «**الطَّبيعيَّات**»[(٣)] و«**الرِّياضيَّات**» ما لا يكاد يحصيه إلا الله[(٤)]، وأمَّا اختلافهم في «**الإلهيَّات**»؛ فأعظمُ.

والشِّيعة لَمَّا كانوا من أجهل الطَّوائف المنسوبين إلى الملل؛ كانوا أكثرَ اختلافًا من جميع الطَّوائف، ثُمَّ **المعتزلة** أكثر اختلافًا من المثبتة للصِّفات والقَدَر، ثُمَّ **المثبتة المتكلِّمون** فيهم[(٥)] من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسُّنَّة المحضة والحديث وأقوال السَّلَف؛ فإنَّ هؤلاء أبعدُ الطَّوائف عن

---

(١) في (د): «غاية»، والمثبت من (م). (٢) النساء: (٨٢).
(٣) في (م): «الطبيعات»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «إلا الله» في (م): «كتاب»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «بينهم»، والمثبت من (د).

الاختلاف في أصولهم؛ لأنَّهم أكثر اعتصامًا بـ«**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من غيرهم، وبطريقتهم تنحلُّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم، كما قد[(١)] نبَّهنا عليه في غير مسألةٍ من المسائل الكبار، منها[(٢)] مسألة «**القادر المختار**»[(٣)].

وهكذا سائر المطالب الإلهيَّة؛ مَن عَرَفَ ما قاله النُّظَّار فيها من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم، وما جاء به القرآن في ذلك= تبيَّن له من فضْلِ طريقة القرآن وكمالها[(٤)] وسلامتها عن التَّناقض والفساد ما لا يقدر قدره إلا ربُّ العباد.

✿ ✿ ✿

ومعلومٌ أنَّ «الصِّفات» نوعان: إثباتٌ، ونفيٌ.

فصفاتُ الإثبات: كالحياة والعلم والقدرة، **والنَّفي**: تنزيهُ الرَّبِّ تعالى عن الشُّركاء والأولاد وسائر النَّقائص.

وطريقةُ القرآن في ذلك: إثباتُ صفات الكمال لله تعالى على وجه التَّفصيل، مع تنزيهه عن التَّمثيل.

و«التَّنزيه» يجمعه نوعان:

أحدُهما: أنَّه منزَّهٌ عن النَّقائص مطلقًا؛ ونفسُ ثبوت الكمال له ينافي النَّقص.

الثَّاني: أنَّه منزَّهٌ عن أن يكون له مِثْلٌ في شيءٍ من صفات الكمال.

ولهذا كان مذهب سلف الأمَّة وأئمَّتها: أنَّهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ؛ إثباتٌ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٌ بلا تعطيلٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ومنها»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: ما سبق (ص٤٨٥).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ وهذا إبطالٌ للتمثيل، ثُمَّ قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ⑪﴾(١)؛ وهذا إبطالٌ للتَّعطيل.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ ② لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ③ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ④﴾(٢)، وقد بَيَّنَّا(٣) في تفسير هذه السُّورة وفي تحقيق أنَّها تعدل ثلث القرآن أنَّها تجمع ما يستحقُّه الله تعالى من صفات النَّفي والإثبات، وأنَّ اسم «**الصَّمد**» يتناول ما ذكره الوالِبيُّ عن ابن عبَّاسٍ: «أنَّه العليم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته، الحكيم الكامل في حكمته، الرَّحيم الكامل في رحمته»(٤).

واسم(٥) «**الأحد**» ينفي أن يكون له مِثْلٌ، ﷻ عمَّا يقول الظَّالمون علوًّا كبيرًا.

والرُّسُلُ صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا بإثباتٍ مُفَصَّلٍ ونفيٍ مُجْملٍ؛ فأثبتوا(٦) أنَّ الله سبحانه «**حيٌّ**»، «**عليمٌ**»، «**قديرٌ**»، «**سميعٌ**»، «**بصيرٌ**»، «**رؤوفٌ**»، «**رحيمٌ**»، إلى سائر ما ذكره الرَّبُّ من(٧) أسمائه وصفاته.

وفي النَّفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٨)، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ⑥⑤﴾(٩)، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾(١٠)، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾(١١)، ﴿لَمْ يَلِدْ

---

(١) الشورى: (١١). (٢) الإخلاص: (١-٤).

(٣) انظر ما سبق (ص١٦٨).

(٤) أخرجه الطبري (٢٤/٧٣٦)، وأبو الشيخ في «**العظمة**» (٩٦)، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٩٨). **والوالبي هو**: علي بن أبي طلحة الوالبي، صاحب الصحيفة المشهورة في التفسير عن ابن عباس.

(٥) في (م): «واسمه»، والمثبت من (د). (٦) في (م): «فبينوا»، والمثبت من (د).

(٧) قوله: «ذكره الرب من» في (م): «ذكر من»، والمثبت من (د).

(٨) الشورى: (١١). (٩) مريم: (٦٥).

(١٠) النحل: (٧٤). (١١) البقرة: (٢٢).

وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[١]، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾[٢]، ونحو ذلك[٣].

والنَّفي إنَّما يدلُّ على عدم المنفيِّ، والعدمُ المحض ليس بشيءٍ أصلًا، فضلًا عن أن يكون كمالًا، وإنَّما يكون كمالًا إذا استلزم أمرًا وجوديًّا.

فلهذا لم يصف الرَّبُّ ﷻ نفسَه بشيءٍ من النَّفي إلا إذا تضمَّن ثبوتًا؛ **كقوله تعالى**: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٤].

فقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ يتضمَّن كمال حياته وقيُّوميَّتِه؛ فإنَّ النَّوم أخُو الموت، ومن تأخذه السِّنَة والنَّوم لا يكون قَيُّومًا قائمًا بنفسه، مُقِيمًا لغيره؛ فإنَّ السِّنة والنَّوم يناقض ذلك.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٥]؛ فنفيُ شفاعة أحدٍ عنده إلا بإذنه يتضمَّن كمالَ كونه له ما في السَّماوات وما في الأرض، ليس له في ذلك شريكٌ ولا ظهيرٌ؛ فإنَّ الشَّافع إذا شفع عند غيره بغير إذنه فقبل شفاعته[٦]؛ كان شريكًا له فيما شَفَع فيه، وكان متصرِّفًا فيه؛ إذ جعله فاعلًا بعد أن لم يكن، فكان في نفي هذه الشَّفاعة قد بيَّن أنَّه لا شريك له بوجهٍ من الوجوه، وأنَّه الصَّمد الذي يحتاج إليه كلُّ شيءٍ[٧]، ولا يحتاج إلى شيءٍ، ولا يُؤثِّر فيه غيره.

وإذا ألهم العبادَ الدُّعاءَ وأجابهم، وألهمهم العملَ وأثابهم= فالجميع

---

(١) الصمد: (٣-٤). (٢) الفرقان: (٢).
(٣) قوله: «ونحو ذلك» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) البقرة: (٢٥٥). (٥) البقرة: (٢٥٥).
(٦) قوله: «فقبل شفاعته» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «ولا شريك له».

منه، هو الذي خلق «**الأسباب**» و«**المسبَّبات**»، لم يكن ما سواه مُؤَثِّرًا فيه، بل هو الجاعل لبعض الأمور سببًا لبعض.

ومن شفع عنده بغير إذنه الشَّرعيِّ فهو وإن كان سبحانه خالقًا لفعله= فإن شاء قبل شفاعته، وإن شاء لم يقبل؛ بخلاف من أذن له أن يشفع، كما يأذن لنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ يومَ القيامة أن يشفع في النَّاس.

والمشركون بالمخلوقات الذين يعبدون من دون الله ما لا يضرُّهم ولا ينفعهم ويقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾[1] من المشركين بالملائكة والأنبياء والشُّيوخ الصَّالحين وغيرهم؛ **يظنُّ** أحدهم أنَّ الذي يتَّخذه[2] شفيعًا؛ له من الجاه عند الله تعالى أنه[3] يشفع له بدون إذن الله الشَّرعيِّ، وأنَّ الله يقبل شفاعته لوجاهته عنده، كما يقبل الإنسان شفاعة من يَكرُمُ عليه، وأن يشفع عنده بدون إذنه= **فأبطل** الله تعالى هذه الشَّفاعة التي أثبتها المشركون، فقال تعالى في كتابه[4]: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾[5].

ولهذا أعظمُ الخلق جاهًا عند الله[6]، وأكملُهم شفاعةً محمَّدٌ ﷺ= لا يشفع يوم القيامة إلا بإذن الله[7] له في الشَّفاعة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصَّحيحة؛ فقال في الحديث الصَّحيح: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُم يَأتِي يَومَ القِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ له رُغَاءٌ، أَو شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ**[8]، **فَيَقُولُ: يَا**

---

(١) يونس: (١٨).

(٢) في (د): «اتخذه»، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «أن»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «فقال تعالى في كتابه» في (م): «وقال تعالى»، والمثبت من (د).

(٥) النجم: (٢٦).

(٦) قوله: «عند الله» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٧) بعدها في (م) زيادة: «في الشفاعة، ولا يشفع إلا بإذن الله».

(٨) في (م): «وعا»، وفي (د): «رعا»، والمثبت من مصادر التخريج.

رَسُولَ الله، أَغِثْنِي أَغِثنِي[(١)]، **فَأَقُولُ: لَا أَملِكُ لَكَ مِنَ الله شَيئًا، قَد أَبلَغتُكَ»**[(٢)].

وقال في الحديث الصَّحيح: «**يَا فَاطِمَةُ بِنتَ مُحَمَّدٍ**[(٣)]**! لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ الله شَيئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ الله! لَا أُغنِي عَنكَ مِنَ الله شَيئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ الله! لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ الله شَيئًا؛ سَلُونِي مِن مَالِي مَا شِئتُم**»[(٤)].

وفي الحديث الصَّحيح أنَّه قال له أبو هريرة: مَن أسعدُ النَّاس بشفاعتك يومَ القيامة؟ فقال: «**مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، خَالِصًا مِن قَلبِهِ**»[(٥)]؛ فإنَّ أحقَّ النَّاس بشفاعته من كان أكملَهم إخلاصًا، فإنَّ من كان إخلاصُه أكملَ؛ كان أقربَ إلى رحمة الله، فيأذن الله في الشَّفاعة له.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[(٦)]، وهذا النَّفي يتضمَّن كمالَ علمه؛ فإنَّه سبحانه إذا كان عالمًا بما بين أيديهم وما خلفهم، وعلِموا هُم ما علمه بلا مشيئته= كانوا نظراءَ له في العلم، فلمَّا[(٧)] قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾، وعِلمه محيطٌ بكلِّ شيءٍ= بيَّن أنَّه لا علم لأحدٍ إلا ما علَّمه إيَّاه، فهو الذي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسان من علقٍ؛ وهو الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم؛ وهو الذي خَلَق فسوَّى، والذي قدَّر فهدى؛ وهو الذي أعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثُمَّ هدى.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٨٤)، ومسلم (١٨٧٩) من حديث أبي هريرة.
(٣) في (د): «رسول الله»، والمثبت من (م).
(٤) أخرجه البخاري (٢٧٧٠)، ومسلم (١٩٦) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه البخاري (١٠٠).
(٦) البقرة: (٢٥٥).
(٧) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[(١)]، أي: لا يَكرِثُه حِفظُهما، ولا يَثقُل عليه[(٢)]. وهذا بيانٌ لكمال قدرته؛ فإنَّ الحافظ للشَّيءِ قد يحفظه بكُلفةٍ ومشقَّةٍ، فإذا كان لا يَكرِثُه حِفظُهما؛ كان ذلك بيانًا لكمال[(٣)] قدرته، وأنَّها في الغاية التي لا يلحقها نقصٌ أصلًا.

ونظير هذا: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(٥)]، وقوله[(٦)] تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[(٧)]؛ فإنَّ الإدراك -في القول المأثور عن ابن عبَّاسٍ وغيرِه من السَّلَف[(٨)]، وهو قولُ أكثر العلماء- هو الإحاطة[(٩)]. **ومن قال**: «هو مجرَّد الرُّؤية» غَلِطَ؛ فإنَّ نفي مجرَّد الرُّؤية لا يتضمَّن مدحًا ولا كمالًا؛ فإنَّ المعدوم لا يُرى، وما يوصف به المعدوم لا يكون مدحًا ولا كمالًا، بخلاف ما **إذا قيل**: «لا تدركه الأبصار»؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه يُرى ولا يُحاط به رؤيةً، كما أنَّه يُعلم ولا يحاط به علمًا، وهذا يتضمَّن من المدح ما يناسب ذكر الله تعالى له في سياق مدحه لنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[(١٠)].

---

(١) البقرة: (٢٥٥).

(٢) قوله: «لا يكرثه حفظهما، ولا يثقل عليه» في (د): «لا يكرثه ولا يثقل»، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «لتمام»، والمثبت من (د). (٤) ق: (٣٨).

(٥) سبأ: (٣).

(٦) في (م): «ومن قوله»، وفي (د): «قوله»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) الأنعام: (١٠٣).

(٨) قوله: «من السلف» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٩) أخرجه الطبري (٩/ ٤٥٩) من قول ابن عباس.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «**السنة**» (٤٣٤)، والطبري (٢٢/ ٣٢)، والآجري (٦٢٧)، والدارقطني في «**الرؤية**» (٢٧٨) من قول عكرمة.

(١٠) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ٢٣٠)، «**البيان**» (٤/ ٤٢٧)، «**الصفدية**» (ص٣٥٢)، «**التدمرية**» (ص٥٩).

وأمَّا من عدل عن طريقة «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من أهل الكلام المحدَث؛ فإنَّهم لا يذكرون في تنزيهه عن النَّقائص قولًا مطَّرِدًا مستقيمًا، بل أقوالُهم كلُّها[(١)] متناقضةٌ؛ **فإنَّهم** يذكرون في النَّفي أنَّه: «ليس بجوهرٍ، ولا جسمٍ، ولا متحيِّزٍ»، ونحو ذلك من العبارات.

ثُمَّ ما ينفونه من الصِّفات **يقولون**: «لأنَّ هذا يستلزم أن يكون جوهرًا أو جسمًا أو متحيِّزًا[(٢)]، وهذا محالٌ».

ثُمَّ هم يثبتون من الصِّفات ما يلزم فيه نظيرُ ما يلزم فيما نفوه، وإذا لزمهم فيما أثبتوه نظيرُ ما يلزم فيما نفوه= لزمهم: **إمَّا** النَّفي المطلق -وهو التَّعطيل المحض-، **وإمَّا** أن يكون ما ذكروه من الدَّليل[(٣)] على نفي[(٤)] ما نفوه باطلًا.

مثالُ ذلك[(٥)]: **أن يقال** لمن وصفه بـ«**الإرادة**» **وقال**: لا أصفه بـ«**المحبَّة**» و«**الرَّحمة**» و«**الرِّضا**» و«**الغضب**» إلا إذا تأوَّلْتُ ذلك بـ«**الإرادة**»، **قال**: لأنَّ هذه الصِّفات تستلزم التَّجسيم[(٦)]؛ لأنَّ «**الغضب**» غليانُ دم القلب لطلب الانتقام، و«**الرَّحمة**» رِقَّةٌ تلحق الرَّاحم، و«**الرِّقَّة**» من صفات الأجسام. ونحو ذلك.

قيل له: وكذلك «**الإرادة**» هي مَيلُ النَّفس إلى جلب ما ينفعها، ودفع ما يضرُّها؛ والله منزَّهٌ عن ذلك.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «جوهرًا أو جسمًا أو متحيزًا» في (د): «جوهر أو جسم أو عرض»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «من الدليل» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**التدمرية**» (ص٣١)، «**الصفدية**» (ص٢٣٩)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١١٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص١١٣)، «**الفتاوى**» (٥/ ٤٥)، «**جامع المسائل**» (٣/ ١٧٥).
(٦) قوله: «تستلزم التجسيم» في (م): «مستلزمة للتجسيم»، والمثبت من (د).

فإن(١) **قال**: هذه إرادة الإنسان، وإرادة الخالق سبحانه بخلافِ ذلك.

قيل له: وكذلك ما ذكرتَه في «**الغضب**» و«**الرَّحمة**» ونحو ذلك؛ إنَّما هو في غضب العبد ورحمته ونحو ذلك(٢)، وغضبُ الله ورحمتُه بخلاف ذلك.

فإذا قال: أنا لا أعقل «**الرَّحمة**» و«**الغضب**» إلا ما يوجد في الشَّاهد، واللَّفظ لا تدلُّ حقيقتُه(٣) إلا على ما يتَّصف به الشَّاهد.

قيل له: وكذلك يقال(٤) في «**الإرادة**»، بل وفي «**السَّمع**» و«**البصر**» و«**الكلام**» و«**العلم**» و«**القدرة**» و«**الحياة**»؛ لا يُعقل في ذلك إلا ما هو موجودٌ في الشَّاهد؛ واللَّفظ لا تدلُّ حقيقتُه(٥) إلا على ما يتَّصف به الشَّاهد، فما ادَّعيتَه في نفي ذلك من قياسٍ وتأويلٍ؛ يلزمك(٦) ذلك في نظيره في ذلك.

فإن(٧) **قال**: أنَا لا ألتزم مذهب الصِّفاتيَّة، بل أقول بقول نفاة الصِّفات؛ فأُثبت «**الأسماء**» وأنفي «**الصِّفات**»؛ **وأقول**: هو «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»، من غير أن يكونَ له «**حياةٌ**» و«**علمٌ**» و«**قدرةٌ**»؛ ولا أُثبت له «**إرادةً**» تقوم به، ولا «**كلامًا**» يقوم به.

قيل له: هذا المذهبُ؛ تصوُّره التَّامُّ يكفي في العلم بفساده؛ فإنَّ إثبات حيٍّ لا حياة له، وعالمٍ لا علم له، وقادرٍ لا قدرة له= كإثبات مريدٍ لا إرادةَ له، ومتكلِّمٍ لا كلام له، ومتحرِّكٍ لا حركة له، وأنواع ذلك. بل

---

(١) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «ونحو ذلك» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «تدل حقيقته» في (م): «يدل حقيقة»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «تدل حقيقته» في (د): «يدل على حقيقة»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «ادعيته... يلزمك» في (م): «ادعيت... يلزم»، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «فإذا»، والمثبت من (م).

وإثبات متكلِّمٍ ومريدٍ لم يقم به كلامٌ ولا إرادةٌ؛ كإثبات متحرِّكٍ ومُصَلٍّ وطائفٍ لم تقم به حركةٌ ولا صلاةٌ ولا طوافٌ.

وإن قال: هذا يلزمكم نظيرُه في كونه خالقًا وعادلًا.

قيل: مذهبُ سلف الأُمَّة وأئمَّة السُّنَّة وجمهورِ المسلمين: أنَّ الله تقوم به الصِّفات الفعليَّة، وأنَّ الخلق ليس هو نفس المخلوق.

ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ**[1]**، لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى نَفسِكَ**»[2]، كما كان يقول: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ**»[3]. وهذا مما استدلَّ به أئمَّة السُّنَّة -كأحمد بن حنبل وغيره- على أنَّ كلام الله غيرُ مخلوقٍ، **وَقَالُوا**: «إنَّه لَا يُستعاذ بمخلوقٍ»، وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[4].

والمقصود هنا: أنَّ الجهميَّ والمعتزليَّ[5] إذا التزم نفيَ الصِّفات **وقال**: إنَّ إثباتَها «**تشبيهٌ**» و«**تجسيمٌ**»؛ لأنَّ الصِّفات «**أعراضٌ**»، و«**العَرَضُ**» لا يقوم إلا بمتحيِّزٍ، والمعقول في قيام الصِّفة بالموصوف كونُها بحيث هو[6]= **قيل له**: فيلزمك هذا فيما أثبتَّه من الأسماء والأحكام التي تُخْبر

---

(١) قوله: «وأعوذ بك منك» في (م): «وبك منك»، والمثبت من (د). وتتمة الحديث من (د).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٦) من حديث عائشة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٠٨) من حديث خولة بنت حكيم.

(٤) انظر: «**جامع الرسائل**» (٢/ ٣)، «**المنهاج**» (٢/ ٣٧٤)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٥٥)، «**الاستغاثة**» (ص١٢٨، ١٤٥).

(٥) قوله: «أن الجهمي والمعتزلي» في (د): «أن المعتزلي»، والمثبت من (م).

(٦) وربما قالوا: والمفهوم من قيام الصفة بالموصوف حصولها في الحيز؛ تبعًا لحصول ذلك الموصوف فيه -أو: تبعًا لحصول محلِّها فيه-. ونحو ذلك، انظر: «**المطالب العالية**» (٣/ ٢٢٩)، «**نهاية العقول**» (٣/ ١٨٩)، «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٧، ٢٦)، «**الدرء**» (٢/ ١٧٦) (٤/ ٧٩)، «**البيان**» (ق٩٧، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٨١، ٢٨٢).

بها عنه؛ **فإنَّك تقول**: «إنَّه عالمٌ قادرٌ حيٌّ» -بل البصريُّون **يقولون**: «إنَّه سميعٌ بصيرٌ»، و«**الإدراك**» عندهم أمرٌ زائدٌ على كونه «**عالمًا**»-= **فيقال**: لا يُعقل حيٌّ عالمٌ قادرٌ في الشَّاهد إلا جسمٌ، كما لا يُعقل حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ إلا أعراضٌ تقوم بجسمٍ.

فالقول في «الأسماء» كالقول في «الصفات»؛ فدعوى المدَّعي أنَّ أحدهما يستلزم «**التَّجسيم**» دون الآخر: تحكُّمٌ، وتفريقٌ بين المتماثلين. **فإن** أمكن إثباتُ أحدهما بدون اللَّوازم الباطلة؛ فكذلك الآخر، **وإن** امتنع في أحدهما؛ امتنع في الآخر.

فإن قال الجهميُّ المحض، والنَّافي الملحد: أنا أنفي الأسماء أيضًا كلَّها حقيقةً، وإذا أثبتُّها أثبتُّها مجازًا(١)؛ لئلَّا يلزم «**التَّشبيه**» و«**التَّجسيم**»؛ فإنَّني لا أعرف مسمًّى بهذه الأسماء إلا جسمًا.

قيل له: فيلزمك نفيُ الذَّات؛ فإنَّك أيضًا لا تَعرف موجودًا قائمًا بنفسه إلا جسمًا، ولا قائمًا بغيره إلا عَرَضًا؛ وإلا فالقول في هذا كالقول في هذا.

فإن طرد قياسه الفاسد، والتزم التَّعطيل المحض، وجحد الصَّانع، كما أظهر ذلك فرعون= **قيل له**: من المعلوم بضرورة العقل أنَّ «**الموجود**»(٢): إمَّا قديمٌ وإمَّا حادثٌ، وإمَّا واجبٌ بنفسه وإمَّا ممكنٌ، وإمَّا مخلوقٌ وإمَّا غير مخلوقٍ، وإمَّا غنيٌّ وإمَّا فقيرٌ؛ والحوادث مشهودةٌ، وكلُّ حادثٍ فهو ممكنٌ، فقيرٌ، مخلوقٌ.

---

(١) قوله: «كلها حقيقة وإذا أثبتها أثبتها مجازًا» في (د): «كلها فلا أثبتها حقيقة ولا مجازًا»، والمثبت من (م). انظر: «**التسعينية**» (١/ ٢٦٥، ٢٧٠)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ١٩٧)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٢٠)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٨٢)، «**الدرء**» (٥/ ١٨٤)، «**المنطقيين**» (ص١٥٦)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٦) (٣/ ٣٣٠)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٣١١) (٢٠/ ٤٤١)، «**البيان**» (ق١٨٥، ١٩٤، ١٩٥).

(٢) في (م) تحتمل: «الوجود» وهو الموافق لـ(د)، وتحتمل المثبت وهو الأليق.

والمُحدَث يستلزم مُحدِثًا، والممكن يستلزم واجبًا، والفقير يستلزم غنيًّا، والمخلوق يستلزم خالقًا.

فقد عُلم بالاضطرار أنَّ في «**الوجود**»: **ما** هو قديمٌ، واجبٌ بنفسه، غنيٌّ، خالقٌ، **وما** هو حادثٌ، ممكنٌ، فقيرٌ، مخلوقٌ.

ومعلومٌ بالاضطرار أنَّهما وإن اتَّفقا في مسمَّى «**الوجود**» ولوازمه؛ فإنَّهما يختلفانِ من وجوهٍ أخر[(١)]، وأنَّ حقيقةَ أحدهما مخالِفةٌ لحقيقة الآخر؛ إذ لو تماثلتا[(٢)] الحقيقتانِ؛ لاشتركا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وكان يلزم الجمع بين النَّقيضينِ؛ فيكون الشَّيء قديمًا ليس بقديم، واجبًا ليس بواجبٍ، محدِثًا ليس بمحدِثٍ، غنيًّا ليس بغنيٍّ، فقيرًا ليس بفقيرٍ.

فإن قيل: «إنَّه يلزم من إثبات **الأسماء** و**الصِّفات**: التَّشبيهُ الباطلُ؛ الذي هو **التَّجسيم**»= لزم من إثبات **الذَّات**: التَّشبيهُ الباطلُ؛ وهو **التَّجسيم**.

فإن قيل: «لا يلزم[(٣)] من هذا باطلٌ»= لم يلزم من هذا باطلٌ.

ولما كان الرَّدُّ بهذه الطَّريقة باطلًا متناقضًا؛ لم يجئِ «**الكتابُ**» و«**السُّنَّة**» بهذه الطَّريقة، ولا سلكها السَّلف والأئمَّة، ولا أبطل الله ما افترته اليهود بهذه الطَّريقة، وقد ذكر الله تعالى قولهم: «إنَّ الله فقيرٌ»، و«إنَّ الله بخيلٌ».

وقد ثبت في «**الصَّحيحين**» وغيرِهما[(٤)] من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه وغيره: أنَّ اليهود كانوا إذا ذكروا بين يدَي النَّبيِّ ﷺ شيئًا من الصِّفات المأثورة عن الأنبياء يقرِّها ويضحك؛ تعجُّبًا وتصديقًا لما أخبرت به

---

(١) قوله: «يختلفان... أخر» في (د): «مختلفان... أخرى»، والمثبت من (م).
(٢) كذا في الأصلين (م، د)؛ على لغة: «أكلوني البراغيث».
(٣) قوله: «فإن قيل لا يلزم» في (د): «وإن لم يلزم»، والمثبت من (م).
(٤) أخرجه البخاري (٧٤٠٩)، ومسلم (٢٨٨٩)، والترمذي (٣٥٤٠) من حديث ابن مسعود.

الرُّسُل قبله. وإنَّما أنكر عليهم ما وصفوه به سبحانه من النَّقائص: كالفقر والبخل والعجز.

فالذين سلكوا فيما يجب لله، وما[١] يمتنع عليه، وما يجوز له؛ هذه الطَّريقةَ المُحدَثَةَ= متناقضون، لا يطَّرد لهم قولٌ، ولا ينفون شيئًا بهذه الطَّريق إلا لزمهم فيما أثبتوه نظيرُ ما ألزموه غيرَهم فيما نفوه. **فإن** كان انتفاءُ ذلك اللَّازم يدلُّ على فساد قوله؛ دلَّ على فساد قولهم، **وإن** لم يدلَّ على فساد قولهم؛ لم يدلَّ على فساد[٢] قوله، وهذا بيِّنٌ لمن تدبَّره، وهو مبسوطٌ في مواضعَ أخر[٣].

ولكن نبَّهنا عليه ليُعلم[٤] أنَّ الطَّريقة التي جاء بها القرآن العزيز في النَّفي والإثبات هي[٥] الحقُّ الذي لا اختلافَ فيه، وما كان من عند غير الله فهو كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَـٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَـٰلَهُمْ ﴿٣﴾﴾[٧].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (د): «وفيما»، والمثبت من (م). (٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**شرح حديث النزول**» (ص١١٩)، «**الفتاوى**» (٥/ ١٩٦).
(٤) قوله: «عليه؛ ليعلم» في (د): «على»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «هو»، والمثبت من (د). (٦) النساء: (٨٢).
(٧) محمد: (١-٣).

فصلٌ[١]

ثُمَّ ذكرَ الرَّازي حُجَّةَ من يقول بـ«**رعاية الحكمة**»، وذكر قدحه فيها، ونحن نذكر ذلك ونبيِّن أنَّه ليس بقادحٍ، وإنَّما ذكر حُجَّة المعتزلة، وأمَّا حجج أهل السُّنَّة فكثيرةٌ، لكن نذكر ما ذكره؛ **قال**[٢]:

(**واحتجَّ الخصم على مذهبه**: بأنَّه تعالى عالمٌ بقبح القبائح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنها، وكلُّ من كان كذلك؛ امتنع أن يكون فاعلًا للقبيح.

أمَّا المقدِّمة الأُولى: وهي قولُنا: «إنَّه تعالى عالمٌ بقبح القبائح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنها»؛ **فهذه المقدِّمة مبنيَّةٌ على ثلاث مقدِّماتٍ**:

إحداها: أنَّ القبائح إنَّما تقبح لوجوهٍ عائدةٍ إليها.

وثانيها: أنَّه تعالى منزَّهٌ عن جميع الحاجات.

وثالثُها: أنَّه عالمٌ بجميع المعلومات.

إذا ثبتت هذه المقدِّمات الثَّلاث؛ ظهر أنَّه تعالى غنيٌّ عن فعل كلِّ القبائح، وأنَّه تعالى عالمٌ بكونه غنيًّا عنها.

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية: وهو أنَّ كلَّ من كان غنيًّا عن القبائح، وكان عالمًا بكونه غنيًّا عنها؛ فإنَّه يستحيل أن يفعل القبيح).

وقد ذكر الرَّازي في تقريرها طريقين:

(**الأولى**: أنَّا ببديهة العقل نعلم[٣] أنَّ جهةَ القبح جهةُ صرفٍ عن

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) في «**الأربعين**» (ص٢٥١-٢٥٣).

(٣) قوله: «أنا ببديهة العقل نعلم» في (د): «أنها بديهة العقل فعلم»، والمثبت من (م).

الفعل، لا جهةُ دعاءٍ إليه. فإذا حصل العلم بكونه قبيحًا، ولم يصر هذا الصارف معارَضًا بداعية الشَّهوة والحاجة؛ بقي الصَّارف خالصًا عن معارضة الدَّاعي؛ فوجب أن يمتنع الفعل.

الطَّريق الثَّاني: وهو أَنَّا نُثبت هذه المقدِّمة في الشَّاهد، ثُمَّ نَقيس الغائب على الشَّاهد.

أمَّا إثباتها في الشَّاهد؛ فَلِأَنَّا إذا قلنا لإنسانٍ كاملِ العقل: «إن صدقتَ أعطيناك دينارًا، وإن كذبتَ أعطيناك دينارًا»، وفرضنا حصول الاستواء بين الصِّدق والكذب في جميعِ منافع الدُّنيا والآخرة، وفي جميع مضارِّها من المدح والذَّمِّ، والثَّواب والعقاب، وسهولة التَّلفُّظ[1] بتلك اللَّفظة[2] وصعوبتِهِ؛ فإنَّ في هذه الصُّورة نَعلم بالضَّرورة أنَّه يرجِّح الصِّدق على الكذب، وذلك يدلُّ على أنَّ جهةَ الحُسن جهةُ دعاءٍ، وجهةَ القُبح جهةُ صرفٍ.

وإذا ثبت هذا في الشَّاهد؛ فنقيس الغائب عليه، **فنقول**[3]: هذا التَّرجيح لا بُدَّ فيه من عِلَّةٍ، وتلك العلَّة ليست إلا علمه بأنَّ هذا حَسَنٌ، وبأنَّ ذاك قبيحٌ؛ لأَنَّا كلَّ ما علمناه قبيحًا؛ علمنا هذه المرجوحيَّة، وكلَّ ما علمناه حسنًا؛ علمنا هذه الرَّاجحيَّة.

فلما دار العلم بأحدهما مع العلم بالآخر وجودًا وعدمًا؛ علمنا أنَّ العلَّة في هذا «**البعث**» وفي هذا «**المنع**» ليس إلا العلم بهذه الجهة. وإذا كان العلم حاصلًا في حقِّ الله تعالى؛ وجب أن يترتَّب عليه[4] هذا «**البعث**» وهذا «**المنع**»).

---

(١) في (د): «اللفظ»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».
(٢) في (م): «اللفظ»، والمثبت من (د) و«**الأربعين**».
(٣) في (م) و«**الأربعين**»: «ونقول»، والمثبت من (د).
(٤) في الأصلين (م، د): «عله»، والمثبت من «**الأربعين**».

ثُمَّ قال: (هذا غاية تقرير كلام المعتزلة في هذه المسألة).

قال: (**والجواب**: أمَّا «**المقدِّمة الأُولى**» من هذا الدَّليل؛ فهي مَبْنِيَّة على أنَّ الحُسْن والقُبْح إنَّما يَثبتانِ لوجوهٍ عائدةٍ إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة.

سلَّمنا أنَّه سبحانه عالمٌ بقبح القبيح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنه؛ **فلِمَ قلتم**: إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه لا يفعل القبيح؟!

وتقريره: أنَّكم **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعُوا الامتناعَ العقليَّ.

فإن ادَّعيتم الامتناع العقليَّ؛ لم يكن الله تعالى قادرًا مختارًا؛ لأنَّ الاستغناء والعلم بالاستغناء من لوازم ذاته، [وترك القبيح من لوازم هذا الاستغناء وهذا العلم، ولازمُ اللَّازم لازمٌ][(١)] فتركُ القبيح من لوازم الذَّات المخصوصة.

وإذا كان كذلك؛ كان ترك القبيح أمرًا واجبًا بالذَّات، ممتنعَ العدم.

وإذا كان تركُ القبيح [أمرًا][(٢)] واجبًا بالذَّات؛ كان إيصال الثَّواب إلى المستحقِّ أمرًا واجبًا وجوبًا بالذَّات؛ لأنَّ تركه لمَّا كان قبيحًا ممتنعًا بالذَّات؛ كان فعله فعلًا واجبًا بالذَّات؛ **فحينئذٍ**: يلزم أن تكون ذاتُه تعالى موجبًا لحصول الثَّواب ووصوله إلى المستحقِّ، وألا يكون قادرًا على التَّرك أصلًا.

فإثبات الحكمة على هذا الوجه يقدح في كونه قادرًا؛ إلا أنَّ[(٣)]

---

(١) من «**الأربعين**». (٢) من «**الأربعين**».

(٣) قوله: «إلا أن» في (د): «لأن»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».

الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا، والفرع إذا استلزم فسادَ الأصل؛ كان باطلًا، فالقول بالحكمة يجب أن يكون باطلًا على هذا القول.

وأيضًا: إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم الجَبْر، وإذا لزم الجَبْر؛ كان الله تعالى فاعلًا لجميع أفعال العباد، بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجِبَين لها، وإذا كان كذلك؛ امتنع **أن يقال**: إنَّه تعالى لا يفعل هذه الأفعال.

وأمَّا القسم الثَّاني، وهو أن تقولوا: إنَّ كونه تعالى غنيًّا مع كونه عالمًا بكونه غنيًّا لا يُنافِي فعلَ القبيح، ولم يكن بين حصول هذا الفعل وحصول ذلك الوصف منافاةٌ ولا معاندةٌ أصلًا. **وحينئذٍ**(١): يتعذَّر الاستدلال بذلك الوصف على أنَّه تعالى لا يفعل القبيح؛ لأنَّ كلَّ ما لم يكن فيه امتناعٌ؛ لا يلزم مِن فَرْض وجوده محالٌ ولا فسادٌ، فهذا سؤالٌ صعبٌ على ما ذكروه).

قلت: فهذا كلام الرَّازي بلفظه، وهو غايةُ ما عنده من الجواب(٢).

قال: (أمَّا «**المقدِّمة [الأولى]**(٣)» من هذا الدَّليل؛ فهي مبنيَّةٌ على أنَّ الحُسْن والقُبْح إنَّما يثبتان لوجوهٍ عائدةٍ إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة).

فيقال: **قولك**(٤): (أبطلنا هذه القاعدة) ممنوعٌ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى(٥).

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) هنا، وفي الموضع الآتي (ص٥٧٠): «فحينئذٍ»، وهو الموافق لـ«**الأربعين**».

(٢) بعدها في (م) زيادة: «عن» ولعلها محرَّفة عن: «عنه».

(٣) زيادة يقتضيها السياق. وهي ثابتة في الموضع السابق (ص٥٣٢).

(٤) في (م): «قوله»، والمثبت من (د). (٥) انظر: ما سيأتي (ص٥٣٦).

وقد تعقَّب **أبو الحسن الآمديُّ** فذكر ما احتجَّ به أصحابُه كلُّهم في هذه المسألة، وبيَّن فسادَه، واحتجَّ بما هو أضعف ممَّا ذكره[1] غيرُه؛ **فقال**[2]: (إنَّ الحُسن والقُبح عَرَضٌ، والفعل عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يقوم بعَرَضٍ).

فيقال له: لا ريب أنَّ الأعراض تُوصَف؛ **فيقال**: «حركةٌ سريعةٌ وبطيئةٌ»، و«بياضٌ شديدٌ وضعيفٌ»، و«محبَّةٌ قويَّةٌ وضعيفةٌ»، و«اعتقادٌ مطابِقٌ وغير مطابقٍ»، و«قولٌ صادقٌ وكاذبٌ»، و«أمرٌ رشيدٌ وغيرُ رشيدٍ».

والأفعال باعتبار كونها ملائمة للفاعل ومنافرة له؛ حُسْنُها وقُبْحُها: صفتان ثابتتان للأفعال باتِّفاق العقلاء. فعُلم أنَّه لا يمتنع عند أحدٍ في العقل أن يكون للفعل صفةٌ باعتبارها كان حَسَنًا وقَبِيْحًا، فمن نفى القُبح العقليَّ مطلقًا بناءً على أنَّ الفعل لا يُوصَف بصفةٍ من الصِّفات؛ فقد خالف إجماعَ العقلاء.

ثُمَّ الذين قالوا: «إنَّ العَرَض لا يقوم بالعَرَض»؛ مرادُهم أنَّ كِلا العَرَضين يقومَانِ بالعين القائمة بنفسها، كما تسمَّى «**جسمًا**» و«**جوهرًا**»؛ **وحينئذٍ**: فيكون الحُسْن والقُبْح مع الفعل صفاتٍ قائمةً بالفاعل، لكن إحدى الصِّفتين مشروطةٌ بالأخرى.

ثُمَّ يقال: لو لم يكن حُسْن الفعل وقُبْحه لمعنًى يعود إليه:

- للزم ترجيحُ الشَّارع لأحد المتماثلينِ على الآخر بلا مرجِّحٍ.
- ولجاز أن يُؤمر بالشِّرك والكذب والكفر، ويُنْهى عن الصِّدق والعدل والتَّوحيد.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «عن».

(٢) في «**الإحكام**» (١/ ٨٤)، وانظر: «**غاية المرام**» (ص٢٣٤). وقد أشار الشَّيخُ إلى حجَّة الآمدي في مواضع وذكر أنَّها من المغاليط التي لا يحتجُّ بها إلا جاهلٌ أو مغالطٌ، انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**المنطقيين**» (ص٤٢١)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٢٤).

❑ ولكان لا فرق بين هذا وهذا، ولا فرق بين النَّهي عن المعروف والأمر بالمنكر، وبين الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ولا بين تحليل الطَّيِّبات وتحليل الخبائث، ولا بين تحريم الخبائث وتحريم الطَّيِّبات.

❑ ولم يكن مدح الرَّسول ﷺ بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويحل الطَّيِّبات ويحرم الخبائث؛ إلا بمنزلة **أن يقال**: يأمر بما يأمر به، وينهى عمَّا ينهى عنه، ويحلِّ ما يحلّ، ويحرِّم ما يحرِّم.

❑ ولكان يجوز أن يأمر الله تعالى بالفحشاء، ويحب الفساد، ويرضى لعباده الكفر؛ إذ الجميع عند النُّفاة [سواءٌ](١)، لم يختصَّ بعضُها بصفةٍ يكون لأجلها لا حسنةً مأمورًا بها محبوبةً، ولا سيِّئةً منهيًّا عنها مكروهةً؛ وهذا ممَّا يُعلم بطلانُه بالاضطرار(٢) عقلًا وشرعًا.

ولوازم هذا القول الفاسد أكثر من أن يمكن حصرُها؛ فإنَّ هذا القول مبناه على أنَّ جميع الأعيان والأفعال سواءٌ في نفس الأمر، ليس لبعضِها صفةٌ توجب أن يفضل بها على(٣) الأخرى حتَّى يحبَّ الله تعالى هذا ويأمرَ به، ويبغض هذا وينهى عنه.

ومن تدبَّر القرآن العزيز؛ وجده مخالفًا لهذا القول، بل هذا مخالفٌ لِمَا فَطَر الله تعالى عليه العقلاء. ولهذا لم يُعرف هذا القولُ عن أحدٍ من سلف الأمَّة وأئمَّتها الأربعة ولا غيرهم. بل قد(٤) ذكر أبو نصرٍ السِّجْزيُّ وأبو القاسم سعدُ بنُ عليٍّ الزَّنجانيُّ وغيرُهما من أهل الحديث والسُّنَّة أنَّه من البدع المحدثة في الإسلام، وأضافوه إلى أبي الحسن، وعدُّوه ممَّا يُنكَر على أبي الحسن(٥).

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) بعدها في (م) زيادة: «العقلي».
(٣) في (م): «عن»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) ذكره السِّجزي في رسالته المعروفة في السنة -كما في «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)-، **وقارن**: رسالة السِّجزي إلى أهل زبيد (ص١٣٩، ٢٠٧، ٢٠٨). وذكره الزَّنجاني في شرح قصيدته =

قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[(٣)].

وهذا استفهامُ إنكارٍ على من ظنَّ أنَّ الله تعالى يسوِّي بين الحَسَن والقبيح، وعند النُّفاة ليس بينهما فرقٌ في نفس الأمر، ولو أمر الشَّارع بما نهى عنه ونهى عمَّا أمر به؛ لكان ذلك كالحَسَن.

❁ ❁ ❁

وأمَّا قول الرَّازي أنَّه أبطل هذه القاعدة؛ فنحن نذكر كلامه؛ لنبيِّن أنَّه لم يُبطلها، **قال**[(٤)]:

(المسألة الخامسة والعشرون: في أنَّ الحُسن والقبح لا يثبتان إلا بالشَّرع.

= المعروفة في السنة -كما في «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)-، ولم أقف عليه في القسم المطبوع من الشرح.

وانظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)، «**الدرء**» (٧/ ٤٥٧) (٩/ ٥٠)، «**المنطقيين**» (ص٤٢١)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٨)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧٢)، «**البيان**» (٢/ ٤٩)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٦٣).

(١) ص: (٢٨).

(٢) القلم: (٣٥-٣٦).

(٣) الجاثية: (٢١). **تنبيه**: هنا انتهت نسخة (د)، وما سيأتي إلى نهاية «**الزيادة الشامية**» (ص٥٧٢) من نسخة (م) فقط.

(٤) في «**الأربعين**» (ص٢٤٦)، ويلاحظ هنا أن الشَّيخ لم يفرغ بعد من مناقشة الرازي في «المسألة السادسة والعشرين»، وإنما انتقل إلى «المسألة الخامسة والعشرين» لكون الرَّازي قد أحال عليها في جوابه عن «**المقدمة الأولى**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- بقوله: (والجواب: أما «**المقدمة الأولى**» من هذا الدليل؛ فهي مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة)، وسيعود الشَّيخُ إلى مناقشة جواب الرَّازي عن «**المقدمة الثانية**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- في (ص٥٦٣)، وذلك بعد فراغه من مناقشة «المسألة الخامسة والعشرين» من «**الأربعين**» بتمامها.

وأهمُّ المهمَّات في هذه المسألة تعيينُ محلِّ النِّزاع والخلاف؛ **فنقول**:

لا نِزاعَ في أنَّا نَعرف بعقولنا كونَ بعضِ الأشياء ملائمًا لطباعنا، وبعضِها منافرًا لطباعنا؛ فإنَّ اللَّذَّة وما يؤدِّي إليها ملائمٌ، والألم وما يؤدِّي إليه منافرٌ؛ ولا حاجةَ في معرفة هذه الملاءَمة والمنافَرة إلى الشَّرع.

وأيضًا: نعلم بعقولنا أنَّ العلم صفةُ كمالٍ، والجهل صفة نقصٍ.

إنَّما النِّزاع: أنَّ كونَ بعضِ الأفعالِ متعلَّقَ الذَّمِّ في الدُّنيا والعقابِ في الآخرة، وكونَ البعضِ الآخرِ متعلَّقَ المدح في الدُّنيا والثَّواب في الآخرة: هل هو لأجل صفةٍ عائدةٍ إلى الفعل، أو ليس الأمر كذلك؛ بل هو محضُ حُكمِ الشَّرع بذلك أو حُكمِ أهل العُرف[1] به؟

فقالت المعتزلة: [المؤثِّر][2] في هذه الأحكام صفاتٌ عائدةٌ إلى الأفعال).

قال الرَّازي: (ومذهبُنا أنَّه مجرَّدُ حُكمِ الشَّرع).

قلتُ: القول الذي حكاه عن المعتزلة هو مذهبُ جماهير العقلاء من المسلمين وغير المسلمين، وقد ذكر ذلك أبو الخطَّاب[3] وغيرُه، [بل][4] ذكروا أنَّه قولُ أكثرِ العلماء؛ **وذلك أنَّه**:

❏ قولُ أبي حنيفة وأصحابِه، ونقلوه أيضًا[5] عن أبي حنيفة[6]، وهو

---

(١) كذا في الأصل (م) وإحدى نسخ «**الأربعين**»، وفي غالب نسخه: «المعرفة». وانظر: «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٣١)، «**الإحكام**» (٢/ ٢١).

(٢) من «**الأربعين**»، وهو ساقط من إحدى نسخه.

(٣) انظر: «**التمهيد**» (٤/ ٢٩٥).

(٤) زيادة يقتضيها السياق. انظر: «**الدرء**» (٧/ ٤٥٧) (٩/ ٥٠)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٨).

(٥) كذا في الأصل (م)، وهو الموافق لـ«**المنطقيين**» (ص٤٢٠)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٧)، والأليق: «نصًّا»، وهو الموافق لما سيأتي (ص٨٠٢)، «**النبوات**» (٢/ ٦٧٥)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧٢)، «**البيان**» (٢/ ٤٩)، «**مدارج السالكين**» (١/ ٣٦٢)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٦٣). والمراد أنه منصوص أبي حنيفة.

(٦) انظر: «**بدائع الصنائع**» (٩/ ٥١٥)، «**شرح وصية أبي حنيفة**» (ص٥٦)، «**المسالك** =

معنى قول أكثر المتقدِّمين من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ.

ومن قال من المتأخِّرين منهم بخلاف ذلك؛ فإنَّه يَتناقض قولُه. ولهذا تكلَّم [أئمةُ][1] هذه الطَّوائف في «**حكم الأعيان قبل ورود الشَّرع**»؛ وهذا إنَّما يتوجَّه على هذا الأصل[2].

❑ وهو قول الكرَّاميَّة والشِّيعة[3].

❑ وهو قولُ الفقهاء الذين يعلِّلون الأحكام الشَّرعيَّة بعللٍ قائمةٍ بالفعل، مناسبةٍ له؛ وهذه طريقةُ عامَّةِ فقهاء السَّلف والخلف.

وأمَّا قول الرَّازيِّ في «**الملاءمة والمنافرة**» بأنَّه[4]: (لا حاجة في معرفتِها إلى الشَّرع)= **فهذا**:

۞ **إذا أُريد به**: أنَّا[5] قد نعرف بعضَها بدون الشَّرع؛ فصحيحٌ.

۞ **وإن أريد به**: أنَّا لا نحتاج في معرفة شيءٍ منها إلى الشَّرع؛ فخطأ.

فإنَّ من هذه «**المنافرة والملاءمة**» ما لا يُعلم إلا **بالشَّرع**؛ فإنَّه ليس المرادُ بذلك مجرَّدَ حصولِ اللَّذَّة العاجلة، بل يكون في الفعل لذَّةٌ عاجلةٌ، وفيه ألمٌ آجِلٌ أكثرُ من تلك اللَّذَّة، ولا يُعلم ذلك بمجرَّد **العقل**= فيُعرف **بالشَّرع** ما فيه من تلك[6] اللَّذَّة والألم اللَّذَينِ لا يُعرفان بمجرَّد **العقل**. **ولهذا كان حقيقةُ الأمر**: أنَّ الحُسن والقبح المعلومينِ **بالشَّرع** يعود

= في الخلافيات» (ص١٤٩)، «**الدرء**» (٩/ ٦١، ٦٢).

(١) زيادة مقترحة، وتحتمل: «أعيان»، ونحو ذلك. وانظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**الدرء**» (٩/ ٦٢)، «**المسودة**» (ص٤٨٣).

(٣) انظر: «**المعتمد**» للخوارزمي (ص٨٣١)، «**تجريد العقائد**» للطوسي (ص١٢١)، «**كشف المراد**» للحلي (ص٣٢٧)، «**الأنوار الجلالية**» للمقداد السيوري (ص١٤٣).

(٤) في الأصل (م) يشبه أن تكون: «فا انه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل (م): «أنها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) قوله: «من تلك» في الأصل (م) يشبه أن تكون: «لمن»، ولعل الصواب ما أثبت.

مضمونُه أنَّه يحصل له به المدح والثَّواب، وكذا كونه يُذمُّ عليه ويُعاقَب؛ مضمونُه يحصل له به ألم الذَّمِّ والعقاب؛ فإنَّ المدح والثَّواب لذيذٌ، والذَّمَّ والعقاب مؤلمٌ، **فلم يكن هذا القسم في الحقيقة خارجًا عن القسم الأوَّل**.

لكن قد لا يُعلم هذا المدحُ والثَّوابُ **بالعقل**، بل إنَّما يُعلم **بالشَّرع**، وهذا متَّفقٌ عليه بين أهل الملل؛ فلم يتنازعوا أنَّ من الأفعال ما لا يَعلم النَّاس حُسنَها وقُبحَها بمجرَّد **عقولِهم**، بل التَّنازعُ بعلمهم ما لم يكونوا يعلمون(١).

ولم يقل أحدٌ: «إنَّ العقل يُثبت للأفعالِ صفاتٍ ليست فيها»، **بل إنَّما قالوا**: «العقل كاشفٌ مُبيِّنٌ لما هي متَّصفةٌ به».

وأيضًا: وإن قيل بـ«**الحسن والقبح العقليَّينِ**»؛ فقد تنازع أصحابُ هذا القول: هل يعاقب الله تعالى العبادَ قبل إرسال رسولٍ؟ **على قولينِ معروفينِ لهم**(٢):

أحدهما: أنَّه يعاقبهم على ذلك، كما قال ذلك من قال من المعتزلة والحنفيَّة والحنبليَّة وغيرهم.

والثَّاني: أنَّه لا يعاقب أحدًا إلا بعد إرسال رسولٍ، وهذا قولُ الأكثرين من طوائف السُّنَّة -الحنبليَّة وغيرهم-، مع إثباتهم «**الحُسن والقُبح العقليَّينِ**». **وهو أصحُّ القولين**.

كما دلَّ القرآن العزيز في غير موضع على أنَّ الله تعالى لا يعاقِب في الآخرة إلا مَن أرسل إليه رسولًا؛ قال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ

---

(١) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٢)، «**الدرء**» (٨/ ٤٩٢) (٩/ ٥٢-٦٦)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٦٦، ٤٧٢)، «**المنهاج**» (٥/ ٩٩)، «**جامع المسائل**» (١/ ٣٨١).

خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ[1] ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ۝١٥﴾[3]، وقال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾[4]. والآثار بذلك معروفةٌ عن النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه.

ولكن لا يلزم إذا لم يعذِّبهم سبحانه إلا بعد إرسال الرُّسل إليهم ألا تكون أفعالُهم في نفسها منها «حسنٌ»، ومنها «سيِّءٌ».

بل القرآن يدلُّ على أنَّ ما كانوا عليه في الجاهليَّة من الشِّرك والظُّلم والكفر: سيِّءٌ مذمومٌ قبيحٌ، وإن كان الله تعالى لا يعذِّبهم إلا بعد إقامة الحجَّة عليهم بالرُّسل، وهو يدلُّ على أنَّ المقتضي لعذابهم كان قائمًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۝٢٣﴾[6]، وقال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[7].

و«**الميْتُ**»: الكافرُ الذي كان قلبُه مَيِّتًا بالكفر، فأحياه الله تعالى بالإيمان.

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«مَثَلُ مَا بَعَثَنِي الله بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلمِ؛ كَمَثَلِ غَيثٍ أَصَابَ أَرضًا، فَكَانَ**

---

(١) في الأصل (م): «أنزل».
(٢) الملك: (٨-٩).
(٣) الإسراء: (١٥).
(٤) النساء: (١٦٥).
(٥) آل عمران: (١٠٣).
(٦) فاطر: (٢١).
(٧) الأنعام: (١٢٢).

فِيهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ المَاءَ فَأَنبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشبَ الكَثِيرَ، وَكَانَت مِنهَا طَائِفَةٌ إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمسِكُ مَاءً وَلَا تُنبِتُ كَلَأً. فَذَلِكَ مَثَلُ مَن فَقُهَ فِي دِينِ الله وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي الله بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلمِ، وَمَثَلُ مَن لَم يَرفَع بِذَلِكَ رَأسًا وَلَم يَقبَل هُدَى الله الذِي أُرسِلتُ بِهِ»(١).

✿ ✿ ✿

قال الرَّازي(٢): (وإذا تنقَّح محلُّ النِّزاع؛ **فنقول**: الذي يدلُّ على **قولنا** **وجوهٌ**:

الحجَّة الأُولى: أنَّ أفعال العباد: إمَّا اضطراريَّةٌ، وإمَّا اتِّفاقيَّةٌ. **وعلى التَّقديرينِ**: فالقول بـ«**الحسن والقبح العقليَّينِ**» باطلٌ.

بيان المقدِّمة الأولى: أنَّ صدور الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي: **إمَّا** أن يكون واجبًا، **أو** لا يكون واجبًا:

✿ فإن كان واجبًا؛ كان فعل العبد اضطراريًّا(٣)؛ لأنَّ حصول القدرة والدَّاعي ليس بالعبد، وإلا لزم «**التَّسلسل**». **وإذا كان كذلك**: **فعند** حصولهما يكون الفعل واجبًا، **وعندما** لا يكونان حاصلين؛ يكون الفعل ممتنعًا؛ فكان الاضطرار له لازمًا لا محالةَ.

✿ وأمَّا إن لم يكن حصولُ الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي واجبًا: **فإمَّا** أن يتوقَّف رجحانُ الفعل على رجحان التَّرك على مرجِّحٍ، **أو** لا يتوقَّف.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٣٥٤).

(٢) «**الأربعين**» (ص٢٤٧). **تنبيه**: الكلام الآتي اقتبس كثيرًا منه ابنُ القيِّم -باختصار وتصرف- في «**شفاء العليل**» (٢/ ٨٣٢).

(٣) في الأصل (م): «اضطرارا»، والمثبت من «**الأربعين**»، وهو الموافق لما سيأتي و«**شفاء العليل**».

□ فإن توقَّف؛ [كان](١) حصولُ ذلك الفعل عند حصول ذلك المرجِّح واجبًا، وإلا لعاد الكلام، ولزم «**التَّسلسل**». وإذا كان واجبًا؛ عاد القول بأنَّ حصول الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي اضطراريٌّ.

□ وأمَّا إن لم يتوقَّف رجحان الفعل على التَّرك على مرجِّحٍ؛ كان رجحان الفعل اتِّفاقيًّا بمعنى أنَّه اتَّفق حصول هذا الرُّجحان لا لمؤثرٍ(٢) أصلًا؛ فلا يكون ذلك الرُّجحان [من العبد](٣).

فثبت أنَّ أفعال العباد: إمَّا اضطراريَّةٌ، وإمَّا اتِّفاقيَّةٌ. وإذا كان كذلك؛ وجب أن يكون القول بـ«**الحسن والقبح [العقليِّ]**(٤)» باطلًا.

أمَّا على قولنا؛ فظاهرٌ، **وأمَّا** على قول المعتزلة؛ فلأنَّ كلَّ واحدةٍ من هاتين الحالتين ينافي الاختيار، وعند فقدان الاختيار لا يبقى الحسن والقبح).

قال: (**فإن قيل**: هذا الكلام بتمامه قائمٌ في الغائب، فينبغي ألَّا يصدر من الله تعالى فعلٌ حسنٌ، ولا فعلٌ قبيحٌ.

قلنا: قد ذكرنا في مسألة «**خلق الأفعال**» أنَّ صدور الفعل عن(٥) «**القادر**» موقوفٌ على المرجِّح، وذلك المرجِّح هو الإرادة، والإرادة في حقِّ العبد محدَثةٌ، فافتقرت إلى الخالق والموجِد، فكان(٦) هذا المعنى لازمًا في حقِّ العبد، بخلاف الباري تعالى؛ فإنَّ إرادتَه قديمةٌ أزليَّةٌ، فاستغنت عن المؤثِّر، فلم يلزم الجبر في حقِّه).

---

(١) من «**الأربعين**» و«**شفاء العليل**».

(٢) في الأصل (م): «المؤثر»، والمثبت من «**الأربعين**».

(٣) من «**الأربعين**».

(٤) من «**الأربعين**».

(٥) في الأصل (م): «من»، والمثبت من «**الأربعين**».

(٦) في الأصل (م): «وكان»، والمثبت من «**الأربعين**».

قلت: وهذه الحُجَّة هي عمدة الرَّازي في «**الجبر**»، وفي نفي «**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّينِ**»، وعليه اعتمد في **محصوله**(١)، وهي تُبهر من لم يتفطَّن لحلِّها(٢).

والجواب عنها من وجوهٍ:

أحدها: أن يقال: ما المراد بقولك: (إن كان الفعل عند القدرة والدَّاعي واجبًا؛ كان فعل العبد اضطراريًّا)؟

أتعني به: أنَّ الفعل يكون بدون إرادة العبد له، كحركة المرتعِش والمحمومِ ونحوهما ممَّن تُخلق فيه الأفعالُ الاضطراريَّة بدون إرادته؟

أم تعني به: أنَّ الفعل يكون لازمًا لا محالة، لازمَ الوقوع عند وجود ملزومه، وهو القدرة والدَّاعي؟

۞ فإن أردتَ(٣) بكونه اضطراريًّا: **المعنى الأوَّلَ**= فهذا ظاهرُ البطلان؛ فإنَّ النَّاس كلَّهم يعرفون بصريح عقولهم الفرقَ **بين** حركة المرتعِش والمحموم ونحوهما، **وبين** حركة المصلِّي والمجاهد والسَّارق والزَّاني والآكل والشَّارب، ويعلمون أنَّ الأولى اضطراريَّةٌ، والثَّانية اختياريَّةٌ.

۞ وإن عنيتَ بكونها اضطراريَّةً: **أنَّها لازمةُ الوجود**= فهذا هو معنى كون الفعل واجبًا؛ **فتكون حقيقة الكلام**: «إن كان فعلُ العبد واجبَ الوقوع؛ كان واجب الوقوع»، وهذا لا فائدة فيه.

ثُمَّ يقال: لم قلتَ: إنَّ وجوب الفعل وكونَه اضطراريًّا بهذا التَّفسير ينافي الحُسن والقبح العقليَّينِ أو الشَّرعيَّين؟

(١) «**المحصول**» (١/ ١٢٧). وانظر: «**المطالب العالية**» (٣/ ٣٣٣).
(٢) انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**الدرء**» (١/ ٣٢٧)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٤٦).
(٣) رسمت في الأصل (م): «ارادته»، ولعل الصواب ما أثبت.

فجماهير الأمم الأوَّلين والآخرين **يقولون** بأنَّه واجبٌ بهذا الاعتبار، **ويقولون مع ذلك**: «إنَّه يَحسُن تارةً، ويَقبُح أخرى»؛ **كما تقول أنتَ وسائرُ العقلاء**: «ملائمٌ للطَّبع تارةً، ومنافِرٌ للطَّبع أخرى»، وليس كونه واجبًا واضطراريًّا بهذا التَّفسير بمُنافٍ لكونه ملائمًا ومنافِرًا -وهو الحسن والقبح العقليُّ المجمع عليه-؛ **فَلِمَ قُلتَ**: إنَّه مُنافٍ له في محلِّ النِّزاع؟! لا سِيَّما وقد بيَّنَّا أنَّ معنى الحسن والقبح في محلِّ النِّزاع هو معناه في محلِّ الإجماع، وهو يرجع إلى كونه يوجب لذَّةً للفاعل أو ألمًا له.

وإذا كان اقتضاؤه اللَّذَّة والألم لا ينافي وجوبَه وكونَه اضطراريًّا بهذا التَّفسير= تبيَّن أنَّه لا حُجَّةَ فيما ذكرته على ما ادَّعيته.

بل الطَّوائف المثبتون للقدر من أتباع الأئمَّة الأربعة والكرَّاميَّة وغيرهم **يقولون**: «إنَّ الله تعالى خالقُ أفعالِ العباد»، **ويثبتون**(١) «**الحسن والقبح العقليَّين**»، **بل ومن قال من المعتزلة**: «إنَّ القدرة والدَّاعي يستلزم وجودَ الفعل» -كأبي الحسين البصريِّ وغيرِه- **يقولون** بوجوب الفعل بهذا الاعتبار، **ويقولون** مع ذلك بـ«**الحُسن والقبح العقليَّينِ**».

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: قوله: (وإذا كان كذلك؛ وجب بطلان الحسن والقبح العقليين. أما على قولنا؛ فظاهرٌ).

فيقال: أيُّ ظهورٍ في ذلك على قولك؟

۞ فإن ادَّعيت محلَّ النِّزاع؛ **فكأنَّك قلتَ**: «وإذا ثبتت هذه المقدِّمة؛ لزم حصولُ النَّتيجة؛ لأنَّ النَّتيجة مذهبُنا»، ومعلومٌ أنَّ كونَها قولَك لا يقتضي أن تكون هذه المقدِّمة دالَّةً عليها.

---

(١) في الأصل (م): «أو يثبتون»، ولعل الصواب ما أثبت.

ففي الجملة: كونُ الفعل واجبَ الوقوع؛ لا يمنع أن يكون قبحُه لأجل صفةٍ عائدةٍ إليه، وهذا هو الظَّاهر، ليس الظَّاهرُ أنَّ وجوبَ وقوعه يستلزم أنَّ قبحه ليس لصفةٍ قائمةٍ به.

۞ وإن عنيتَ بقولك شيئًا آخر؛ مثل كونه سبحانه يفعل ما يشاء ونحو ذلك= فهذا أيضًا لا يمنع أن يكون قد شاء اشتمالَ الأفعال القبيحة على صفاتٍ يكون القبح لأجلها.

وأمَّا قولُه على قول المعتزلة: (كلٌّ من هاتين الحالتين ينافي الاختيار).

فيقال: هذا أحدُ قولَي المعتزلة. وأمَّا القول الآخر لهم -وهو قول الأكثرين من مثبتة القدر-؛ فإنَّ هذا الوجوبَ لا ينافي الاختيار.

الوجه الثَّالث: **النَّقضُ** بأفعال الله تعالى؛ فإنَّها واجبةُ الوقوع، ولا يمتنع وصفُها بالحسن[1]. وما ذكره من الفَرق لا يمنع كونَ كلٍّ واحدٍ منهما واجبًا؛ وإنَّما غايته أنَّ هذا يسمَّى «**جبرًا**»، بخلاف ذلك.

فيقال: وهبْ أنَّه لا يسمَّى «**جبرًا**»، لكن ادَّعيت أنَّ «ما وجب وقوعُه لكونه واجبَ الوقوع عند الدَّاعي والقدرة؛ **امتنع** وصفُه بالحسن والقبح، **وامتنع** اشتمالُه على صفةٍ لأجلها يكون الحسن والقبح»، وهذا موجودٌ في أفعال الله تعالى؛ فإنَّها واجبةُ الوقوع عند الدَّاعي والقدرة، ومع أنَّها موصوفةٌ بالحُسن بالاتِّفاق.

وأيضًا: **فيقال لك**: لا نسلِّم أنَّ هذا المعنى يسمَّى «**جبرًا**»، وإنَّما «**الجبر**»: ما حصل بإكراه الفاعل وبدون رضاه، **كما يقال**: «أجبر الأبُ

(١) بعدها في الأصل (م) زيادة: «والقبح»، وهي أشبه بالسهو، وقد أصابها طمس، ولعله ضرب عليها.

ابنتَه على النِّكاح»، والله تعالى هو الخالقُ للإرادة والرِّضا والاختيار في قلب العبد؛ فلا يُسمَّى «**جبرًا**» بهذا الاعتبار، ولو قُدِّر أنَّه يُسمَّى «**جبرًا**»؛ لم يكن مجرَّدُ إطلاق اللَّفظ فرقًا مؤثِّرًا، كما تقدَّم(١).

وأصل ذلك: أن يُعرَف معنى «**الموجِب بالذَّات**» و«**الفاعل بالاختيار**»؛ فإنَّ هذه الألفاظ قد وقع فيها اشتراكٌ وإجمالٌ بحسب الاصطلاح، وهذا **الأصبهانيُّ المصنِّفُ** ممَّن سلك مسلك أبي عبد الله الرَّازي، وهذا الأصل ليس محرَّرًا في كتبه، بل إنَّما يذكر في كتبه «**الموجِب بالذَّات**» الذي يذكره ابن سينا وأمثالُه، و«**الفاعلَ بالاختيار**» الذي يذكره المعتزلة والكُلَّابيَّة، ولا يذكر ما هو قولُ الرُّسل وأتباعِهم من الصَّحابة والتَّابعين وأئمَّة المسلمين.

و«**الموجِبُ بالذَّات**» عند ابن سينا وأمثالِه: هو ذاتٌ مجرَّدةٌ [عن](٢) الصِّفات الثُّبوتيَّة، مستلزِمةٌ للأفلاك ولِمَا يذكر أيضًا من «**العقول**» و«**النُّفوس**».

ومن الفلاسفة مَن يقول بقدم ذلك مع قوله بإثبات الصِّفات؛ مثل أبي البركات صاحب «**المعتبر**»، وغيره.

و«**الفاعل بالاختيار**» عند أكثر المعتزلة والجهميَّة: هو الذي يفعل بوصف «**الجواز**»، لا بوصف «**الوُجوب**»، كما يرجِّح أحدَ مقدورَيه على

---

(١) كتب بعدها في الأصل (م): «قال الرازي» ثم ضرب عليه. والظاهر أن الكلام الآتي - أي: من قوله: «وأصل ذلك...» حتى نهاية الكلام على الحجة الأولى (ص٥٥١)-؛ من زيادات الشَّيخ. فلعل الناسخ أراد أن يكتب: «قال الرازي الحجة الثانية»، ثم تنبه إلى وجود نصٍّ مزيدٍ إما في الطُرَّة أو في ورقة طيَّارة أو نحو ذلك؛ فضرب على قوله: «قال الرازي» ثم كتب الكلام الآتي. زيادة على تضمنِّه لبعض أمارات الزيادات؛ كالتكرار الموضوعي، والختم بإحالة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الآخر بلا مرجِّحٍ، ويصدر عنه الفعل في حالٍ لا يكون صدوره واجبًا عنه[١].

ثُمَّ الرَّازيُّ يقرِّر كونَ الرَّبِّ قادرًا بهذا الاعتبار[٢]، وحُجَّتُه على ذلك ضعيفةٌ جِدًّا؛ فإنَّه يقرِّر ذلك بناءً **على مقدِّمتين**:

- على أنَّ العالَم محدَثٌ.
- وعلى أنَّه يمتنع أن يكون مع ذلك موجِبًا.

وكلا المقدِّمتين لم يقرِّرها تقريرًا تامًّا، كما قد بُسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وهو يتناقض؛ فيذكر في غير موضعٍ: «أنَّ **الممكن** لا يُرجَّحُ وجودُه على عدمِه إلا مع المرجِّح التَّامِّ الموجِب لوجوده، لا مع جواز وجوده وعدمه»؛ **ويقرِّر أيضًا**: «أنَّه مع **القدرة والدَّاعي** يجب وجود المقدور»[٣]، وهذا قول طائفةٍ من المعتزلة -كأبي الحسين وغيره[٤]-؛ وأهلُ السُّنَّة المثبتون للقدر في هذا على قولين.

والصَّحيح: **قولُ من يقول**: «إنَّه عند وجود القدرة التَّامَّة والدَّاعي التَّام؛ يجب وجودُ المقدور»، لكن أهل السُّنَّة يثبتون الإرادة، والإرادة مستلزمةٌ للعلم.

وأمَّا أبو الحسين؛ فـ«**الدَّاعي**» عنده مجرَّدُ كونِه عالمًا، وهو لا يُثبت

---

(١) انظر: «**تحفة المتكلمين**» (ص٤٨-٤٩)، «**الفائق**» (ص١٢٠) كلاهما للخوارزمي.

(٢) انظر: «**الأربعين**» (ص١٢٩)، «**الخمسون**» (ص٤٥)، «**المطالب العالية**» (٣/ ٨٦)، «**المحصل**» (ص٣٧٢)، «**المعالم**» (ص٦٣)، «**نقد المحصَّل**» (ص٣٢٦).

(٣) انظر: «**الأربعين**» (ص٣٠، ٧١، ٢٢٧، ٣٨٩)، «**المطالب العالية**» (١/ ٧٤) (٣/ ١٠، ٥٥)، «**المحصل**» (ص١٩٣)، «**المعالم**» (ص٣٥، ٩٩، ١٠٥).

(٤) انظر: «**الفائق**» للخوارزمي (ص١٣٢، ٢٢٦)، «**الرياض المونقة**» (ص٢٩١).

إرادةً لا في محلٍّ؛ فوافق المعتزلةَ البغداديِّين، وخالف شيوخَه البصريِّين[١].

ولهذا لم يكن في كتب كثيرٍ من أهل [النَّظر][٢] من المتكلمين والفلاسفة إلا «**الموجِب بالذَّات**» الذي يقوله الفلاسفة، و«**القادر**» الذي يثبته الجهميَّة والمعتزلة، و«**المريد**» الذي يثبته الكلَّابيَّة.

لم يكن في كتبهم الصَّواب الذي أخبر به الرَّسول، ودلَّ عليه صريحُ المعقول، المطابق لصحيح المنقول، [كما قد بُسط][٣] في موضعٍ آخر[٤].

والمقصود هنا: أن يقال: «الموجِب بالذَّات»:

۞ إمَّا أن يراد به: أنَّه يوجب بذاتٍ مجرَّدةٍ عن الصِّفات؛ وهذا باطلٌ عند أئمَّة أهل الملل -المسلمين وغيرهم- **من وجهينِ**:

❑ من جهة نفي الصِّفات.

❑ ومن[٥] جهة أنَّه جُعل معه شيءٌ من الموجودات[٦] أزلًا وأبدًا.

ولهذا كان ابنُ سينا في **إشاراته**[٧] مع ذكره النِّزاع في قدم العالم؛ رَضِيَ بـ«**التَّوحيد**» الذي معناه عنده نفيُ الصِّفات، وشارح **إشاراته** -كالرَّازي[٨]-

---

(١) انظر: «**الفائق**» للخوارزمي (ص٤٣)، «**كشف الفوائد**» لابن المطهر الحلي (ص١٨٠)، «**المعالم الدينية**» ليحيى بن حمزة (ص٧٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١١٨)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٧٦٣) (١٦/ ٣٨٠)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٢) (٧/ ٤٥٩)، «**المنهاج**» (١/ ١٦١، ٣٩٦) (٣/ ٣١، ١١٩، ٢٤٨) (٥/ ٤٣٥)، «**الصفدية**» (ص٣٨٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٦٨).

(٥) في الأصل (م): «ومع»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.

(٦) قوله: «معه شيء من الموجودات» في الأصل (م): «مع شيء من الموجودات شيء مع» -وقوله في الموضعين: «مع» تحتمل: «معه»-، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (ص٢٨٨-٢٩٢).

(٨) انظر: «**شرح الإشارات**» (٢/ ٤٣١).

لم يتفطَّن لمقصوده، وظنَّ أنَّ هذا لا يُبنى على هذا، وليس كذلك؛ فإنَّه مع إثبات الصِّفات يظهر بطلانُ القول بقدم العالم ظهورًا لا يظهر مع القول بنفي الصِّفات.

۞ وإمَّا أن يراد بـ«**الموجِب بالذَّات**»: أنَّه يوجب بذاتٍ متَّصفةٍ بالصِّفات لشيءٍ من العالم أزلًا وأبدًا -كالأفلاك-، كما تقوله طائفةٌ من الفلاسفة -كأبي البركات-؛ فهو أيضًا باطلٌ للوجهين[1].

۞ وأمَّا إن أراد بـ«**الموجِب بالذَّات**»: أنَّه يوجب بذاته المتَّصفة بصفات الكمال، وأنَّه متَّصفٌ بالمشيئة والقدرة، فيوجب بمشيئته وقدرته ما يشاؤه من مخلوقاته في الحين الذي خلقه فيه= فإذا أُريد بـ«**الموجب بذاته**» هذا؛ فهذا حقٌّ عند أئمَّة المسلمين ومحقِّقي نُظَّارهم، **الذين يقولون**: «مع القدرة التَّامة والإرادة الجازمة يجب وجود المقدور».

و«**الفاعل بالاختيار**»:

۞ إذا عُني به هذا الفاعل؛ فهو حقٌّ أيضًا. **ولهذا يقول المسلمون**: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأه امتنع وجوده».

۞ وإن عُني بـ«**الفاعل بالاختيار**»: **أنَّه** يرجِّح بمجرَّد «**القدرة**»، أو بـ«**إرادةٍ**» لا تستلزم المرادَ، بل هو عندهم مع كونه فاعلًا يفعل بقدرته؛ فإنَّه يفعل مع جواز ألَّا يفعل -بل قد يكون المفعولُ وقد لا يكون-، **وأنَّ** «**الممكن**» -الذي يمكن وجودُه وعدمُه- يُرجَّحُ وجودُه على عدمه بمرجِّح لا يجب معه «**الممكن**»، بل يبقى بوصف الجواز= فهذا «**الفاعلُ**

---

(١) في الأصل (م): «لوجهين»، ولعل الصواب ما أثبت، **أي**: للوجهين السابقين في التقدير الأول. وهذا في الجملة؛ فإنهم لا يثبتون إلا صفات معيَّنة.

بالاختيار» لم يقل به أحدٌ من أئمَّة المسلمين؛ وإنَّما يقول به طائفةٌ من أهل الكلام -القدريَّة وبعض الجهميَّة-.

إذا تبيَّن هذا؛ فنقول: كونُ الفعل دليلًا على كون الفاعل قادرًا= أمرٌ مستقِرٌّ في فطر جميع العباد، ولم ينازع في ذلك أحدٌ.

ومَن نازع في كون الرَّبِّ «**قادرًا**»؛ فهو عنده في الحقيقة ليس بفاعلٍ، وإذا سمَّاه «**فاعلًا**»؛ فهو كما سمَّاه «**مُحدِثًا**»:

☐ **فيقولون**[(١)]: «العالَم مُحدَثٌ»، **ويقولون**: «مرادنا بالحدوث: الحدوث الذَّاتيُّ، لا الحدوث الزَّمانيُّ».

☐ **ويقولون** لمن[(٢)] سألهم عن الأفلاك: هل هي قديمةٌ أو محدَثةٌ؟ **فيقولون**: «محدثةٌ»؛ فيظنُّ المستمع أنَّهم يريدون ما يقوله أهل الملل من أنَّ الله خلق السَّموات في ستَّة أيَّامٍ. وليس مرادهم ذلك؛ **وإنَّما مرادُهم**: أنَّها مساوِقةٌ للرَّبِّ أزلًا وأبدًا.

☐ **ويقولون**: «هي معلولةٌ، والمعلول محدَثٌ»؛ **فيعبِّرون** بلفظ «**الحدوث**» عمَّا لم يستعمله أحدٌ غيرُهم -لا من أهل اللُّغة التي نزل بها القرآن وتكلم بها علماء المسلمين، ولا بغيرها من اللُّغات-، **ويوهمون** من لا يعرف مرادهم أنَّهم موافقون لأهل الملل.

وكذلك لفظ «**الفاعل**» و«**الصَّانع**» و«**الخالق**»؛ قد يعبِّرون بها، ولكن ليس مرادُهم بها ما هو المعروف بهذه الأسماء في اللُّغة التي نزل بها القرآن ولا في غيرها من اللُّغات العامَّة. ولهذا لا يُلزمون النَّاس بتسميته

---

(١) في الأصل (م): «ويقولون»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل (م): «لما»، ولعل الصواب ما أثبت.

«**فاعلًا**» و«**خالقًا**» و«**صانعًا**»، **بل يقولون ما يقوله ابنُ سينا وغيرُه**[١]: لا عليك ألَّا تسمِّيه فاعلًا -إذا عرف مرادهم-.

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع[٢]؛ كالكلام على أهل الوحدة[٣]، وعلى الحديث الذي يروونه: «**أوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ العَقْلَ...**»[٤]، وبيانِ[٥] أنَّه كذِبٌ على الرَّسول، وأنَّه بتقدير صِحَّته مناقضٌ لقولهم، وبيَّنَّا اعترافَهم بما ذكره أبو حامدٍ الغزاليُّ وغيرُه من أنَّهم يضعون لمرادهم الألفاظ التي جاء بها القرآن والحديث، ثُمَّ يعبِّرون بها عن معانيهم، فيظنُّ من لا يعرف أنَّ ذلك هو مرادُ الله ورسوله.

كما يقولونه في **لفظ**: «**الخلق**» و«**الأمر**»، وفي **لفظ**: «**عالم الملك والملكوت والجبروت**»؛ حيث يفسِّرون ذلك بـ«**الجسم**» و«**النَّفس**» و«**العقل**»، **وبلفظ**: «**اللَّوح المحفوظ**»؛ حيث يفسِّرون ذلك بـ«**النَّفس الفلكيَّة**»، **وبلفظ**: «**الملك**»، حيث يفسِّرون ذلك بما يقوم بنفس الشَّيء من الخيال أو بما يثبتونه من «**العقل**».

إلى غير ذلك ممَّا هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (ص٢٨٠)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١١١).

(٢) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢٥) (٥/ ٢٢٤) (٩/ ٢٨٢)، «**المنهاج**» (١/ ٢٧٦)، «**قاعدة جليلة**» (ص١٦٤)، «**النبوات**» (١/ ٤٣٤)، «**الصفدية**» (ص٢٤٣)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٣٨٥).

(٣) هو كتاب «**السبعينية**»، وقد طبع ما وُجد منه بعنوان: «**بغية المرتاد**».

(٤) روي في العقل عدَّة أحاديث ولا يصح منها شيء، انظر: «**الضعفاء**» للعقيلي (٤/ ١٦٦)، «**روضة العقلاء**» (ص١٦)، «**العلل المتناهية**» (١/ ٤٣)، «**الموضوعات**» (١/ ١٧٧)، «**المنار المنيف**» (ص٦٠).

(٥) كذا في الأصل (م)، فإن لم تكن محرَّفة عن قوله: «وبينا»؛ فلعلها معطوفة على قوله: «كالكلام».

(٦) انظر: «**السبعينية**» (ص٢١٤)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨١-٨٩، ١٩٠، ٢٥٣)، «**المنطقيين**» (ص١٩٦)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٣٥)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٤٠٢) (١٧/ ٣٣٣)، «**الصفدية**» (ص٢٤٠).

قال الرَّازي[1]: (**الحُجَّة الثَّانية**: لو كان الظُّلم قبيحًا لوجهٍ عائدٍ إليه؛ لزم تعليل الحكم الوجوديِّ بالعلَّة العدميَّة، وهذا محالٌ؛ فذلك محالٌ.

بيانُ الملازمة: أنَّ «القبح» نقيضُ أن «لا قبح»، وأن «لا قُبحَ» محمولٌ على العدم، والمحمول على العدم عدمٌ؛ فالـ«لا قُبح» عدمٌ، فوجب أن يكون «القبحُ» صفةً وجوديَّةً.

وإذا ثبت هذا؛ فنقول: «**الظُّلم**» ماهيَّةٌ مركَّبةٌ **من أمورٍ**:

منها: كون ذلك الإضرار غيرَ مستحَقٍّ، ومعلومٌ أنَّ كونه غير مستحَقٍّ قيدٌ عدميٌّ، فلو علَّلنا قبح الظُّلم بكونه ظلمًا، وكونه ظلمًا: ماهيَّةٌ مركَّبةٌ من قيودٍ أحدُها قيدٌ عدميٌّ؛ **فحينئذٍ**: لم يكن مجموع القيود المعتبرة في كونه ظلمًا أمرًا وجوديًّا= فيلزم تعليلُ القبح -الذي هو صفةٌ موجودةٌ- بالعدم، وهو محالٌ.

وإنَّما قلنا: إنَّ تعليل الموجود بالعدم محالٌ؛ لأنَّ العدم نفيٌ محضٌ أو سلبٌ صِرفٌ، وإيجاد الغير يعتمد كونه موجودًا في نفسه، فإذا لم يكن له ثبوتٌ وتحقُّقٌ أصلًا؛ امتنع كونُه عِلَّةً لغيره).

فيقال: الجواب عن هذه الحجَّة من وجوهٍ:

أحدها: أن يقال: مورد النِّزاع أنَّ حُسن الفعل وقبحه؛ هل هو لصفةٍ قائمةٍ به أم لا؟

وعلى التَّقديرين: فإذا قُدِّر كونُ الظُّلم مركَّبًا من وجودٍ وعدمٍ؛ لم يمتنع أن تقوم به صفةٌ وجوديَّةٌ؛ فإنَّ تلك الصِّفات -هي وسائر الصِّفات الموجودة- قائمةٌ بالفاعل، ومعنى كونه مؤثِّرًا في قبحه؛ هو معنى كونِه

---

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٤٨).

مستلزِمًا للقبح؛ لا أنَّه[١] هو الفاعل للقبح. فإذا فُسِّر «**المؤثِّر**» بهذا؛ لم يمتنع قيامُ القُبح بما هو مركَّبٌ من وجودٍ وعدم. وكونُه ظلمًا؛ فهو مشتمِلٌ على صفةٍ وجوديَّةٍ لأجلها كان القبح، فلا يُحتاج أن يُجعل ما فيه من العدم مؤثِّرًا في القبح، بل يكفي أن يكون فيه صفةٌ وجوديَّةٌ هي المؤثِّرة.

وإذا قيل: هم يعلِّلون قبحه بكونه ظلمًا.

قيل: معنى ذلك: أنَّ الظُّلم يشتمل على أمرٍ وجوديٍّ مستلزِمٍ [للقبح][٢]، لا أنَّ شيئًا من العدم أثَّرَ في الوجود.

الوجه الثَّاني[٣]: **أن يقال**: لا نسلِّم أنَّ الظُّلم فيه أمرٌ عدميٌّ، بل هو وجوديٌّ، **مثل إذا قيل هو**: «وضعُ الشَّيءِ في غير موضعِه» **أو**: «هو إضرارٌ غير مستحَقٍّ»؛ إنَّما هو وصفٌ له بالقول، ولا يلزم إذا احتُرز بقيدٍ عدميٍّ أن يكون الموصوف فيه عدمٌ، بل قد يكون ذلك السَّلب يتضمَّن ثبوتًا، **فإذا قيل**: «فاضربوهنَّ ضربًا غير مبرِّح»؛ لم يستلزم ذلك أن يكون في الضَّرب أمرٌ عدميٌّ، **وإذا قيل**: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[٤]؛ لم يقتض ذلك أن يكون في القتل أمرٌ عدميٌّ، **وكذلك إذا قيل**: «شتمه وأخذ ماله بغير حقٍّ»؛ لم يقتض ذلك أن يكون في ذلك أمرٌ عدميٌّ محضٌ؛ فإنَّا نعلم أنَّ القتل وأخذَ المال والضَّربَ والشَّتمَ أمرٌ وجوديٌّ، لا عدم فيه؛ **فكيف يقال**: إنَّه مركَّبٌ من وجودٍ وعدمٍ؟!

---

(١) قوله: «لا أنه» في الأصل (م): «لأنه»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: «**جامع الرسائل**» (١/ ١٢٧)، «**الفتاوى**» (١٨/ ١٤٥)، «**جامع المسائل**» (٦/ ٣٥، ٢٣٤).

(٤) الأنعام: (١٥١).

وقولنا: «بغير حقٍّ» بيانٌ لنوعه، لا لأنَّه في نفسه عدميٌّ؛ **ولهذا يمكن أن نقول في «الظُّلم»**: «إنَّه وضعُ الشَّيء في موضع غيرِه»، **وهذا معنى قولنا**: «في غير موضعه».

وكذلك إذا قيل: «إضرارٌ غيرُ مستحَقٍّ»؛ **أمكن أن يقال**: «إضرارٌ لمن يستحقُّ ترك ضرره»، فتكون هذه العبارة متضمِّنةً للقيد الوجوديِّ، **وكذا لو قلت**(١): «إضرارٌ بالباطل».

الثَّالث: لو سُلِّم أنَّ فيه شرطًا عدميًّا؛ **فلِمَ قلت**: إنَّ العلَّة الوجوديَّة لا تكون مشروطةً بشرطٍ عدميٍّ؟!

قوله: (لأنَّ العدم نفيٌ محضٌ [أو سلبٌ صِرفٌ](٢)، وإيجاد الغير يعتمد كونه موجودًا في نفسه).

يقال: «**العِلَّةُ**» أمرٌ موجودٌ كالفاعل الموجود، ولكن يشترط في تأثيرها عدمُ المانع، كما يشترط في الفاعل عدمُ المانع؛ والمؤثِّر في الوجود إنَّما هو أمرٌ موجودٌ، لكن لا يؤثِّر إلا في حال عدم المانع.

وإذا قيل: «تُجعل العلَّة هي الأمر الموجود فقط، ويُجعل عدم المانع خارجًا عن مسمَّاها»، **أو قيل**: «تُجعل العِلَّة عبارةً عن المجموع»= كان هذا نزاعًا لفظيًّا.

وعلى الاصطلاح الثَّاني: يكون العدم جزءًا منها.

وعلى الأوَّل: يكون العدم شرطًا لها، خارجًا عن مسمَّاها.

وعلى الاصطلاحينِ يُخرَّج النِّزاعُ في تخصيص «**العلَّة**»:

---

(١) قوله: «وكذا لو قلت» في الأصل (م) يشبه أن تكون: «ولولك قلت»، ولعلها محرَّفة عن المثبت، **أو**: «وكذلك لو قلت»، ونحو ذلك.

(٢) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول (ص٥٥٢).

❐ فمن جعلها مجموعَ ما يستلزم الحُكمَ؛ لم يقل بتخصيصها.

❐ ومن جعلها المقتضي الذي لا يؤثِّر إلا في حال عدم المانع؛ قال بتخصيصها للمانع.

لكن من قال بتخصيصها لا لفوات شرطٍ ولا لوجود مانعٍ؛ فقوله خطأٌ، وهو يشبه قول من جعلها علامةً محضةً ليس[1] فيها معنى الاقتضاء. ومعلومٌ أنَّ الشَّيء لا يوجد إلا مع عدم ضدِّه[2].

فإن قيل: العدم في مثل هذه المواضع يستلزم أمرًا ثبوتيًّا يكون شرطًا في[3] «**العلَّة المقتضية**»= كان هذا أيضًا جوابًا عمَّا ذكره، وهو معنى **الجواب الثَّاني**.

❁ ❁ ❁

قال الرَّازي[4]: (**الحجَّة الثَّالثة**: لو كان الكذب قبيحًا لكونه كذبًا؛ لوجب أن يقبح كلُّ ما كان كذبًا، فكان يلزم أن يكون الكذب الذي يصير سببًا لخلاص الأنبياء والرُّسل عن[5] إقدام الظَّلمة عليهم بالقتل وأنواع الإيذاء= قبيحًا، [ومعلومٌ أنَّه ليس كذلك؛ فدلَّ هذا على أنَّ كونه كذبًا ليس علَّةً للقُبح.

فإن قيل: الكذب في جميع المواضع قبيحٌ][6]، والواجب في هذه

---

(١) في الأصل (م): «لكن»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) انظر: «**البيان**» (ق٣٥١)، «**المنطقيين**» (ص٤٠٠)، «**جامع المسائل**» (٢/ ١٨٥) (٦/ ٢٠٧) (٩/ ٤٤٥-٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٦٧) (٢١/ ٣٥٦).

(٣) قوله: «جزءًا من» لم يحرَّر في الأصل (م)، ويشبه أن يكون رسمه: «عامى»، ولعله محرَّف عن المثبت. وانظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص٢٤٢)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٢٥)، «**جامع المسائل**» (٦/ ٢١٤)، «**البيان**» (٤/ ٣٣٤).

(٤) في «**الأربعين**» (ص٢٤٨-٢٤٩).

(٥) كذا في الأصل (م) وإحدى نسخ «**الأربعين**»، وفي بقية نسخه: «عند»، وهو الأليق.

(٦) من «**الأربعين**».

الصُّورة إنَّما هو ذكر المعاريض، **كما قيل**: «إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب»[(١)].

وأيضًا: لم لا يجوز **أن يقال**: إنَّ كونه كذبًا عِلَّةٌ للقبح، إلا أنَّ الحكم تخلَّف عن العلَّة في هذه الصُّورة؛ لقيام مانعٍ ومعارضٍ).

قال: (**والجواب عن السُّؤال الأوَّل**: أنَّا نفرض الكلام فيما إذا لم يكن التَّعريض كافيًا، **كما إذا قيل**: هل رأيت فلانًا في هذه السَّاعة؟ وهل تعرف مكانه؟

فإن قلتَ: «نعم»؛ طالبك به وقتله، **وإن قلتَ**: «لا»؛ كذبت.

وأمَّا السُّؤال الثَّاني؛ فجوابه: أنَّه لو جاز تخلُّف الحكم عن العِلَّة - أعني تخلُّفَ الحكم بالقبح عن الكذب[(٢)]- لمانعٍ؛ فلا كَذِبَ إلا **ويقال**: **يجوز**[(٣)] **أن يقال**: لعلَّه وُجد مانعٌ من الموانع يمنع عن[(٤)] قبحه؛ **وعلى هذا التَّقدير**: فلا يمكنك الحكم القطعيُّ بقُبح شيءٍ من الأكاذيب. أقصى ما في الباب أن يكون الحاصلُ هو الظَّنَّ، وعند هذا لا يمكنكم الحكمُ بقبح الكذب في حقِّ الله تعالى).

فيقال: **الجواب عن هذا من وجوهٍ**:

أحدها: أنَّا لا نسلِّم جواز شيءٍ من الكذب الذي هو أن يقصد بقلبه معنًى يخالف الحقَّ، بل إذا كان عليه في الصِّدق ضررٌ؛ جاز له التَّعريض

---

(١) روي عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من السلف، انظر: «**الطبقات**» لابن سعد (٩/ ١٤٤)، ابن أبي شيبة (١٤/ ٣٥٦-٣٥٧)، «**الأدب المفرد**» (٨٨٤، ٨٨٥)، «**المعجم الكبير**» (١٨/ ١٠٦)، «**السنن الكبير**» (٢١/ ٥٦-٥٧)، «**تاريخ دمشق**» (٥٨/ ٣١٢).

(٢) من قوله: «الحكم عن العلَّة...» إلى هنا؛ في «**الأربعين**»: «القبح عن الكذب».

(٣) قوله: «ويقال: يجوز» كذا في الأصل (م)، وفي «**الأربعين**»: «ويجوز»، وهو الأليق.

(٤) قوله: «يمنع عن» في «**الأربعين**»: «يمنعه من»، وفي إحدى نسخه: «يمنع من».

بأن يقصد معنًى صحيحًا، ويُفهِم الظَّالمَ خلافَ الواقع؛ فإنَّ تضليل الظَّالم عمَّا به يَظلم: حسنٌ، ينفعه وينفع العادل.

قوله: (نفرض الكلام فيما إذا لم يمكن التَّعريض).

يقال له: لا نسلِّم إمكانَ هذا المفروض، ولم تُقم على إمكانه دليلًا، بل السَّلف **الذين قالوا**: «إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب»؛ **قالوا**[١] -**كما قال شريحٌ القاضي**-: «الكلام أوسعُ من أن يكذب ظريفٌ»[٢]= فقد بيَّنوا أنه لا يحتاج إلى الكذب بحالٍ.

والصُّورة التي استشهد بها حُجَّةٌ لنا؛ فإذا قيل له: «هل رأيتَ فلانًا في هذه السَّاعة؟»:

❑ فلفظُ «**السَّاعة**» يقع على القليل من الزَّمان والكثير= **أمكنه أن يقول**: «لا»، ويعني بذلك ساعةَ مخاطبة الظَّالم؛ فإنَّ المظلوم لم يكن إذ ذاك حاضرًا.

❑ وأمَّا إذا عنى بـ«**رأيت**»: ضربت رئته[٣] فهذا تأويلٌ ثانٍ.

وأمَّا السُّؤال الثَّاني؛ فيقال له: من جوَّز الكذب لضرورةٍ؛ **فإنَّه يقول له**: عِلَّةُ القبحِ: «الكذبُ[٤] لغير ضرورةٍ»، والله تعالى غنيٌّ لا يضطرُّ إلى

---

(١) في الأصل (م) بالواو: «وقالوا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) لم أقف عليه من قول شريح القاضي. وأخرجه ابن حبان في «**روضة العقلاء**» (ص٥٦)، وابن عدي (١٤٤)، وأبو نعيم في «**الحلية**» (٢/ ٢٦٤)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٤٥٥٥) من قول ابن سيرين.

(٣) من معاني «**رأى**»: ضرب وقطع رئته، انظر: «**جمهرة اللغة**» (١/ ٢٣٤، ٢٣٦) (٢/ ٨٠٩)، «**الملاحن**» (ص٩٢٥) كلاهما لابن دريد، «**المسائل الحلبيات**» للفارسي (ص٦١)، «**سر صناعة الإعراب**» لابن جني (٢/ ٤٣٨). والمثال يذكره الفقهاء -خاصة فقهاء الحنابلة- في باب التأويل في اليمين، انظر: «**النجم الوهاج**» (١٠/ ٢٤)، «**المغني**» (١٠/ ٥٤٥) (١٣/ ٤٩٧)، «**الشرح الكبير**» (٢٣/ ٥، ١٩).

(٤) قوله: «فإنه يقول علة القبح الكذب» في الأصل (م) كتب أولًا: «فيقال: علة الكذب» =

الكذب. فلهذا كان الكذبُ «إفهام خلاف المراد»؛ إذا جُوِّز؛ لم نعرف أنَّه أراد ما دلَّ عليه. **فإنَّه يقال له**: التَّعريض إنَّما يجوز للضَّرورة، وهي منتفيةٌ عن الله تعالى.

وأيضًا: فإنَّ الله سبحانه أخبر أنَّه بيَّن مراده، وأنَّ رسوله قد بلَّغ عنه البلاغ المبين، وأمثال ذلك من النُّصوص الصَّريحة التي يُعلم منها بالاضطرار أنَّه قصد البيان والإفهام، ولم يقصد التَّلبيس.

ولأنَّ التَّعريض: «قصْدُ التَّجهيل بالخطاب»[1]، وهذا لا يكون ممَّن يمكنه الإمساك عن الكلام؛ وإنَّما يَحتاج إليه من يلجأ إلى الكلام، والله تعالى غنيٌّ لا يحتاج إلى خطاب العباد خطابًا يقصد به تجهيلَهم.

❁ ❁ ❁

قال الرَّازي[2]: (**الحُجَّة الرَّابعة**: لو أنَّ ظالمًا قال لشخصٍ: «إني سأقتلك غدًا»، فههنا «**الحسن**»: **إمَّا** أن يقتله -وهو باطلٌ قطعًا-، **أو** لا يقتله، إلَّا أنَّه إذا لم يقتله؛ صار الخبر بأنَّه سيقتله غدًا كذبًا.

فلو كان الكذب قبيحًا؛ لكان تركُ القتل يلزمه قبيحٌ، وما يلزمه قبيحٌ فهو قبيحٌ؛ فكان يجب أن يكون تركُ القتل[3] قبيحًا، ولما كان ذلك باطلًا؛ عُلم أنَّه لا يمكن الحكم بقبح الكذب مطلقًا).

فيقال: **الجواب عن هذه**: **أنَّ قول القائل**: «سأفعل غدًا»:

❏ قد يكون خبرًا محضًا، بمعنى أنَّه يخبر بوقوع هذا الأمر مع قطع

= ثم ضرب على قوله: «فيقال» وكتب فوقه: «فإنه يقال له» ثم ضرب عليه أيضًا، وكتب في الطرَّة: «فإنه يقال له علة القبح»، وظاهر هذا أن العبارة ستكون: «فإنه يقال له علة القبح علة الكذب»، لكن الذي يظهر -والله أعلم- أن قوله: «علة» -الثانية لا الأولى- حقها الحذف إلا أنه تركها سهوًا، وأن قوله: «يقال» صوابه ما أثبت.

(١) انظر: «**بيان الدليل**» (ص٢٠١).

(٢) في «**الأربعين**» (ص٢٤٩).

(٣) في «**الأربعين**»: «القبيح».

النَّظر عن عزمه عليه، كما يخبر بذلك عن الحوادث التي لا يفعلها، **كقوله**: «ستطلع الشَّمس غدًا»، و«سيحجُّ النَّاس في هذا العام»، و«ستقدم ربَّك غدًا»، و«سيقتل زيدٌ عمرًا غدًا»، ونحو ذلك.

❏ وقد يكون إنشاءً لعزمه على الفعل وطلبه من نفسه.

وعلى هذين الوجهين يقعُ اليمين.

۞ فقد يكون اليمين على الخبر المحض تصديقًا وتكذيبًا؛ كما يتنازعُ رجلانِ: هل يكون هذا الأمرُ أو لا يكون؟ فيحلف أحدهما ليكونَنَّ؛ **ومنه قوله تعالى**: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾[(١)]، **ومنه قوله تعالى**: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ﴾[(٢)]، **وقوله تعالى**: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾[(٣)].

۞ وقد يكون حَلِفًا يتضمَّن الحضَّ والمنع؛ **كقول القائل**: «لأفعلنَّ كذا غدًا»، **وكذلك** إذا حَلَفَ على عبده وصديقه: «لتفعلنَّ هذا الأمر». مع أنَّه قد يَحلِفُ بهذه الصِّيغة ويكون مقصوده الخبرُ المحض؛ لكن الأغلب أنَّه يقصد بهذه في حقِّ نفسه الحضَّ والمنعَ.

فإذا حلف يقصد الحضَّ والمنع؛ كانت يمينًا مكفَّرةً بالنَّصِّ والإجماع.

وإذا كان مقصودُه الخبر المحض؛ **كقوله**: «والله ليَقدِمنَّ زيدٌ»، و«لينزلنَّ المطر»، ونحو ذلك= فهذا يحلف على ما لا علم له به، وقد يكون عالمًا بكذب نفسه، وقد يكون معتقدًا لصدق نفسه، ثُمَّ يتبيَّن خطؤه.

وإذا كان كذلك؛ فالقائل: «سأقتل زيدًا غَدًا» إذا كان ذلك إنشاءً للعزم

---

(١) التغابن: (٧).
(٢) النحل: (٣٨).
(٣) سبأ: (٣).

على قتله= ليس بأعظمَ من أن يحلف على ذلك **فيقول**: «والله لأقتلنَّه». ولو حلف على ذلك؛ لكان له أن يكفِّر يمينَه، ولا يكون عليه إثمٌ، ولا يكون كاذبًا؛ فكيف إذا لم يحلف على ذلك؟! فإنَّه إذا لم يحلف عليه: **لم** تكن كفَّارةٌ، **ولم** يكن عليه فعلُه.

وغايتُه: أنَّه أخلف وعيدَه المحرَّم؛ بحيث عزم على شرٍّ، ثُمَّ ترك عزمَه عليه؛ وهذا ممَّا يُحمد عليه عند العقلاء، بل يَحمدون من أخلف وعيدَه المباح؛ **كقول كعب بن زهيرٍ**[(١)]:

نُبِّئتُ أنَّ رسولَ الله أوعدني ... والعفوُ[(٢)] عند رسول الله مأمولُ

وقول الآخر[(٣)]:

وإنِّي وإن أوعدتُه ووعدتُه ... لمُخلف إيعادِي ومُنجزُ موعدي

وليس هذا من الكذب المستلزم للقُبح؛ فإنَّ هذا ليس خبرًا محضًا -كالمخبر عن أمرٍ أنَّه سيكون-. **ولو قيل لهذا المتوعِّد**: «أتعلم أنَّ هذا سيكون؟»، **قال**: «لا أعلم ذلك»؛ بخلاف من يخبر بوقوعه. ولكنَّ الصِّيغةَ لفظُها لفظ الخبر، ومعناها الإنشاءُ، كصيغ الماضي.

ولهذا قال كثيرٌ من السَّلَف أنَّ مثل هذا يجوز نَسخُه، وذكروا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[(٤)]، **وقالوا**: «إنَّ هذا منسوخٌ»[(٥)].

---

(١) انظر: ديوانه (ص٦٥).
(٢) تحرفت في الأصل (م) إلى: «الوعد».
(٣) وهو عامر بن الطفيل، انظر: ديوانه (ص٥٨). وهو في أكثر المصادر بلا نسبة، انظر: «**عيون الأخبار**» (٢/ ١٥٨)، «**شرح كتاب سيبويه**» للسيرافي (١/ ٢٢٧)، «**الصحاح**» (١/ ٤٦)، «**الحماسة البصرية**» (٢/ ٢٩).
(٤) البقرة: (٢٨٤).
(٥) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٣٠)، «**الناسخ والمنسوخ**» للنحاس (ص٦٦، ٢٧٣)، «**البسيط**» (٤/ ٥١٩).

والخبر المحض نسخُه تكذيبٌ له، بخلاف صيغة الخبر المتضمِّنة معنى الأمر والنَّهي والوعد والوعيد.

ولو قال: «من ردَّ عبدَه الآبق؛ فله مئة درهمٍ»، ثُمَّ نَسخ ذلك قبل أن يشرع أحدٌ في ردِّه، **وقال**: «إنَّما أعطيه تسعينَ درهمًا»= لم يكن هذا كذبًا.

وأيضًا: **فلو قيل**: «إنَّ هذا كذبٌ وإنَّه قبيحٌ»؛ **فغايتُه**: أنَّه بسبب قوله المحرَّم -وهو التزامه أن يقتله-؛ صار يَلزمه أحدُ قبيحينِ: إمَّا القتل، وإمَّا الكذب؛ والقتل أشدُّ= فيكون قد ترك أعظمَ القبيحينِ؛ لالتزام أدناهما. ومثل هذا يقع كثيرًا في الحسن والقبح بمعنى الملائمة والمنافرة؛ فإنَّه قد يجتمع شيئانِ: ملائمٌ ومنافِرٌ، فيُغلِّب الرَّاجحَ: **إن** كان جانبُ الملاءَمة أقوى؛ قدَّمه، **وإن** كان بالعكس كانت المنافرة أقوى؛ فترَكه.

❁ ❁ ❁

ثُمَّ قال الرَّازي[١]: (**شُبهة الخصم**: أنَّا نعلم ببديهة العقل أنَّ الظُّلم قبيحٌ، وأنَّ الإحسان حسنٌ، وهذا العلم غير مستفادٍ من الشَّرع؛ [فإنَّ مَن ينكر الشَّرع][٢]؛ حصل له هذا العلم؛ فدلَّ ذلك على أنَّ هذا مستفادٌ من العقل.

والجواب: أنَّ هذا الحسن والقبح عبارتانِ عن رغبة الطَّبع ونُفرتِه، ولا نِزاع في أنَّ هذا الأمر معلومٌ بالعقل؛ إنَّما النِّزاع في كون الفعل متعلَّقَ الذَّمِّ والعقاب، أو متعلَّقَ[٣] المدح والثَّواب: هل هو لأجل صفةٍ قائمةٍ بالفعل؟

---

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٤٩).
(٢) من «**الأربعين**».
(٣) قوله: «أو متعلق» في الأصل (م): «ومتعلق»، والمثبت من «**الأربعين**».

وما ذكرتموه لا يدلُّ على ذلك).

فيقال له: بل يدلُّ على ذلك؛ لأنَّه دلَّ على استحسان العقلاء قاطبةً لأشياءَ -كالعدل والصِّدق-، واستقباحهم قاطبةً لأشياءَ -كالظُّلم والكذب-، وأنَّ ذلك الاستحسان والاستقباح -الذي سلَّمه هو- لأجل صفةٍ قائمةٍ بالفعل.

وفسَّر هو ذلك الاستحسان [والاستقباح](١) بأنَّه رغبةُ الطَّبع ونفرتُه، وذلك(٢) يعود إلى المحبَّة والبغض، وإلى ما يتبع ذلك من اللَّذَّة والألم.

فيقال له: وهكذا مورد النِّزاع؛ فإنَّ كون الفعل سببًا للذَّمِّ والعقاب أو للمدح والثواب= هو كونُه مرغوبًا فيه ومرهوبًا منه، ومحبوبًا ومبغَضًا، ومحصِّلا للَّذَّة أو للألم؛ لكن المرغوب فيه قد يكون عاجلًا في الحال، وقد يكون آجلًا -إمَّا في الدُّنيا، وإمَّا بعد الموت-؛ فإذا كان إفضاء الفعل إلى لذَّةٍ عاجلةٍ هو لأجل صفةٍ قائمةٍ به؛ فما المانع أن يكون إفضاؤه إلى لذَّةٍ آجِلةٍ هو لأجل صفةٍ قائمةٍ به؟

فإذا قيل: الحسن والقبح بهذا الاعتبار لا يُعقل في حقِّ الله تعالى.

قيل: بلى؛ فإنَّه إذا كان الحسن ما هو محبوبٌ، والقبيح ما هو مكروهٌ؛ فإنَّه سبحانه يحبُّ الأمور المحمودة -كالعدل والإحسان-، ويكره الظُّلم والكذب؛ ونفسه المقدَّسة أحقُّ الذَّوات بتنزيهه عن الكذب والظُّلم، كما أنَّه أحقُّ الذَّوات بتنزيهه عن الجهل والموت، وكما أنَّ فرض ذلك في حقِّه يستلزم نفيَ صفاتِ كماله، وهو ممتنعٌ لذاته؛ فكذلك فرض ذلك في حقِّه.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (م): «ذلك»، ولعل الصواب ما أثبت.

وقد وصفه -سبحانه- رسولُه محمَّدٌ ﷺ بأنَّه يفرح بتوبة التَّائب أعظمَ ممَّا يفرح فاقدُ طعامِه وشرابِه ومركوبِه في الأرض المَهْلَكَة إذا وجد ذلك بعد اليأس(١)؛ فـ«**الحسن والقبح**» يعود إلى مسألة «**التَّعليل**»، وكلاهما يعود إلى أنَّه سبحانه يحبُّ أشياءَ ويفرح بها، ويبغض أشياءَ ويغضب منها، وهو يعود(٢) إلى الفرق بين «**المشيئة**» و«**المحبَّة**».

والمعتزلة والجهميَّة لما أنكروا هذا الفرق؛ صاروا في طرفَي نقيض: **هؤلاء** يثبتون «**المحبَّة**» و«**المشيئة**» لكلِّ موجودٍ، **وهؤلاء** ينفون ذلك عمَّا نهى عنه.

والقرآن العزيز قد دلَّ على تنزُّه الله تعالى عن بعض الأفعال والأوامر في غير موضعٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾(٤)، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾(٦).

✿ ✿ ✿

وأمَّا ما ذكره الرَّازي في «المقدِّمة الثَّانية»(٧) فقوله: (إمَّا أن يدَّعوا

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٤٤).
(٢) رسمت في الأصل (م): «يعودا».
(٣) الأنبياء: (٢٦).
(٤) مريم: (٩٢).
(٥) فصلت: (٤٦).
(٦) هود: (١٠١).
(٧) هنا عاد الشَّيخ إلى مناقشة الرازي في «المسألة السادسة والعشرين» من «**الأربعين**»، وقد سبق إيراد المسألة بتمامها؛ حيث بدأ الشَّيخ في مناقشة كلام الرازي وحججه فيها (ص٤٩٢)، وكان الرازي قد ختم المسألة بذكر ما احتج به الخصم -وهم المعتزلة- على تقرير مذهبه، فذكر الحجة وأنها مبنية على مقدمتين، ثم شرع في الجواب، فذكر أن «**المقدمة الأولى**» مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، **ثم قال**: (وقد أبطلنا هذه القاعدة)، **أي**: في «المسألة الخامسة والعشرين» من «**الأربعين**»، فتعقبه الشيخ بقوله في (ص٥٣٣): «وأما قول الرازي أنه أبطل هذه القاعدة فنحن نذكر كلامه لنبين أنه لم يبطلها»، فأورد المسألة بطولها -وهي «المسألة الخامسة والعشرون»- =

امتناع فعل القبيح منه، أو لا يدَّعوا امتناعه)[١].

جوابه: أنَّ لفظ «**الامتناع**»:

۞ **يُراد به**: امتناعُ الممتنع لذاته.

۞ **ويُراد به**: ما يَعجز الفاعل عن فعله.

۞ **ويُراد به**: ما يَقدِرُ عليه، لكن لا يفعله؛ لأنَّه لا يريده؛ فإنَّ وجود الفعل الاختياريِّ ممتنعٌ[٢]، فهو إذا [لم][٣] يرده؛ امتنع وجوده؛ لعدم إرادته، لا لعجزه عنه، ولا لامتناع الفعل في نفسه.

ولهذا يقال: «إنَّ خلاف المعلوم ممتنعٌ ومحالٌ»، **بمعنى**: أنَّ الله تعالى لا يشاء كونَه، **لا بمعنى**: أنَّه سبحانه عاجزٌ عنه لا يقدر عليه. **وكذلك** وجودُ الإيمان ممَّن عَلِمَ أنَّه لا يؤمن؛ **إذ قد يقال**: «إنَّه ممتنعٌ»، **بمعنى**: أنَّه لا يكون؛ لأنَّ العبد لا يريده، **لا بمعنى**: أنَّه ممتنعٌ في نفسه، أو أنَّ العبد عاجزٌ عنه؛ **قال الله تعالى**: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٤]، فمن استطاع الحجَّ ولم يحجَّ كان آثِمًا. فهو[٥] مستطيعٌ للحجِّ قادرٌ عليه لا عاجِزٌ عنه، والحجُّ منه لا يكون، فـ«**القدرة**[٦] **المستلزمة للفعل**»؛ منتفيةٌ عنه، وأمَّا «**القدرة المصحِّحة للفعل**» التي يترتَّب

= ونقضها، حتى فرغ منها بتمامها، ثم عاد الكلام هنا إلى ما ذكره الرازي من الجواب على «**المقدمة الثانية**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- في خاتمة «المسألة السادسة والعشرين».

(١) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (وتقريره: أنَّكم: **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعُوا الامتناعَ العقليَّ).

(٢) في الأصل (م): «ممتنعة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) آل عمران: (٩٧).

(٥) في الأصل (م) بالواو: «وهو»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) في الأصل (م) بالواو: «والقدرة»، ولعل الصواب ما أثبت.

عليها الثَّواب والعقاب؛ فهي موجودةٌ فيه[١].

وإذا ثبت ذلك؛ فقولُ الرَّازي: (فعلُ القبيح: **إمَّا** أن يكون ممتنعًا من الرَّبِّ، **أو** غيرَ ممتنعٍ)[٢].

جوابُه: «أنَّه ممتنعٌ» **بمعنى**: أنَّه سبحانه لا يريده، **لا بمعنى**: أنَّه عاجِزٌ أو غيرُ قادرٍ، **ولا**: أنَّه ممتنِعٌ في نفسه.

وحينئذٍ: فلا يلزم من الامتناع بالمعنى الأوَّل ألا يكون تعالى قادرًا مختارًا، بل لا يكون الامتناع بالمعنى الأوَّل إلا ممَّن هو قادرٌ مختارٌ.

قوله: (الاستغناء والعلم به [من لوازم ذاته][٣]):

۞ **أتعني**: أنَّ العالِم المستغني لا يريد فعله؟

۞ **أم تعني**: أنَّه عاجِزٌ عن فعله، وأنَّه لو أراده لما قَدر عليه؟

۞ **أم تعني**: أنَّه ممتنِعٌ في نفسه لا يَقدر عليه؟

فإن ادَّعى اللُّزومَ بالمعنى الثَّاني والثَّالث؛ فهو ممنوعٌ.

وإن ادَّعى اللُّزوم بالمعنى الأوَّل؛ فهو مسلَّمٌ، ولكن ذلك يقتضي أنَّه لا يكون إلا قادرًا مختارًا.

وإن [كان][٤] ترك القبيح [واجبًا لذاته][٥] أو إن كان لازمًا لذاته **بمعنى**: أنَّه لا يريده، **أو بمعنى**: أنَّه يكرهه= فإنَّ هذا اللُّزومَ للذَّات

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٣٨١)، «**المنهاج**» (١/ ٢٢٤، ٤٠٦) (٣/ ٤٠، ٧٠، ١٠٣، ٢٥٢)، «**الدرء**» (٩/ ٢٤١)، «**الاستغاثة**» (ص٢١٢، ٢٧٧)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣١٨) (٨/ ١٢٩، ٢٩٠، ٣٧١، ٤٧٠) (١٨/ ١٧٢)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٩٨)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٧٦).

(٢) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (وتقريره: أنَّكم: **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعوا الامتناعَ العقليَّ).

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وسبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (لأن الاستغناء والعلم بالاستغناء من لوازم ذاته).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

والوجوبَ للذَّات لا ينافي أن يكون قادرًا مختارًا، بل هو مستلزِمٌ لكونه قادرًا مختارًا. **وهذا جوابُ أهل السُّنَّة ومَن يقول مِن القدريَّة**: إنَّه عند «**الدَّاعي**» و«**القدرة**» يجب وجودُ الفعل.

وأمَّا من فسَّر «**القادر**» بأنَّه: «الذي يفعل على وجه الجواز»؛ فاللُّزوم المذكور وما ذكره: يدلُّ على فساد قولِهم في «**القادر**»، لا يدلُّ على فساد قولهم في أنَّ العالِم بقبح القبيح المستغني[1] عنه لا يفعله، ولا يدلُّ على أنَّه ليس بقادرٍ.

وقوله: (**فحينئذٍ**: يلزم أن تكون ذاته موجِبةً لحصول الثَّواب ووصوله إلى المستحقِّ، وألا يكون قادرًا على التَّرك أصلًا.

فإثباتُ الحكمة على هذا الوجه يَقدح في كونه قادرًا؛ إلا أنَّ الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا، والفرع إذا استلزم فسادَ الأصل؛ كان باطلًا).

فيقال: قد بيَّنَّا[2] أنَّ كونه «**موجِبًا بالذَّات**»:

۞ **يُراد به**: أنَّه موجِبٌ بمشيئته وقدرته لما شاء وجودَه؛ فهذا حقٌّ، وهذا يستلزم القدرة لا ينافيها.

۞ **ويُراد به**: أنَّه موجِبٌ بذاتٍ مجرَّدةٍ عن الصِّفات، **أو**[3]: موجِبٌ لمفعوله أزلًا وأبدًا؛ فهذا الإيجاب باطلٌ؛ لما في ذلك من نفي مشيئته وقدرته، أو لما فيه من لزوم كون مفعوله معه أزلًا وأبدًا، وكِلَا هذينِ باطلٌ.

وقوله: (هذا الإيجاب يستلزم ألا يكون قادرًا)[4].

---

(١) في الأصل (م): «الغني»، ولعلها ما أثبت.
(٢) انظر: ما سبق (ص٤٨٦، ٥٤٨).
(٣) وهو المعنى الثالث، وسبق الكلام على المعاني الثلاثة (ص٥٤٩).
(٤) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (فحينئذ: يلزم... وأن لا يكون قادرًا على الترك أصلًا).

قلنا: لا نسلِّم، بل إذا كان هذا التَّرك لعدم مشيئته لا لعدم قدرته؛ كان ما وجب لمشيئته له لا يمنع كونَه قادرًا.

نعم؛ يَبطل كون معنى «**القادر**»: «الذي يفعل ويقع منه الفعل الممكن بدون المؤثِّر التَّامِّ»، **أو**: «أنَّه يرجِّح أحدَ المتماثلينِ [بغير مرجِّحٍ][1]»؛ فإنَّ[2] إثبات الحكمة يقدح في كونه تعالى قادرًا على هذا الوجه.

فقوله: (أنَّ الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا)؛ **باطلٌ لوجهين**:

أحدهما: أنَّها ليست مفرَّعةً على كونه قادرًا على هذا الوجه، **ومن قال من القدرية**: «إنَّها مفرَّعةٌ على هذا الوجه»؛ فهذا حجَّةٌ عليه.

الثَّاني: **أن يقال**: بل إثباتُ الحكمة قائمٌ بنفسه، ليس مفرَّعًا على شيءٍ. بل الأدلَّة الدَّالَّةُ على كونه سبحانه قادرًا تدلُّ على ذلك، مع قطع النَّظَرِ عن كونه حكيمًا؛ وإن كان كلٌّ من النَّوعينِ يستلزم الآخر، لكن لا تتوقَّف دلالةُ الأدلَّة على حكمته على إثبات كونِه قادرًا.

وإن قيل: «الحكمة تستلزم كونَه قادرًا»= ففرقٌ بين لازم الدَّليل -الذي يلزم من ثبوت الدَّليلِ ثبوتُه-، وفرقٌ بين ما يتوقَّف عليه الدَّليل.

فالأوَّل من تمام مدلول الدَّليل، **والثَّاني** من مقدِّمات الدَّليل.

ولهذا كان العلم بكونه تعالى «**عليمًا غنيًّا**» يوجب العلم بتنزيهه عن فعل القبيح، ولا يتوقَّف ذلك على إثبات كونه «**قادرًا**».

ولهذا كانت الفلاسفة تُثبت **حكمته وعنايته**، وإن كانوا لا يقولون بـ«**القادر المختار**»، وإن كانوا متناقضين في ذلك؛ لإثباتهم الملزوم دون لازمه، لكن أدلَّة حكمته تدلُّ عليها قبل أن يُعرف أنَّه قادرٌ، وتستلزم هذه الأدلَّة لكونه قادرًا.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (م): «ان»، ولعل الصواب ما أثبت.

وكذلك قوله: (إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم الجبر، وإذا لزم الجبر؛ كان الله فاعلًا لجميع أفعال العباد، [بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجِبَين لها][١]، وإذا كان [كذلك][٢]؛ امتنع **أن يُقال**: إنَّه تعالى لا يفعل هذه الأفعال).

فيقال له:

۞ **إن أريد بـ«الجبر»**: أنَّه يَفعل بلا قدرةٍ ومشيئةٍ؛ فهذا باطلٌ غيرُ لازم؛ بل إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم أن يكون الفاعل مريدًا؛ فلا يكون مجبورًا.

۞ **وإن أريد بـ«الجبر»**: أنَّ ذلك يستلزم وجودَ الفعل عند وجود «**الدَّاعي التَّامِّ**» و«**القدرة**»؛ فهذا المعنى صحيحٌ، ولا يُطلَق عليه في اللُّغة لفظ «**الجبر**».

ثُمَّ سواءٌ سُمِّي «**جبرًا**» أو لم يُسمَّ[٣]؛ فمضمونه أنَّ الله تعالى خلق أفعال العباد -وهذا حقٌّ-، لكن ليس في هذا ما ينافي أن يكون خلقها لحكمةٍ، وإن كانت[٤] الأفعال قبيحةً ممَّن قامت به وليست قبيحةً ممَّن خلقها في العبد لحكمةٍ له تعالى، كما يخلق سائرَ ما يخلقه ممَّا يكون سببًا لضررٍ يحصل لبعض النَّاس، وله في ذلك حكمةٌ بالغةٌ، كما خلق الشَّياطين والنَّجاسات لحكمةٍ.

نعم؛ هذا يرِد على القدريَّة القائلين بأنَّه لم يخلق هذه الأفعال، وأنَّ خلْقها ينافي كونه حكيمًا.

---

(١) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول وفي الموضع القادم.
(٢) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول.
(٣) في الأصل (م): «يسمه»، والمثبت أشبه بالسياق.
(٤) في الأصل (م): «كان»، ولعل الصواب ما أثبت.

فردُّه إنَّما يتوجَّه على هؤلاء القدريَّة، لا على جمهور المسلمين الذين يثبتون القدر -خلافًا للقدريَّة-، ويثبتون الحكمة -خلافًا للجهميَّة-.

وإبطال الجهميِّ الجبريِّ قولَ القدريِّ لا يستلزم صحَّة قوله مع وجود قولٍ ثالثٍ يُثبت «**القدر**» و«**الحكمة**».

وهو سبحانه -كما أثنى على نفسه- له الملك وله الحمد؛ قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾[1].

- فإثبات «**القدر**» يتضمَّن إثباتَ **ملكه**.
- وإثباتُ [**الحكمة**][2] يتضمَّن إثبات **حمده**.

والجهميَّةُ المُجْبِرةُ أثبتوه قادرًا، لكن لم يثبتوا له حكمةً يستحقُّ الحمدَ عليها، مع أنَّهم قصَّروا في إثبات قدرته.

والمعتزلةُ أثبتوا له حكمةً يُحمد عليها، لكن قصَّروا في إثباتها، مع تقصيرهم في إثبات قدرته وملكه.

والسَّلف وأتباعهم أهل السُّنَّة أثبتوا له ما أثبته سبحانه لنفسه من الملك والحمد، بل أهل السُّنَّة أثبتوا قدرته وحكمته ورحمته، كما دلَّ على ذلك أسماؤه الثَّلاث المذكورة في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[3].

والمُجْبِرةُ أثبتوا قدرته مع تقصيرهم فيها.

والقدريةُ مقصِّرون في إثبات حكمته ورحمته وقدرته.

---

(١) التغابن: (١).
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) الفاتحة: (٢-٣).

وأما قوله: (**القسم الثَّاني**: **وهو أن تقولوا**: إنَّ كونه غنيًّا مع كونه عالمًا بكونه غنيًّا لا ينافي فعل القبيح، [ولم يكن بين حصول هذا الفعل وحصول ذلك الوصف منافاةٌ ولا معاندةٌ أصلًا][١]. **فحينئذ**: يتعذَّر الاستدلال بذلك الوصف على أنَّه لا يفعل القبيح).

فقد يجيبون عنه بأن يقولوا: كونُه «**ينافيه**»؛ لفظٌ مجمَلٌ، وهذه «**المنافاة**» المراد بها: أنَّه لا يمتنع وجود ذلك[٢]، كما تقدَّم[٣] في أوَّل الدَّليل: (إمَّا أن تدَّعوا الامتناع العقليَّ أو لا تدَّعوا الامتناع العقليَّ)؛ **وحينئذٍ**: **فإذا قالوا**: «ليس بممتنعٍ الامتناعَ العقليَّ»؛ لم يستلزم ذلك جوازَ وجوده؛ إذ يمكن أن يكون ممكنًا جائزًا لا ممتنعًا، وهو مع هذا لا يفعله؛ لعلمه بقبحه وغناه مع إمكانه منه.

فإذا قيل: من أين علمتم [أنَّه][٤] لا يفعله مع إمكان أن يفعله؟

قيل: من الدَّليل الدَّالِّ على أنَّه لا يلزمه، وهو علمُه وغناه؛ فإنَّ ذلك مستلزِمٌ لعدم وقوعِه، لا لامتناعه وعدمِ إمكانه، ولا يلزم من نفيِ الوقوعِ نفيُ الإمكان.

وهذا جوابٌ مركَّبٌ: **وهو أن يقال**: ما لم يفعله «**الفاعل المختار**»: إمَّا أن يكون ممكنًا، وإمَّا أن يكون ممتنعًا.

۞ فإن كان ممكنًا؛ بطل[٥] قولُه: «إنه ممتنعٌ»، فبطل «**القسم الأوَّل**».

۞ وإن كان ممتنعًا؛ بطل قولُه: «إنَّه ليس بممتنعٍ»، فبطل «**القسم الثَّاني**».

وإذا بطل أحدُ القسمينِ؛ بطل الدَّليل المذكور.

---

(١) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول (ص٥٣٣).

(٢) في الأصل (م): «لك».

(٣) انظر: ما سبق (ص٥٣٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (م): «سطل»، ولعل الصواب ما أثبت.

وحقيقةُ الأمر: أنَّه أَخَذَ لفظَ «**الممتنع**» و«**الممكن**» بالاشتراك والإجمال، **ثُمَّ قال**: «**إن** كان ممتنعًا؛ لم يكن قادرًا، **وإن** كان ممكنًا؛ لم يعلم عدمه»، فإذا فُسِّر معنى «**الممتنع**» ومعنى «**الممكن**»؛ انجلت الشُّبهة وأمكن الجواب عنها بعدَّة أوجهٍ، كما ذكرنا.

ثُمَّ هذا الذي ذكره منقوضٌ:

۞ بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن الكذب والكفر والكبائر؛ فإنَّه معلومٌ أنَّهم لا يفعلون ذلك، مع العلم بأنَّهم غير عاجزين عن الفعل؛ وإلا لم يكونوا منهيِّين عنه، ولا مأمورين بتركه.

۞ وكذلك كلُّ أهل التَّواتر يُعلم أنَّهم لم يتواطؤوا على الكذب مع قدرتهم، وقد عُلِمَ أنَّهم يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب.

وأيضًا: **فإنَّه قد قال**: (وإذا لزم الجبر؛ كان الله تعالى فاعلًا لجميع أفعال العباد بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجبَينِ لها).

فيقال له: قد أثبتَّ أنَّ الفعل واجبٌ لازمٌ عند وجود القدرة والدَّاعي؛ فعُلم أنَّ وجوبه لا ينافي كونَ الفاعل قادرًا عليه.

وهذا يُناقِض ما ذكره من أنَّ لزوم [الفعل][1] يستلزم ألا يكون الفاعل قادرًا. وإنَّما بين الكلامين نحو ثلاثةِ أسطرٍ!

ولكن هو يقول في فعل العبد: «إنَّ **القدرة والدَّاعي** توجبانِ وجود الفعل»، **ولا يقول** في فعل الرَّبِّ تبارك وتعالى مثل ذلك. **وهذا قولُ جهمٍ؛ [فإنَّه]**[2] **يقول**: «إنَّ العبد لا قدرة له»؛ فـ«**القادر**» عنده مطلقًا يرجِّح أحدَ مقدورَيهِ بلا مرجِّحٍ. وهؤلاء يجعلون العبد قادرًا، وعند «**القدرة**» و«**الدَّاعي**» يجب وجودُ مقدورِه؛ **ولا يقولون** مثل ذلك في قدرة الرَّبِّ

(١) زيادة يقتضيها السياق. (٢) زيادة يقتضيها السياق.

تعالى ومشيئته، **وهي أولى بالإيجاب**؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾(٢)، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾(٣)، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا(٤) ﴿٥١﴾﴾(٥)، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(٦).

ومثل هذا مذكورٌ في القرآن العزيز في غير موضعٍ، يبيِّن سُبحانه أنَّه لو شاء الشَّيءَ؛ لكان، وهذا يبيِّن أنَّ مشيئته مستلزِمةٌ لوجود المراد، **كما قال المسلمون**: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، وذلك أنَّه سبحانه قادرٌ، فإذا حصل مع القدرة المشيئةُ؛ وجب وجودُ المراد، والله سبحانه وتعالى أعلم(٧).

❁ ❁ ❁

---

(١) السجدة: (١٣).
(٢) الأنعام: (١١٢).
(٣) البقرة: (٢٥٣).
(٤) في الأصل (م): «أمة رسولا».
(٥) الفرقان: (٥١).
(٦) هود: (١١٨).
(٧) هنا انتهت الزيادة المطولة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والذي ابتدأ في (ص٤٨١)، وقد انتهت النسخة (د) أثناء هذه الزيادة (ص٥٣٦) كما سبق التنبيه عليه.

فصلٌ

﴿ وأمَّا قوله: ﴿والدَّليل على أنَّه حيٌّ: عِلمُه وقُدرته؛ لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحيِّ﴾.

فهذا دليلٌ مشهورٌ للنُّظَّار؛ **يقولون**: قد عُلم أنَّ من شرط العلم والقدرة: الحياةَ؛ فإنَّ ما ليس بحيٍّ يمتنع أن يكون عالمًا؛ إذِ المَوَاتُ لا يكون عالمًا؛ والعلم بهذا ضروريٌّ.

وقد يقولون: هذه الشُّروط العقليَّة لا تختلف شاهدًا ولا غائبًا؛ فتقدير عالِمٍ لا حياة به ممتنعٌ بصريح العقل.

﴿ وكذلك قولُه: ﴿والدَّليل[١] على إرادته تخصيصُه الأشياءَ بخصوصيَّاتٍ، واستحالةُ المخصَّص من غير مخصِّصٍ﴾[٢]؛ فإنَّ هذا دليلٌ مشهورٌ للنُّظَّار.

وتقريرُ[٣] هذا: أنَّ العالَم فيه تخصيصاتٌ كثيرةٌ؛ مثل تخصيص كلِّ شيءٍ بما له من القَدْر والصِّفات والحركات -كطوله وقصره وطعمه ولونه وريحه وحياته وقدرته وعلمه وسمعه وبصره وسائر ما فيه-، مع العلم الضَّروريِّ بأنَّه من الممكن أن يكون على خلاف ذلك؛ إذ ليس واجبَ الوجود بنفسه، ومعلومٌ أنَّ الذَّات المجرَّدة التي لا إرادة لها لا تُخصِّص؛ وإنَّما يكون التَّخصيص بالإرادة.

---

(١) في الأصل (ل): «والدلالة»، ولعل صوابها ما أثبت كما ورد في (ص١٢٢).

(٢) من قوله: «فصل، وأما قوله: والدليل على أنه حي...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (ل).

(٣) في (ل): «ويقرر»، والمثبت من (م).

ولو قيل: التَّخصيصُ هو بأسبابٍ معلومةٍ؛ كالأرض والأشجار تكون مختلفةً فإذا سُقيت(١) بماءٍ واحدٍ؛ اختلفت ثمارُها؛ لاختلاف القوابل، كما أنَّ الشَّمس تختلف آثارها بحسب(٢) القوابل، كما تبيِّض الثَّوبَ وتسوِّد وجه القصَّار، وتُليِّن اليابس الذي لم ينضج بما تجتذبه(٣) إليه من الرُّطوبة، وتجفِّف الرَّطب الذي كمُل نضجُه؛ لانقطاع الرُّطوبة عنه.

قيل: هَبْ أنَّ الأمر كذلك؛ فما الموجِب لاختلاف القوابل حتَّى خُصَّت هذه الشَّجرةُ وهذا الجسمُ بسببٍ آخر؟ فلا بُدَّ أن ينتهي الأمرُ إلى سببٍ لا سببَ فوقه!

فإن قيل: هو شيءٌ صدر عنه، **كما تقول المتفلسفة**: «لا يصدر عن الواحد(٤) إلا واحدٌ، والصَّادر الأوَّل هو العقل، وصدر عن العقل عقلٌ ونفسٌ وفلكٌ».

فهذا باطلٌ؛ لأنَّه **إن** كان الصَّادر الأوَّل واحدًا من كلِّ وجهٍ؛ لم يصدر عنه أيضًا إلَّا واحدٌ، **وإن** كان فيه كثرةٌ؛ فقد صدر عن الواحد أكثرُ من واحدٍ.

وإن قيل: «الكثرة عدميَّةٌ»؛ لزم أن يصدر عن العدم وجودٌ.

ثُمَّ يقال: «**الفَلَك الثَّامن**» كثيرُ الكواكب دون «**التَّاسع**»؛ فما الموجِب لكثرة كواكبه؟

---

(١) في (م): «أسقيت»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «تختلف آثارها بحسب» في(م): «يختلف أثرها تحت»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م): «يجذبه»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م): «واحد»، والمثبت من (ل).

ثُمَّ يقال(١): السَّبب الأوَّل:

۞ إن كان فيه اختصاصٌ بصفةٍ وقدرٍ؛ كان تخصيصه بالإرادة؛ لأنَّ التَّخصيص بذاتٍ لا إرادةَ(٢) لها ممتنعٌ في صريح العقل.

۞ **وإن قيل**: «ليس له اختصاصٌ بصفةٍ وقَدرٍ»؛ **قيل**: هذا يقتضي أن يكون وجودًا مطلقًا، والمطلق لا يكون إلا في الأذهان، لا في الأعيان.

[* **وإيضاحُ ذلك**: أنَّ **الواحدَ البسيطَ** من كلِّ وجهٍ -الذي لا يمتاز عن غيره بحقيقةٍ تخصُّه، ولا قدرٍ ولا صفةٍ- هو الواحدُ من الأعداد؛ وكذلك الاثنان والثَّلاثة والأربعة؛ وهذه الأعداد المطلقة المجرَّدة عن المعدودات إنَّما تكون مجرَّدةً عن المعدودات في الأذهان، لا في الأعيان.

فالواحدُ المجرَّدُ عن جميع الأمور الثُّبوتيَّة -الذي يقرِّره طائفةٌ من المتفلسفة مبدأ العالم-؛ إنَّما يُتصوَّر في الأذهان لا في الأعيان؛ ولهذا كان حُذَّاقهم -كأبي البركات وابنِ رشدٍ وغيرِهما- ينكرون هذا القول غايةَ الإنكار؛ بل ابنُ رشدٍ وغيرُه ينكرون أن يكون هذا قولَ أرسطو.

وهو كما قالوا؛ فإنَّ هذا القول ليس في كتبه، وإنَّما هو معروفٌ عن متأخِّريهم؛ وإن كان قولُ أرسطو في «**الإلهيَّات**» شرًّا من قول هؤلاء المتأخِّرين(٣)*](٤).

۞ ۞ ۞

---

(١) في (ل): «قيل»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «لا إرادة» في (م): «الإرادة»، والمثبت من (ل).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٨/ ١٨١) (٩/ ٢٧٦)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٤)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٩٥).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م).

فصلٌ

❁ وأمَّا قوله: ﴿والدَّليل على كونه متكلِّمًا أنَّه آمِرٌ وناهٍ[(١)]؛ لأنَّه بعث الرُّسُل لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّمًا إلا ذلك﴾.

فنقول: السَّلَف[(٢)] والأئمَّة وغيرُهم لهم في إثبات كونه متكلِّمًا **طريقان**: فإنَّهم يثبتون ذلك بالسَّمع **تارةً**، وبالعقل **أخرى**، كما يوجد مثل ذلك في كلام الإمام أحمدَ وغيرِه من الأئمَّة، وفي كلام مُتَكَلِّمة الصِّفَاتية -كعبد العزيز المكِّيِّ، وأبي محمَّدِ ابن كُلَّابٍ، وأبي عبد الله ابن كرَّامٍ، وأبي الحسن الأشعريِّ ونحوهم-.

والطُّرق التي أظهروها من «**العقليَّات**» قد دلَّ القرآن عليها، وأرشد إليها، كما دلَّ القرآن على الطُّرق العقليَّة التي تثبت بها سائرُ قواعد العقائد، المسمَّاة بـ«**أصول الدِّين**».

لكن الدَّليل قد تتنوَّع عبارته[(٣)] وتركيبه؛ **فإنَّه**:

❁ تارةً يُركَّب على وجه «**الشُّمول**» المنقسم إلى: «**قياس تداخُلٍ**» و«**قياس تلازُم**» و«**قياس تعانُدٍ**»؛ الذي يُسَمَّى «**الحَمْلِيَّ**»، و«**الشَّرطيَّ المتَّصل**»، و«**الشَّرطيَّ المنفصل**».

---

(١) في الأصلين (م، ل): «ناه»، ولعل صوابها ما أثبت كما ورد في (ص١٢٢).

(٢) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٣٥٢)، وجاء السياق فيها: «...حتى من الفلاسفة. فصل: السلف والأئمة وغيرهم...».

(٣) في (م، ك): «عباراته»، والمثبت من (ل).

۞ وتارةً يُركَّب على وجه «**قياس التَّمثيل**» المفيد لليقين، [*بأن يُجعل المشترك بين الأصل والفرع -الذي يسمَّى في «**قياس التَّمثيل**»: «**المناط**» و«**الوصف**» و«**العلَّة**» و«**المشترك**» و«**الجامع**» ونحو ذلك من العبارات- هو الحد الأوسط في «**قياس الشُّمول**».

فإذا قال ناظم القياس الأوَّل: «نبيذ الحبوب المُسكِر حرامٌ؛ قياسًا على خمر العنب؛ لأنَّه خمرٌ، فكان حرامًا قياسًا عليه -**أو**: لأنَّ فيه الشِّدَّة المطربة، فكان حرامًا؛ قياسًا عليه-»(١)؛ **فهذا كما يقال في نظم** «**قياس الشُّمول**»: «هذا النَّبيذ خمرٌ، وكلُّ خمرٍ حرامٌ -**أو**: فيه الشِّدَّة المطربة، وما فيه الشِّدَّة المطربة؛ فهو حرامٌ-»، وما يثبت به هذه «**المقدِّمة الكبرى**»؛ يثبت به كون المشترك علَّة الحكم.

وبهذا تبيَّن أنَّ «**قياس التَّمثيل**» قد يكون أتمَّ في البيان من «**قياس الشُّمول**».

فأمَّا ما يقوله طائفةٌ من النُّظَّار من أنَّ «**قياس الشُّمول**» هو الذي يفيد اليقين دون «**التَّمثيل**»= فهذا لا يصح إلا بحسب الموادِّ، بأن يوجد ذلك(٢) في مادَّةٍ يقينيَّةٍ، وهذا في مادَّةٍ ظنِّيَّةٍ؛ **وحينئذٍ**: **فقد يقال**: بل ذلك يفيد اليقين دون هذا.

وسبب غلطهم: أنَّهم تعوَّدوا كثيرًا استعمالَ «**التَّمثيل**» في «**الظَّنِّيَّات**»، واستعمالَ «**الشُّمول**» في «**اليقينيات**» عندهم= فظنُّوا هذا من صورة القياس، وليس الأمر كذلك؛ بل هو من المادَّة.

وقد بُسط الكلام على هذا في مواضعَ غيرِ هذا الموضع، كـ«**الرَّدِّ على**

---

(١) قوله: «أو: لأن فيه الشدة المطربة فكان حرامًا قياسًا عليه» ليس في (ك)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ذاك»، والمثبت من (ك).

الغالطين في المنطق»، وغير ذلك(١).

ثُمَّ «القياس»(٢):

۞ تارةً يُعتبر فيه «**القَدْر المشترك**» من غير اعتبار **الأَوْلويَّة**.

۞ وتارةً يُعتبر فيه **الأَوْلويَّة**، فيؤلَّف*](٣) على وجه «**قياس الأَوْلى**». وهو وإن كان قد يُجعل نوعًا من قياس «**الشُّمول**» و«**التَّمثيل**»؛ فله خاصَّةٌ يمتاز بها عن(٤) سائر الأنواع؛ **وهو** أن يكون الحكم المطلوب أَوْلَى بالثُّبوت من الصُّورة المذكورة في الدَّليل الدَّالِّ عليه.

وهذا النَّمط هو الذي كان السَّلَف والأئمَّة -كالإمام أحمد وغيره من السَّلف- يسلكونه من القياس العقليِّ في أمر الرُّبوبيَّة، وهو الذي جاء به القرآن.

وذلك أنَّ الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيرُه تحت «**قياس شمولٍ**» تستوي أفرادُه، ولا تحت «**قياسِ تمثيلٍ**» يستوي فيه حكمُ الأصل والفرع؛ فإنَّ الله تعالى ليس كمثله شيءٌ؛ لا في نفسه المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله.

ولكن يُسلك في شأنه(٥) «**قياسُ الأَوْلى**»، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٦)؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ:

---

(١) انظر: «**المنطقيين**» (ص١١٦، ٢٠٠، ٢٠٨)، «**النبوات**» (٢/ ٧٥٤)، «**الدرء**» (٧/ ٣١٨).

(٢) انظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص١٠١، ٢٠٣)، «**المنطقيين**» (ص٢٩٩).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «وتارة يركب على وجه قياس التمثيل المفيد لليقين. وتارة على وجه قياس الاستقراء التام المفيد لليقين وتارة على وجه قياس الأولى...الخ».

(٤) ليست في (م)، وفي (ك): «على»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «في شأنه» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٦) النحل: (٦٠). والآية في (ك): ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الروم: (٢٧)، والمثبت من (م، ل).

۞ كلَّ كمالٍ ونعتٍ ممدوحٍ لنفسه لا نقص فيه(١)، يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدَثة= فالرَّبُّ الخالق الصَّمد القيُّوم القديمُ الواجبُ الوجودِ بنفسه هو أَوْلَى به.

۞ وكلُّ نقصٍ وعيبٍ يجب أن يُنزَّه عنه بعضُ المخلوقات المحدَثة الممكنة= فالرَّبُّ الخالق القدُّوس السَّلام القديمُ الواجبُ وجودُه(٢) بنفسه هو أَوْلَى بأن يُنَزَّه عنه(٣).

وأمَّا إذا سُلك مسلكُ المشبِّهين لله تعالى بخلقه، المشركين به، الذين يجعلون له عِدْلًا ونِدًّا ومِثْلًا، فيسوُّون بينه وبين غيره في الأمور، كما يفعله أهل الضَّلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم= فإنَّ ذلك يكون قولًا باطلًا **من وجوهٍ**:

منها: أنَّ تلك القضيَّة الكُلِّيَّة التي تَعُمُّه وغيرَه قد لا يمكنهم إثباتُها عامَّةً إلا بمجرَّد «**قياس التَّمثيل**»، و«**قياسُ التَّمثيل**» إن أفاد اليقينَ في غير هذا الموضع؛ ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظَّنَّ؛ للعلم بثبوت(٤) الفارق.

ومنها: أنَّهم إذا حكَموا على «**القَدْر المشترك**» -الذي هو «**الحد الأوسط**»- بحكمٍ يتناوله والمخلوقاتِ= كانوا بين **أمرينِ**: **إمَّا** أن يجعلوه كالمخلوقات، **أو** يجعلوا المخلوقاتِ مثلَه؛ فينتقض عليهم طردُ الدَّليل؛ فيبطل.

---

(١) قوله: «لا نقص فيه» ليس في (م، ل)، والمثبت من (ك). والظاهر أنه من زيادات «**النسخ الشامية**»، إلا أنه سقط من (م) في هذا الموضع، وسيأتي نظيره في (ص٦٥٢، ٦٥٤).

(٢) قوله: «القدوس السلام... وجوده» في (م): «الصمد القيوم... الوجود»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).

(٤) في (ل): «بانتفاء»، والمثبت من (م، ك).

مثالُ ذلك: إذا قال الفيلسوف: «إنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ، وهو واحدٌ؛ فلا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ فإنَّه يُحتاج أن يُعْلم أوَّلًا[١] قوله «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ فإنَّ هذه قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، وكلُّ «**قياسٍ شموليٍّ**»؛ فلا بُدَّ فيه من قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، وعلمُه بأنَّ «كلَّ واحدٍ لا يصدر عنه إلا واحدٌ»:

- إمَّا أن يكون باستقراء الآحاد.
- وإمَّا بقياسٍ بعضها إلى بعضٍ.

وهذا استقراءٌ ناقصٌ، وهذا تمثيلٌ، وهما عنده لا يفيدانِ اليقين.

فإن[٢] **قال**: «أعلم بالبديهة أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ كان هذا مكابرةً لعقله؛ فإنَّ العلوم الكُلِّية المطابقة للأمور الخارجيَّةِ ليست مغروزةً في الفطرة ابتداءً بدون العلم بأمورٍ معيَّنةٍ منها، لكنْ لكثرة العلم بالأمور المعيَّنةِ الجُزئيَّةِ؛ يجرِّد العقلُ «**الكُلِّيَّاتِ**»، فتبقى القضيَّة العامَّة ثابتةً في العقل لا تحتاج إلى شواهدَ وأمثلةٍ جزئيَّةٍ، إلا أن يكون عَلِمَ تلك القضيَّة العقليَّة من تركيب قضايا أُخَر؛ **وقوله**: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ» ليس من هذا، ولا من هذا.

ثُمَّ إذا تَصَوَّرَ[٣] مفرداتِ هذه القضيَّة؛ عَلِمَ يقينًا أنَّه ليس عنده[٤] منها

---

(١) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٥٨٨)، وقد ضرب الناسخ على قوله: «فإن ذلك يكون قولا باطلًا من وجوه... يعلم أولًا»، وكتب في الطرَّة: «فاستطرد شيخ الإسلام كلامهم إلى أن قال».

(٢) في (م): «وإن»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «ثم إذا تصور» في (م): «ثم يقال: هذا إذا سلم فإنما يسلم إذا تصورت»، والمثبت من (ل). والظاهر أن ما ورد في (م) هو صيغة أخرى جديدة، إلا أن الناسخ لم يحرِّر الموضع.

(٤) في (م): «عندهم»، والمثبت من (ل).

عِلْمٌ، بل عَلِم أنَّ الواقع خلافُها؛ **فإنَّ قوله**: «**الواحد**»؛ **إن عَنَى به**: «الواحد الذي لا يُعلم منه أمرانِ، ليس أحدُهما الآخر»= فليس في الوجود «**واحدٌ**» بهذا الاعتبار؛ فإنَّه يُعلم أنَّ «**واجب الوجود**» موجودٌ، وأنَّه «**واجبُ الوجود**»، وأنَّه «**عاقلٌ**» و«**معقولٌ**» و«**عقلٌ**»، وأنَّ له «**عنايةً**» -[*وبعبارة المسلمين: إنَّه عالمٌ ومعلومٌ، وله علمٌ ومشيئةٌ ورحمةٌ وقدرةٌ*][(١)]-، وأمثال هذه المعاني التي ليس أحدُها[(٢)] هو الآخرَ؛ فإنَّ الوجوبَ ليس هو الوجودَ، ولا الوجودُ والوجوبُ هو العاقلُ، ولا العاقلُ هو المعقولُ[(٣)]، ولا العاقلُ والمعقولُ هو ذو[(٤)] العناية.

وإن قال: «هذه كلُّها سلوبٌ وإضافاتٌ محضةٌ»؛ كان مكابِرًا لعقله؛ **فإنَّ** كونَ الشَّيءِ يَعقل ليس هو كونَه[(٥)] يُعقل، **ولا** كونه يَعقل ويُعقل هو العاقل القائم بنفسه -بل من المعلوم بصريح العقل أنَّ «القائمَ بنفسه» ليس هو صفةً قائمةً بغيره-، **ولا** كونُه[(٦)] «عالمًا» مجرَّدَ نسبةٍ محضةٍ إلى المعلوم كالأمور الإضافيَّة التي لا يتغيَّر بها حالُ المضاف[(٧)]: كالتَّيامن والتَّياسر؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ كون الشَّيء متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك[(٨)]؛ لا يختلف به حالُك في الموضعين.

وأمَّا كون الشَّيء «عالمًا»؛ فيخالف كونَه «غيرَ عالمٍ»، كما أنَّ كونَه

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٢) في (م): «أحدهما»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «ولا العاقل هو المعقول» في (م): «والمعقول»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م): «ذا»، والمثبت من (ل).
(٥) بعدها في (ل) وضع إشارة وكتب في الطرَّة: «لعله: لا» وصحح عليه. وليس الأمر كما ظنَّ.
(٦) من قوله: «يعقل ويعقل...» إلى هنا؛ ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «إليه».
(٨) قوله: «متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك» في (م): «متيامنًا ومتياسرًا عنك»، والمثبت من (ل).

«مُحِبًّا» يخالف كونَه «غيرَ مُحِبٍّ»، وكونَه «قادرًا» يخالف كونَه «غير قادرٍ». ومن جعل الشَّيءَ حال كونه «عالمًا» وحالَ كونه «غيرَ عالمٍ» سواءً؛ فهو مُصابٌ في عقله، وهذا من أعظم السَّفسطة.

وكذلك مَن جعل كونه «ذا عنايةٍ» هو مجرَّد كونه «عاقلًا»؛ فإنَّ هذا من أعظم السَّفسطة. والعقل الصَّريح يعلم أنَّ كون الشَّيء «عالمًا» ليس هو مجرَّد كونه «مريدًا»، ولا مجرَّد كونه «مريدًا» هو مجرَّد كونه «عالمًا».

ولو قيل: «إنَّ أحدَهما يستلزم الآخر»؛ فالتَّلازم لا يوجب كون الملزوم هو اللَّازم.

وإذا قيل في أيِّ موجودٍ فُرِض: «إنَّ عِلمَه هو إرادتُه، وإرادته هي حياته، وإن[1] ذلك هو وجوده»؛ كان فسادُ هذا من أَبْيَن الأمور في العقل؛ **كما إذا قيل**: «إنَّ هذه التُّفَّاحة: طعمُها هو مجرَّدُ لونِها، ولونُها هو مجرَّد ريحها، وريحُها مجرَّد شكلِها، وشكلُها هو عينُ ذاتِها»، فهذا الكلام مَن تَصَوَّرَه من النَّاس وفَهِمَه -حتَّى الصِّبيان المميِّزين-؛ عَلِم أنَّ قائله من أضلِّ النَّاس وأجهلِهم.

فهذا «**الواحد**» الذي يصفونه[2] يمتنع في الموجود الواجب وفي الموجود الممكن، وهو في الواجب[3] أشدُّ امتناعًا. ولهذا يؤول بهم الأمرُ إلى أن يجعلوه[4] «وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق»، كما يجعله المعتزلة «ذاتًا مجرَّدةً من الصِّفات»، وكِلاهما ممَّا يُعلم بصريح العقل انتفاءُ ثبوته في الخارج، بل «المطلق لا بشرطٍ» يمتنع ثبوتُه في الخارج.

---

(١) في (ل): «فإن»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «يضيفونه»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «وفي الموجود الممكن وهو في الواجب» في (ل): «فهو في غيره»، والمثبت من (م).
(٤) في (ل): «يجعلونه»، والمثبت من (م).

وهم **يجعلون** موضوعَ «**العلمِ الإلهيِّ**» هذا «**الوجودَ**» المنقسمَ إلى: واجبٍ وممكنٍ، وجوهرٍ وعَرَضٍ، وعِلَّةٍ ومعلولٍ، **ويجعلون** هذا هو «**الفلسفة الأولى**» و«**الحكمة العظمى**»، وهم يعلمون أنَّ «**الكُلِّيَّات**» المقسومة -سواءٌ سُمِّيت «**جنسًا**» أو لم تُسمَّ «**جنسًا**»- لا توجد في الخارج كُلِّيَّةً؛ فليس في الخارج الحيوان المنقسم إلى ناطقٍ وأعجمَ، ولا الوجود المنقسم إلى جوهرٍ وعَرَضٍ.

بل **كلُّ** حيوانٍ يوجد في الخارج؛ فهو من هذا القسم أو من هذا القسم، **وكلُّ** موجودٍ يوجد في الخارج؛ فهو إمَّا قائمٌ بنفسه أو[١] قائمٌ بغيره. وهذا المقسوم صادقٌ على أقسامه، فهو مطلقٌ لا بشرط الإطلاق؛ فإنَّه لو شُرط فيه الإطلاق؛ لم يصدق على المعيَّنات؛ فإنَّ المعيَّن ليس مطلقًا بشرط الإطلاق.

فإذا كان «المطلق لا بشرط» لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا؛ فـ«المطلق بشرط الإطلاق» يمتنع وجودُه في الخارج. وهم قد اعترفوا بهذا في «**المنطق**»، وبيَّنوا[٢] أنَّ «المطلق بشرط الإطلاق» لا يوجد في الخارج، فلا يوجد فيه حيوانٌ مطلقٌ بشرط الإطلاق، ولا إنسانٌ مطلق بشرط الإطلاق، وهذا بَيِّنٌ لجميع العقلاء.

ثُمَّ قال بعضهم[٣] **في «الموجود الواجب الوجود»**: «إنَّه وجودٌ مطلقٌ[٤] بشرط الإطلاق»؛ وقد عُلم بصريح العقل أنَّ «الوجود المطلق بشرط الإطلاق» لا يكون في الخارج، وإنَّما هو أمرٌ يُقدَّر[٥] في العقل؛ فعاد

---

(١) في (ل): «وإما»، والمثبت من (م). (٢) في (ل): «وتبينوا»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ثم قال بعضهم» في (ل): «ثم قالوا»، والمثبت من (م).
(٤) بعدها في (م) زيادة: «لا»، وهي مقحمة.
(٥) في (م): «مقدر»، والمثبت من (ل).

«**الوجود الواجب**» -الذي أَبْدَع العالَم كلَّه، وهو ربُّه ومالكه- إلى أمرٍ يُقدَّر في العقل، لا حقيقة له في الخارج عن الذِّهن، ولا ثبوتَ له في نفس الأمر. وهذا عين التَّعطيل **للموجود الواجب** الذي شهد به الوجود من حيث هو وجود.

فإنَّ الوجود من حيث هو وجودٌ؛ يَشهد بوجود واجبٍ -كما قال ابنُ سينا وغيرُه؛ وأصابوا في ذلك- فإنَّه لا ريب أنَّ ثَمَّ وجودًا، وأنَّه إمَّا واجبٌ وإمَّا ممكنٌ؛ والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فثبت أنَّه لا بُدَّ في الوجود من موجودٍ واجبٍ.

فهذا البيان الذي ذكروه في إثبات «**واجب الوجود**» حقٌّ واضحٌ مُبِيْنٌ، لكنهم زعموا مع ذلك أنَّه وجودٌ مطلقٌ -بشرط الإطلاق، [***أو**: بشرط سلب الأمور الوجوديَّة، **أو**: لا بشرطٍ*](١)- لا يتعيَّن ولا يتخصَّص بحقيقةٍ يمتاز بها عن سائر الموجودات، بل حقيقته وجودٌ مَحْضٌ مطلقٌ **بشرط** نفيِ جميع القيود والمعيِّنات والمخصِّصات عنه، [***أو**: **بشرط** نفي القيود الثُّبوتيَّة.

و«المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة» أَوْغَلُ في العدم من «المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة والسَّلبيَّة جميعًا **أو**: لا بشرط سلب شيءٍ»؛ فإنَّ «المطلق لا بشرطٍ» قد يقال إنَّه موجودٌ في الخارج، و«المطلق بشرط الإطلاق» قد ادَّعى أصحابُ أفلاطُن أنَّه موجودٌ في الخارج -وهو «**المثل الأفلاطونيَّة**»-. وأمَّا «المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة»؛ فلم يقل عاقلٌ إنَّه موجودٌ في الخارج.

وأيضًا: فالاثنان المشتركان في الوجود= لا يمتاز أحدُهما عن الآخر

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

بقيدٍ عدميٍّ، بل ثبوتيٍّ؛ فكان هذا القولُ الذي قاله ابنُ سينا -من أنَّه «وجودٌ شُرط فيه سلبُ جميع الأمور الثُّبوتيَّة»- أبلغَ في التَّعطيل من سائر أقوالِ الملاحدة.

وإذا كان «المطلق لا بشرطٍ -**أو**: بشرط الإطلاق-» لا يوجد في الخارج معيَّنًا؛ فـ«المطلق بشرط سلبِ جميع الأمور الثُّبوتيَّة» أولى ألَّا يكون في الخارج*][1].

وهم يعلمون في «**المنطق**» -وكلُّ عاقلٍ تصوَّر هذا الكلام- أنَّ هذا لا حقيقة له ولا وجود إلا في الذِّهن لا في الخارج. فصار «**الموجود الواجب**» الذي يشهد به الوجود في الخارج لا يوجد إلا في الذِّهن!

وهذا من أَبْيَن التَّناقض والاضطراب والجمع بين النَّقيضين؛ حيث جعلوه بموجَب البرهانِ الحقِّ موجودًا في الخارج، وبموجَب سَلْب الصِّفات -وهو «**التَّوحيد**» الذي تخيَّلُوه[2]- معدومًا في الخارج؛ فصار قولُهم مستلزِمًا لوجوده وعدمه.

وكذلك قولُ من سلك سبيلَهم من القرامطة الباطنيَّة، كأصحاب «**رسائل إخوان الصَّفا**»، وأمثالِهم من الاتِّحاديَّة أهلِ وحدة الوجود -كابن سبعينَ وابن عربيٍّ ونحوِهما-؛ بل وسبيلَ نفاةِ الصِّفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم، بل وسبيلَ سائرِ مَن نفى شيئًا من الصِّفات؛ فإنَّ لازم كلامه تعطيلُه ونفيه مع إقراره بثبوته، فيكون جامعًا بين النَّقيضين.

وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3]، **وإنَّما المقصود هنا**: التَّنبيه على أمثال[4] أقيستهم الفاسدة التي يجعلونها براهينَ فيما خالفوا فيه الحقَّ.

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م). (٢) في (م): «ينتحلونه»، والمثبت من (ل).

(٣) انظر: «**التدمرية**» (ص١٢)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٦).

(٤) في (ل): «مثال»، والمثبت من (م).

ثُمَّ إذا تَبَيَّن أنَّ هذا «**الواحد**» ليس له حقيقةٌ في الخارج؛ **قيل لمن قال**: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحد»: ما معنى الصُّدور؟

أنت لا تعني به: حدوثَه عنه، ولا فِعْلَه له بمشيئته وقدرته فِعْلًا يسبق به الفاعلُ مفعولَه؛ **وإنَّما تعني به**: لزومَه له ووجوبه به.

ونحن لا نتصوَّر في الموجودات شيئًا صدر عنه وحدَه شيءٌ منفصلٌ عنه كان لازمًا له على[1] هذا الوجه؛ بل ما لزمه وحده كان صفةً له. أمَّا أن يكون اللَّازم للملزوم وحده شيئًا منفصلًا عنه؛ فهذا غيرُ معقولٍ[2]؛ فهذا «**الصُّدور**» الذي ذكرتَه غيرُ معروفٍ.

فقولُك في هذه القَضِيَّة الكُلِّيَّة: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ يقتضي الحُكمَ على كلِّ ما يُتصوَّر أنَّه «**واحدٌ**» بأنَّه لا يصدر عنه إلا واحدٌ؛ فإذا لم يُتصوَّر هذا «**الصُّدور**» لا[3] يُعلم صدقُ هذا السَّلب في صورةٍ معيَّنةٍ من صور هذه القضيَّة الكلِّيَّة؛ فمِن أين تُعلم هذه القضيَّة الكلِّيَّة؟!

وإذا استدلُّوا على ذلك بالنَّار التي لا يصدر عنها إلَّا الإحراق، وبسائرِ الأجسام البسيطة -كالماء-، أو بالشَّمس التي يصدر عنها الشُّعَاعُ= لم يكن شيءٌ من هذه المعيَّنات داخلةً في قضيَّتهم الكُلِّيّة؛ فإنَّ الإحراق لا يصدر عن النَّار وحدَها، بل لا بُدَّ من محلٍّ قابلٍ للإحراق. ولهذا لا يصدر عنها الإحراق في السَّمَنْدَل والياقوت ونحوهما من الأجسام التي لا تَقبل الإحراق؛ وكذلك المبرَّدات.

ثُمَّ إنَّ الإحراق له موانعُ تمنعه، فهو موقوفٌ على ثبوت شروطٍ وانتفاء

---

(١) في (ل): «قبل»، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «معروف»، وفي (ل): «معقول معروف»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (ل): «ولا»، والمثبت من (م).

موانعَ غير النَّار، فَلَمْ يَصِرْ صادرًا عن النَّار بالمعنى الذي أرادوه في الحجَّة -وهو لزومه لِذَاتِ النَّار؛ بحيث لا ينفكُّ عنها-.

وإنَّما يُعقل هذا اللُّزوم في صفات الملزوم كاستدارة الشَّمس والضَّوء القائم بها ونحو ذلك؛ فإنَّ هذا لازمٌ لها، لا يفارق ذاتها.

بخلاف الضَّوء القائم بما يقابلها من الأجسام، وهو الشُّعاع المنعكس على **الأجسام المسطوحة** -كالأرض-، **والقائمة** -كأشخاص الجبال والحيوان والنَّبات والحيطان-؛ فإنَّ هذا ليس لازمًا لذات الشَّمس، بل هو موقوفٌ على وجود هذه[1] المحالِّ التي يقوم بها هذا العَرَض. وهو أيضًا ممنوعٌ عنها بالحُجُب كالسَّحاب الكثيف والسُّقوف[2] وغير ذلك. وهذا الشُّعاع كالظِّلِّ، يكون بسبب الحجاب بينها وبين ما يُظلُّه الحجاب، فيوجد تارةً ويعدم أخرى، ولهذا يوجد اللَّيل تارةً والنَّهار أخرى.

فهذا بيان أنَّ ما قدَّروه من «**الواحد**» ومن «**الصُّدور**» عنه؛ أمرٌ لا يُعقل في الخارج أصلًا، فضلًا عن أن يكون قضيَّةً كُلِّيَّةً عامَّةً.

وأمَّا إذا قدَّروا «**واحدًا**» يفرضونه في أنفسهم، و«**صُدورًا**» يَفرضونه في أنفسهم= فلا ريب أنَّ هذا يلزمه حكمٌ يكون في أنفسهم، لكن لا يُعلم أنَّه مطابقٌ للخارج حتَّى يُعلم أنَّ «**واجبَ الوجود**» هو هذا «**الواحد**»، وأنَّ إبداعه للعالم هو هذا «**الصُّدور**».

ولو علموا ذلك لم يحتاجوا إلى هذا القياس، فهذا القياس لا يفيدهم شيئًا؛ إذ مطلوبه عِلْمٌ معيَّنٌ بقضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، وتلك القضيَّة لا فردَ[3] لها أصلًا إلا ما يدَّعونه في ذلك المعيَّن، فهُم **إن** علموا ثبوت الحكم لذلك المعيَّن

---

(١) في (م): «هذا»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «الكثيف والسقوف» في (م): «والكسوف والشفوف»، والمثبت من (ل).

(٣) في (ل): «مرد»، والمثبت من (م).

بدون تلك القضيَّة؛ لم يحتاجوا إليها، **وإن** لم يعلموا ثبوت الحكم للمعيَّن بدون تلك القضيَّة؛ لم يُعلم صدقُ القضيَّة عليه؛ فلا يفيد[١].

بل إذا عورضوا بنقيض ما قالوه كان أبْيَنَ في القياس؛ فيقال لهم:

ليس في الوجود واحدٌ يصدر عنه واحدٌ، بل كلُّ صادرٍ في الوجود فهو عن اثنينِ فصاعدًا، فلا حادثَ عن المخلوقات إلا عن أصلينِ؛ كالولد بين أبوينِ، والتَّسخين، والتَّبريد، والإحراق، والإغراق، وغير ذلك؛ لا بُدَّ فيه من اثنين، والشُّعاع المنبسط لا بُدَّ فيه من اثنين.

فإذا لم يكن في الوجود واحدٌ لا يصدر عنه واحدٌ؛ **كان قول القائل**: «ليس كلُّ واحدٍ لا يصدر عنه إلا واحدٌ» أصحَّ في العقل والقياس من قولهم.

بل لو قال[٢]: «الواحد -الذي ذكروه- لا يصدر عنه شيءٌ أصلًا»؛ لكان قوله أصحَّ في العقل والقياس من قولهم.

وكذلك إذا قيل: «الواحد -الذي ذكروه- لا يصدر عنه شيءٌ إلا مع غيره»؛ كان[٣] قوله أصحَّ من قولهم. وذلك يقتضي أن يكون للرَّبِّ شريكٌ وولدٌ؛ إذ مقصودهم بـ«**الصُّدور**» هو لزومه إيَّاه، وهذا هو «**التَّولُّد العقليُّ**».
وحقيقةُ قولهم: أنَّ «**العقول**» و«**النُّفوس**» متولِّدةٌ عنه، وقولُهم بـ«العلَّة والمعلول»؛ هو القول بـ«المتولِّد[٤] والمتولَّد عنه»؛ قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا[٥] لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا

---

(١) من قوله: «وإن لم يعلموا...» إلى هنا؛ في (م): «وإن لم يعلموا ثبوت الحكم المعين بدون تلك القضية، ولم يعلم صدق القضية؛ لم يعلم صدق القضية كلية، فلا يفيد»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «بل لو قال» في (م): «وكذلك إذا قيل»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «لكان»، والمثبت من (م). (٤) في (ل): «بالتولد»، والمثبت من (م).
(٥) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٥٨٠).

يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾[(١)].

وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع[(٢)]، [*وبيَّنَّا أنَّ قول هؤلاء أفسدُ من قول مشركي العرب **الذين قالوا**: «إنَّ الملائكة بناتُ الله»، **وقالوا**: «إنَّ آلهتنا تشفع لنا»؛ فإنَّ أولئك كانوا **يقولون**: «إنَّ الرَّبَّ فاعلٌ مختارٌ، والملائكة مخلوقون له»، ولكنْ ضلُّوا في بعض ما وصفوه، كما ضلَّتِ النَّصارى في بعض ما ذكروه.

وأمَّا هؤلاء؛ فأعظم ضلالًا من اليهود والنَّصارى ومشركي العرب؛ فإنَّهم في الحقيقة لا يجعلون الرَّبَّ تعالى خالقًا لشيءٍ، ولا يفعل فعلًا بمشيئته واختياره، ولا يجعلون الملائكةَ عِبادَه، بل يجعلون «**العقل الأوَّل**» هو ربَّ كلِّ ما سوى الله. والشَّفاعةُ عندهم ليست سؤالًا من الله تعالى من الشَّافع، بل توجُّهٌ إلى الشَّافع حتَّى يَفيض منه على المستشفع ما ليس لله ولا للشَّافع به علمٌ عندهم، ولا يحصل بقدرته ولا مشيئته*][(٣)].

والمقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ طرق السَّلف والأئمَّة ﷺ الموافِقة للطُّرق التي دلَّ القرآن عليها، وأرشد إليها= هي أكملُ الطُّرق وأصحُّها. وأكثرُ النَّاس صوابًا في «**العقليَّات**» أقربُهم إليهم، كما أنَّ أكثرهم صوابًا في «**السَّمعيَّات**» أقربُهم إليهم؛ إذ العقل الصَّريح لا يخالف السَّمع

---

(١) الأنعام: (١٠٠-١٠٣).

(٢) انظر: «**الاستغاثة**» (ص٣١٣)، «**جامع المسائل**» (٨/ ١٧٣)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٥)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٨٩)، «**الصفدية**» (ص٥٤، ٢٢٣، ٣٩٥).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

الصَّحيح، بل يصدِّقه ويوافقه، كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[(٢)].

ولهذا كان المتكلِّمة الصِّفاتيَّة -كابن كُلَّابٍ والأشعريِّ وابن كرَّام- خيرًا وأصحَّ طريقًا في «**العقليَّات**» و«**السَّمعيَّات**» من المعتزلة، والمعتزلةُ خيرًا وأصحَّ طريقًا في «**العقليَّات**» و«**السَّمعيَّات**» من المتفلسفة[(٣)].

وإن كان في قول كلٍّ من هؤلاء ما يُنكَر عليه وما خالف فيه العقلَ والسَّمعَ، لكن[(٤)] مَن كان أكثرَ صوابًا وأقومَ قيلًا؛ كان أحقَّ بأن يُقدَّم على من هو دونه تنزيلًا وتفضيلًا؛ قالت عائشةُ رضي الله عنها: أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نُنَزِّل النَّاس منازِلَهم[(٥)].

وهذا من القسط الذي أمر الله به، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[(٧)].

والمقصود هنا: التَّنبيه على طرق النَّاس في إثبات كون الله متكلِّمًا؛ تنبيهًا مختصرًا بحسب ما يحتمله **جوابُ هذا السُّؤال**.

والطُّرُقُ نوعانِ: سمعيَّةٌ وعقليَّةٌ؛ وإن كانت **العقليَّةُ** هي أيضًا **شرعيَّةً سمعيَّةً**، باعتبار أنَّ **السَّمع** دلَّ عليها وأرشد إليها، وأنَّ **الشَّرع** أحبَّها ودعا إليها.

---

(١) سبأ: (٦). (٢) الفرقان: (٣٣).
(٣) في (ل): «الفلاسفة»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك): «ولكن»، والمثبت من (م، ل).
(٥) أخرجه أبو داود (٤٨٤٢)، وأبو يعلى (٤٨٢٦)، وحكم أبو داود بانقطاعه.
(٦) النساء: (١٣٥). (٧) الحديد: (٢٥).

لكن صاحب هذا **المختصر** إنَّما سلك طريقًا **سمعيَّةً**؛ اتِّباعًا لمتبوعه أبي عبد الله ابن الخطيب، وهذه الطَّريق مبنيَّةٌ على **مقدِّمتين**:

❁ **إحداهما**: أنَّه آمِرٌ ناهٍ.

❁ ومن كان كذلك؛ فهو متكلِّمٌ.

والمقدِّمة الأُولى: مدلولٌ عليها بأنَّ الرُّسُلَ بلَّغوا أمره ونهيه.

وكلٌّ من المقدِّمتين واضحةٌ؛ فإنَّ «**الكلام**» **نوعانِ**: إنشاءٌ وإخبارٌ؛ و«**الإنشاء**»: أمرٌ ونهيٌ وإباحةٌ؛ فإذا ثبت له نوعٌ من أنواع الكلام؛ ثبت مطلق الكلام، فثبت أنَّه متكلِّمٌ.

وأمَّا الثَّانية: فقد عُلم بالاضطرار من دين جميع الرُّسل أنَّهم يخبرون عن الله بأنَّه أمر بكذا ونهى عن كذا، فيلزم من ثبوت الرِّسالة ثبوتُ كلام الله تعالى. وجَحْدُ كون الله تعالى متكلِّمًا هو جَحْدٌ لما بلَّغته عنه الرُّسل من الأمر والنَّهي.

فإن قيل: فما الفرق بين هذه الطَّريق، وبين الطَّريق التي[1] أثبت بها السَّمعَ والبصرَ -وهو **السَّمعُ**-؟

قيل: **هناك** أثبت السَّمع والبصر بنفس الإخبار المفصَّل -مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[2] -، **وهنا**[3] أثبت تكلُّمَه بمجرَّد إرسال الرُّسل من غير تعيين نصٍّ؛ **حيث قال**[4]: (**علِمنا أنَّ الله أرسل رسله لتبليغ**[5] **أمره ونهيه**)، ولم يتعرَّض لإخبار **السَّمع** بأنَّه متكلِّمٌ.

---

(١) في (م): «الذي»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) الشورى: (١١).

(٣) في (م): «وهناك»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) **أي**: الأصفهاني، انظر: (ص١٢٢).

(٥) في (م، ل): «بتبليغ»، والمثبت من (ك)، وهو الموافق لـ(ص١٢٢).

فإن قيل: إذا أثبت المثبت تكلُّمَه **بالسَّمع**؛ وجب أن يكون **السَّمع** قد عُلمتْ صحَّتُه قبل العلم بكونه متكلِّمًا، **لكن الرَّسول إذا قال**: «إنَّ الله أرسلني إليكم، يأمركم بتوحيده وينهاكم عن الإشراك به» -مثلًا-؛ فإن لم يعلموا قبلَ ذلك جوازَ كونه متكلِّمًا؛ لم يعلموا إمكانَ إرساله، فلا يثبت **السَّمع**.

قيل: **الجواب من وجهين**:

أحدهما: أنَّ ما عُلم **بالسَّمع** وقوعُه؛ يكفي فيه الإمكان الذِّهنيُّ، وهو كونُه غيرَ معلوم الامتناع، بل كلُّ مخبِرٍ أخبرنا[١] بخبرٍ ولم نعلم كذبه؛ جَوَّزنا صدقه، ومتى كان فيه الصِّدق ممكنًا؛ لم يجز التَّكذيب، بل أمكن أن يقام الدَّليل الدَّالُّ على صدقه ووجوب تصديقه، فيجب تصديقه.

وهذا الموضع يغلط فيه كثيرٌ من النُّظَّار، فيظنُّون أنَّه يحتاج فيما طُلب[٢] الدَّليل على وقوعه، أو فيما قام الدَّليل على وجوده= العلمُ بإمكانه قبل ذلك.

[*وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ ما علمنا وقوعَه؛ عَلِمنَا بوقوعِه إمكانَه، فلا يجب أن يكون العلم بالإمكان متقدِّمًا على العلم بالوقوع.

بل التَّحقيق: أنَّ الإمكان يُعلم بالوقوع؛ فما[٣] وقعَ عُلم أنَّه ممكنٌ، وعُلم إمكانُ ما هو أولى بالإمكان منه، ولكن يجب ألَّا يُعلم أنَّه ممتنعٌ. فما أخبر به المخبر، وعُلم أنه ممتنعٌ= عُلم انتفاء المخبَر به؛ بخلاف ما لم يُسبَق العلم لا بإمكانه ولا بامتناعه.

فتبيَّن أنَّ صدق الرَّسول ﷺ إنَّما يتوقَّف على عدم العلم بالامتناع،

(١) في (م): «أخبر»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) في (ل): «يطلب»، والمثبت من (م).
(٣) في الأصل (م): «فيما»، ولعل الصواب ما أثبت.

فليس الواجبُ العلمَ بإمكانه أو لا*][١]، وإنَّما يجب ألا يُعلم امتناعه؛ فالرُّسل صلواتُ الله عليهم تُخبر بمَحارات العقول، وبما لا تعرفه العقول أو بما[٢] تعجز عن معرفته.

فما عَلِمَ العقلُ إمكانَه، ولم يَعلم هل يكون أم لا يكون= تُخبِرُ الرُّسل بوقوعه أو عدمِ وقوعه.

وما لم[٣] يُعلم بالعقل إمكانُه ولا امتناعه= تُخبِرُ الرُّسل أيضًا: إمَّا بإمكانه، وإمَّا بوقوعه المستلزِم إمكانَه.

ولكن[٤] لا تخبر الرُّسل بمُحالات العقول، وهو ما عُلم بالعقل امتناعُه؛ لا تخبر بوجودِه ولا إمكانِه؛ وما عُلم عدمُه لا تخبر بوجوده.

فلا تأتي الرُّسل صلوات الله عليهم بما يُعلم نقيضُه، ولكن قد تأتي بما لم يكن يُعلم، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾[٥].

وكذلك الوحي النَّازل على الأنبياء؛ يُعَلِّمهم ما لم يكونوا يعلمون، لا يأتيهم بما يعلمون خلافه؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾[٦].

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٢) قوله: «وبما... أو بما» في (ل): «وما... أو ما»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) من قوله: «وهذا الموضع...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «فيجب تصديقه. فالرسل لا تخبر...»، والمثبت من (م، ل).
(٥) البقرة: (١٥١-١٥٢).
(٦) النساء: (١١٣).

الوجه الثَّاني: أن يقال: إمكانُ التَّكلُّم معلومٌ بأدنى نظر العقل؛ فإنَّه إذا عُرف أنَّه «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»؛ عُلم أنَّه يمكن أن[(١)] يكون متكلِّمًا. فإنَّ «**الكلام**» من الصِّفات المشروطة بالحياة؛ والصِّفاتُ المشروطة بالحياة إنَّما يمتنع عليه سبحانه [*ما يمتنع منها -كالنَّوم والأكل والشُّرب-*][(٢)]؛ لتضمُّنها نقصًا يُنَزَّه عنه، وليس في «**الكلام**» نقصٌ، بل سنُبَيِّنُ[(٣)] -إن شاء الله تعالى- أنَّه من صفات الكمال، ونُبيِّن ما يستحيل اتِّصافه به[(٤)].

فهذا تقريرُ ما ذكره.

ويمكن أن يُسلك في ذلك طريقٌ أعمُّ ممَّا ذكره؛ فإنَّه استدلَّ بـ«**الأمر والنَّهي**» خاصَّةً، **والتَّحقيق**: أنَّ «**الخبر**» يدلُّ أيضًا على أنَّه مُتَكَلِّمٌ، كما أنَّ الأمر يدلُّ على ذلك.

والرُّسل **يبلِّغون** عنه تارةً «**الأمرَ والنَّهيَ**»، وتارةً «**الخبرَ**»: إمَّا عن نفسه وإمَّا عن مخلوقاته؛ **فيبلِّغون** خبره عن نفسه بأسمائه وصفاته، وخبره[(٥)] عن مخلوقاته بالقَصَص، **كما يبلِّغون** الخبر عن ملائكته وأنبيائه، ومَنْ تقدَّم مِن الأمم المؤمنين والمكذِّبين، **ويبلِّغون** خبره عمَّا يكون في القيامة من الثَّواب والعقاب، والوعد والوعيد. بل ما تُبَلِّغه الرُّسل من **خبره** أكثر ممَّا تبلغه من **أمره**، و«**الخبر**» في القرآن أكثرُ من «**الأمر**».

وإذا قيل: لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنه آمِرٌ ناهٍ.

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.

(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، والسياق في (ل): «إنما تمتنع عليه سبحانه لتضمنها».

(٣) انظر: ما سيأتي (ص٦٢٦).

(٤) قوله: «ما يستحيل اتصافه به» في (ل): «ما تتخيل مانعًا منه»، والمثبت من (م، ك).

(٥) قوله: «خبره عن نفسه بأسمائه وصفاته، وخبره» في (ل): «الخبر بأسمائه وصفاته والخبر»، والمثبت من (م، ك).

قيل: لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنَّه مُخبِرٌ مُنْبِئٌ. [*وهذا ممَّا يذهب إليه طائفةٌ من متأخِّري الأشعريَّة -وهو قولُ الرَّازي في بعض مصنَّفاته(١)-؛ فإنَّهم يجعلون **كلامَه** يعود إلى «**الخبر**»، ويجعلون «**الأمر والنَّهي**» داخلًا في معنى «**الخبر**». وهذا القول وإن كان باطلًا؛ فالمقصود أنَّه أقرب من أن يُجعل «**الخبر**» داخلًا في معنى «**الأمر والنَّهي**»؛ فإنَّ هذا أظهرُ بطلانًا من الأوَّل، ولهذا لم يذهب إليه أحدٌ من العقلاء*](٢).

والتَّحقيق أن يقال: يَلزم من كونه **آمِرًا ناهيًا** أن يكون **متكلِّمًا**، ويلزم من كونه **مخبِرًا منبئًا** أن يكون **متكلِّمًا**.

وأمَّا قول القائل: «لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنَّه آمِرٌ نَاهٍ، أو أنَّه مخبرٌ»؛ فقولٌ باطلٌ(٣)؛ فإنَّ المتكلِّم يكون **تارةً** آمِرًا **وتارةً** مخبرًا، وهو في حال كونه مخبِرًا متكلِّمٌ وإن لم يكن آمِرًا، وفي حال كونه آمِرًا متكلِّمٌ وإن لم يكن مخبِرًا، سواءٌ قُدِّر إمكانُ انفكاكِ أحدِهما عن الآخر، أو قُدِّر تلازمُهما في حقِّ بعضِ المتكلِّمين.

ولقائلٍ أن يقول: هذا الذي ذَكره قليلُ الفائدة؛ **فإنَّه**:

۞ إن كان المقصود به إثباتُ كونِه متكلِّمًا على من يُقِرُّ بالرُّسل؛ فجميعُ هؤلاء مقرُّون(٤) بأنَّه متكلِّمٌ(٥)؛ إذ لا يمكن أحدًا ممَّن يؤمن بالتَّوراة أو الإنجيل أو القرآن أنْ ينكر أنَّ الله متكلِّمٌ، وهذه الكتب مملوءةٌ بذكر ذلك، وأهل الملل مُطبِقون على ذلك.

---

(١) انظر: «**مفاتيح الغيب**» (١٤/٢٧٨). (٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٣) قوله: «فقول باطل» في (ل): «ففيه نظر»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «يقرون»، والمثبت من (ل).

(٥) من قوله: «وإذا قيل: لا معنى لكونه متكلمًا...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «من الأمر. فلا يمكن أحدًا ممن يؤمن...»، والمثبت من (م، ل).

۞ وإن كان مقصوده إثباتُ ذلك على من لا يُقِرُّ بالرُّسل؛ فتقرير الرِّسالة تقريرٌ لهذا.

فحاصلُه: أنَّ ما ذكره من كونه متكلِّمًا هو حقيقةُ أنَّ الرُّسل صادقون فيما أخبروا عنه(١)، فإذا أثبت ذلك بصدق الرُّسل؛ كان إثباتًا للشَّيء بنفسه.

وإنَّما المقصود: إثباتُ أنَّه متكلِّمٌ(٢) حقيقةً بكلامٍ يقوم بنفسه؛ خلافًا **للمتفلسفة** التي تَجعل كلامه إنَّما هو تعريفٌ فعليٌّ، وهو ما يَفيض على «**النُّفوس**» من التَّعريفات، **وللجهميَّة** من المعتزلة وغيرِهم الذين يجعلون كلامَه ما يخلقه في غيره من الحروف والأصوات؛ وهذا الذي اعتنى به السَّلَف في الرَّدِّ على **من يقول**: «إنَّ القرآن مخلوقٌ؛ خلقه الله تعالى في الهواء، لم يقم به كلامٌ»؛ **فكيف بمَن يقول**: «ليس كلامُه إلا ما يَحْدُث في النُّفوس من التَّعريف والإعلام»، من غير أن يكون له كلامٌ منفصلٌ عن نفوس الأنبياء والمرسلين(٣)؟!

وقد بسطنا القول في مسألة «**الكلام**» واضطرابِ النَّاس فيها في غير هذا الموضع(٤).

ولا ريب أنَّه سلك في هذا **الاعتقاد** مسلكَ الصِّفاتيَّة المخالفين للمعتزلة؛ ولهذا عَدَّ هذه **الصِّفاتِ السَّبعةَ**(٥).

---

(١) في (م): «به»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) قوله: «أنه متكلم» في (م): «كونه متكلما»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٩٠)، «**المنهاج**» (٢/ ٣٥٩)، «**الدرء**» (١٠/ ٢٠٥)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٥٧)، «**جامع الرسائل**» (١/ ١٦٢)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٤٠) (١٢/ ٤٢، ١٥٦، ١٦٣).

(٤) بسط الشَّيخُ الكلام عليها في مواضع متعددة، من أوسعها: «**الكيلانية-الفتاوى**» (١٢/ ٣٢٣-٥٠١)، «**التسعينية**»، «**الفتاوى**» (ج١٢)، وانظر أيضًا: الإحالات السابقة.

(٥) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وله نظائر في كلامه، انظر: «**الصفدية**» (ص٣١٣)، =

وأمَّا المعتزلة: فيقتصرون على أنَّه «**حيٌّ**» «**عالمٌ**» «**قادرٌ**»، وقد يزيد البصريُّون: «**الإدراك**» -كالسَّمع والبصر-. وأمَّا كونه «**متكلِّمًا**» و«**مريدًا**»؛ فهذا عندهم من باب **المفعولات**، لا من باب **الصِّفات**؛ إذ معنى كونه «**متكلِّمًا**» عندهم: أنَّه خلق كلامًا في غيره كسائر ما يخلقه من المخلوقات، بخلاف كونه «**حيًّا**» «**عالمًا**» «**قديرًا**» -أو «**مدرِكًا**» عند البصريِّين-؛ فإنَّ ذلك ثبت له[1] لذاتِه؛ سواءٌ خلق شيئًا أو لم يخلقه؛ ولهذا كان[2] عامَّ التَّعلُّق، لا يختصُّ بمعلومٍ دون معلومٍ، كما تختصُّ الإرادة والكلام بمرادٍ دون مرادٍ، ومأمورٍ دون مأمورٍ.

وهذا القدر الذي أثبته من كونه «**متكلِّمًا آمرًا ناهيًا**»[3]= لا ينازعه فيه معتزليٌّ، بل ولا متفلسفٌ إلهيٌّ يقرُّ بـ«**النُّبوَّات**» في الجملة، كما يقرُّ بها المتفلسفة الذين حقيقةُ أمرهم أنَّهم يؤمنون ببعض صفاتِها ويَكفرون ببعضٍ، كما أنَّ اليهود والنَّصارى يؤمنون ببعض الرُّسل ويَكفرون ببعضٍ.

ولقائلٍ أن يقول: هذا السُّؤال ليس لازمًا له في مسألة «**الكلام**»، بل وفي سائر المسائل؛ فإنَّه لم يُثبت شيئًا من الصِّفات القائمة بنفسه[4]، وإنَّما أثبت أحكام الصِّفات وأثبت الأسماءَ، والمعتزلة توافق على الأسماء والأحكام، بل والفلاسفة أيضًا توافق على إطلاق ما ذكره من الأسماء والصِّفات؛ فلا يكون في هذا **الاعتقاد** فرقٌ بين مذهب الصِّفاتيَّة أهلِ الإثبات -كابن كُلَّاب والأشعري وأتباعهما-، ولا بين

= «**الفتاوى**» (٢/ ١١٣)، «**الحموية**» (ص٥٤٨)، وهو ثابت بخطِّه كما في «**المستدرك**» (١/ ٧٧)، **والجادَّة**: «السبع».

(١) ليست في (م، ل)، والمثبت من (ك). (٢) بعدها في (ل) زيادة: «هذا».

(٣) قوله: «آمرًا ناهيًا» في (ل): «أمر»، والمثبت من (م، ك).

(٤) في (م، ك): «بنفسها»، والمثبت من (ل).

المعتزلة -كأبي عليٍّ وأبي هاشمٍ وأبي الحسين البصريِّ وأمثالِهم-، بل هذا **الاعتقاد** مشتركٌ بين المعتزلة والأشعريَّة وغيرهم من الطَّوائف.

يُبَيِّن هذا: أنَّه لم يذكر في **اعتقاده** ما يتميَّز به الأشعريَّة عن المعتزلة: **لا**[١] ذَكَرَ أنَّ «القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق»، **ولا** ذكر مسألة «**الرُّؤية**»، وأنَّ رؤية الله جائزةٌ في الدُّنيا، واقعةٌ في الآخرة، **ولا** ذكر أيضًا مسائلَ «**القدر**»، وأنَّ الله خالقُ أفعال العباد، وأنَّه مريدٌ للكائنات، **ولا** ذكر أيضًا مسائلَ «**الأسماء والأحكام**»، وأنَّ الفاسق لا يخرج عن الإيمان بالكُلِّيَّة، ولا يجب إنفاذُ الوعيد، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر، **ولا** ذَكَرَ مسائلَ «**الإمامة والتَّفضيل**».

وكلُّ هذه الأصول تُذكر في **مختصرات المعتقدات** التي يصنِّفها متأخِّرو الأشعرية: «**كالعقيدة القُدسيَّة**» لأبي حامدٍ[٢]، و«**العقيدة البرهانية**»[٣] المختصرة من **إرشاد** أبي المعالي، ونحوهما؛ **فضلًا** عن **الاعتقاد** الذي يذكره أئمَّة الأشعريَّة كالقاضي أبي بكرٍ وذويه؛ فإنَّهم يزيدون على ذلك: إثباتَ **الصِّفاتِ الخبريَّة**، وإثباتَ **العلوِّ**، وأمثال ذلك؛ **فضلًا** عن **الاعتقاد** الذي ذكره الأشعريُّ في «**المقالات**»[٤] عن أهل السُّنَّة وأصحابِ الحديث؛ فإنَّ فيه جُمَلًا مُفَصَّلةً؛ **فضلًا** عمَّا يذكره السَّلف والأئمَّة الكبار من الإثبات والتَّفصيل المبيِّن للسُّنَّة، الفاصل بينها وبين كلِّ بدعةٍ.

ولهذا كان أصحاب هذا **المصنِّف** مع انتسابهم إلى الأشعريِّ؛ إنَّما هم

---

(١) في (ل): «ولا»، والمثبت من (م، ك).

(٢) نسبة إلى القدس، حيث صنفت لأهلها ابتداء، ثم أودعها في كتاب «**قواعد العقائد**»، وهو الكتاب الثاني من «**الإحياء**». انظر: «**كشف الظنون**» (١/ ٨٨١).

(٣) لأبي عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي الفاسي المالكي (ت: ٥٧٤هـ). انظر في التعريف بها والأعمال عليها: «**المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية**» (ص١٨٩).

(٤) انظر: ما سبق (ص٣١٠).

في باب **الصِّفات** مقرُّون بما تُقِرُّ بِه المعتزلة من الإثبات، لا يقرُّون بما تُقِرُّ بِه الأشعريَّة من الزِّيادات، وبحوث أبي عبد الله ابن الخطيب تعطيهم ذلك؛ فإنَّ الوقفَ والحيرةَ[(١)] ظاهرٌ على كلامه في إثبات **الصِّفات**، ومسألة «**الرُّؤية**» و«**الكلام**» وأمثالهما، بخلاف مسائل «**القدر**»؛ فإنَّه جازمٌ فيها بمخالفة المعتزلة.

وهذه الطَّريقة تشبه من بعض الوجوه طريقةَ ضرار بن عمرٍو وطريقةَ حسينٍ[(٢)] النَّجَّار وأمثالهما، ممَّن كان يُقِرُّ بـ«**القدر**»، ولكنه في **الصِّفات** بين المعتزلة والأشعريَّة.

أو تشبه طريقة الواقفيَّة: الذين كانوا يقفون في القرآن؛ **فلا يقولون**: «هو مخلوقٌ»، **ولا**: «غير مخلوقٍ». وكلام أئمة السُّنَّة في ذمِّ هؤلاء، وكلام متكلِّمة الصِّفاتيَّة -كالأشعريِّ وغيرِه- في ذلك= مشهورٌ معروفٌ.

فإن قيل: فالمعتزلة لا تقرُّ بـ«**منكرٍ ونكيرٍ**» و«**الصِّراط**» و«**الميزان**»، ونحو ذلك ممَّا ذكره هذا **المصنِّف**.

قيل: المعتزلة في ذلك على قولين: **منهم** من يثبت ذلك، **ومنهم** من ينفيه.

على أنَّ ما ذكره ليس فيه ما يدلُّ[(٣)] على إثبات هذه الأمور، وإنَّما فيه الإقرار بكلِّ ما أخبر به الرَّسول من هذه الأمور. وليس في المعتزلة ولا غيرهم من المسلمين **من يقول**: «لا أقر بما أخبر به الرَّسول».

بل كلُّ مسلمٍ يقول: «إنَّ ما أخبر به الرَّسول؛ فهو حقٌّ يجب تصديقُه به»، [* **وكلُّ المسلمين -من أهل السُّنَّة والبدعة- يقولون**: «آمنت بالله وما

(١) في (م): «والحرىه» وفي (ك): «والجبرية»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «وطريقة حسين» في (ل): «وحسين»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «دل»، والمثبت من (م، ك).

جاء عن الله على مراد الله، وآمنتُ برسول الله وما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله»(١)؛ فإنَّه متى لم يقرَّ بهذا، فهو كافرٌ كفرًا ظاهرًا، ولا يتميَّز بهذا القول المجمل مذهبُ أهلُ السُّنَّة عن غيرهم.

ولهذا لا يكتفي إمامٌ من أئمَّة السُّنَّة بمجرَّد هذا، ومن نقل عن الشَّافعيِّ أو غيره(٢) أنَّه اكتفى بهذا؛ فقد كذب عليه. وإنَّما هذا قولُ بعض المتأخِّرين، وهو قولٌ صحيحٌ، لا يخالف فيه إلا كافرٌ، لكن العلم بالسُّنَّة مُفَصَّلًا مقامٌ آخر.

فالمبتدع إذا نازع السُّنِّيَّ؛ لا ينازعه في تصديق الرَّسول في كلِّ ما أخبر به*](٣)، لكنَّ المنكر لشيءٍ من السُّنَّة ينازع فيه: هل أخبر بذلك الرَّسول أم لا؟ وهل خبرُه على ظاهره أم لا؟

وهو لم يُثبت لا هذا ولا هذا؛ إذ هما من علم النَّقل ودلالة الألفاظ، وليس فيما **ذكره** شيءٌ من هذا وهذا.

كما أنَّ **كلامه في «التَّوحيد»** ليس مبنيًّا على أصول الأشعريَّة، ولا أصول المعتزلة؛ بل على أصول المتفلسفة، فهو متردِّدٌ بين الفلسفة والاعتزال، وأخذ من بحوث المنتسبين إلى الأشعريَّة -كالرَّازي ونحوه- ما قد يقوله هؤلاء وهؤلاء.

وكذلك يحكي عنه خواصُّ أصحابه أنه كان في الباطن يَميل إلى ذلك، [*وقد ظهر ذلك في خواصِّ المحدِّثين من أصحابه كالقُشَيْري وغيره*](٤).

---

(١) انظر: «**منازل الأئمة الأربعة**» للسلماسي (ص١٤٦)، «**لمعة الاعتقاد**» (ص٧)، «**ذم التأويل**» (ص١١، ٤٤) لابن قدامة.

(٢) قوله: «أو غيره» في (ك): «وغيره»، والمثبت من (م).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، والسياق في (ل): «فهو حق يجب تصديقه به لكن المنكر لذلك ينازع فيه...».

(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك). **والقشيري**: هو ابن دقيق العيد. انظر: (ص٣٥٦، ٦٣٨).

ومعلومٌ أنَّه تكلَّم بمبلغ علمه، وحسب اجتهاده، ونهاية عقله، وغاية نظره؛ ولكن المقصود أن تُعرف المقالات والمذاهب، وما هي عليه من الدَّرجات والمراتب؛ ليُعطى كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، ويَعرف المسلمُ أين يضع رجله.

إذا تبيَّن هذا؛ فنحن ننبِّه على ما يتميَّز به أهلُ السُّنَّة عن المعتزلة، ومن هو أبعدُ عن الحقِّ منهم -كالمتفلسفة-؛ فنقول:

إذا ثبت بهذا الدَّليل أنَّه سبحانه «**متكلِّمٌ**»، وثبت أنَّ الرُّسل أخبروا بذلك= **فنقول**: الذي أخبرت به الرُّسل أنَّه «**متكلِّمٌ**» بكلامٍ قائمٍ بنفسه؛ هذا هو الذي بَيَّنَتْهُ، وهذا هو الذي فهمه عنهم أصحابُهم، ثُمَّ تابعوهم بإحسانٍ، [*بل علموا هذا من دين الرُّسل بالاضطرار*](١)، ولم يكن في صدر الأمَّة وسلفِها من ينكر ذلك، وأوَّل من ابتدع خلاف ذلك الجعدُ بن درهمٍ، ثُمَّ صاحبُه الجهمُ بن صفوانٍ، وكلاهما قُتل؛ أمَّا الجعد بن درهمٍ -الذي كان يقال إنَّه معلِّمُ مروان بن محمَّدٍ آخرِ خلفاء بني أميَّةَ، وكان يقال له «**الجَعْديُّ**» نسبةً إلى الجعد-؛ فإنَّه قتله خالد بن عبد الله القَسْريُّ، ضحَّى به بواسِطَ يومَ النَّحر؛ **وقال**: «أيُّها النَّاس! ضحُّوا، تقبَّل الله ضحاياكم، فإنِّي مُضَحٍّ بالجعد بن درهمٍ؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا»، ثُمَّ نزل فذبحه(٢).

وكانوا أوَّلَ ما أظهروا بدعتهم **قالوا**: «إنَّ الله لا يتكلَّم ولا تَكلَّمَ(٣)»، كما حُكي عن الجعد، وهذا حقيقة قولهم؛ **فكلُّ من قال**: «القرآن

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك). (٢) سبق تخريجه (ص١٣٢).

(٣) في (م، ك): «يكلم»، والمثبت من (ل).

مخلوقٌ» فحقيقةُ قولِه أنَّ الله لم يتكلَّم ولا يتكلَّم(١)، ولا يأمر ولا ينهى، ولا يُحِبُّ.

فلما رأوا ما في ذلك من مخالفة القرآن والمسلمين **قالوا**: «إنَّه يتكلَّم مجازًا؛ يخلق شيئًا يعبِّر عنه(٢)»، لا أنَّه في نفسه يتكلَّم.

فلما شنَّع المسلمون عليهم **قالوا**: «يتكلَّم حقيقةً، ولكن «**المتكلِّم**» هو مَن أحدث الكلام وفَعَله ولو في غيره، فكل من أحدث كلامًا ولو في غيره كان متكلمًا بذلك الكلام حقيقةً»، **وقالوا**: «**المتكلِّم**: مَن فَعَلَ الكلام، لا مَن قام به الكلام»؛ وهذا الذي استقرَّ عليه قولُ المعتزلة.

وهم يموِّهون على النَّاس **فيقولون**: «أجمع المسلمون على أنَّ الله متكلِّمٌ -[* **وربَّما قالوا**: أجمع المسلمونَ على أنَّ الله متكلِّمٌ حقيقةً *](٣)-، ولكن اختلفوا في معنى **المتكلِّم**: هل هو مَن فعل الكلام؟ أو مَن قام به الكلام؟»

وما زعموه من أنَّ(٤) «**المتكلِّم**» يكون متكلِّمًا بكلامٍ قائمٍ بغيره؛ قولٌ خرجوا به عن العقل والشَّرع واللُّغة.

وكان قدماءُ الصِّفاتيَّة من السَّلف والأئمَّة والكُلَّابيَّة والكرَّاميَّة والأشعريَّة يحقِّقون هذا المقام، ويبيِّنون(٥) ضلالَ الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم فيه.

---

(١) قوله: «ولا يتكلم» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل). وانظر: «**التسعينية**» (١/ ٢٧١) (٢/ ٥٤٣) (٣/ ٨٧٤)، «**الدرء**» (٢/ ٣٠٤)، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» (٢/ ٢٨).

(٢) قوله: «يخلق شيئًا يعبر عنه» في (م، ك): «بخلق شيء يعبر عنه [في (ك): به]»، والمثبت من (ل).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).

(٤) قوله: «وما زعموه من أن» في (م): «وما زعموا أن»، وفي (ك): «وما زعموا من أن»، والمثبت من (ل).

(٥) مهملة في (م)، وفي (ك): «ويثبتون»، والمثبت من (ل).

ولكنَّ الرَّازيَّ -ونحوَه- أعرض[(١)] عنه، **وقال**: «هذا بحثٌ لفظيٌّ»، وزعم أنَّه قليلُ الفائدة، ثُمَّ سلك مسلكًا ضعيفًا في الرَّدِّ عليهم؛ قد بيَّنَّاه في غير هذا الموضع[(٢)].

وهذا غَلَطٌ عظيمٌ جدًّا من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ المسألة إذا كانت سمعيَّةً، وأنت إنَّما أثبتَّ أنَّه متكلِّمٌ بأنَّ الرُّسل بلَّغت أمرَه ونهيه الذي هو كلامُه= كان من تمام ذلك البحث عن مراد الرُّسل بكونِه «**آمرًا ناهيًا متكلِّمًا**»: هل مرادُهم بذلك أنَّه خلق كلامًا في غيره، أو أنَّه قام به كلامٌ تكلَّم به؟

والدَّلائل **السَّمعيَّةُ** مقرونةٌ بالبحث عن ألفاظ الرُّسل ولغاتِهم التي بها خاطبوا الخلق، فصارت هذه المقدِّمة هي الرُّكن المعتمد في الرَّدِّ على المعتزلة، كما سلكه قدماءُ الصِّفاتيَّة وأئمَّتهم، [*بل هي الرُّكن المعتمد في معنى كونه «**متكلِّمًا**» إذا ثبت ذلك بالطَّريق **السَّمعيَّة***][(٣)].

الثَّاني: أنَّ المسألة ليست لغويَّةً فقط، بل كون الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ: هل يعود حكمُها على ذلك المحلِّ أو على غيره؟= هو من البحوث **العقليَّة** النَّافعة في هذا المقام.

والسَّلفُ ﭫ عرفوا حقيقةَ المذهب، وردُّوه بناءً على هذا الأصل، كما ذكره[(٤)] البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»[(٥)]، **قال**:

(**وقال ابن مقاتل: سمعتُ ابنَ المبارك يقول**: مَن قال: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ

---

(١) في (م، ك): «أعرضوا»، والمثبت من (ل).

(٢) انظر كلام الرَّازي في: «**الأربعين**» (ص١٧٦)، «**المحصل**» (ص٤٠٣)، «**نهاية العقول**» (٢/ ٣٠٤). وهذا الموضع من «**نهاية العقول**» قد أورده الشَّيخُ بتمامه في «**التسعينية**» (٢/ ٥٩٧-٦١١) وبسط الكلام عليه، وناقش قوله إنه نزاع لفظي وبحث لغوي (٢/ ٦١٨).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).

(٤) في (ك، ل): «ذكر»، والمثبت من (م).

(٥) «**خلق الأفعال**» (١١، ١٦، ٢٩، ٥٨، ٥٩، ٦٩).

إِلَهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[١] مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ، ولا ينبغي لمخلوقٍ أن يقول ذلك... **وقال:** إنَّا لنَحكي كلامَ اليهود والنَّصارى، ولا نستطيع أن نحكيَ كلامَ الجهميَّة...

وقال سليمانُ بنُ داود الهاشميُّ[٢]:

مَن قال: «القرآن مخلوقٌ»؛ فهو كافرٌ. وإن كان القرآن مخلوقًا -كما زعموا-؛ فَلِمَ صار فرعونُ أولى بأن يُخلَّد في النَّار إذ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[٣]؟! وزعموا أنَّ هذا مخلوقٌ.

ومن قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾[٤]، هذا أيضًا قد ادَّعى ما ادَّعى فرعون؛ فَلِمَ صار فرعون أَولى بأن يُخلَّد في النار من هذا، وكلاهما عنده مخلوقٌ؟!

فأُخبر بذلك أبو عُبيدٍ فاستحسنه وأعجبه).

قال البخاريُّ: (**وقال أبو الوليد: سمعتُ يحيى بن سعيدٍ** وذُكر له أنَّ قومًا يقولون: القرآن مخلوقٌ. **فقال:** كيف يصنعون بـ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ[٥]﴾[٦]، كيف يصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[٧]!).

---

(١) طه: (١٤).

(٢) **هو:** الإمام الحافظ الفقيه أبو أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي البغدادي، كان أميرًا شريفًا جليلًا عالمًا ثقة مأمونًا، روى عنه الإمام أحمد وغيره من الكبار، وقال عنه: «كان يصلح للخلافة»، وقال عنه الشَّيخ: «أحد أئمة الإسلام نظير الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي بكر ابن أبي شيبة وأمثالهم»، توفي سنة ٢١٩هـ. انظر: «**الطبقات الكبير**» (٩/ ٣٤٦)، «**الوافي بالوفيات**» (١٥/ ٣٨٩)، «**طبقات الشافعية الكبرى**» (٢/ ١٣٩). وقد أورد الشَّيخ قوله في: «**الدرء**» (٢/ ٢٥٣)، «**التسعينية**» (١/ ٢٧٧) (٢/ ٦٨٧، ٦٨٨)، «**السبعينية**» (ص٣٥٢)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٥٠٩) (١٧/ ٨٤)، «**قلب الدليل**» (ص١١٨).

(٣) النازعات: (٢٤).

(٤) طه: (١٤).

(٥) بعدها في (م، ك) زيادة: «الله الصمد»، وليست في (ل) و«**خلق الأفعال**».

(٦) «الإخلاص» (١-٢).

(٧) طه: (١٤).

وَرَوى عن وَكِيعِ بن الجَرَّاح أنَّه قال: (لا تَسْتَخِفُّوا بقولهم: «القرآن مخلوقٌ»؛ فإنَّه مِن شَرِّ قولهم، إنَّما يذهبون إلى التَّعطيل).

ومعنى كلام السَّلَف: أنَّ [*من قال: «إنَّ كلام الله مخلوقٌ»؛ فحقيقةُ قوله: أنَّ الله تعالى لا يتكلَّم، وأنَّ المحلَّ الذي قام به: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ هو المدَّعي الإلهيَّة؛ كما أنَّ فرعون لَمَّا قام به: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٤﴾[1] كان مُدَّعيًا للرُّبوبيَّة.

وكلام السَّلف مبنيٌّ على ما يعلمونه من أنَّ الله خالقُ أفعال العباد وأقوالهم.

فإذا[2] كان كلامه ما خلقه في غيره؛ كان كلُّ كلامٍ كلامَه، وكان كلامُ فرعون كلامَه؛ إذ*][3] «المتكلِّم» من قام به الكلام، فلا يكون متكلِّمًا بكلامٍ يكون في غيره؛ كسائر الصِّفات والأفعال؛ فإنَّه لا يكون «عالمًا» بعلمٍ يقوم بغيره، ولا «قادرًا» بقدرةٍ تقوم بغيره، ولا «حيًّا» بحياةٍ تقوم بغيره؛ وكسائر الموصوفين؛ فإنَّ الشَّيء لا يكون «حيًّا» «عالمًا» «قادرًا» بحياةٍ أو علمٍ أو قدرةٍ تقوم بغيره، ولا يكون «متحرِّكًا» أو «ساكنًا» بحركةٍ أو سكونٍ يقوم بغيره، كما لا يكون «مُتَلَوِّنًا» بلَوْنٍ يقوم بغيره.

وهنا[4] أربعُ مسائلَ: مسألتان عقليَّتان، ومسألتان سمعيَّتان لغويَّتان:

الأُولى: أنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها إلى ذلك المحلِّ، فكان هو الموصوف بها. فـ«**العلمُ**» و«**القُدرة**» و«**الكلام**» و«**الحركة**» و«**السُّكون**» إذا قام بمحلٍّ؛ كان ذلك المحلُّ هو «**العالِم**» أو «**القادِر**» أو «**المتكلِّم**» أو «**المتحرِّك**» أو «**السَّاكن**».

---

(١) النازعات: (٢٤).
(٢) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٤) في (ك): «وهذه»، والمثبت من (م، ل).

الثَّانية: أنَّ حُكمَها لا يعود على غير ذلك المحلِّ، فلا يكون «**عالمًا**» بعلمٍ يقوم بغيره، ولا «**قادرًا**» بقدرةٍ تقوم بغيره، ولا «**متكلِّمًا**» بكلامٍ يقوم بغيره، ولا «**متحرِّكًا**» بحركةٍ تقوم بغيره.

وهاتان عقليَّتان.

الثَّالثة: أنَّه يُشتقُّ لذلك المحلِّ من تلك الصِّفة اسمٌ إذا كانت تلك الصِّفة ممَّا يُشتقُّ لمحلِّها منها اسمٌ؛ كما إذا قام «**العلمُ**» أو «**القدرة**» أو «**الكلام**» أو «**الحركة**» بمحلٍّ= **قيل**: «**عالِمٌ**» أو «**قادِرٌ**» أو «**متكلِّمٌ**» أو «**متحرِّكٌ**». بخلاف أصناف الرَّوائح التي لا يُشتقُّ لمحلِّها منها اسمٌ.

الرَّابعة: أن لا يُشتقُّ الاسم لمحلٍّ لم يقم به تلك الصِّفة، فلا يقال لمحلٍّ لم يقم به «**العلم**» أو «**القدرة**» أو «**الإرادة**» أو «**الكلام**» أو «**الحركة**»: إنَّه «**عالِمٌ**» أو «**قادرٌ**» أو «**مريدٌ**» أو «**متكلِّمٌ**» أو «**متحرِّكٌ**».

[*والجهميَّة والمعتزلة عارضوا هذا بـ«**الصِّفات الفعليَّة**»؛ **فقالوا**[1]: كما أنَّه «**خالقٌ**» «**عادلٌ**» بخلقٍ وعدلٍ لا يقوم به، بل هو موجودٌ في غيره؛ فكذلك هو «**متكلِّمٌ**» «**مريدٌ**» بكلامٍ وإرادةٍ لا تقوم به، بل يقوم الكلام بغيره.

فمن سَلَّمَ لهم هذا النَّقض -كالأشعريِّ ومن اتَّبعه من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ-؛ أظهر تناقضهم، ولم يُجِيبوهم بجوابٍ مستقيمٍ.

وأمَّا السَّلف وجمهورُ المسلمين من جميع الطَّوائف؛ فإنَّهم طردوا أصلَهم؛ **وقالوا**: «بل الأفعال تقوم به، كما تقوم به الصِّفات، والخلق ليس هو المخلوق». وذكر البخاريُّ أنَّ هذا إجماعُ العلماء[2].

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «إنه».

(٢) انظر: «**خلق الأفعال**» (٢٦٤).

ومن قال: «الصِّفات تَنقسم إلى صفاتٍ ذاتيَّةٍ وفعليَّةٍ»، ولم يجعل **الأفعال** تقوم به= فكلامُه فيه تلبيسٌ؛ فإنَّه سبحانه لا يُوصَف بشيءٍ لا يقوم به.

وإن سَلَّم أنَّه يتَّصف بما لا يقوم به؛ فهذا هو أصلُ الجهميَّة الذين يصفونه بمخلوقاته، **ويقولون**: إنَّه متكلِّمٌ ومريدٌ وراضٍ وغضبانُ ومحبٌّ ومبغضٌ وراحمٌ= بمخلوقاتٍ[1] يخلقها منفصلةً عنه، لا بأمورٍ تقوم بذاته*][2].

إذا تَبَيَّن هذا[3]؛ فالسَّلف لَمَّا عَلِموا هذا؛ عَلِموا أنَّ **قول من قال**: «﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[4]؛ مخلوقٌ» يوجب أن يكون هذا الكلام كلامًا للشَّجرة، لا كلامًا لله؛ لأنَّه قام بالشَّجرة، لم يقم بالله. كما أنَّ كلام فرعون قام به، وإن كان اللهُ خالقَ ذلك كلِّه؛ فإنَّه خالق العباد وأفعالهم وكلامهم.

وهذا أيضًا ممَّا يُبَيِّن أنَّه لو كان [مَن][5] يخلق الكلام في غيره «**متكلِّمًا**»، لوجب أن يكون كلُّ كلامٍ في الوجود كلامَه، وهذا يقوله غَالِيةُ الجهميَّة الاتِّحاديَّة؛ كصاحب «**الفصوص**»[6] ونحوه؛ **فإنَّه يقول**:

وكلُّ كلامٍ في الوجود كلامُه ... سواءٌ علينا نثرُه ونظامُه

---

(١) في (م): «بمخلوقاته»، وفي (ك): «لمخلوقات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) في (ل): «ذلك»، والمثبت من (م، ك).

(٤) طه: (١٤).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) هو محيي الدين ابن عربي الطائي الصوفي الاتحادي (ت: ٦٣٨هـ)، وقد ذكره في كتابه «**الفتوحات المكية**»، وهو في المطبوع -«**الفتوحات**» (١١/ ٣١)- بلفظ: «ألا كل قول في الوجود كلامه...». وقد صرَّح الشَّيخ بوقوفه على بعض تصانيف ابن عربي بخطِّه، انظر: «**الفتاوى**» (٢/ ١١٤-١١٥، ٢٤٢).

ومعلومٌ أنَّ هذا الكلامَ أعظمُ من كفر اليهود والنَّصارى، كما ذكر ابن المبارك وغيرُه من السَّلف(١).

وأيضًا: فإنَّ الله تعالى(٢) قد أنطق أشياءَ؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾(٣)، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾(٤)، فهو مُنْطِقُ كلِّ شيءٍ وخالقُ نُطقه.

ولا نِزاعَ أنَّه خالقُ النُّطق في غير الحيِّ المختار، [*وإنَّما تُنازعنا القدريَّة في خَلْق أقوال الأحياءِ وأفعالهم*](٥)، فإن كان حقيقةُ كلامه ما خلقه في غيره من الكلام؛ فهذا جميعُه كلامُه، وما في هذا الكلام المخلوق من ضمير المتكلِّم: **إمَّا** أن يعود إلى خالقه، **أو** إلى محلِّه.

۞ فإن عاد إلى خالقه؛ **كانت** شهادةُ الأعضاء شهادةَ الله، **وكان** قولُ فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ قولًا لله(٦) **وكان** قولُهم لجلودهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ قولًا لله(٧) **وكان** قولُ الجلود: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ بمعنى: «أنطقتُ نفسي!»، ولم يكن فرقٌ عندهم بين «نَطَق» و«أَنْطَق»(٨).

---

(١) قوله: «اليهود والنصارى كما ذكر ابن المبارك وغيره من السلف» في (ل): «عباد الأصنام»، والمثبت من (م، ك). وسبق نقل كلام ابن المبارك (ص٦٠٤).

(٢) قوله: «فإن الله تعالى» في (ل): «فالله»، والمثبت من (م، ك).

(٣) النور: (٢٤-٢٥).

(٤) فصلت: (٢٠-٢١).

(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٦) بعدها في (ل) زيادة: «أنا ربكم الأعلى».

(٧) قوله: «لم شهدتم علينا قولا لله» في (ل): «لم شهدتم قولا لله لم شهدت علينا»، والمثبت من (م، ك).

(٨) قوله: «نطق وأنطق» في (م، ك): «نطق ونطق»، والمثبت من (ل).

۞ وإن عاد الضَّمير إلى محلِّه؛ كان الكلام المخلوق في الشَّجرة: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ كلامًا للشَّجرة؛ فتكون الشَّجرة هي القائلة: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾. وهذا حقيقةُ قولهم؛ لِما ثبت من أنَّ الكلام كلامٌ لمن قام به، فيكون ضمير المتكلِّم فيه عائدًا إلى محلِّه.

ولمَّا كان هذا المعنى مستقرًّا في فِطَر النَّاس وعقولِهم؛ كان السَّلف يقصدون بمجرَّد[(١)] **قولهم**: «القرآن كلام الله» الرَّدَّ على هؤلاء الجهميَّة؛ الذين **حقيقةُ قولهم** أنَّ القرآن ليس كلامَ الله، وإنَّما هو كلامٌ لجسمٍ مخلوقٍ، **وحقيقةُ قولِهم** أنَّ الله لم يُكَلِّم موسى، وإنَّما كَلَّمه مخلوقٌ من مخلوقاته.

قال البخاريُّ[(٢)]: (قال عبد الرَّحمن بن عفَّان: سمعتُ **سفيان بن عُيَيْنة** في السَّنَة التي ضُرب[(٣)] فيها المَرِيسيُّ، فقام **ابن عُيَيْنة** من مجلسه مُغضبًا، **فقال**: وَيْحَكُم! القرآن كلامُ الله، قد صحبتُ النَّاس وأدركتُهم؛ هذا عمرو بن دينارٍ، وهذا ابن المُنْكَدِر -حتَّى ذكر منصورًا والأعمش ومِسْعَر بن كِدَام-، **فقال ابن عُيَيْنةَ**: قد تكلَّموا في الاعتزال والرَّفْض والقَدَر، وأمرونا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلامَ الله، ومن قال غيرَ هذا فعليه لعنةُ الله. وما أشبهَ هذا القول بقول النَّصارى! لا تجالسوهم، ولا تسمعوا كلامهم).

[*وابن عُيَيْنة أخرج هذا القول عن الرَّفْض والاعتزال؛ لأنَّ المعتزلة أوَّلًا -الذين كانوا في زمن عمرو بن عُبَيدٍ وأمثاله- لم يكونوا جهميَّةً،

---

(١) قوله: «كان السلف يقصدون بمجرد» في (ل): «كان قول السلف لمجرد»، والمثبت من (م، ك).

(٢) في «**خلق الأفعال**» (٣٥).

(٣) في (ك): «مات»، والمثبت من (م، ل) و«**التسعينية**» و«**خلق الأفعال**».

وإنَّما كانوا يتكلَّمون في «**الوعيد**» وإنكار «**القدر**»، وإنَّما حدث فيهم نفيُ الصِّفات بعد هذا. ولهذا لَمَّا ذكر الإمام أحمدُ بن حنبلٍ في **ردِّه على الجهميَّة** قولَ جهم، **قال**: (فاتَّبعه قومٌ من أصحاب عمرو بن عُبَيدٍ وغيره)[١]، واشتهر هذا القولُ عن أبي الهُذيل العلَّاف والنَّظَّام وأشباهِهما من أهل الكلام.

وأمَّا الرَّافضة؛ فلم يكن في قدمائهم من يقول بنفي الصِّفات، بل كان الغلوُّ في «**التَّجسيم**» مشهورًا عن شيوخهم -هشام بن الحكم وأمثاله-*][٢].

وقال البخاريُّ[٣]: (حدَّثني الحكم بن محمَّدٌ الطَّبري -كتبتُ عنه بمكَّةَ- قال: حدَّثنا **سفيان بن عُيَيْنة، قال**: أدركت مشيختنا[٤] منذ[٥] سبعين سنة -منهم عمرو بن دينارٍ- **يقولون**: القرآنُ كلامُ الله، وليس بمخلوق).

قلت: كان المَريسيُّ قد صنَّف كتابًا في نفي الصِّفات، وجعل يقرؤه بمكَّة في أواخر حياةِ ابن عُيَيْنة، فشاع بين علماءِ أهل مكَّة ذلك، **وقالوا**: «صَنَّف كتابًا في التَّعطيل»، فسعوا في عقوبته وحبسه، وذلك قبل أن يتَّصل بالمأمون ويجريَ من المحنة ما جرى.

وقول ابن عُيَيْنة: «ما أشبه هذا الكلام بكلام[٦] النَّصارى!»؛ هو كما قال -كما قد بُسط في غير هذا الموضع[٧]-؛ فإنَّ عيسى مخلوقٌ، وهم يجعلونه نفسَ الكلمة، لا يجعلونه المخلوقَ بالكلمة.

---

(١) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٠٧).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) في «**خلق الأفعال**» (١). وانظر: (ص١٢٩).
(٤) في (م، ك) و«**التسعينية**»: «مشايخنا»، والمثبت من (ل) و«**خلق الأفعال**».
(٥) في (م): «مذ»، والمثبت من (ك، ل) و«**التسعينية**».
(٦) في (ك): «بقول»، والمثبت من (م، ل).
(٧) انظر: «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**»، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٨٨).

وأيضًا: [*فأئمَّة النَّصارى -كفشتكين أحد فضلائهم الكبار*][(١)]- **يقولون**: «إنَّ الله ظهر في صورة البشر مترائيًا لنا، كما ظهر كلامه لموسى في الشَّجرة؛ فالصَّوت المسموع هو كلامُ الله وإن كان خَلَقه في غيره، وهذا المرئيُّ هو الله وإن كان قد حلَّ في غيره».

قال البخاريُّ[(٢)]: **(وقال عليُّ بن عاصم**: ما الذين **قالوا**: «إنَّ[(٣)] لله ولدًا» أكفر من الذين **قالوا**: «إنَّ الله لا يتكلَّم»).

قال: **(وقال عليُّ بن عبد الله -يعني ابن المَدِيني-**: القرآن كلام الله، **من قال**: «إنَّه مخلوقٌ»؛ فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفه).

قال: **(وقال أبو الوليد**[(٤)]: **من قال**: «القرآن مخلوقٌ»؛ فهو كافر، ومن لم يعقد قلبه على أنَّ القرآن ليس بمخلوقٍ؛ فهو خارجٌ عن[(٥)] الإسلام).

قال: **(وقال أبو عبيد**[(٦)]: نظرتُ في كلام اليهود والنَّصارى والمجوس،

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «كفشتكين» كذا رسمت في (م)، وفي (ك): «كغشتكين»، وفي «**مسألة في تحقيق القول**» في نسخة: «اغستكين»، وفي نسخة أخرى عتيقة هكذا: «اغسدكين اغستكين [أو: اعستكين]»، وأشار في طرَّتها إلى أنه في نسخة: «ايدغدكين». وقد ذكر الشَّيخ أنه أسقف إشبيلية ووصفه بأنه من حذَّاق النَّصارى بل من أحذق من انتصر للنَّصارى.

(٢) في «**خلق الأفعال**» (١٧، ٢١، ٣٣، ٣٤).

(٣) في (م، ك): «بان»، والمثبت من (ل) و«**خلق الأفعال**».

(٤) **هو**: هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، من شيوخ البخاري، توفي سنة ٢٢٧هـ. انظر: «**تهذيب الكمال**» (٧/ ٤٠٧).

(٥) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك) و«**خلق الأفعال**».

(٦) كذا في الأصول (م، ك، ل) و«**الفتاوى**» (١٢/ ٥٠٩) و«**الصواعق المرسلة**» (٢/ ٩٧٩)، وفي «**خلق الأفعال**»: «أبو عبد الله»، وفي «**البيان**» (٣/ ٤١٩): «أبو عبد الله البخاري» وفي (٥/ ٣٦٩): «البخاري»، وهو **الصواب** فقد رواه عنه الحاكم -كما في «**السير**» (١٢/ ٤٥٦)-، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٥٦٢)، ونسبه إليه جمع من العلماء منهم البغوي في «**شرح السنة**» (١/ ٢٢٨)، والسيوطي في «**الأمر بالاتباع**» (ص٨٥).

فما رأيت قومًا أضلَّ في كفرهم منهم، وإنِّي لأستجهل من لا يُكَفِّرهم، إلا من لا يعرف كُفْرَهم).

قال: (وقال معاوية بن عمَّارٍ: سمعتُ **جعفر بن محمَّدٍ يقول**: القرآن كلام الله، ليس بمخلوقٍ).

وهذا بابٌ واسعٌ كبيرٌ منتشرٌ في كتب السُّنَّة والحديث.

فهذا تمامُ ما قرَّره(١) في مسألة «**الكلام**».

❁ ❁ ❁

(١) في (م، ك): «قرروه»، والمثبت من (ل).

فصلٌ(١)

وللنَّاس طرقٌ أخرى في إثبات كونه متكلِّمًا(٢)؛ منها(٣):

□ **ما في القرآن من الإخبار عن ذلك**، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾(٤)، و﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ﴾(٥)، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾(٦)، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾(٧).

□ **وما ذكره في القرآن من «كلمته»(٨) و«كلماته»**، كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾(٩)، وقوله: ﴿وَتَمَّتۡ كلمات(١٠) رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ﴾(١١).

□ **وما فيه من ذكر مناداته ومناجاته**، كقوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ٥٢﴾(١٢)، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «في إثبات كونه متكلمًا» ليس في (ل)، وفي (ك): «في إثبات كون الله متكلمًا»، والمثبت من (م).
(٣) وهي الطرق السمعية. وسيأتي ذكر الطرق العقلية (ص٦٢٦).
(٤) المائدة: (١١٥).
(٥) الأحزاب: (٤). ووردت الآية في الأصول (م، ك، ل): «ويقول الله».
(٦) النساء: (١٦٤).
(٧) الأعراف: (١٤٣).
(٨) في الأصول (م، ك، ل): «كلمة»، والمثبت أشبه بالسياق.
(٩) يونس: (١٩)، هود: (١١٠)، طه: (١٢٩)، فصلت: (٤٥)، الشورى: (١٤).
(١٠) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الكوفيُّون ويعقوب: ﴿كَلِمَتُ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٦٢).
(١١) الأنعام: (١١٦).
(١٢) مريم: (٥٢).

كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[١]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾[٢]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾[٣].

□ **وما في القرآن من ذكر إنبائه وقَصَصه**، كقوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾[٥].

□ **وما في القرآن من ذكر حديثه وقوله**، كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾[٦]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[٧]، وقوله: ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾[٨].

□ **وما فيه من أنَّ القول منه**، كقوله: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾[٩].

وما ذكر في القرآن أنَّه منه، أو ما أضيف إليه:

۞ فإن كان عينًا قائمةً بنفسها، أو أمرًا قائمًا بتلك العين= كان مخلوقًا، كقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[١٠]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[١١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[١٢].

۞ وأمَّا ما كان صفةً لا تقوم بنفسها، ولم يُذكر لها محلٌّ غيرُ الله= كان صفةً له، كـ«**القول**»[١٣] و«**العلم**».

---

(١) القصص: (٦٢).
(٢) القصص: (٦٥).
(٣) الشعراء: (١٠).
(٤) التوبة: (٩٤).
(٥) يوسف: (٣).
(٦) النساء: (٨٧).
(٧) الزمر: (٢٣).
(٨) الأنعام: (٧٣).
(٩) السجدة: (١٣).
(١٠) النساء: (١٧١).
(١١) الجاثية: (١٣).
(١٢) النحل: (٥٣).
(١٣) في (م، ك): «فكالقول»، والمثبت من (ل).

و«**الأمرُ**»:

۞ **إذا أُرِيد به**: المصدر؛ كان من هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾(١).

۞ **وإن أُرِيد به**: المخلوق المكوَّن بالأمر؛ كان من الأوَّل، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾(٢).

وبهذا يُفرَّق **بين** «كلام الله» و«علم الله»، **وبين** «عبد الله» و«بيت الله» و«ناقة الله»، وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾(٣).

وهذا أمرٌ معقولٌ في الخطاب، **فإذا قلت**: «علمُ فلانٍ وكلامُه ومشيئتُه»؛ لم يكن شيئًا بائنًا عنه(٤). **والسَّبب في ذلك**: أنَّ هذه الأمورَ صفاتٌ لما تقوم به، فإذا أُضِيفَت إليه؛ كان ذلك إضافةَ صفةٍ لموصوفٍ؛ إذ لو قامت بغيره؛ لكانت صفةً لذلك الغير، لا له(٥).

واعلم أنَّ الاستدلال على «**الكلام**» بمثل هذه **السَّمعِيَّات** أكملُ من الاستدلال على «**السَّمع**» و«**البصر**» **بالسَّمعيَّات**؛ لأنَّ ما أخبر الله به عن نفسه من قوله وكلامه، وَنَبَئِه وقَصَصِه، وأمره ونهيه وتكليمه، وندائه ومناجاته، وأمثال ذلك= أضعافُ أضعاف ما أخبر به من كونه سميعًا بصيرًا.

وأيضًا: فإنَّه نوَّع **الإخبار** عن كلِّ نوعٍ من أنواع **الكلام**، وثنَّى ذلك، وكرَّره في مواضعَ، فلا(٦) يُحصى ما في القرآن من ذلك إلا بكُلْفةٍ.

---

(١) الأعراف: (٥٤).
(٢) النحل: (١).
(٣) مريم: (١٧).
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «وإذا قلت: عبده ومملوكه ونحو ذلك كان ذلك شيئًا بائنًا عنه»، وهي ملحقة بالطرَّة وصحَّح عليها.
(٥) في (ل): «لغيره»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك): «ولا»، والمثبت من (م، ل).

ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ المخاطِبِينَ لا يفهمون من هذا الكلام عند الإطلاق أنَّه خَلَق صوتًا في غيره، وإنَّما يَفْهمون منه أنَّه هو الذي تَكَلَّم بذلك وقاله، كما قالت عائشةُ في حديث الإفك: «ولَشأنِي في نفسي كان أحقرَ من أن يَتَكَلَّمَ اللهُ فيَّ بوَحْيٍ يُتْلَى»(١).

فلو كان المراد بهذه الجمل الكثيرة العظيمة البَيِّنة الصَّريحة خلافَ مفهومها ومقتضاها= لوجب بيان ذلك؛ إذ تأخيرُ البيانِ عن وقت الحاجة لا يجوز.

ثُمَّ لا يَقدر أحدٌ أن يحكي عنهم أنَّهم جعلوا الكلامَ كلامًا لمن أحدثه في غيره، بل لا يوجد في كلامهم «قال» و«يقول» و«تكلَّم» و«يتكلم»؛ إلا إذا كان الكلام قائمًا بذاته.

وإذا احتجَّتِ الجهميَّةُ -من المعتزلة ونحوهم- بأنَّ أحدَنا إنَّما كان مُتَكَلِّمًا؛ لأنَّه فَعَلَ الكلام.

قيل: الواحد منَّا(٢) لم يُحدِثه في غيره، ولم يباين كلامُه نفسَه، وأنتم تجعلون الكلامَ المباين للمتكلِّم كلامًا له.

فإن قالوا: ولا نَعقل(٣) الكلام إلا كلامًا لمن فَعَلَه بمشيئته وقدرته؛ فإنَّ كلام أحدِنا لم يكن كلامًا له لمجرَّد قيامه بذاته، بل لكونه فَعَلَه.

قيل: أمَّا كلامُ أحدِنا؛ فهو قائمٌ به، وهو تكلَّم(٤) به في ذاته ومشيئته وقدرته، فهو قد جمع الوصفينِ: **أنَّه** قائمٌ بذاته، **وأنَّه** تكلَّم به بمشيئته وقدرته. فليس جعلكم الكلام كلامه لمجرَّد كونه فَعَلَه بأَوْلى من جَعلِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٨)، ومسلم (٢٨٧٢).
(٢) قوله: «الواحد منا» في (ل): «هو»، وفي (ك): «الواحد ما»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ولا نعقل» في (ك): «فلا يعقل»، والمثبت من (م، ل).
(٤) في (م، ك): «يتكلم»، والمثبت من (ل).

غيركم الكلامَ كلامًا له لمجرَّد كونه قام(١) بذاته.

وهذا موضعٌ **تنازعت** فيه الصِّفاتيَّة -بعد اتِّفاقهم على تضليل الجهميَّة من الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم- على **قولين مشهورينِ**؛ حتَّى القائلون بأنَّ «**الكلام**»: معنًى قائمٌ بنفس المتكلِّم وراء الأصوات= **تنازعوا**(٢) في ذلك، كما ذكره أبو محمَّدِ ابنُ كُلَّابٍ فيما حكاه عنه أبو بكرِ ابنُ فُوْرَكَ.

قال ابن فُوْرَك: (فأمَّا صريحُ عبارته -[*يعني عبارةَ ابن كُلَّابٍ*](٣)- وما نصَّ عليه في كتاب «**الصِّفات الكبير**»(٤) في تحقيق «**الكلام**»؛ **فإنَّه قال**: فأمَّا «**الكلام**»؛ فإنَّه(٥) -على ما شاهدناه(٦) منه- معنًى قائمٌ بالنفس: **فقومٌ** يزعمون أنَّه نَعْتٌ لها، **وقومٌ** يزعمون أنه فِعْلٌ من أفعالها، إلا أنَّه يُعبَّر عنه بالألفاظ والكتاب والإيماء، وكلُّ ذلك قد يسمَّى كلامًا وقولًا لأدائه ما يُؤدَّى عن تلك المعاني الخفيَّات).

وكذلك أبو بكرٍ عبدُ العزيز ذكر في **كتابه** ما ذكره القاضي أبو يعلى عنه(٧)؛ أنَّ أصحاب الإمام أحمد تنازعوا في **معنى قولهم**: «القرآن غير مخلوقٍ»: هل المراد به أنَّه صفةٌ لازمةٌ له -كالعلم والقدرة-، أو أنَّه يتكلَّم بمشيئته(٨)؟

---

(١) في (ك): «قائم»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (م): «ينازعون»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).
(٤) نقل عنه الشَّيخُ -بواسطة ابن فورك أيضًا- في «**البيان**» (١/ ٨٩، ١٥٤) و«**الدرء**» (٦/ ١٩٣).
(٥) في (م): «فإنا»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) في (ل): «شاهدنا»، والمثبت من (م، ك).
(٧) انظر: ما سبق (ص٣٢١)، «**التسعينية**» (١/ ٣٣٣).
(٨) قوله: «يتكلم بمشيئته» في (ل): «يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء»، والمثبت من (م، ك). انظر: ما سبق (ص٣٢١)، «**الصفدية**» (ص٣٧٠)، «**الدرء**» (٢/ ١٨)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٢٤٥) (١٢/ ٣٧٠) (١٧/ ١٦٦). وانظر: «**تحفة الوصول**» لابن المبرد (ص١٠٥).

وهذه المسألة متعلِّقةٌ بمسألة: قيام الأفعال بذاته المتعلِّقة بمشيئته؛ هل تجوز أم لا؟ كالإتيان، والمجيء، والاستواء، ونحو ذلك. ويلقِّبها بعضُ المتكلِّمين(١) مسألةَ «**حلول الحوادث**». وكلُّ طائفةٍ من طوائف الأُمَّة وغيرِهم(٢) فيها على **قولينِ**، حتَّى الفلاسفة لهم فيها **قولان** -لمتقدِّميهم ومتأخِّريهم(٣)-. وذكر أبو عبد الله الرَّازيُّ أنَّ جميع الطَّوائف تلزمهم هذه المسألة، وإن لم يلتزموها(٤).

وأوَّل من صرَّح بنفيها الجهميَّةُ -من المعتزلة ونحوهم-، **ووافقهم** على ذلك أبو محمَّدِ ابنُ كُلَّابٍ وأتباعُه كالحارث المحاسبيِّ وأبي العباس القلانسيِّ وأبي الحسن الأشعريِّ، **ومن وافقهم** على ذلك(٥) من أتباع الأئمَّة كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأبي الحسن ابن الزَّاغونيِّ، **وهو قول** طائفةٍ من متأخِّري أهل الحديث كأبي حاتِمٍ البُسْتِيِّ والخَطَّابيِّ ونحوهما.

وكثيرٌ من طوائف أهل(٦) **الكلام يُثبِتها**؛ كالهشاميَّة(٧) والكَرَّاميَّة والمعاذيَّة والزُّهيريَّة(٨) وأمثالهم، كما ذكره الأشعريُّ عنهم في «**المقالات**»(٩)، **وهو قولُ** أساطينِ الفلاسفة المتقدِّمين، وأبي البركات

---

(١) قوله: «ويلقبها بعض المتكلمين» في (ل): «وتسمى»، والمثبت من (م، ك).
(٢) بعدها في (ك) زيادة: «هم».
(٣) قوله: «المتقدميهم ومتأخريهم» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك)، ولعله من الزيادات.
(٤) انظر: «**الأربعين**» (ص١١٩)، «**المطالب العالية**» (٢/١٠٧).
(٥) قوله: «على ذلك» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٧) في (م، ك): «كالهاشمية»، والمثبت من (ل).
(٨) قوله: «والمعاذية والزهيرية» في (ك): «والزهيرية والمعاذية»، وفي (ل): «وأبي معاذ التومني»، والمثبت من (م).
(٩) انظر: «**المقالات**» (ص٣٢، ٤١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٥٨٣، ٥٩٣).

صاحب «**المعتبر**» وغيرِه من المتأخِّرين[(١)].

وهو قولُ جمهورِ أئمة الحديث، كما ذكره عثمانُ بن سعيدٍ الدَّارميُّ، وإمامُ الأئمَّة أبو بكرِ بنُ خزيمةَ وغيرُهما عن مذهب السَّلف والأئمَّة، وكما ذكره شيخُ الإسلام أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ، وأبو عمر ابن عبد البرِّ النَّمَريُّ.

وقاله طوائفُ من أصحاب أحمدَ: كالخلَّال وصاحبِه وابن حامدٍ وأمثالِهم.

وقاله داودُ بن عليٍّ الأصفهانيُّ وأتباعُه.

وهو مقتضى ما ذكروه[(٢)] عن السَّلف والأئمَّة من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم؛ إلى عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبلٍ والبخاريِّ -صاحب «**الصحيح**»- وأمثالهم، **وعليه** يدلُّ كلامُ السَّلف.

فهؤلاء إذا قالوا: «المتكلِّم من قام به الكلام» و«هو يتكلَّم بمشيئته وقدرته»= خصموا المعتزلة، وانقطعت حُجَّتُهم عنهم؛ فإنَّهم اعتبروا الوصفينِ جميعًا. فمن جعل «**المتكلِّم**» مَن قام به الكلام وإن لم يكن متكلِّمًا بمشيئته وقدرته، أو جعله مَن فَعَلَه بمشيئته وقدرته وإن لم يكن قائمًا به= حذف[(٣)] أحدَ الوصفين.

ولا ريب أنَّ الطُّرق الدَّالَّة على الإثبات والنَّفي: إمَّا السَّمع، وإمَّا العقل:

۞ أمَّا **السَّمع**؛ فليس مع **النُّفاة** منه شيءٌ، بل القرآن والأحاديث هي

---

(١) من قوله: «وهو قول أساطين...» إلى هنا؛ في (ل): «وكأبي البركات صاحب المعتبر وأمثاله من المتفلسفة»، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «وغيره» في (ك): «وغيرهم». وانظر: «**الاستغاثة**» (ص٢٧٧)، «**الدرء**» (٢/ ١٩)، «**المنهاج**» (١/ ٤٢٢).

(٢) قوله: «مقتضى ما ذكروه» في (م): «معنى ما ذكروه»، وفي (ك): «معنى ما ذكر فيه»، والمثبت من (ل).

(٣) في (م، ك): «يحذف»، والمثبت من (ل).

من جانب الإثبات؛ كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[1]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾[2]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[4]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[5]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾[6]، وأمثال ذلك ممَّا في القرآن؛ فإنَّه كثيرٌ جدًّا.

وكذلك الأحاديث الصَّحيحة؛ كقوله ﷺ لمَّا صلَّى بهم صلاة الصُّبح بالحُدَيبِيَة[7] على إثر سماءٍ كانت من اللَّيل: «**أَتدرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيلَةَ؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فَإِنَّهُ قَالَ: أَصبحَ مِن عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي**[8]»[9]، وما يذكره من خطابه للعباد يوم القيامة، وخطابه للملائكة، وأمثال ذلك.

بل كلُّ ما تحتجُّ به المعتزلة على أنَّ القرآن مخلوقٌ من نحو هذا؛ [*فإنَّه لا يدلُّ على أنَّه بائنٌ منه، وإنَّما يدلُّ على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته، فيمكن هؤلاء التزامُه ويكون قولُهم متضمِّنًا للإيمان بجميع ما أنزله الله ممَّا يدلُّ على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته، وعلى[10] أنَّ كلامَه غيرُ مخلوقٍ، بخلاف غيرهم؛ فإنَّه يقرِّر بعضَ النُّصوص ويردُّ بعضَها بتحريفٍ أو تفويضٍ.

---

(١) يس: (٨٢).
(٢) القصص: (٦٥).
(٣) التوبة: (١٠٥).
(٤) الأعراف: (٥٤).
(٥) فصلت: (١١).
(٦) الأنعام: (١٥٨).
(٧) قوله: «صلاة الصبح بالحديبية» في (م، ل): «صلاة الحديبية»، والمثبت من (ك).
(٨) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٩) سبق تخريجه (ص٣٤٣).
(١٠) في (م): «وهو»، والمثبت من (ك).

ومن جعله متكلِّمًا بمشيئته وقدرته، **وقال**: «إنَّ كلامه قائمٌ به»*][1]؛ زال عنه هذا كلُّه. والمنازعُ لهم يحتاج أن يقرِّر **بالعقل** امتناعَ ذلك، ثُمَّ يبيِّن أنَّه يمكن تأويله.

۞ فأمَّا الطُّرق **العقليَّة**؛ **فالمثبتون يقولون** إنَّها من جانبهم دون جانب **النُّفاة** -كما تزعم **النُّفاة** أنَّها من جانبهم-، **وذلك أنَّهم قالوا**: إنَّ قدرته على ما يقوم به من الكلام والفعل صفةُ كمالٍ، كما أنَّ ما يقوم به من العلم والقدرة صفةُ كمالٍ. ومن المعلوم أنَّ من قدر على أن يفعل ويتكلَّم أكملُ ممَّن لا يقدر على ذلك، كما أنَّ قدرته على أن يُبدع الأشياءَ صفةُ كمالٍ، والقادر على الخلق أكملُ ممَّن لا يقدر على الخلق. **وقالوا**: الحيُّ لا يخلو عن هذا، والحياة هي المصحِّحة لهذا، كما هي المصحِّحة لسائر الصِّفات، وإذا قُدِّر حيٌّ لا يقدر على أن يفعل بنفسه ويتكلَّم بنفسه؛ كان عاجزًا بمنزلة الزَّمِن والأخرس، كما أنَّه إذا قدِّر حيٌّ لا يسمع ولا يبصر؛ كان أصمَّ أعمى.

فما من طريقٍ يسلكه **الصِّفاتيَّة** في إثبات صفاته؛ إلَّا يسلك[2] **هؤلاء** نظيرَه في[3] إثبات ذلك.

ولا ريب أنَّ النُّفاة نوعان:

۞ **أحدُهما** -وهم الأصل[4]-: المعتزلةُ ونحوهم من الجهميَّة؛ فهؤلاء ينفون الصِّفات مطلقًا، وحُجَّتهم على نفي قيام الأفعال به من جنس

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «من نحو هذا يمكن هؤلاء التزامه فإن من جعله متكلمًا بمشيئته وقدرته زال عنه...».
(٢) في (م، ك): «سلك»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م) أصلحها أحدهم إلى: «أصلٌ».

حُجَّتهم على نفي قيام الصِّفات به، [*وهم يسوُّون في النَّفي بين هذا وهذا، كما صرَّحوا بذلك، وليس لهم حُجَّةٌ تختصُّ بنفي قيام الحوادث*](١).

۞ وأمَّا مُثْبتة الصِّفات الذين يَنفون **الأفعال الاختيارية**(٢) القائمة به -كابن كُلَّابٍ والأشعريِّ-؛ فإنَّهم فَرَّقوا بين(٣) هذين بأنَّه: «لو جاز قيامُ الحوادث به؛ لم يخل منه؛ لأنَّ القابل للشَّيء لا يخلو منه ومن ضدِّه(٤)، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادثٌ»، وبهذا استدلُّوا على «**حدوث الأجسام**»؛ لأنَّها لا تخلو من الأعراض الحادثة: كالحركة والسُّكون، والاجتماع والافتراق(٥).

فأجابهم الأوَّلون بثلاثة أجوبةٍ:

أحدُها: أنَّ استدلالكم بقيام **الأفعال** به على حدوثه؛ هو نظيرُ استدلال المعتزلة بقيام **الصِّفات** به على حدوثه، **وقالوا**: «الصِّفات أعراضٌ، والأعراض لا تقوم إلا بجسمٍ»(٦)؛ **ففرَّقتم أنتم** بين **الصِّفات** -وهي المعاني(٧) اللَّازمة-، وبين **الأعراض** -[*وهو ما لا يبقى زمانين عندهم*](٨)-، وهو فَرْقٌ صُوْريٌّ، يرجع في الحقيقة إلى الاصطلاح

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «فرقوا بين» في (ك): «فروا من»، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «منه ومن ضده» في (ل): «عنه وعن ضده»، والمثبت من (م، ك).
(٥) من قوله: «لأنها لا تخلو...» إلى هنا؛ في (ل): «لأنها لا تخلو من الحركة والسكون»، والمثبت من (م، ك).
(٦) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٦٣٤)، وقد ضرب الناسخ على قوله: «فأجابهم الأولون... إلا بجسم»، وكتب في الطرَّة: «فاطرد شيخ الإسلام الكلام إلى أن قال».
(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٨) ما بين النجمتين من زيادات (م).

[*أو إلى دعوًى تخالف الحسَّ وضرورةَ العقل*](١). فإن جاز أن تقوم به **الصِّفات** -التي هي أعراضٌ- في غيره، ولا يكون جسمًا محدَثًا= جاز أن تقوم به **الأفعال** التي هي حركاتٌ في غيره، ولا يكون جسمًا محدثًا، **وهذا إلزامٌ**.

الثَّاني: قالوا لهم: لا نُسَلِّم أنَّ القابل للشَّيء لا يخلو عنه وعن ضدِّه.

وقد اعترف أبو عبد الله الرَّازي وأبو الحسن الآمديُّ ونحوُهما بفساد هذا الأصل، وعليه بنى الأشعريُّ وأصحابُه كلامَهم في مسألة «**امتناع قيام الحوادث به**» ومسألة «**القرآن**» ونحوهما من المسائل.

الثَّالث: هَبْ أنَّه لا يخلو عنه وعن ضدِّه، وأنَّ ذلك يستلزم تعاقب الحوادث، لكن لا نُسَلِّم أنَّ ذلك يستلزم حدوث ما قام به. **قالوا**: والدَّليل الذي ذكرتموه على «**حدوث العالَم**» من هذا الوجه دليلٌ ضعيفٌ، وقد ألزمكم الفلاسفةُ وغيرُهم(٢) فيه إلزامًا لم تنفصلوا عنه، ولا يمكنكم الانفصالُ عنه إلا بتجويز ذلك على القديم؛ **فإنَّهم قالوا**: «ما حدث بعد أن لم يكن؛ فلا بُدَّ له من سببٍ حادثٍ؛ فإنَّ ذلك الحادث **ممكنٌ**، و**الممكن** لا يترجَّح أحدُ طرفيه على الآخر إلا بِمُرَجِّحٍ، والمُرَجِّح إن لم يَجب حصولُ الممكن عند حصوله؛ لم يكن مرجِّحًا تامًّا؛ فافتقر إلى تمامه.

ثُمَّ القول في حدوث ذلك التَّمام؛ كالقول في حدوث الأوَّل، فلا بُدَّ من مرجِّحٍ تامٍّ يجب عنده الحادث، فلا بُدَّ لكلِّ حادثٍ من سببٍ تامٍّ يَحصُل الحادثُ عند تمام ذلك السَّبب. فإذا كان العالَم مُحْدَثًا بعد أن لم يكن، ولم يَحدث سببٌ يقتضي حدوثَه -فلم يكن حين إبداعه أمرٌ

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م).

يوجب[١] ترجيحَه لم يكن قبل إبداعه، بل الحالان سواءٌ-فيلزم ترجيح الحدوث بلا مرجِّحٍ».

وهذا الموضع هو أصعب المواضع على المتكلِّمين في بحثهم مع الفلاسفة في مسألة «**حدوث العالَم**»، وهذه الشُّبهة أقوى شبه الفلاسفة؛ فإنَّهم لمَّا رأوا أنَّ الحدوث يمتنع إلا بسببٍ حادثٍ؛ **قالوا**: «والقول في ذلك الحادث؛ كالقول في الأوَّل».

قال هؤلاء المثبتة لقيام الأفعال الاختياريَّة بالله تعالى: وعلى أصلنا يبطل كلامُ الفلاسفة؛ **فإنَّه يقال لهم**: أنتم تجوِّزون قيامَ الحوادث بالقديم؛ إذ الفَلَك قديمٌ عندكم، والحركات تقوم به، وتجوِّزون حوادثَ لا أوَّل لها؛ وتعاقُب الحركات على الشَّيء لا يستلزم حدوثَه.

وإذا كان كذلك؛ فلم لا يجوز أن يكون الخالقُ للعالَم له **أفعالٌ اختياريَّةٌ** تقوم به يُحدِث بها[٢] الحوادث، ولا يكون تسلسُلها وتعاقبُها دليلًا على حدوث ما قامت به؟!

وقال[٣] هؤلاء لأصحابهم الذين أثبتوا حدوث العالَم بهذه الطَّريق: هذه الطَّريق[٤] تُسَلِّطُ عليكم الفلاسفةَ في مسألة «**حدوث العالَم**»؛ فإنَّكم إذا أثبتُّم «**حدوثَ العالَم**»، **وقلتم**: المحدَث لا بُدَّ له من محدِثٍ؛ لأنَّ تخصيص الحوادث ببعض الأوقات دون بعضٍ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ= **قال لكم الدَّهريَّةُ**: فأنتم تجوِّزون الحدوث من غير سببٍ حادثٍ يقتضي التَّخصيص ببعض الحوادث دون بعضٍ.

---

(١) في (م): «يجب به»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «يُحدِث بها» في (ل): «وتحدث به»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «قال»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «بهذه الطريق هذه الطريق» في (م): «بهذا الطريق»، والمثبت من (ل).

فإن قلتم: «القديم يخصِّص مِثْلًا عن مِثْل بلا سببٍ أصلًا»؛ جوَّزتم تخصيصَ أحد المِثْلَين على الآخر بغير مخصِّصٍ، وهذا[١] يُفسِد عليكم إثباتَ العلم **بالصَّانع**، وهو المقصود بطريقكم. فسلكتم طريقًا لم تُحَصِّل المقصود من العرفان، وسلَّطتم عليكم أهلَ الضَّلال والعُدوان، كما لو أنَّ رجلًا أراد[٢] أن يغزو العدو بغير طريقٍ شرعيٍّ؛ فلا فتح بلادهم، ولا حفظ بلاده، بل سلَّطهم حتَّى صاروا يحاربونه بعد أن كانوا عاجزينَ عنه.

[*ولأجل هذا الأصل التزموا أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن متمكِّنًا في الأزل من **الكلام والفعال**، وأنَّ ذلك صار ممكنًا بعد أن لم يكن ممكنًا بغير سببٍ حادثٍ، وأنَّ الرَّبَّ لم يزل معطَّلًا عن **الفعل والكلام** أضعافَ أضعاف وقت كلامه وفعله، أضعافًا مضاعفةً، وأنَّ «**القادر المختار**» يرجِّح أحدَ مقدوريه على الآخر بغير مرجِّحٍ*][٣].

ولهذا ذَمَّ السَّلَفُ والأئمَّةُ أهلَ هذا[٤] الكلام المحدَث المخالف للكتاب والسُّنَّة؛ إذ كان فيه من الباطل في «**الأدلَّة**» و«**الأحكام**» ما أوجب تكذيبَ بعض ما أخبر به الرَّسول وتسليطَ العدو على أهل الإسلام.

وليس هذا موضعُ بسط الكلام في هذه الأمور الكبيرة[٥] العظام، بل نبَّهنا عليها تنبيهًا مختصرًا بحسب ما يحتمله هذا المقام؛ فإنَّ الكلام في مسألة «**الكلام**» حيَّر عقولَ أكثر الأنام، الذين ضَعُفت معرفتهم واتِّباعهم لما بعث الله به رسله الكرام.

ولهم طُرُقٌ **سمعيَّةٌ** في تقريره يطول ذكرها.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «قد».
(٢) قوله: «كما لو أن رجلًا أراد» في (ل): «كمن أراد»، والمثبت من (م).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (ل).

وأمَّا الطُّرق العقليَّة؛ فمن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ الحيَّ إذا لم يتَّصف بالكلام؛ لزم اتِّصافُه بضدِّه -كالسكوت والخَرَس-، وهذه آفةٌ يَتَنَزَّه الله تعالى عنها؛ فتعيَّن اتِّصافُه بالكلام.

وهذا المسلك يسلكونه في إثبات كونه «**سميعًا بصيرًا**» أيضًا؛ فإنَّه إذا كان «**حيًّا**» ولم يكن «**سميعًا بصيرًا**»؛ لزم اتِّصافه بضدِّ ذلك من الصَّمم والعمى(١).

الثَّاني: أنَّ الكلام صفةُ كمالٍ، **وهنا للنَّاس قولان**(٢):

۞ من جعله صفةً لا تتعلَّق بمشيئته واختياره؛ جعله كالعلم والقدرة.

۞ ومن **قال**: «إنَّه يتعلَّق بمشيئته وقدرته»؛ **قال**: «كونه متكلِّمًا يتكلَّم إذا شاء بما شاء(٣)؛ صفةُ كمالٍ». **وقد يقول** بطرد ذلك في كونه فاعلًا **للأفعال الاختياريَّة** القائمة بنفسه، ويجعل هذا كلَّه من صفات الكمال. **وقد يقول**: القدرة على ذلك هي صفةُ الكمال(٤)؛ إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذَّات؛ فإنَّه لم يزل ولا يزال كاملًا مستحِقًّا لجميع صفات الكمال؛ فالقدرة على كونه يقول ما يشاء(٥) ويفعل ما يشاء صفة كمالٍ، والقدرة(٦) وحدها غيرُ القدرة مع ما يقترن بها من المقدور.

وهذا مبنيٌّ(٧) على أنَّ ما يقوم به من ذلك: هل كلُّه مسبوقٌ بالعدم أو لم يزل ذلك يقوم به؟ **ولهم فيه قولان**:

أحدُهما: أنَّه مسبوقٌ بالعدم، كما تقوله الكَرَّاميَّة وغيرهم.

---

(١) انظر: ما سيأتي (ص٦٣٠).
(٢) قوله: «للناس قولان» ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «بما شاء» ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «كمال»، والمثبت من (ل).
(٥) في (ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «شاء»، والمثبت من (م).
(٦) في (ل): «فالقدرة»، والمثبت من (م). (٧) في (ل): «ينبني»، والمثبت من (م).

والثَّاني: أنه ليس مسبوقًا بالعدم، وهو مذهب أكثر أهل الحديث، وكثيرٍ من أهل الكلام والفقه والتَّصوُّف.

الوجه(١) **الثَّالث**: **أن يقال**: المخلوق ينقسم إلى متكلِّم وغيرِ متكلِّم، والمتكلِّم أكملُ من غير المتكلِّم، **وكلُّ كمالٍ هو في المخلوق؛ فهو مستفادٌ من الخالق؛ فالخالق به أحقُّ وأولى**(٢). ومن جعله لا يتكلَّم فقد شبَّهه بالمَوَات والجماد الذي لا يتكلَّم، وذلك صفة نقصٍ؛ إذ المتكلِّم أكمل من غيره.

قال تعالى في ذمِّ من يعبد من لا يتكلَّم ولا ينفع ولا يضر: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾(٣)، وقال في الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾(٥).

فعاب الصَّنم بأنَّه أبكم لا يقدر على شيءٍ؛ إذ كان من المعلوم أنَّ العجز عن النُّطق والفعلِ صفةُ نقصٍ؛ فالنُّطق والقدرة صفة كمال.

والفرق بين هذه الطَّريق وبين التي قبلها:

- أنَّ **هذه**(٦): استدلالٌ بما في المخلوق من الكمال على أنَّ الخالق أحقُّ به، وأنَّه يمتنع أن يكون مضاهيًا للنَّاقص.
- **والأُولى**: أنَّه مستحِقٌّ لصفات الكمال من حيث هي هي، مع قطع النَّظر عن كونها ثابتةً في المخلوقات، لامتناع النَّقص عليه بوجهٍ من الوجوه ﷻ.

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).
(٣) طه: (٨٩).
(٤) الأعراف: (١٤٨).
(٥) النحل: (٧٦).
(٦) في (م): «هذا»، والمثبت من (ل).

فصلٌ

﴿ قال: ﴿والدَّليل على كونه سميعًا بصيرًا: السَّمعيَّات﴾.

قلتُ: إثبات كونه «**سميعًا بصيرًا**»، وأنَّه ليس هو مجرَّد العلم بالمسموعات والمرئيَّات= هو قولُ أهل الإثبات قاطبةً من[(١)] أهل السُّنَّة والجماعة: من السَّلف والأئمَّة، وأهل الحديث والفقه والتَّصوُّف، والمتكلِّمين من الصِّفاتيَّة -كأبي محمَّد ابنِ كُلَّاب، وأبي العبَّاس القلانسيِّ، وأبي الحسن الأشعريِّ وأصحابه-، وطائفةٍ من المعتزلة البصريِّين -بل قدماؤهم على ذلك-، ويجعلونه «**سميعًا بصيرًا**» لنفسه، كما يجعلونه «**عالمًا قادرًا**» لنفسه.

وإثباتُ ذلك كإثبات كونه «**متكلِّمًا**»، بل هو أقوى من بعض الوجوه، [*كما أنَّ إثباتَ «**الكلام**» أقوى من وجوهٍ أخر*][(٢)]؛ فإنَّ المعتزلة البصريِّين يثبتون كونه «**مدرِكًا**»، مثل كونه «**عليمًا قديرًا**»، بخلاف كونه «**متكلِّمًا**»؛ فإنَّه -عندهم[(٣)]- من باب كونه «**خالقًا**».

وللنَّاس في إثبات كونِه «سميعًا بصيرًا» طُرُقٌ:

أحدُها: السَّمع -كما ذكره- وهو ما في «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من وصفه بأنَّه «**سميعٌ بصيرٌ**».

ولا يجوز أن يُراد بذلك مجرَّدُ العلم بما يُسمع ويُرى؛ لأنَّ الله فرَّق

(١) ليست في (م)، والمثبت من (ل).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م).

بين «**العلم**» وبين «**السَّمع**» و«**البصر**»، وفرَّق بين «**السَّمع**» و«**البصر**»؛ وهو لا يفرِّق بين عِلم وعلمٍ لتنوُّع المعلومات.

قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾[(١)]، وفي موضعٍ آخر: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾[(٣)]؛ ذكر سمعه لأقوالهم، وعلمَه ليتناول باطن أحوالهم[(٤)].

وقال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[(٥)].

وفي «**السُّنن**»[(٦)] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾[(٧)]؛ ووضع إبهاميه على أُذنيه، وسبَّابتيه على عينيه[(٨)].

ولا ريب أنَّ مقصودَه بذلك تحقيقُ الصِّفة، لا تمثيلُ الخالق بالمخلوق، فلو كان «**السَّمعُ**» و«**البصرُ**» هو «**العلمَ**»؛ لم يصحَّ ذلك.

[*]**وأيضًا**: فإنَّ «**السَّمع**» و«**البصر**» لا يتعلَّق إلَّا بالموجود، و«**العلم**» يتعلَّق بالموجود والمعدوم*][(٩)].

---

(١) فصلت: (٣٦). (٢) الأعراف: (٢٠٠).

(٣) البقرة: (٢٢٧).

(٤) وبعدها في (م) زيادة: «وهو السميع البصير».

(٥) طه: (٤٦).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) من حديث أبي هريرة.

(٧) النساء: (٥٨).

(٨) قوله: «ووضع إبهاميه على أذنيه، وسبابتيه على عينيه» في (ل): «ووضع إبهامه على أذنه، وسباحته على عينه»، والمثبت من (م).

(٩) ما بين النجمتين من زيادات (م).

الطَّريق الثَّاني(١): أنَّه لو لم يتَّصف بـ«**السَّمع**» و«**البصر**»؛ لاتَّصف بضدِّ ذلك، وهو العمى والصَّمم -كما قالوا مثل ذلك في «**الكلام**»(٢)-. وذلك لأنَّ المُصَحِّح لكون الشَّيء «**سميعًا بصيرًا متكلِّمًا**» هو «**الحياة**»، فإذا انتفت «**الحياة**»؛ امتنع اتِّصاف المتَّصف بذلك؛ فالجامدات لا توصف بذلك لانتفاء «**الحياة**» فيها، وإذا كان المصحِّح هو «**الحياة**»؛ كان الحيُّ قابلًا لذلك؛ فإن لم يتَّصف به؛ لزم اتِّصافُه بأضداده؛ بناءً على أنَّ القابل للضِّدَّين لا يخلو من اتِّصافه بأحدهما؛ إذ لو جاز خُلُوُّ الموصوف عن جميع الصِّفات المتضادَّات؛ لزم وجودُ عينٍ لا صفةَ لها، وهو وجود جوهرٍ بلا عَرَضٍ يقوم به.

وقد علم بالاضطرار امتناعُ خلوِّ الجواهر عن الأعراض، وهو امتناع خلوِّ الأعيان والذَّوات عن الصِّفات، وذلك بمنزلةِ أن يُقَدِّر مقدِّرٌ(٣) جسمًا، لا متحرِّكًا ولا ساكنًا، ولا حيًّا ولا ميتًا، ولا مستديرًا ولا مُضَلَّعًا(٤).

ولهذا أطبق العقلاء من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم على إنكار زَعْمِ مَنْ زَعَمَ تجويزَ وجود جوهرٍ خالٍ عن جميع الأعراض، وهو الذي يُحكى عن بعض قدماء الفلاسفة من تجويز وجود(٥) مادَّةٍ خاليةٍ عن جميع الصُّوَر، ويُذكر هذا عن شيعة أفلاطُن، وقد ردَّ ذلك عليهم أرسطو وأتباعه(٦).

---

(١) وسيأتي الكلام على الطريق الثالث (ص٦٥١)، والطريق الرابع (ص٦٥٥).

(٢) انظر: ما سبق (ص٦٢٦).

(٣) في (ل): «المقدر»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «مضظلعًا» ولعلها محرفة عن المثبت، وفي (ل): «ذا جوانب»، والمعنى واحد.

(٥) في (م): «وجوده» وقد وردت بعد قوله: «يُحكى»، والمثبت من (ل).

(٦) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٣٠)، «**توحيد الفلاسفة**» (ص١١٩)، «**المنطقيين**» (ص٦٦، ٣٠٨)، =

وقد بسطنا الكلام في الرَّدِّ على هؤلاء في غير هذا الموضع[(١)]، وبيَّنَّا أنَّ ما يدَّعيه[(٢)] شيعةُ أفلاطُن من إثبات «**مادَّةٍ**» في الخارج خاليةٍ عن جميع «**الصُّوَر**»، ومن إثبات «**خلاءٍ**» موجودٍ غيرِ الأجسام وصفاتها، ووجودِ مدَّةٍ موجودةٍ -وهو جوهرٌ غير الأجسام[(٣)] وصفاتها-، ومن إثبات «**المُثُل الأفلاطونيَّة**» -وهو إثباتُ حقائقَ كُلِّيَّةٍ خارجةٍ عن الذِّهن غيرِ مقارنة للأعيان الموجودة-= كلُّ ذلك أمورٌ ذهنيَّةٌ جرَّدها الذِّهن وانتزعها من الحقائق الموجودة المعيَّنة، فظنُّوها ثابتةً في الخارج عن أذهانهم. كما ظنَّ قدماؤهم -وهم الفيثاغوريَّة- أنَّ العدد أمرٌ موجودٌ في الخارج.

بل وما ظنَّه أرسطو وشيعتُه من إثبات مادَّةٍ في الخارج مغايِرةٍ للجسم المحسوس وصفاته، وإثباتِ ماهيَّاتٍ كُلِّيَّةٍ للأعيان، مقارِنةٍ لأشخاصها في الخارج= هو أيضًا من باب الخيال؛ حيث اشتبه عليه ما في الذِّهن بما في الخارج، وفرَّق بين الوجود والماهيَّة في الخارج.

وأصلُ ذلك أنَّ «**الماهيَّة**» -في غالب اصطلاحهم-: اسمٌ لما يُتَصَوَّر في الأذهان، و«**الوجود**»: اسمٌ لما يوجد في الأعيان. والفرق بين ما في الذِّهن وما في الخارج لا ينازع فيه عاقلٌ فَهِمَه، لكنهم بعد هذا[(٤)] ظنُّوا أنَّ في الخارج ماهيَّةً للشَّيء الموجود مغايِرةً للشَّخص الموجود في الخارج.

= «**الدرء**» (٥/ ١٧٤) (٧/ ٢٣٣)، «**المنهاج**» (٨/ ١٩)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٢٤).

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٣٠)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٠٢) (٥/ ٤٤٧)، «**الدرء**» (٢/ ١٨٩).

(٢) في (ل): «يدعونه»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب.

(٣) في (م): «الأعيان»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «بعد هذا» في (ل): «بعدها»، والمثبت من (م).

وهذا غلطٌ! بل ما في النَّفس -سواءٌ سُمِّيَ وجودًا ذهنيًا، أو ماهيَّةً ذهنيَّةً، أو غيرَ ذلك- هو مغايِرٌ لِما في الخارج -سواءٌ سُمِّي ذلك وجودًا أو ماهيَّةً أو غير ذلك-.

وأمَّا أن يقال: إن في الخارج في الجوهر المعيَّن الموجود -كالإنسان مثلًا- جوهرين: أحدهما ماهيته، والآخر وجوده= فهذا باطل؛ كبطلان **قولهم**: «إن فيه جوهرين: أحدهما مادته، والآخر صورته»، **وكقولهم**: «إنه مركب من الحيوانية والناطقية».

فإنَّ «الحيوانيَّة» و«النَّاطقية»:

۞ **إن أرادوا بها**: أنَّهما[1] جوهرانِ: وهما الحيوان والنَّاطق= فالشَّخص المعيَّن هو الحيوان، وهو النَّاطق؛ ليس هنا شخصان: أحدُهما حيوانٌ، والآخر ناطقٌ.

۞ **وإن أرادوا**: نفسَ الحياة والنُّطق= فهذا[2] صفتان قائمتان بالإنسان، وصفةُ الموصوف قائمةٌ به قيامَ العَرَض بالجوهر، والجوهرُ لا يتركَّب من أعراضه القائمة به، ولا يكون وجود أعراضه سابقًا لذاته.

والكلام على هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3].

والمقصود هنا: أنَّ أرسطو وأتباعَه وأمثالَهم من أهل الفلسفة أنكروا على من جَوَّزَ منهم وجودَ مادَّةٍ بلا صورةٍ، فهُم مع أصناف أهل الكلام وسائر العقلاء متَّفقون على[4] امتناع خلوِّ الجسم عن جميع الصِّفات

(١) قوله: «بها أنهما» في (ل): «أنها»، والمثبت من (م).

(٢) كذا في الأصلين (م، ل)، فإن لم تكن محرَّفة عن: «فهاتان»؛ فلعلها من باب الحمل على المعنى.

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٣٠٠) (٥/ ١٢٨)، «**المنطقيين**» (ص٧٠)، «**الصفدية**» (ص١٤٩)، «**السبعينية**» (ص٤٢٥)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٤).

(٤) بعدها في (م) زيادة: «إنكار»، وهي مفسدة للمعنى، ويحتمل أن يكون الشَّيخُ قد عدل عن «امتناع» إلى «إنكار»؛ فلفَّق الناسخ بين الصيغتين: «إنكار امتناع».

والأعراض، وإن جَوَّز ذلك الصَّالحيُّ ابتداءً؛ فلم يجوِّزه دوامًا، والجمهور منعوه ابتداءً ودوامًا.

وإنَّما تنازع النَّاس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض[١]:

فقيل: إنَّه لا بُدَّ أن يقوم به من الأعراض المتضادَّة واحدٌ منها[٢]، وما لا ضِدَّ له؛ لا بُدَّ أن يقوم به واحدٌ من جنسه. **وهذا قول الأشعريِّ ومن اتَّبعه**.

وقيل: لا بُدَّ أن يقوم به الأكوان -وهي الحركة والسُّكون، والاجتماع والافتراق[٣]-، ويجوز خلوُّه عن غيرها. **وهو قول البصريِّين من المعتزلة**.

وقيل: يجوز خلوُّه عن الأكوان دون الألوان. **كما يُذكر عن الكَعْبِيِّ وأتباعِه من البغداديِّين منهم**.

وهؤلاء قد **يتنازعون** في قَبول الشَّيء من الأجسام لكثير من الأعراض، **ويتَّفقون** على امتناع خلوِّ الجسم عن العَرَض وضدِّه بعد قبوله له؛ وذلك لأنَّ خلوَّ الموصوف عن الضِّدَّين اللَّذينِ لا ثالثَ لهما مع قبوله لهما ممتنعٌ في العقول.

وبهذا يتبيَّن[٤] أنَّ الحيَّ القابل للسَّمع والبصر والكلام: إمَّا أن يتَّصف بذلك، وإمَّا أن يتَّصف بضدِّه -وهو الصَّمَمَ والبَكَم والخَرَس-، ومن قَدَّر

---

(١) انظر: «**الشامل**» (ص٢٠٤)، «**الإرشاد**» (ص٤٣) كلاهما للجويني، و«**شرح الإرشاد**» للأنصاري (١/ ٢٢٠)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٤٣). وانظر: «**الفتاوى**» (٣/ ٣٠٣).

(٢) في (م): «منهما»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «والسكون... والافتراق» في (ل): «أو السكون... أو الافتراق»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «وبهذا يتبين» في (م): «وهذا يبين»، والمثبت من (ل).

خلوَّه عنهما؛ فهو مشابهٌ للقرامطة[(١)] **الذين قالوا**: «لا يوصف بأنَّه حيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ، ولا قادرٌ ولا عاجزٌ»، **بل قالوا**: «لا يوصف بالإيجاب ولا بالسَّلب، **فلا يقال**: هو حيٌّ عالمٌ، **ولا يقال**: ليس بحيٍّ عالمٍ، **ولا يقال**: هو عليمٌ قديرٌ، **ولا يقال**: ليس بقديرٍ عليمٍ، **ولا يقال**: هو متكلِّمٌ مريدٌ، **ولا يقال**: ليس بمتكلِّمٍ مريدٍ»، **قالوا**: «لأنَّ في الإثبات تشبيهًا له بما يُثبَت له هذه الصِّفات، وفي النَّفي تشبيهٌ له بما يُنفى عنه هذه الصِّفات».

وقد[(٢)] **قاربهم في ذلك** مَن قال مِن مُتَكَلِّمة الظَّاهريَّة -كابن حزم[(٣)]-: «إنَّ الأسماء[(٤)] الحسنى -كالحيِّ والعليم والقدير- بمنزلة **أسماءِ الأعلام**، لا تدلُّ على حياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ»، **وقال**[(٥)]: «ولا فرق بين **الحيِّ** وبين **العليم** وبين **القدير** في المعنى أصلًا».

ومعلومٌ أنَّ مثل هذه المقالات **سفسطةٌ في العقليَّات، وقرمطةٌ في السَّمعيَّات؛ فإنَّا نعلم بالاضطرار**:

١- الفرقَ بين «**الحيِّ**» و«**القدير**» و«**العليم**» و«**الملك**» و«**القدُّوس**» و«**الغفور**».

٢- وأنَّ العبد **إذا قال**: «رب اغفر لي وتب عليَّ؛ إنَّك أنت التَّوَّابُ الغفور»؛ كان قد أحسن في مناجاة ربِّه[(٦)]، **وإذا قال**: «اغفر لي وتب

---

(١) قوله: «مشابه للقرامطة» في (م): «بمثابة القرامطة»، والمثبت من (ل)، وسيأتي قوله (ص٦٣٩): «وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنيَّة...».
(٢) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٦٢٢).
(٣) قوله: «وقد قاربهم... كابن حزم» في (ل): «وقد قاربهم في ذلك متكلمة الظاهرية»، والمثبت من (م، ك). انظر: «**الفصل**» لابن حزم (٢/ ١٠٠، ١١٦، ١٢٤).
(٤) في (ل): «أسماءه»، والمثبت من (م، ك).
(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) قوله: «مناجاة ربه» في (م): «مناجاته ربه»، وفي (ك): «مناجاته»، والمثبت من (ل).

عليَّ؛ إنَّك أنت الجبَّار المتكبِّرُ الشَّديدُ العقابِ»؛ لم يكن قد أحسن في مناجاته.

٣- وأنَّ الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بـ«**الرَّحمن**»؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۝٦٠﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ۝٣٠﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾[(٤)].

ومعلومٌ أنَّ الأسماء إذا كانت أعلامًا جامداتٍ لا تدلُّ على معنًى= لم يكن فَرْقٌ فيها بين اسمٍ واسمٍ، فلا يلحد أحدٌ في اسمٍ دون اسمٍ، ولا ينكر عاقلٌ اسمًا دون اسمٍ، بل قد يمتنع عن تسميته مطلقًا، ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله تعالى بكثيرٍ من أسمائه، وإنَّما امتنعوا عن بعضها.

وأيضًا: فالله تعالى له الأسماء «الحسنى» دون «السُّوأى»، وإنَّما يتميَّز الاسم الحسن عن الاسم السَّيء بمعناه، فلو كانت الأسماء كلُّها بمنزلة الأعلام الجامدات؛ التي لا تدلُّ على معنًى= لم تنقسم إلى «حُسنى» و«سُوأى»، بل هذا القائل لو سُمِّي الله تعالى عنده بـ«الميِّت» و«العاجز» و«الجاهل»، بدل «الحيِّ» و«العالم» و«القادر»= لجاز ذلك عنده[(٥)].

---

(١) الفرقان: (٦٠).
(٢) الأعراف: (١٨٠).
(٣) الرعد: (٣٠).
(٤) الإسراء: (١١٠).
(٥) قوله: «الله تعالى عنده... ذلك عنده» في (م): «الله تعالى... ذلك عنده»، وفي (ل): «عبده... ذلك»، والمثبت من (ك).

فهذا[١] ونحوه قرمطةٌ ظاهرةٌ من هؤلاء الظَّاهريَّة؛ الذين يَدَّعون الوقوف مع الظَّاهر، وقد قالوا بنحو[٢] مقالة القرامطة الباطنيَّة في باب **توحيد الله وأسمائه وصفاته**، مع ادِّعائهم الحديثَ ومذهبَ السَّلَف، وإنكارِهم على الأشعريِّ وأصحابه أعظمَ إنكارٍ. ومعلومٌ أنَّ الأشعريَّ وأصحابَه أقربُ إلى السَّلف والأئمَّة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثيرٍ.

وأيضًا: فهم يدَّعون أنَّهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوَه من الأئمَّة في مسائل «**القرآن**» و«**الصِّفات**»، وينكرون على الأشعريِّ وأصحابه= والأشعريُّ وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبلٍ ونحوه من الأئمَّة في مسائل «**القرآن**» و«**الصِّفات**» منهم تحقيقًا وانتسابًا.

أمَّا تحقيقًا: فمَن عرف مذهب الأشعريِّ وأصحابِه، ومذهبَ ابن حزم وأمثالِه من الظَّاهريَّة في باب **الصِّفات**[٣]؛ تبيَّن له ذلك، وعلم هو وكلٌّ مَن فهم المقالتين أنَّ هؤلاء الظَّاهريَّة الباطنيَّة أقرب إلى المعتزلة -بل إلى الفلاسفة- من الأشعريَّة، وأنَّ الأشعريَّة أقرب إلى السَّلف والأئمَّة وأهل الحديث منهم[٤].

[*]**وأيضًا**: فإنَّ إمامهم داودَ وأكابرَ أصحابه كانوا من المثبتين **للصِّفات** على مذهب أهل السُّنَّة والحديث، ولكن من أصحابه طائفةٌ سلكت مسلكَ المعتزلة، وهؤلاء وافقوا المعتزلة في مسائل «**الصِّفات**»، وإن خالفوهم في «**القدر**» و«**الوعيد**»*][٥].

---

(١) في (م، ك): «وهذا»، والمثبت من (ل).
(٢) في (م، ك): «نحو»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات» في (ل): «ومذهب الظاهرية»، والمثبت من (م، ك).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

وأمَّا الانتساب: فانتسابُ الأشعريِّ وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصًا، وسائرِ أئمة أهل[1] الحديث عمومًا= ظاهرٌ مشهورٌ في كتبهم[2].

وما في كتب الأشعريِّ ممَّا يوجد مخالفًا للإمام أحمدَ وغيره من الأئمَّة؛ فيوجد في كلام كثيرٍ من المنتسبين إلى أحمد -كأبي الوفاء ابن عقيلٍ وأبي الفرج ابن الجوزيِّ وصدقة بن الحسين وأمثالِهم- ما هو أبعدُ عن قول أحمدَ والأئمَّةِ من قول الأشعريِّ وأئمَّة أصحابه.

ومن هو أقرب إلى أحمد والأئمَّة من مثل ابن عقيلٍ وابن الجوزيِّ ونحوهما: كأبي[3] الحسن التَّميميِّ، وابنه أبي الفضل التَّميميِّ، وابن ابنه رزقِ الله التَّميميِّ، ونحوهم، وأئمة أصحاب الأشعريِّ؛ كالقاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ، وشيخِه أبي عبد الله ابن مجاهدٍ، وأصحابه كأبي عليٍّ ابن شاذان، وأبي محمَّد ابن اللَّبَّان، بل وشيوخ شيوخه؛ كأبي العباس القلانسيِّ وأمثاله؛ بل والحافظ أبو بكر البيهقيُّ وأمثاله= أقربُ إلى السُّنَّة[4] من كثيرٍ من أصحاب الأشعريِّ المتأخرين، الذين خرجوا عن كثيرٍ من قوله إلى قول المعتزلة أو الجهميَّة[5] أو الفلاسفة؛ فإنَّ كثيرًا من متأخِّري أصحاب الأشعريِّ خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهميَّة أو الفلاسفة؛ إذ صاروا واقفينَ في ذلك، كما سننبِّه عليه.

وما في هذا **الاعتقاد المشروح**[6] هو موافقٌ لقول الواقفة، الذين لا يقولون بقول الأشعريِّ وغيرِه من متكلِّمة أهلِ[7] الإثبات وأهلِ السُّنَّة

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٢) بعدها في (ل) زيادة: «كلها».
(٣) قوله: «ونحوهما كأبي» في (م): «وأبي»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) في (ل): «هؤلاء»، والمثبت من (م، ك).
(٥) قوله -هنا وفي الموضع الآتي-: «أو الجهمية» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٧) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

والحديث والسَّلَف، بل يُثبِتون ما وافقه عليه المعتزلة البصريُّون؛ فإنَّ المعتزلة البصريِّين يثبتون ما في هذا **الاعتقاد**. وأمَّا الأشعريُّ وسائرُ متكلِّمة أهل الإثبات -مع أئمة السُّنَّة والجماعة-؛ فإنَّهم يثبتون[(١)] «**الرُّؤية**»، **ويقولون**: «القرآن غير مخلوقٍ»، **ويقولون**: «إنَّ الله حيٌّ بحياةٍ، عالمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقدرةٍ»، وليس في هذا **الاعتقاد** شيءٌ من هذا الإثبات.

وقد رأيتُ **اعتقادًا مختصرًا** لصاحب[(٢)] مصنِّف هذا **الاعتقاد المشروح**[(٣)]، وهو مشهورٌ بالعلم والحديث، وهو في الظَّاهر أشعريٌّ عند النَّاس، ورأيتُ **اعتقادَه** على هذا النَّمط؛ ذكر فيه أنَّ الله «**متكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ**» -كما يوافق عليه المعتزلة-، ولم يذكر أنَّ «**القرآن غيرُ مخلوقٍ**»[(٤)]، ولا أثبتَ «**الرُّؤية**»، بل جعلها ممَّا يُتَأَوَّل[(٥)]، [*وكان يميلُ إلى الجهميَّة الذين ناظروا أحمدَ بن حنبلٍ وسائرَ أئمَّة السُّنَّة في مسألة «**القرآن**»، ويرجِّح جانبهم، وحُكي عنه ذمٌّ وسبٌّ لأحمد بن حنبلٍ.

وهو بنى **اعتقادَه** وركَّبه من قول الجهميَّة ومن قول الفلاسفة القائلين بقِدَم «**العقول**» و«**النُّفوس**»، وهو من جنس القول المضاف إلى ديمقراطيس*][(٦)]، وليس هذا مذهب الأشعريَّة؛ بل هم متَّفقون على أنَّ القرآن غير مخلوقٍ، وعلى أنَّ الله يُرى في الآخرة.

---

(١) قوله: «وأما... فإنهم يثبتون» في (ل): «ولكن... يثبتون»، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «يثبتون» فسقطت من (م).

(٢) هو ابن دقيق العيد، وسبق الإشارة له ولعقيدته (ص٣٥٦، ٦٠٠).

(٣) قوله: «مصنف هذا الاعتقاد المشروح» في (ل): «هذا المصنف»، والمثبت من (م، ك).

(٤) انظر: عقيدة ابن دقيق العيد ضمن «**نجم المهتدي**» (٢/٢٥٨).

(٥) قوله: «مما يتأول» في (ل): «قد تتأول»، والمثبت من (م، ك). وانظر: المصدر السابق (٢/٢٥٩).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

وإن قيل: «إنَّ في ذلك تدليسًا أو خطأً أو غير ذلك»؛ فليس المقصود هنا تصويبُ قائلٍ معيَّنٍ ولا تخطئته، ولا بيانُ ما في مقالته من الخطأ والصَّواب، وموافقة السَّلف ومخالفتهم، بل أن تُعلم مقالةُ كلِّ شخصٍ على حقيقتها؛ ثُمَّ الحقُّ يجب اتِّباعُه بما أقام الله عليه من البرهان.

ثُمَّ هذا **الاعتقاد المشروح**[١] مع أنَّه ليس فيه زيادةٌ على اعتقاد المعتزلة البصريِّين؛ **فاعتقادُ** المعتزلة البصريِّين خيرٌ منه؛ فإنَّ في هذا **المعتقد** من **اعتقاد** المتفلسفة في «**التَّوحيد**» ما لا يرضاه المعتزلة، كما نبَّهنا عليه فيما تقدَّم[٢]، وبيَّنَّا أنَّ ما ذكره من «**التَّوحيد**» ودليله؛ هو مأخوذٌ من أصول الفلاسفة، وأنَّه من أبطلِ الكلام.

وهذه الجمل[٣] نافعةٌ؛ فإنَّ كثيرًا من النَّاس ينتسب إلى السُّنَّة أو الحديث، أو اتِّباعِ مذهبِ السَّلَف والأئمَّة، أو مذهبِ الإمام أحمد أو غيرِه من الأئمة، أو قول الأشعريِّ أو غيرِه= ويكون في أقواله ما ليس بموافقٍ لقول من انتسب إليهم، فمعرفة ذلك نافعةٌ جدًّا.

كما تقدم في **الظَّاهريَّة** الذين ينتسبون إلى الحديث والسُّنَّة، حتَّى أنكروا «**القياسَ الشَّرعيَّ**» المأثور عن السَّلف والأئمَّة، ودخلوا في «**الكلام**» الذي ذمَّه السَّلف والأئمَّة، حتَّى نفوا حقيقةَ أسماءِ الله وصفاته، وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنيَّة، بحيث تكون مقالةُ المعتزلة في أسماء الله أحسنَ من مقالتهم؛ فهم مع دعوى الظَّاهر يقرمطون في توحيد الله وأسمائه.

وأمَّا السَّفسطة في **العقليَّات** فظاهرةٌ؛ فإنَّه من المعلوم بصريح العقل امتناعُ ارتفاع النَّقيضين جميعًا، وأنَّه لا واسطةَ بين النَّفي والإثبات، **فمن**

---

(١) قوله: «الاعتقاد المشروح» في (ل): «المعتقد»، والمثبت من (م، ك).
(٢) انظر: (ص١٤٩، ١٧٠).
(٣) في (م، ك): «الجملة»، والمثبت من (ل).

قال: «إنَّه لا يصف[١] الرَّبَّ بالإثبات»؛ **فلا يقول**: «إنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ»، ولا يصفه بالنَّفي؛ **فلا يقول**: «ليس بحيٍّ عليمٍ قديرٍ»= فقد امتنع عن النَّقيضين جميعًا؛ **والامتناعُ عن النَّقيضينِ كالجمع بين النَّقيضينِ؛ فإنَّ النَّقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان**.

وهذا ممَّا رأيته قد اعتمد عليه أئمَّةُ القرامطة -كصاحب كتاب «**الأقاليد الملكوتيَّة**» أبي يعقوبَ السِّجِسْتَانيِّ[٢]-؛ **فإنَّهم قالوا**: «نحن لم[٣] نجمع بين النَّقيضينِ؛ **فنقول**: إنَّه حيٌّ وليس بحيٍّ. بل رفعنا النَّقيضينِ؛ **فقلنا**: لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ».

قال هذا القِرْمِطيُّ المصنِّف[٤] -الذي رأيته من أفضل هؤلاء القرامطة-:

(الإقليد العاشر: في أنَّ من عَبَدَ اللهَ بنفي الصِّفات والحدود؛ لم يعبده حقَّ عبادته؛ إذ عبادته واقعةٌ لبعض المخلوقين.

إنَّ[٥] قومًا من الأوائل وجماعةً من فِرَق الإسلام لم يعبدوا الله حقَّ عبادته، ولم يعرفوه بحقيقة المعرفة؛ **فقالوا**: «إنَّ الله غيرُ موصوفٍ ولا محدودٍ ولا منعوتٍ ولا مَرْئِيٍّ ولا في مكانٍ»، وتوهَّموا أنَّ هذا المقدار تمجيدٌ لله وتعظيمٌ له، وأنَّهم قد تخلَّصوا من الشِّرك والتَّشبيه، وإذا هم قد وقعوا في الحَيْرة والتِّيْه[٦]؛ لأنَّهم لما نفوا الصِّفات والحدود والنُّعوت عن الباري تقدَّست عظمته؛ لئلَّا يكون بينه وبين خلقه مشابهةٌ ولا مماثلةٌ= فنحن نسألهم بَعْدُ عن الموصوف والمحدود والمنعوت مِن خَلْقِه: أهو

---

(١) في (م، ك): «يتصف»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «أبي يعقوب السجستاني» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (م، ك): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) في «**المقاليد الملكوتية**» (ص٧٧-٨١).
(٥) في (م، ك): «فإن»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٦) في (م، ك): «والتشبيه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

الصِّفةُ والحدُّ والنَّعتُ، أم الموصوف غيرُ صفته والمحدودُ غير حدِّه والمنعوتُ غير نعته؟

فإن قالوا: «إنَّ الصِّفة هي الموصوف، والحدَّ هو المحدود، والنَّعت هو المنعوت»؛ لزمهم **أن يقولوا**: «إنَّ السَّواد هو الأسود، والبياض هو الأبيض»...

وإن قالوا: «الموصوف غيرُ صفته، والمنعوتُ غير نعته، والمحدودُ غير حدِّه، وهو -أعني الموصوف والمحدود والمنعوت جميعًا- مخلوقُ هذا الخالق الذي نزَّهتموه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت»= أشركتم الخالق بالمخلوق الذي هو الصِّفة والحدُّ والنَّعت في باب أنَّها غير الموصوف، والخالق غير الموصوف عندكم. وإن جاز أن يشارك المخلوقُ الخالقَ في وجهٍ من الوجوه؛ لِمَ لا يجوز أن يشاركه في جميع الوجوه؟).

قال[(١)]: (**فإذَن**: مَن عَبَدَ الله بنفي الصِّفات واقعٌ في التَّشبيه الخفيِّ، كما أن من عبده بسِمَة الصِّفات واقعٌ في التَّشبيه الجليِّ).

ثُمَّ أَخَذَ يَرُدُّ على المعتزلة، لكن ردَّ عليهم ما أثبتوه من الحقِّ، واحتجَّ عليهم بما وافقوه فيه من النَّفي؛ فإنَّه بهذا الطَّريق تمكَّنت القرامطةُ الزَّنادقة الملاحدة من إفسادِ دين الإسلام؛ حيث احتجُّوا على كلِّ مبتدعٍ بما وافقهم عليه من البدعة -من النَّفي[(٢)] والتَّعطيل-، وألزموه لازمَ قوله، حتَّى قرَّروا التَّعطيل المحض.

قال القِرْمِطِيُّ: (ومن أَعظم[(٣)] ما أتت به طائفةٌ من أهل هذه النِّحْلَة في

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «من البدعة، من النفي» في (م، ك): «من البدعة [في (م): المبتدعة]، في النفي»، والمثبت من (ل).

(٣) في (ك): «أعظم أطمّ»، وفي (ل): «أطمّ»، والمثبت من (م) و«**المقاليد**».

إقامة رأيهم من أنَّ المُبْدِع سبحانه غيرُ موصوفٍ ولا منعوتٍ: أنَّهم أثبتوا له الأسامي التي لا تتعرَّى عن الصِّفات والنُّعوت؛ **فقالوا**: «إنَّه سميعٌ بالذَّات، بصيرٌ بالذَّات، عالمٌ بالذَّات»؛ ونفوا عنه السَّمع والبصر والعلم!

ولم يعلموا أنَّ هذه الأسامي إذا لزمت ذاتًا من الذَّوات؛ لزمته[١] الصِّفات التي من أجلها وقعت الأسامي؛ إذ لو جاز أن يكون عالمًا بغير علمٍ، أو سميعًا بغير سمعٍ، أو بصيرًا بغير بصرٍ؛ لجاز أن يكون الجاهلُ مع عدم العلم عالمًا، والأعمى مع فَقْد البصر بصيرًا، والأصمُّ مع غيبوبة السَّمع سميعًا.

فلمَّا لم يجز ما وصفناه؛ صحَّ أنَّ العالِم إنَّما صار عالمًا لوجود العلم، والبصير إنَّما صار بصيرًا[٢] لوجود البصر، والسَّميع لوجود السَّمع).

قال: (**فإن قال قائلٌ منهم**: إنَّما نفينا عن «**البصير**»[٣] البصرَ؛ إذ كان اسم «**البصير**» متوجِّهًا نحو ذات الخالق؛ لأنَّا هكذا شاهدنا[٤] أنَّ من كان اسم[٥] «**البصير**» يلزمه من أجل البصر[٦]؛ يجوز عليه العمى، ومن كان اسم «**السَّميع**» يلزمه من أجل السَّمع[٧]؛ يجوز عليه الصَّمَم، ومن كان اسم «**العالِم**» يلحقه من أجل العلم[٨]؛ يجوز عليه الجهل، والله تعالى لا

---

(١) في (ل): «لزمه»، وفي «**المقاليد**»: «لزمتها»، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «إنما صار بصيرا» ليس في (ل) و«**المقاليد**»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في «**المقاليد**»: «البصير اسم»، فإن لم تكن «اسم» مقحمة؛ فلعل صوابها: «اسم البصير».
(٤) في (م، ك): «شاهدناه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٥) في الأصول (م، ك، ل) -هنا وفي الموضعين الآتيين-: «اسمه»، والمثبت من «**المقاليد**».
(٦) بعدها في (م، ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».
(٧) بعدها في (ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».
(٨) بعدها في (م، ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».

يلحق به الجهل والعمى والصَّمَم؛ فنفينا عنه ما يلزم بزوالِه ضِدُّه.

يقال له: ليس علَّةُ وجوب العمى البصرَ، ولا علَّةُ وجوب الصَّمَمِ السَّمعَ، ولا علَّةُ وجوب الجهلِ العلمَ. ولو كانت العلَّة فيه ما ذكرناه؛ كان واجبًا أنَّه متى وُجد البصرُ وُجد العمى، أو متى وُجد السَّمع وُجد الصَّمَم، أو متى وُجد العلم وُجد الجهلُ.

فلمَّا وُجد البصر في بعض ذوي البصر من غير ظهور عَمًى به، ووُجد السَّمعُ كذلك في بعض ذوي السَّمع من غير وجود صَمَم يتبعه[1]، ووُجد العلم في بعضهم من غير وجود[2] جهلٍ به= صحَّ أنَّ العلَّة في ظهور الجهل والصَّمم والعمى ليس هو العلم والسَّمع والبصر، بل إمكان قَبول الآفة في بعض ذوي العلم والسَّمع والبصر. والله -تعالى ذكره- ليس بمحلٍّ الآفات، ولا الآفاتُ بداخلةٍ عليه.

فهو[3] إذًا إن[4] كان اسمُ «**العالم**» و«**السَّميع**» و«**البصير**» يتوجَّه نحو ذاته= ذا علمٍ وسمعٍ وبصرٍ. فتعالى الله عمَّا أضاف إليه الجَهَلَة المفترون من هذه الأسامي بأنَّها لازمةٌ له لزومَ الذَّوات[5]، بل هذه الأسامي ممَّا تتوجَّه نحو الحدود المنصوبة -من العُلُوِّ والسُّفلِ، والرُّوحانيِّ والجسمانيِّ- لمصلحة العباد[6]= علوًّا كبيرًا).

---

(١) ليست في (م، ك)، وفي «**المقاليد**»: «سمعه»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «بعضهم من غير وجود» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**المقاليد**»: «بعض ذوي العلم من غير لحوق»، وهو الأليق.

(٣) قوله: «ولا الآفات بداخلة عليه فهو» في (ك): «ولا للآفات مداخلة عليه وهو»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

(٤) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

(٥) في (ك) و«**المقاليد**»: «الذات»، والمثبت من (م، ل).

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «تعالى الله عن ذلك»، والظاهر أنها من زيادات النساخ. كما زاد محقق «**المقاليد**» موضعها: «سبحانه وتعالى عما يقولون» ظنًّا منه أنها الآية.

قال: (**ويقال لهم**: إن كان الاستشهاد الذي استشهدتموه صحيحًا؛ فإنَّ الاستشهاد الآخر الذي لا يفارق الاستشهادَ الأوَّل مثلُه في باب الصِّحَّة؛ لأنَّكم إن كنتم هكذا شاهدتم: «أنَّ من كان عالمًا من أجل علمه، أو سميعًا من أجل سمعه، أو بصيرًا من أجل بصره؛ جاز عليه الجهل والعَمَى والصَّمَم»= فنحن كذلك شاهدنا: «أنَّ من كان عالمًا؛ كان[1] العلمُ سَابِقَهُ، ومن كان بصيرًا؛ كان البصرُ قَرِينَه، ومن كان سميعًا؛ كان السَّمعُ شهيدَه».

فإن جاز لكم أن تتعدَّوا حكمَ الشَّاهد[2] على الغائب في أحدهما؛ **فتقولوا**: «جاز أن يكون في الغائب عالمٌ بغير علم، وبصيرٌ بغير بصرٍ، وسميعٌ بغير سمعٍ»= جاز لنا أن نتعدَّى حُكمَ الشَّاهد على الغائب في الباب الآخر؛ **فنقول**: إنَّا وإن كنَّا لم نشاهد عالمًا بعلمٍ إلا وقد جاز عليه الجهل، ولا بصيرًا[3] بالبصر إلا وقد جاز عليه العمى، أو سميعًا بالسَّمع إلا وقد جاز عليه الصَّمم= [جاز][4] أن يكون في الغائب عالِمٌ بعلمٍ لا يجوز عليه الجهل، وبصيرٌ بالبصر لا يجوز عليه العمى، وسميعٌ بالسمع لا يجوز عليه الصَّمم، وإلا فما الفصل؟ ولا سبيل لهم إلى التفصيل بين الاستشهادين. فاعرفه).

قلتُ[5]: فليتدبَّر المؤمن العليم كيف ألزم هؤلاء الزَّنادقةُ الملاحدة المنافقون -الذين هم أكفر من اليهود والنَّصارى ومشركي العرب-

---

(١) في (ل) و«**المقاليد**»: «فإن»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «أن تتعدوا حكم الشاهد» في (ك): «أن تنفذوا حكم الشاهد تارة»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

(٣) قوله: «ولا بصيرًا» في (م): «ولا بصير»، وفي (ل): «وبصيرًا»، وفي «**المقاليد**»: «أو بصيرًا»، والمثبت من (ك).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

للمعتزلة ونحوهم من نُفاة الصِّفات نفيَ أسماء الله الحسنى، وأن تكون أسماؤه الحسنى[(١)] لبعض المخلوقات، فيكون المخلوق هو المسمَّى بأسمائه الحسنى.

□ **كقولهم في «الأوَّل والآخر والظَّاهر والباطن»**: إنَّ «**الظاهر**» هو محمَّدٌ النَّاطق، و«**الباطن**» هو عليٌّ الأساس، ومحمَّد هو «**الأوَّل**»، وعليٌّ هو «**الآخر**».

□ وتأويلِهم قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[(٢)] أنَّ اليد الواحدة هي[(٣)] محمَّدٌ، والأخرى عليٌّ.

□ وقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[(٤)] أنَّ يديه[(٥)] هما أبو بكرٍ وعمرُ؛ لكونِهما كانَا مع أبي لهبٍ في الباطن، فأمرهما بقتل النَّبيِّ ﷺ، فعجزَا عن ذلك، فأنزل الله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾.

وأمثال هذه التَّأويلات المعروفة عن القرامطة.

وأصلُ كلامهم: استدلالُهم بما يزعمونه من نفي التَّشبيه، وإلزامهم لكلِّ من وافقهم على شيءٍ من النَّفي بطرد مقالته، واتِّباع لوازمها، ولازمُها التَّعطيل الذي يقصدونه.

قال القِرمِطِيُّ: (**وأيضًا**: فمن نزَّه خالقه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت، ولم يجرِّده[(٦)] عمَّا لا صفة له ولا حدَّ ولا نعتَ= فقد أثبته بما لم يجرِّدْه عنه. وإذا كان إثباتُه لمعبوده بنفي الصِّفة له[(٧)] والحدِّ والنَّعت فقط؛ كان إثباتُه

(١) قوله: «أسماؤه الحسنى» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٢) المائدة: (٦٤).
(٣) في (ل): «هو»، والمثبت من (م، ك).
(٤) المسد: (١).
(٥) في (م، ك): «يداه»، والمثبت من (ل).
(٦) في «**المقاليد**»: «يخرجه».
(٧) ليست في (ل) و«**المقاليد**»، والمثبت من (م، ك).

مهملًا غيرَ معروفٍ؛ لأنَّ ما لا صفةَ له ولا حدَّ ولا نعتَ؛ ليس هو الله - بزعمه- فقط، بل هو و«**النَّفْس**» و«**العقل**» وجميع «**الجواهر البسيطة**» من الملائكة وغيرهم.

والله تعالى أثبتُ من أن يكون إثباته مهملًا غيرَ معلومٍ؛ **فإذنْ**: الإثبات[١] الذي يليق بمجد «**المُبْدِع**»، ولا يلحقها الإهمال **هو**: نفيُ الصِّفة ونفيُ أن لا صفةَ، ونفيُ الحدِّ ونفيُ أن لا حدَّ، لتبقى هذه العَظَمَة لمُبْدِعِ العالَمين؛ إذ لا يحتمل أن يكون معه لمخلوقٍ شِرْكَةٌ في هذا التَّقديس، وامتنع أن يكون الإثبات من هذا الطَّريق مهملًا. فاعرفه).

قال: (**فإن قال**: إنَّ من شريطة القضايا المتناقضة أن يكون أحدُ طرفيها صدقًا والآخر كذبًا؛ **فقولُكم**: «لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ» قضيَّتان متناقضتانِ، لا بُدَّ لإحداهما من أن تكون صادقةً والأخرى كاذبةً[٢]...

يقال[٣] **له**: غَلِطتَ في معرفة القضايا المتناقضة، وذلك أنَّ القضايا المتناقضة: أحدُ طرفي النَّقيض **منه** موجبٌ **والآخر** سالبٌ؛ فإن كانت القضيَّةُ كُلِّيَّةً موجِبةً؛ كان نقيضُه جزئيَّةً سالبةً؛ **كقولنا**: «كلُّ إنسانٍ حيٌّ» - وهو قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ موجِبةٌ-؛ **نقيضُه**[٤]: «لا كلُّ إنسانٍ حيٌّ»...

فلمَّا كان من شرط النَّقيض من[٥] أنَّه لا بُدَّ من أن يكون أحدُ طرفيها

---

(١) بعدها في «**المقاليد**» زيادة: «المعلوم».

(٢) قوله: «لإحداهما من أن تكون صادقة، والأخرى كاذبة» في (م، ل) و«**المقاليد**»: «لأحدهما من أن يكون صادقًا، والآخر [في «**المقاليد**»: والأخرى] كاذبًا»، والمثبت من (ك).

(٣) في (م، ك): «فيقال»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

(٤) قوله: «كان نقيضه... نقيضه» في (ك): «كانت نقيضيه... نقيضه»، وفي «**المقاليد**»: «كانت نقيضتها... نقيضتها»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «النقيض من» كذا في (ل)، وفي (م، ك): «النقيضين»، وفي «**المقاليد**»: «النقيض ما رسمناه من» وهو الأشبه.

موجِبةً والآخر[(١)] سالبةً= رجعنا إلى قضيَّتنا في «**المُبْدِع**»: هل نجد فيها هذه الشَّريطة؟ فوجدناها في كِلْتَي[(٢)] طرفيها لم توجب له شيئًا، بل كلتا طرفيها سالبتان[(٣)]؛ **وهي قولنا**: «لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ»؛ فهي إذن لم يناقض[(٤)] بعضُها بعضًا.

وإنَّما تناقُض[(٥)] القضيَّة في هذا الموضع **أن نقول**: «له صفةٌ» **وأن**[(٦)]: «ليس له صفةٌ»، **أو**: **أن نقول**[(٧)]: «له حدٌّ» **وأن**[(٨)]: «لا حدَّ له»، **أو**: **أنَّه**: «في مكانٍ» **وأنَّه**[(٩)]: «لا في مكانٍ»؛ فيلزمنا حينئذٍ إثباتٌ لاجتماع طرفي النَّقيض على الصِّدق.

فأما إذا كانت القضيَّتان سالبتين: **إحداهما** سلبُ الصِّفة اللَّاحقة بالجسمانيِّين، **والأخرى** نفيُ الصِّفة اللَّازمة للرَّوحانيِّين= كان من ذلك تجريد الخالق عن سمات المربوبين وصفات المخلوقين).

قال: (فقد صحَّ أنَّ من نزَّه خالقَه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت واقعٌ في التَّشبيه الخفيِّ، كما أنَّ من وَصَفَه وحدَّه ونَعَتَه واقعٌ في التَّشبيه الجليِّ).

قلتُ: فهذا حقيقةُ مذهب القرامطة، وهو [*قد ردَّ على من وصفه

---

(١) في (م، ك): «والأخرى»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٢) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**المقاليد**»: «كِلَي».
(٣) قوله: «طرفيها سالبتان» في (م، ل): «طرفيه سالبان [في (ل) أصلحها إلى: «سالبتان»]»، وفي (ك): «طرفيها سالبان»، والمثبت من «**المقاليد**».
(٤) قوله: «فهي إذن لم يناقض» في (ل): «فهي إذا لم تتناقض لم يناقض»، والمثبت من (ك، م) و«**المقاليد**».
(٥) في (ل) و«**المقاليد**»: «تتناقض»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (م، ك): «وأنه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٧) بعدها في (م) زيادة: «له أنه»، وفي (ك): «أنه».
(٨) في (م): «وأنه»، وفي (ك): «أو أنه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٩) في (ك): «أو أنه»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

منهم[١] بالنَّفي دون الإثبات -كما هو مذهب ابن سينا وأمثاله من الملاحدة-، وهذا وصفه بنفيِ الإثبات ونفيِ النَّفي؛ **قال**: لأنَّ في الإثبات تشبيهًا له **بالجسمانيِّين**، وفي النَّفي تشبيهًا له **بالرَّوحانيِّين** -وهي «**العقول**» و«**النُّفوس**» عندهم؛ فإنَّها[٢] موصوفةٌ عندهم[٣] بالنَّفي دون الإثبات، **ولهذا يقولون**: هي بسائطُ ليس فيها تركيبٌ عقليٌّ من الجنس والفصل، كما أنَّه ليس فيها تركيب الأجسام-.

وظنَّ هذا الملحد وأمثالُه أنَّهم بذلك خلصوا من الإلزامات، ومعلومٌ عند من عرف حقيقة قولهم أنَّ هذا القول*][٤] من أفسد الأقوال شرعًا وعقلًا، وأبعدِها عن مذاهب المسلمين واليهود والنَّصارى؛ بل مع ما قد حقَّقوه من الفلسفة، وعرفوه من مذاهب[٥] أهل الكلام، وادَّعوه من العلوم الباطنة، ومعرفةِ التَّأويل، ودعوى العصمة في أئمَّتهم= **قد**[٦] **قرَّروا**: أنَّا لا نقول بالجمع بين النَّقيضين، فليس في قولِنا محالٌ.

فيقال لهم: ولكن سلبتم النَّقيضين جميعًا، وكما أنَّه يمتنع الجمعُ بين النَّقيضين؛ فيمتنع الخلوُّ من النَّقيضين، فالنَّقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

ولهذا كان المنطيقيون[٧] يقسمون «**الشَّرطية المنفصلة**» إلى: «**مانعةِ**

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٢) في الأصلين (م، ك): «انها»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «وهو قد... القول من» في (م): «وقد... القول من»، وفي (ك): «وهو قد... القول وهو من»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «وقد... القول هو من».
(٥) في (ل): «مذهب»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك، ل): «وقد»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «المنطيقون»، وفي (ك): «المنطقيون»، والمثبت من (ل)، وله نظائر في كلامه، =

الجمع»، و«**مانعةِ الخلوِّ**»، و«**مانعة الجمعِ والخلوِّ**»(١).

فالمانعةُ من الجمع والخلوِّ؛ **كقول القائل**: «هذا الشَّيء: إمَّا أن يكون موجودًا وإمَّا أن يكون معدومًا، وإمَّا أن يكون ثابتًا وإمَّا أن يكون منتفيًا»؛ فتفيد الاستثناءات(٢) الأربعة:

۞ لكنه موجودٌ فليس بمعدومٍ.

۞ **أو**: هو معدومٌ فليس بموجودٍ.

۞ **أو**: ليس بموجودٍ فهو معدومٌ.

۞ **أو**: ليس بمعدومٍ فهو موجودٌ.

وكذلك ما كان من الإثبات بمنزلة النَّقيضين، **كقول القائل**: «هذا العدد: إمَّا شفعٌ وإمَّا وترٌ»؛ فكونُه شفعًا ووترًا: لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وهؤلاء ادَّعَوا إثباتَ شيءٍ يخلو عنه النَّقيضان، فإن جوَّزوا خُلُوَّه عن النَّقيضين؛ جاز اجتماعُ النَّقيضين فيه. وهذا مذهب أهل **الوحدة** القائلين بـ«**وحدة الوجود**»: كصاحب «**الفصوص**»، وابنِ سبعين، وابن أبي المنصور(٣)، وابن الفارِض، والقُونَوِيِّ، وأمثالهم؛ فإنَّ قولهم وقولَ القرامطة من مشكاةٍ واحدةٍ.

= انظر: «**البيان**» (ق٥٢، ٥٣، ١٤٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ٣٢٠).

(١) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٦٠).

(٢) قوله: «فتفيد الاستثناءات» في (م): «فتفيد إلا عن إثبات»، وفي (ك): «فتفيد [وتحتمل أن تقرأ: فتقيد] الأسباب»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «وابن أبي المنصور» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل). **هو**: أبو العباس صفي الدين الحسين بن علي بن ظافر ابن أبي المنصور الأزدي الأنصاري الحرَّاني المصري المالكي الصوفي، كانت له جماعات يعتقدون بركته ويذكرون له كرامات، وكان يشارك في الفقه، وله كتاب «**الرسالة**» يتضمّن ذكر جماعة ممّن أدركهم من أهل الطريق، أفاد منه المقريزي وابن حجر وغيرهما في مواضع، ونسب له الشَّيخُ وغيرُه كتاب «**فك الأزرار عن أعناق الأسرار**»، قال: (وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقًا... وقد صنف كتابًا =

و«**الاتحاديَّةُ**» قد يصرِّحون باجتماع النَّقيضين، وكذلك يذكرون مثل هذا عن الحَلَّاج.

والحلَّاجُ لمَّا دخل بغداد كانوا ينادون عليه: «هذا داعي القرامطة»، وكان يُظهِر للشَّيعة أنَّه منهم، ودخل على ابن نُوْبَخْت رئيسِ الشِّيعة[١] ليتبعه، فطالبه بكراماتٍ عجز عنها[٢].

ومقالاتُ أهل الضَّلال كلُّها تستلزم الجمع بين النَّقيضين، أو رفعَ النَّقيضين جميعًا، لكن **منهم** من يعرف لازمَ قوله؛ فيلتزمه، **ومنهم** من لا يعرف ذلك.

وكلُّ أمرين لا يجتمعان ولا يرتفعان فَهُمَا في المعنى نقيضانِ، لكن هذا ظاهرٌ في الوجود والعدم.

وقول مثبتة الحال[٣] الذين **يقولون**: «لا موجودةٌ ولا معدومةٌ»= هو شعبةٌ من مذهب[٤] القرامطة، **وإنَّما التَّحقيق**: أنَّها ليست موجودةً في الأعيان، ولا منتفيةً في[٥] الأذهان.

= سمَّاه «**فك الأزرار عن أعناق الأسرار**»، ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس...إلخ)، وعدَّه في مواضع مع الغلاة القائلين بوحدة الوجود، توفي (٦٨٢هـ). انظر: «**مسألة في تحقيق القول**» (ص٦٦)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٩٤)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٣٣)، «**المقفى**» للمقريزي (٣/ ٣١٩).

(١) **هو**: أبو سهل إسماعيل بن عليٍّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نُوْبَخْت، النُّوبَختِي البغدادي، من وجوه متكلمي الشيعة وكبار مصنفيهم، أخذ عنه أبو عبد الله ابن النعمان الملقب بـ«الشَّيخ المفيد» الإمامي، له مصنفات متعددة، توفي في شوال سنة (٣١١هـ). انظر: «**الفهرست**» للنديم (١/ ٢/ ٦٣٤)، «**الفهرست**» للطوسي (ص٣٩)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٥/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «**تاريخ بغداد**» (٨/ ٧٠٢)، «**المنتظم**» (١٣/ ٢٠٤).

(٣) في (ك، ل): «الحالين»، والمثبت من (م).

(٤) في (م، ل): «مذاهب»، والمثبت من (ك).

(٥) قوله: «منتفية في» في (م): «منفية عن»، والمثبت من (ك، ل).

ومن الأمور الثُّبوتيَّة ما يكونان بمنزلة الوجود والعدم؛ **كقولنا**: «إنَّ العدد: إمَّا شفعٌ، وإمَّا وترٌ»، **وقولنا**: «إنَّ كلَّ موجودَيْنِ: **فإمَّا**[١] أن يقترنَا في الوجود، **أو** يتقدَّم أحدُهما على الآخر»، و«كلُّ موجودٍ: فإمَّا قائمٌ بنفسه، وإمَّا قائمٌ بغيره»، و«كلُّ جسمٍ: فإمَّا متحرِّكٌ وإمَّا ساكِنٌ، وإمَّا حيٌّ وإمَّا ميِّتٌ»، و«كلُّ حيٍّ: فإمَّا عالمٌ وإمَّا جاهلٌ، وإمَّا قادرٌ وإمَّا عاجزٌ، وإمَّا سميعٌ وإمَّا أصمُّ، وإمَّا بصيرٌ وإمَّا أعمى»؛ **بل وكذلك**: «كلُّ[٢] موجودَيْنِ: فإمَّا أن يكونا متحايثينِ، وإمَّا أن يكونا متباينينِ»، وأمثالُ هذه القضايا.

وكلُّ مَن رام سَلْبَ هذين جميعًا؛ كان من جنس القرامطة الرَّافعة للنَّقيضينِ.

لكن التَّناقض قد يظهر **باللَّفظ؛ كما إذا قلنا**: «إمَّا أن يكون، وإمَّا ألَّا يكون»، وقد يظهر **بالمعنى؛ كما إذا قلنا**: «إمَّا قائمٌ بنفسه، وإمَّا قائمٌ بغيره».

وهذا كلُّه مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٣]، بل قد زدنا في **جواب السَّائل** عمَّا هو مقصودُه، لكن[٤] نبَّهنا على أصولٍ نافعةٍ جامعةٍ.

الطَّريق الثَّالث[٥]: لأهل النَّظر في إثبات «**السَّمع**» و«**البصر**»: أنَّ «**السَّمع**» و«**البصر**» من صفات الكمال؛ فإنَّ الحيَّ السَّميع البصير أكملُ

---

(١) في (ك): «إما»، والمثبت من (م، ل).

(٢) قوله: «بل وكذلك كل» في (م): «وكذلك كل»، وفي (ك): «بل وكل»، والمثبت من (ل).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٦/ ١٢٧)، «**التدمرية**» (ص١٢).

(٤) بعدها في (م) زيادة: «قد».

(٥) وسبق الكلام على الطريق الأول (ص٦٢٨)، والطريق الثاني (ص٦٣٠)، وسيأتي الكلام على الطريق الرابع (ص٦٥٥).

من حيٍّ ليس بسميعٍ ولا بصيرٍ، كما أنَّ الموجود الحيَّ أكملُ من موجودٍ ليس بحيٍّ، والموجود العالِم أكملُ من موجودٍ ليس بعالمٍ. وهذا معلومٌ بضرورة العقل.

وإذا كانت صفةَ كمالٍ: فلو لم يتَّصف الرَّبُّ بها؛ لكان ناقصًا، والله مُنَزَّهٌ عن كلِّ نقصٍ.

[*]**وكلُّ كمالٍ محضٍ لا نقصَ فيه؛ فهو جائزٌ عليه، وما كان جائزًا عليه من صفات الكمال؛ فهو ثابتٌ له**، فإنَّه لو لم يتَّصف به لكان ثبوته له موقوفًا على غير نفسه، فيكون مفتقرًا إلى غيره في ثبوت الكمال له، وهذا ممتنعٌ.

وإذا لم يتوقَّف كمالُه إلا على نفسه؛ فيلزم من ثبوت نفسِه ثبوتُ الكمال لها، وكلُّ ما يُنزَّه عنه؛ فإنَّه يستلزم نقصًا يجب تنزيهُه عنه*](١).

وأيضًا: فلو لم يتَّصف بهذا الكمال؛ لكان السَّميع البصير من مخلوقاته أكملَ منه، ومن المعلوم في بدائه العقول أنَّ المخلوقَ لا يكون أكملَ من الخالق؛ إذ الكمال لا يكون إلا بأمرٍ وجوديٍّ، والعدم المحض ليس فيه كمالٌ. وكلُّ كمالٍ موجودٍ للمخلوق؛ فالله خالقُه، ويمتنع أن يكون الوجود النَّاقص مبدِعًا وفاعلًا للوجود الكامل؛ إذ من المستقرِّ في بدائه العقول أنَّ وجود «**العلَّة**» أكملُ من وجود «**المعلول**»؛ دع وجودَ الخالق الباري الصَّانع؛ فإنَّه من المعلوم بالاضطرار أنَّه أكملُ من وجود المخلوق المصنوع المفعول!

وقد بسطنا الكلام على مثل هذه الطَّريقة في غير هذا الموضع(٢)، وبيَّنَّا

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٢) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).

أنَّ الله ﷻ يُستعمل في حقِّه «**قياسُ الأَوْلى**»، كما جاء بذلك القرآن، وهو الطَّريق الذي[١] كان يسلكه السَّلَفُ والأئمَّة -كأحمد وغيره من الأئمة-.

فكلُّ كمالٍ ثبت للمخلوق؛ فالخالق أولى به، وكلُّ نقصٍ يُنزَّه عنه المخلوق[٢]**؛ فالخالقُ أولى أن يُنزَّه عنه**، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْۚ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[٤]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾[٥].

وذلك لأنَّ[٦] صفاتِ الكمال أمورٌ وجوديَّةٌ، أو أمورٌ[٧] سلبيَّةٌ مستلزمةٌ لأمورٍ وجوديَّةٍ؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ﴾[٨]؛ فنفيُ السِّنة والنَّوم استلزمَ كمالَ صفة الحياة والقيُّوميَّة.

وكذلك قولُه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾[٩] استلزمَ ثبوتَ العدل.

وقولُه: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ[١٠]﴾[١١]

---

(١) قوله: «وهو الطريق الذي» في (م): «وهي الطريق التي»، وفي (ل): «وهو الطريق التي»، والمثبت من (ك).

(٢) في (ك، ل): «مخلوق»، والمثبت من (م).

(٣) الروم: (٢٨).

(٤) النحل: (٥٨-٦٠).

(٥) النحل: (٦٢).

(٦) بعدها في (م) زيادة: «من».

(٧) قوله: «أو أمور» في (م): «وأمور»، والمثبت من (ك، ل).

(٨) البقرة: (٢٥٥).

(٩) فصلت: (٤٦).

(١٠) قوله: «في السماوات ولا في الأرض» في الأصول (م، ك، ل): «في الأرض ولا في السماء». وكأنه قد سبق ذهنه إلى الآية (٦١) من سورة يونس: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

(١١) سبأ: (٣).

استلزمَ كمالَ العلم. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ[١].

وأمَّا العدم المحض؛ فلا كمال فيه.

وإذا كان كذلك: فكلُّ كمالٍ [*لا نقصَ فيه بوجهٍ*][٢] ثبت للمخلوق؛ فالخالق أحقُّ به **من وجهين**:

أحدُهما: أنَّ الخالق الموجود الواجب بذاته القديمَ أكملُ من المخلوق القابل للعدم المحدَث المربوب.

الثَّاني: أنَّ كلَّ كمالٍ فيه فإنَّما استفاده من ربِّه وخالقه، فإذا كان هو مبدعًا للكمال وخالقًا له؛ كان من المعلوم[٣] بالاضطرار أنَّ معطي الكمال وخالقَه ومبدِعَه أَولى بأن يكون متَّصِفًا به من المستفيد المبدَع المعطَى.

وقد قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾[٤].

وهذا «المَثَلُ» وإن[٥] كان يفيد الدُّعاءَ إلى عبادة الله وحده[٦] دون عبادة ما سواه، ونفيَ عبادة الأوثان[٧]؛ لوجود هذا الفرقان؛ فإذا عُلم انتفاء

---

(١) قوله: «ونظائر ذلك كثيرة» في (م): «ونظير ذلك كثير»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) قوله: «من المعلوم» في (ك): «معلوم»، والمثبت من (م، ل).

(٤) النحل: (٧٥-٧٦).

(٥) في (ك): «إن»، والمثبت من (م، ل).

(٦) بعدها في (م) زيادة: «لا شريك له».

(٧) في (ك): «إله ثان»، والمثبت من (م، ل).

التَّساوي بين الكامل والنَّاقص، وعُلم أنَّ الرَّبَّ أكملُ من خلقه= وجب أن يكون أكملَ منهم وأحقَّ منهم بكلِّ كمالٍ بطريق الأَوْلى والأحرى.

الطَّريق الرَّابع في إثبات «**السَّمع**» و«**البصر**» و«**الكلام**»: أنَّ نفي هذه الصِّفات نقائصُ مطلقًا؛ سواء نُفيت عن حيٍّ أو جمادٍ. وما انتفت عنه هذه الصِّفات؛ لا يجوز أن يُحدث[1] شيئًا ولا يخلقه، ولا يجيب سائلًا، ولا يُعبد، ولا يُدعَى؛ كما قال الخليل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾﴾[2]، وقال إبراهيم لقومه: ﴿هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا ﴿٨٩﴾﴾[5].

وهذا لأنَّه من المستقِرِّ[6] **في الفِطَر**: أنَّ ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلَّم؛ لا يكون ربًّا معبودًا، كما أنَّ ما لا يُغني شيئًا ولا يهدي ولا يملك ضرًّا ولا نفعًا؛ لا يكون ربًّا معبودًا.

ومن المعلوم أنَّ خالق العالَم هو الذي ينفع عبادَه بالرِّزق وغيرِه ويهديهم، وهو الذي يملك أن يضرَّهم بأنواع الضَّرر. فإنَّ هذه الأمور من جملة الحوادث التي يُحدِثها ربُّ العالمين، فلو قُدِّر أنَّه ليس محدِثًا لها؛ كانت[7] حادثةً بغير محدِثٍ، أو كان محدِثُها غيرَه. وإذا كان محدِثُها

---

(١) بعدها في (ل) زيادة: «عنه».
(٢) مريم: (٤٢).
(٣) الشعراء: (٧٢-٧٤).
(٤) الأعراف: (١٤٨).
(٥) طه: (٨٨-٨٩).
(٦) قوله: «من المستقر» في (ك): «مستقر»، والمثبت من (م، ل).
(٧) قوله: «لها كانت» في (م): «لكانت»، والمثبت من (ك، ل).

غيرَه؛ فالقول[(١)] في إحداث ذلك الغير كالقول في سائر الحوادث، فلا بُدَّ أن تنتهي إلى قديمٍ لا محدِثَ له.

وكذلك[(٢)] من المستقِرِّ في العقول: أنَّ ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلَّم؛ ناقصٌ عن صفات الكمال؛ لأنَّه لا يسمع كلامَ أحدٍ، ولا يبصر أحدًا، ولا يأمر بأمرٍ، ولا ينهى عن شيءٍ، ولا يخبر بشيءٍ، فإنْ لم يكن كالحيِّ الأعمى الأصمِّ؛ كان بمنزلة ما هو شرٌّ منه، وهو الجماد الذي ليس فيه قَبولٌ أن يسمع ويبصر ويتكلَّم. ونفيُ قبولِ هذه الصِّفات أبلغُ في النَّقص والعجز، وهو أقربُ إلى[(٣)] المعدوم ممَّن يقبلها واتَّصف بأضدادها؛ إذ الإنسان الأعمى أكملُ من الحجر، والإنسانُ الأبكم أكملُ من التُّراب، ونحوُ ذلك ممَّا لا يُوصَف بشيءٍ من هذه الصِّفات.

وإذا كان نفيُ هذه الصِّفات معلومًا بالفطرة أنَّه من أعظم النَّقائص والعيوب، وأقربُ شَبَهًا بالمعدوم= كان من المعلوم بالفطرة أنَّ الخالقَ أبعدُ عن هذه النَّقائص والعيوب من كلِّ ما يُنفَى عنه، وأنَّ اتِّصافَه بهذه العيوب من أعظم الممتنعات.

وهذه الطَّريق ليست «الثَّانيةَ» ولا «الثَّالثةَ»؛ فإنَّ «**الثَّانية**» مبنيَّةٌ على أنَّه حيٌّ؛ فلا بُدَّ من اتِّصافه بها أو بضدِّها، و«**الثَّالثة**» مبنيَّةٌ على أنَّها صفاتُ كمالٍ؛ فيجب اتِّصافُ الرَّبِّ بها، وأمَّا **هذه**؛ فمبنيَّةٌ على أنَّ نفي هذه الصِّفات نقائصُ ومعايبُ ومذامُّ يمتنع وصفُ الرَّبِّ بها.

---

(١) قوله: «وإذا كان محدثها غيره فالقول» في (ل): «والقول»، والمثبت من (م، ك).

(٢) رسمت في الأصول (م، ك، ل): «فلذلك [في (ك) بالواو: «ولذلك]»، فيحتمل قراءتها باللام والكاف، والسياق يرجِّح قراءة الكاف.

(٣) قوله: «وهو أقرب إلى» في (ك): «وهو أبلغ وأقرب إلى اتصاف»، وفي (ل): «وأقرب إلى اتصاف»، والمثبت من (م).

فصلٌ

ﷺ **ثُمَّ قال المصنِّف: ﴿والدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ. والدَّليلُ على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نَظْمُه**[1] **ومعناه﴾**.

قلتُ: هذه الطَّريقة هي من أشهر[2] الطُّرق عند أهل الكلام والنَّظر، حيث يقرِّرون «**نبوَّة**» الأنبياء بـ«**المعجزات**».

ولا ريب أنَّ «**المعجزاتِ**» دليلٌ صحيحٌ لتقرير «**نبوَّة**» الأنبياء، لكنْ كثيرٌ من هؤلاء -بل أكثرُ[3] مَن بنى إيمانَه عليها- يظنُّ أنْ لا تُعرفُ «**نبوَّة**» الأنبياء إلَّا بـ«**المعجزات**»، ثُمَّ لهم في تقرير دلالة «**المعجزة**» على الصِّدق طُرُقٌ متنوِّعةٌ، وفي بعضها من التَّنازع والاضطراب ما سننبِّه عليه[4]، والتزم كثيرٌ من هؤلاء إنكارَ خرق العادات لغير الأنبياء، حتَّى أنكروا كراماتِ الأولياء والسِّحر ونحو ذلك.

وللنُّظَّار هنا طرقٌ متعدِّدةٌ:

منهم مَن لا يجعل «**المعجزةَ**» دليلًا، بل يجعل الدَّليلَ استواءَ ما يدعو إليه وصحَّتَه وسلامتَه من التَّناقُض، كما يقوله طائفةٌ من النُّظَّار.

ومنهم مَن يوجب تصديقَه بدون[5] هذا وهذا.

---

(١) في (م): «لفظه»، والمثبت من (ك، ل)، وهو الموافق لما سبق (ص١٢٣).
(٢) في (ك): «أتم»، والمثبت من (م، ل). (٣) في (ل): «كل»، والمثبت من (م، ك).
(٤) انظر: (ص٧٩٢).
(٥) في (ك): «دون»، والمثبت من (م، ل).

ومنهم مَن يجعل «**المعجزةَ**» دليلًا، ويجعل أدلَّةً أخرى غيرَ «**المعجزة**».
وهذا أصحُّ الطُّرُقِ.

ومَن لم يجعل طريقًا إلَّا «**المعجزةَ**»؛ اضطرَّ(١) لهذه الأمور التي فيها تكذيبٌ بحقٍّ أو تصديقٌ بباطلٍ(٢).

ولهذا كان السَّلَفُ والأئمَّةُ يذمُّون الكلام المبتَدَع؛ فإنَّ أصحابه يُخطِؤون: **إمَّا** في مسائلهم، **وإمَّا** في دلائلهم، فكثيرًا ما يبنون(٣) دينَ المسلمين(٤) في الإيمان بالله وكتبه ورسله على أصولٍ ضعيفةٍ، بل فاسدةٍ، ويلتزمون لذلك لوازمَ يخالفون بها **السَّمع** الصَّحيح **والعقل** الصَّريح!

وهذا حالُ الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم؛ حيث أثبتوا حدوثَ العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتِها -التي هي الأعراضُ-، فاضطرَّهم ذلك إلى القول بحدوث كلِّ موصوفٍ، فنفَوا عن الله الصِّفاتِ، **وقالوا** «بأنَّ القرآن مخلوقٌ»، و«أنَّه لا يُرى في الآخرة»، **وقالوا**: «إنَّه لا مباينٌ ولا محايثٌ»، وأمثال ذلك من مقالات النُّفاة التي تستلزم التَّعطيل، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع(٥).

وليس الأمر كذلك؛ بل معرفتُها بغير «**المعجزات**» ممكنةٌ؛ فإنَّ المقصود إنَّما هو معرفةُ صدق مُدَّعِي «**النُّبوَّة**» أو كذبِه؛ **فإنَّه إذا**(٦) **قال**: «إنِّي رسولُ الله»؛ **فهذا** الكلام(٧) **إمَّا** أن يكون صدقًا، **وإمَّا** أن يكون

---

(١) في (م، ك): «اضطرب»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «بحق... بباطل» في (ل): «لحق... لباطل»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك، ل): «يثبتون»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «الإسلام»، والمثبت من (ك، ل).
(٥) انظر: «**النبوات**» (١/ ٢٤٩)، «**الدرء**» (٣/ ٧٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص٥٠)، «**التدمرية**» (ص١٤٨)، «**المنهاج**» (١/ ٣٠٩)، «**البيان**» (١/ ٢٢١).
(٦) قوله: «فإنه إذا» في (ك): «فإذا»، والمثبت من (م، ل).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «خبر».

كذبًا. **وإن شئتَ قلت**: هذا خبرٌ: **فإمَّا**[١] أن يكون مطابقًا للمخبَر، **وإمَّا** أن يكون مخالفًا له؛ سواءٌ كانت مخالفته له على وجه العمد أو الخطأ؛ إذ قد يظنُّ الرَّجُلُ في نفسه أو غيرِه: أنَّه رسولُ الله؛ غيرَ مُتَعَمِّدٍ للكذب، بل خطأً وضلالًا؛ مثل كثيرٍ ممَّن يتمثَّل له الشَّيطان **ويقول**: «إنِّي ربُّك»، ويخاطبه بأشياءَ، **وقد يقول**[٢] **له**: «أحللتُ لك ما حرَّمتُ على غيرك»، و«أنت عبدِي ورسولِي»، و«أنت أفضلُ أهل الأرض»، وأمثال هذه الأكاذيب؛ فإنَّ مثل هذا قد وقع لكثيرٍ من النَّاس.

فإذا كان مُدَّعي «**الرِّسالة**» إذا[٣] لم يكن صادقًا فلا بُدَّ أن يكون كاذبًا -عمدًا أو ضلالًا-؛ فالتَّمييز بين الصَّادق والكاذب له طرقٌ كثيرةٌ فيما هو دون دعوى «**النُّبوَّة**»، فكيف بدعوى «**النُّبوَّة**»؟!

ومعلومٌ أنَّ مُدَّعي «**الرِّسالة**» إمَّا أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإمَّا أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم؛ ولهذا قال أحدُ أكابرِ ثقيفٍ للنَّبيِّ ﷺ -لما بَلَّغَهم الرِّسالة ودعاهم إلى الإسلام-: «والله لا أقول لك كلمةً واحدةً: إن كنت صادقًا فأنت أجلُّ[٤] من أن أَرُدَّ عليك، وإن كنت كاذبًا فأنت أحقرُ من أن أَرُدَّ عليك»[٥].

فكيف يشتبه أفضلُ الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلِهم، وما أحسن قول حسان[٦]:

---

(١) قول: «هذا خبر فإما» في (ك): «إما»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «وقد يقول» في (م): «ويقول»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٤) بعدها في (ك) زيادة: «في عيني»، ووردت أيضًا في «**المدارج**» (١/ ٥٢١).
(٥) أخرجه ابن إسحاق -كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤١٩)-، وابن جرير في التاريخ (٢/ ٣٤٤)، وأبو نعيم في «**دلائل النبوة**» (١/ ٢٩٥)، والبيهقي في «**دلائل النبوة**» (٢/ ٤١٥).
(٦) انظر: «**الفاضل**» للمبرد (ص٩). ونُسب إلى عبد الله بن رواحة ﵁، انظر: «**ربيع الأبرار**» (٥/ ٩٨)، «**العباب**» (١/ ٢٨)، «**الدر الفريد**» (٩/ ٧)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٩١). =

لو لم تكن فيه آياتٌ مبيِّنةٌ كانت بَدِيْهَتُه تأتيك بالخَبَر

وما من أحدٍ ادَّعى «**النُّبوَّة**» من الكذَّابين إلَّا وقد ظَهَر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشَّياطين[١] عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ، وما من أحدٍ ادَّعى «**النُّبوَّة**» من الصَّادقين إلَّا وقد ظهر عليه من العلم والصِّدق والبِرِّ وأنواعِ الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ.

فإنَّ الرَّسول لا بُدَّ أن يُخبِر النَّاس بأمورٍ، ويأمرَهم بأمورٍ، ولا بُدَّ أن يفعل أمورًا. **والكَذَّابُ** يظهر في نفسِ ما يأمر به وما يُخبِر عنه وما يفعله= ما يَبِينُ به كذبُه من وجوهٍ كثيرةٍ، **والصَّادقُ** يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه ويفعله= ما يظهر به صدقُه من وجوهٍ كثيرةٍ.

بل كلُّ شخصينِ ادَّعيا أمرًا من الأمور: أحدُهما صادقٌ في دعواه، والآخرُ كاذبٌ= فلا[٢] بُدَّ وأن يَبِيْن صدقُ هذا وكذبُ هذا من وجوهٍ كثيرةٍ؛ إذِ **الصِّدقُ** مستلزِمٌ للبِرِّ، **والكَذِبُ** مستلزِمٌ للفجور[٣].

كما في «**الصَّحيحين**» عن ابن مسعودٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**عَلَيكُم بالصِّدقِ؛ فإنَّ الصِّدقَ يَهدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ[٤] يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ صِدِّيقًا. وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ،**

= والقدر المتفق عليه أنه لبعض شعراء النبي ﷺ، وهو صنيع بعض الفحول -كالجاحظ وابن قتيبة-. انظر: «**البيان والتبين**» (١/ ١٥)، «**عيون الأخبار**» (١/ ٣٢٦)، «**المجالسة**» للدينوري (٣/ ٣٠) (٧/ ٣٢٧).

(١) في (م، ك): «الشيطان»، والمثبت من (ل).

(٢) في (ل): «لا»، والمثبت من (م، ك).

(٣) قوله: «إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور» في (م، ك): «إذ الصدق هو [ليست في (ك)] مستلزم البر، والكذب مستلزم الفجور [رسمت في (م): للفجور]»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «وإن البر» في (ك): «والبر»، والمثبت من (م، ل).

وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ الله كَذَّابًا»[١].

ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾[٢]. بَيَّن سبحانه أنَّه ليس بكاهنٍ تَنَزَّلُ عليه الشَّياطين، ولا شاعرٌ؛ حيث كانوا **يقولون**: «ساحرٌ»، و«شاعرٌ»؛ فبيَّن أنَّ الشَّياطين إنَّما[٣] تَنَزَّلُ[٤] على الكاذب الفاجر[٥]، وأنَّهم[٦] يُلقون إليهم السَّمع وأكثرهم كاذبون.

فهؤلاء الكُهَّانُ ونحوهم وإن كانوا يُخبِرون أحيانًا بشيءٍ من المغيَّبات ويكون[٧] صدقًا؛ فمعهم من الكذب والفجور ما يُبيِّن أنَّ الذي يُخْبِرون به ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياءَ؛ ولهذا لمَّا قال النَّبيُّ ﷺ لابن صَيَّادٍ: «**قد خَبَأْتُ لك خَبِيئًا**[٨]»، وقال: «هو الدُّخُّ»؛ قال له النَّبيُّ ﷺ: «**اخسَأْ، فلن تَعْدُوَ قَدْرَكَ**»؛ **يعني**: إنَّما أنت كاهنٌ[٩]. وقال[١٠] للنَّبيِّ ﷺ: «يأتيني صادقٌ وكاذبٌ»[١١]، وقال: «أرى عرشًا على الماء»؛ وذلك هو عرشُ الشَّيطان، كما ثبت[١٢] ذلك في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ[١٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٨)، ومسلم (٢٦٩٢).

(٢) الشعراء: (٢٢١-٢٢٦).

(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٤) قوله: «تنزل... تنزل» في (م): «تتنزل... تنزل»، وفي (ك): «تتنزل... تتنزل»، والمثبت من (ل).

(٥) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل).

(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٧) في (ل): «فيكون»، والمثبت من (م، ك).

(٨) في (م): «خبئا»، والمثبت من (ك، ل). وكلا اللفظين ورد في «**الصَّحيحين**».

(٩) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٩٩) (٨/ ٤٠٠).

(١٠) في (ل): «كما قال»، والمثبت من (م، ك).

(١١) أخرجه البخاري (١٣٦٣)، ومسلم (٣٠٤٠/ ١) من حديث ابن عمر.

(١٢) في (م): «مثل»، وفي (ل): «ثبت مثل»، والمثبت من (ك).

(١٣) أخرجه مسلم (٣٠٤١) من حديث أبي سعيد الخدري.

وبيَّن الله تعالى أنَّ الشُّعراء يتَّبعهم الغاوون. و«**الغاوي**»: الذي يَتَّبعُ هواه وشهوتَه[١]، وإن كان ذلك مضرًّا له في العاقبة؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾[٢]. فهذه صفةُ الشُّعراء، كما أنَّ تلك صفة من تنزَّل عليه الشَّياطين.

فمن عَرف الرَّسولَ وصِدْقَه ووفاءه ومطابقةَ قوله لعمله؛ عَلِمَ علما يقينيًّا[٣] أنَّه ليس بشاعرٍ ولا كاهنٍ[٤].

والنَّاسُ يُميِّزون بين الصَّادق والكاذب بأنواعٍ من الأدلَّة، حتَّى في المدَّعِين للصِّناعات والمقالات -كالفِلاحة والنِّساجة والكتابة، وعلم النَّحو والطِّبِّ والفقه وغير ذلك-؛ فما من أحدٍ يدَّعي العلمَ[٥] بصناعةٍ أو مقالةٍ إلَّا والتَّفريقُ في ذلك بين الصَّادق والكاذب له وجوهٌ كثيرةٌ.

وكذلك من أظهر قصدًا[٦] وعملًا -كمن يُظهر الدِّيانة والأمانة والنَّصيحة والمحبَّة وأمثالَ ذلك من الأخلاق-؛ فإنَّه لا بُدَّ أن يَبينَ[٧] صدقُه وكذبُه من وجوهٍ متعدِّدةٍ.

و«**النُّبوَّة**» مشتملةٌ على علومٍ وأعمالٍ لا بُدَّ وأن يتَّصف الرَّسولُ بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال؛ فكيف يشتبه الصَّادقُ فيها بالكاذب ولا يَبينُ صدقُ الصَّادق وكذبُ الكاذب من وجوهٍ كثيرةٍ؟!

---

(١) في (م): «شهوته»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) الشعراء: (٢٢٥-٢٢٦).
(٣) في (ك، ل): «يقينا»، والمثبت من (م).
(٤) في (ك): «كاذب»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «فما من أحد يدعي العلم» في (م): «فما يدعي أحد من العلم»، وفي (ل): «فما من مدعي العلم»، والمثبت من (ك).
(٦) في (م): «صدقا»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) في (م): «بىن»، وفي (ك): «يتبين»، والمثبت من (ل).

لا سيَّما والعالَم لم يخلُ من نبيٍّ أو آثار نبيٍّ[(١)] من لدن آدم إلى زماننا، وقد عُلم جنسُ ما جاءت به الأنبياء والمرسلون، وما كانوا يَدْعُون إليه ويأمرون به، ولم تزل آثارُ المرسَلين في الأرض، ولم يزل عند النَّاس من آثار الرُّسل ما يعرفون به جنسَ ما جاءت به الرُّسل، ويفرِّقون به بين الرُّسل وغيرِ الرُّسل.

فلو قُدِّر أنَّ رجلًا جاء في زمانِ إمكانِ بعثِ الرُّسل، وأمر بالشِّرك وعبادة الأوثان، وأباح الفواحشَ والظُّلم والكذب، ولم يأمر بعبادة الله ولا بالإيمان باليوم[(٢)] الآخر= هل كان مثل هذا يحتاج أن يُطالَبَ بـ«**معجزةٍ**»، أو يُشكُّ في كذبِه[(٣)]؟!

ولو قُدِّر أنه أتى بما يُظنُّ أنَّه «**معجزةٌ**»؛ لعُلم أنَّه من جنس المخاريق أو الفتن[(٤)] والمحنة. ولهذا لمَّا كان الدَّجَّالُ يَدَّعي الإلهيَّة؛ لم يكن ما يأتي به دالًّا على صدقه؛ للعلم بأنَّ دعواه ممتنعةٌ في نفسها، وأنَّه كذَّابٌ.

وكذلك من نشأ في بني إسرائيلَ معروفًا بينهم بالصِّدق والبرِّ والتَّقوى؛ بحيث قد خُبِر خِبْرةً باطنةً يُعلم منها تمامُ عقله ودينه، ثُمَّ أخبر بأنَّ الله نَبَّأه وأرسله إليهم= فإنَّ هذا لا يكون أَوْلى بالرَّدِّ من أن يخبرنا الرَّجل الذي لا يُشكُّ في عقله وصدقه ودينه أنَّه رأى رؤيا.

وهذا المقام يشبه من بعض الوجوه تنازُعَ النَّاس في أنَّ خبر الواحد: هل يجوز أن يقترن به من القرائن والضَّمائم ما يُفيد معه العلم؟

---

(١) قوله: «من نبي أو آثار نبي» في (ك): «من شيء بآثار نبي»، وفي (ل): «من نبي»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «ولا بالإيمان باليوم» في (م): «ولا بالإيمان ولا باليوم»، وفي (ل): «ولا باليوم»، والمثبت من (ك).

(٣) بعدها في (ك) زيادة: «أنه نبي».

(٤) قوله: «أو الفتن» في (م): «والفتن»، والمثبت من (ك، ل).

ولا ريب أنَّ المحقِّقين من كلِّ طائفةٍ على أنَّ خبر الواحد والاثنين والثَّلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضَّروريُّ بخبر المخبِر. بل القرائن وحدها قد تفيد العلم الضَّروريَّ؛ كما يَعرِفُ الرَّجُلُ رضا الرَّجُلِ وغضبَه، وحبَّه وبغضَه، وفرحَه وحزنَه، وغيرَ ذلك ممَّا في نفسه؛ بأمورٍ تظهر على وجهه قد لا يمكنه التَّعبير عنها.

كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾، ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾(١)، فأقسم أنَّه لا بُدَّ أن يَعْرِف المنافقين في لحن القول، وعَلَّق معرفتهم بالسِّيما على المشيئة؛ لأنَّ ظهور ما في نفس الإنسان من كلامه أبينُ من ظهوره على صفحات وجههِ، **وقد قيل**: «ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه». فإذا كان مثل هذا يُعلم به ما في نفس الإنسان من غير إخبارٍ؛ فإذا اقترن بذلك إخبارُه؛ كان أَوْلَى بحصول العلم.

ولا يقول عاقلٌ من العقلاء: إنَّ مجرَّد خبر الواحد، أو خبر كلِّ واحدٍ يفيد العلم، بل ولا خبر كلِّ خمسةٍ أو عشرةٍ؛ بل قد يخبر ألفٌ وأكثرُ(٢) من ألفٍ، ويكونون كاذبينَ إذا كانوا متواطئينَ.

وإذا كان صدق المخبِر أو كذبُه يُعلم بما يقترن به من القرائن -بل في لحن قوله وصفحات وجهه-، ويحصل بذلك علمٌ ضروريٌّ لا يمكن المرءَ أن يدفعه عن نفسه؛ فكيف بدعوى(٣) المدَّعي أنَّه رسولُ الله؟! كيف يَخْفَى صدقُ هذا من كذبه(٤)؟! أم كيف لا يتميَّزُ الصَّادقُ في ذلك من الكاذب بوجوهٍ من الأدلَّة لا تُعدُّ ولا تُحصى؟!

---

(١) محمد: (٣٠).
(٢) في (ك): «أو أكثر»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (م): «يدعي»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) قوله: «صِدقُ هذا من كذبه» في (ل): «صدقه وكذبه»، وفي (ك): «صدق هذا وكذبه»، =

وإذا كان الكاذب إنَّما يُؤْتى من وجهين: **إمَّا** أن يتعمَّد الكذب، **وإمَّا** أن يُلْبَس عليه -كمن يأتيه الشَّيطان[١]-؛ فمن المعلوم الذي لا ريب فيه أنَّ من النَّاس من يُعلم منه أنَّه لا يتعمَّد الكذب، بل كثيرٌ ممَّن خَبَرَه النَّاسُ وجَرَّبوه من شيوخهم ومُعامليهم يعلمون منهم علمًا قاطعًا أنَّهم لا يتعمَّدون الكذب، وإن كانوا يعلمون أنَّ ذلك ممكنٌ؛ فليس كلُّ ما عُلم إمكانُه جُوِّز وقوعُه[٢]:

❑ فإنَّا نعلم أنَّ الله قادرٌ على قلب الجبال ياقوتًا والبحارِ دمًا؛ ونعلم أنَّه لا يفعل ذلك.

❑ ونعلم من حال البشر -من حيث الجملة- أنَّه يجوز أن يكون أحدُهم يهوديًّا ونصرانيًّا ونحو ذلك؛ ونعلم -مع هذا- أنَّ هذا لم يقع من أشخاصٍ نعرفُهم، بل ولا يقع منهم، ومن[٣] أخبرنا بوقوعه منهم؛ كذَّبناه قطعًا.

ونحن لا ننكر أنَّ الرَّجل قد يتغيَّر ويصير متعمِّدًا للكذب بعد أن لم يكن كذلك، لكن إذا استحال وتغيَّرَ؛ ظَهَرَ ذلك لمن يَخْبُره ويَطَّلِعُ[٤] على أموره. ولهذا لمَّا كانت خديجةُ تعلم من النَّبيِّ ﷺ أنَّه الصَّادق البارُّ؛ قال لها لما جاءه الوحيُ: «**إِنِّي قَد خَشِيتُ عَلَى عَقلِي**»، فقالت: «كلَّا؛ والله لا يُخزيك الله! إنَّك لَتَصِلُ الرَّحِم، وتَصْدُق الحديث، وتَحْمِل الكَلَّ،

= والمثبت من (م).

(١) قوله: «يأتيه الشيطان» في (ك): «تأتيه الشياطين»، والمثبت من (م، ل).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٧٩٠)، «**النبوات**» (٢/ ٩٣٦)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٢١).

(٣) من قوله: «أن هذا لم يقع...» إلى هنا؛ في (ل): «أن هذا لم يقع، بل ولا يقع من أشخاص، وأن مَن»، وفي (ك): «أن هذا لا يقع مع أشخاص يصرفهم بل ولا يقع ومن»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «ظهر ذلك لمن يخبره ويطلع» في (ك): «ظهر من يخبره فيطلع»، والمثبت من (م، ل).

وتَقْرِي الضَّيف، وَتَكْسِبُ المعدوم، وتُعِين على نوائب الحقِّ»[١].

فهو لم يَخَفْ مِن تَعمُّد الكذب؛ فإنَّه يَعْلَم من نفسه ﷺ أنَّه لم يَكْذِب، لكن خاف في أوَّل الأمر أن يكون قد عَرَضَ له عارضُ سوءٍ -وهو المقام الثَّاني-، فذكرتْ خديجةُ ما ينفي هذا؛ وهو ما كان مجبولًا عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم والأعمال؛ وهو الصِّدق المستلزِم للعدل، والإحسان إلى الخلق. ومن جُمع فيه الصِّدق والعدل والإحسان؛ لم يكن ممَّن يُخْزِيه الله.

وصلةُ الرَّحم، وقِرَى الضيف، وحَمْل الكَلِّ، وإعطاء المعدوم، والإعانة على نوائب الحق= هُنَّ[٢] من أعظم أنواع البرِّ والإحسان. وقد عُلم من سُنَّة الله أنَّ مَن جَبَلَه الله على الأخلاق المحمودة، ونَزَّهه عن الأخلاق المذمومة= فإنَّه لا يُخْزِيه.

وأيضًا: فـ«**النُّبوَّةُ**» في الآدميِّين هي من عهد آدم عليه السلام؛ فإنَّه كان نبيًّا، وكان بنوه يعلمون نبوَّته وأحوالَه بالاضطرار، وقد عُلم جنسُ ما يدعو إليه الرُّسل، وجنسُ أحوالِهم؛ فالمدَّعي **للرِّسالة** في زمن الإمكان:

- إذا أتى بما ظهر به مخالفتُه للرُّسل؛ عُلم أنَّه ليس منهم.
- وإذا أتى بما هو من خصائص الرُّسل؛ تبيَّن أنَّه منهم.

لا سيَّما إذا عُلم أنَّه لا بُدَّ من رسولٍ مُنْتَظَرٍ، وعُلم أنَّ لذلك الرَّسول صفاتٍ متعدِّدةً تميِّزه عمَّن سواه؛ فهذا قد يبلغ بصاحبه إلى العلم الضَّروريِّ بأنَّ هذا هو الرَّسول المنتظر، ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٤٩) من حديث عائشة بلفظ: «نفسي» بدل: «عقلي». وقد تكرر عند الشَّيخ في «**المنهاج**» (٨/ ٥٤٩).

(٢) ليست في (ك)، وفي (ل): «هي»، والمثبت من (م).

يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾[١].

والمسلك الأوَّل -النَّوعِي[٢]-؛ هو ممَّا[٣] استدلَّ به النَّجَاشيُّ على نبوَّته؛ فإنَّه لمَّا استَخْبَرهم عمَّا يُخْبِر به، واستَقرأهم القرآن، فقرؤوه عليه= **قال**: «إنَّ هذا والذي جاء به موسى لَيَخرج من مشكاةٍ واحدةٍ»[٤].

وكذلك قَبْلَه وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ؛ لمَّا أخبره النَّبيُّ ﷺ بما رآه، وكان ورقةُ قد تَنَصَّرَ، وكان يكتب الإنجيلَ بالعربيَّة[٥]، فقالت له خديجةُ: «أي عَمِّ! اسمع من ابن أخِيك ما يقول»، فأخبره النَّبيُّ ﷺ بما رأى، فقال: «هذا هو النَّاموس الذي كان يأتي موسى، وإنَّ قومك سيُخرجونك»، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أوَمُخْرِجيَّ هم؟!**»= **قال**[٦]«نعم؛ لم يأتِ أحدٌ بمثل ما جئت به إلَّا عُودي، وإن يُدْرِكْني يَوْمُك أنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤزَّرًا»، فلم ينشب[٧] ورقةُ أن تُوفِّي[٨].

والمسلك الثَّاني -الشَّخْصِي-؛ استدلَّ به هِرَقْل -مَلِكُ الرُّوم-؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا كتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام؛ طلبَ هِرَقْلُ[٩] مَنْ كان هناك مِنَ العرب، وكان أبو سفيان قد قَدِم في طائفةٍ من قريشٍ في

---

(١) البقرة: (١٤٦).

(٢) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٩٨)، «**النبوات**» (١/ ١٨٧) (٢/ ٨٨٦)، «**الدرء**» (٧/ ٣٤٩).

(٣) في (م): «ما»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة.

(٥) وروي أيضًا: «بالعِبْرانيَّة»، وكلاهما صواب، فإنه تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية؛ فكان يكتب الكتاب العبراني، كما كان يكتب الكتاب العربي، لتمكُّنه من الكتابين واللسانين. انظر: «**فتح الباري**» (١/ ٢٥).

(٦) في (م، ك): «فقال»، والمثبت من (ل).

(٧) في (ك): «يلبث»، والمثبت من (م، ل).

(٨) أخرجه البخاري (٤٩٤١)، ومسلم (١٤٩) من حديث عائشة.

(٩) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

تجارةٍ إلى غَزَّةَ، فطلبهم وسألهم عن أحوال النَّبيِّ ﷺ؛ فسأل أبا سفيان وأمر الباقين[١] إن كَذَبَ أن يُكَذِّبوه، فصاروا بسكوتهم[٢] موافقين له في الإخبار.

فسألهم[٣] هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ **فقالوا**: لا.

وهل قال هذا القول أحد قبله؟ **فقالوا**: لا.

وسألهم: أهو ذو نَسَبٍ فيكم؟ **فقالوا**: نعم.

وسألهم: هل كنتم تتَّهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ **فقالوا**: لا، ما جرَّبنا عليه كَذِبًا.

وسألهم: هل اتَّبعه ضُعَفَاءُ النَّاس أم أشرافُهم؟ **فذكروا** أنَّ الضُّعَفاء اتَّبعوه.

وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ **فذكروا** أنَّهم يزيدون.

وسألهم: هل يرجع أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقالوا**: لا.

وسألهم: هل قاتلتموه؟ **فقالوا**: نعم.

وسألهم عن الحرب بينهم وبينه، **فقالوا**: يُدَال علينا المرَّة، ونُدال عليه الأخرى.

وسألهم: هل يغدر؟ **فذكروا** أنَّه لا يغدر.

وسألهم بماذا يأمركم؟ **فقالوا**: يأمرنا أن نعبد الله وحدَه لا نشرك به

---

(١) في (ل): «الباقي»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «فصاروا بسكوتهم» في (ك): «فصاروا يسألونهم»، وفي (ل): «فصاروا يجدونه»، والمثبت من (م).

(٣) في (ك): «مسألة»، وفي (ل): «سألهم»، والمثبت من (م).

شيئًا، وينهانا عمَّا كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصَّلاة والصِّدْق والعَفَاف والصِّلة[١].

فهذه أكثرُ من عشرِ مسائلَ.

ثُمَّ بَيَّنَ لهم ما في هذه المسائل من الدَّلالة، **وأنَّه سألهم** عن أسباب الكذب وعلاماته؛ فرآها منتفيةً، **وسألهم** عن علامات الصِّدق؛ فوجدها ثابتةً:

فسألهم: هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ **فقالوا**: لا، **قال**: «**قلتُ**: لو[٢] كان في آبائه ملِكٌ؛ **لقلت**: رجلٌ يطلب مُلك أبيه.

وسألتك: هل قال هذا القول فيكم أحدٌ قبله؟ **فقلتَ**: لا؛ **فقلت**: لو قال هذا القول[٣] أحدٌ قبله؛ **لقلت**: رجلٌ ائتمَّ بقولٍ قيل قبله».

ولا ريب أنَّ اتِّباع الرَّجل لعادة آبائه، واقتدائه بمن كان قبله كثيرًا ما يكون في الآدميِّين، بخلاف الابتداء بقولٍ لم يُعرف في تلك الأمَّة قبله، وطلبُ أمرٍ لا يناسب حال أهل بيته؛ فإنَّ هذا قليلٌ في العادة، لكنَّه قد يقع؛ **ولهذا أردفه بقوله**: «فهل كنتم تتَّهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟» **فقالوا**: «لا»، **قال**: «فقد[٤] علمتُ أنَّه لم يكن ليدع الكذب على النَّاس، ثُمَّ يذهب فيكذب على الله».

وذلك أنَّ مثل هذا يكون كذبًا محضًا يبتدِئُهُ[٥] لغير عادةٍ جرت، وهذا لا يفعله إلَّا من يكون من شأنه أن يكذب. فإذا لم يكن من خُلُقه الكذبُ

---

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٨٢١) من حديث عبد الله بن عباس.
(٢) في (ك): «فلو»، والمثبت من (م، ل).
(٣) بعدها في (ك) زيادة: «فيكم».
(٤) قوله: «قال: فقد» في (م): «فقالوا: قد»، وفي (ك): «فقال: فقد»، والمثبت من (ل).
(٥) في (م): «سدىه»، وفي (ل): «يكذبه»، والمثبت من (ك).

قطُّ، بل لا يُعرف منه إلَّا الصِّدق، وهو يتورَّع أن يكذب على النَّاس= كان تورُّعه أن يكذب على الله أولى وأولى.

والإنسان قد يخرج عن عادته في نفسه إلى عادة بني جنسه، فإذا انتفى هذا وهذا؛ كان هذا أبعدَ عن الكذب وأقربَ إلى الصِّدق.

ثُمَّ أردف ذلك بالسُّؤال عن علامات الصِّدق؛ **فقال**: «**وسألتك**: أضعفاءُ النَّاس يتَّبعونه أم أشرافهم؟ **فقلت**: ضعفاؤهم. وهم أتباعُ الرُّسل».

وهذه علامةٌ[(١)] من علامات الرُّسل، وهو اتِّباع الضُّعفاء لهم[(٢)] ابتداءً؛ قال الله تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾[(٣)]، وقالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾[(٤)]، وقال تعالى في قصَّة صالح: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ٧٥ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ٧٦﴾[(٥)]، وقال تعالى في قصَّة شعيب: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ٨٨ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَاۚ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ٨٩﴾[(٦)].

---

(١) قوله: «وهذه علامة» في (م): «فهذه علامة»، وفي (ل): «قال فهذه علامات»، والمثبت من (ك).

(٢) في (م، ل): «له»، والمثبت من (ك).

(٣) الشعراء: (١١١).

(٤) هود: (٢٧).

(٥) الأعراف: (٧٥-٧٦).

(٦) الأعراف: (٨٨-٨٩).

ثُمَّ قال هرقل(١): «**وسألتك**: أيزيدون(٢) أم ينقصون؟ **فقلت**: بل يزيدون. وكذلك الإيمان حتى يَتِمَّ.

وسألتك: هل يرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقلت**: لا. وكذلك الإيمان إذا خالطتْ بَشَاشَتُه القلوبَ لا يسخطه أحدٌ».

فسألهم عن زيادة أتْباعه ودوامهم على اتِّباعه؛ **فأخبروه** أنَّهم يزيدون ويدومون.

وهذا من علامات الصِّدق والحقِّ؛ فإنَّ الكذب والباطل لا بُدَّ وأن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابُه، ويمتنع عنه مَن لم يدخل فيه.

ولهذا أخبرت الأنبياءُ المتقدِّمون أنَّ المتنبِّئ الكذَّاب لا يدوم إلَّا مدَّةً يسيرةً(٣)، وهذه من بعض حجج ملوكِ النَّصارى -**الذين يقال**: إنَّهم مِن ولد قيصر هذا أو من(٤) غيرهم-؛ حيث رأى رجلًا يسبُّ النَّبيَّ ﷺ من رؤوس النَّصارى ويرميه بالكذب، فجمع علماءَ النَّصارى، **وسألهم** عن المتنبِّئ الكذَّاب: كم تبقى نبوَّته؟ **فأخبروه** بما عندهم من النَّقل عن الأنبياء أنَّ الكذَّاب المتنبِّئ(٥) لا يبقى إلَّا كذا وكذا سنةً -مدَّةً(٦) قريبةً؛ إمَّا ثلاثين سنةً أو نحوَها-.

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٢) في (ك): «هل يزيدون»، والمثبت من (م، ل).

(٣) انظر: «**النبوات**» (١/ ٥٥٥)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٢٦٩).

(٤) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٥) ليست في (ل)، وفي (ك): «المفتري»، والمثبت من (م).

(٦) في (م) يحتمل: «لمدة» -وهو الموافق لـ(ل)-، ويحتمل: «كمدة» -وهو الأشبه للرسم-، والمثبت من (ك).

فقال لهم: هذا دينُ محمَّدٍ له أكثرُ من خمس مئةِ سنةٍ[١] -أو ستِّ مئة سنةٍ- وهو ظاهرٌ مقبولٌ متبوعٌ؛ فكيف يكون هذا كذَّابًا؟!

ثُمَّ ضرب عنق ذلك الرَّجل.

وسألهم هرقل[٢] عن محاربته ومسالمته؛ **فأخبروه أنَّه** في الحرب تارةً يَغْلِب -كما غَلَب يوم بدرٍ-، وتارةً يُغْلَب -كما غُلِبَ يوم أُحدٍ-، **وأنَّه** إذا عاهد لا يَغْدِر.

فقال لهم: «وسألتك كيف الحرب بينكم وبينه؟ **فقلت**: إنَّها دِوَل؛ يُدَال علينا المرَّةَ ونُدَال عليه الأخرى. وكذلك الرُّسل تُبتلَى وتكون العاقبة لها».

قال: «**وسألتك**: هل يغدر؟ **فقلت**: إنَّه لا يغدر. وكذلك الرُّسل لا تَغْدِر».

فهرقل[٣] لمَّا كان عنده مِن عِلمه بعادة الرُّسل وسُنَّة الله فيهم؛ أنَّه تارةً ينصرهم وتارة يبتليهم، وأنَّهم لا يَغْدِرون= عَلِمَ أنَّ هذا من علامات الرُّسُلِ. فإنَّ سُنَّة الله في الأنبياء والمؤمنين أنَّه يبتليهم بالسَّراء والضَّراء؛ لينالوا درجة الشُّكر والصَّبر، كما في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَا يَقضِي الله لِلمُؤمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيرًا لَهُ، وَلَيسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلمُؤمِنِ؛ إِن أَصَابَتهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ، وَإِن أَصَابَتهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ**»[٤].

والله تعالى قد بَيَّن في القرآن ما في إدالة العدوِّ عليهم يومَ أُحدٍ من الحكمة؛ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «فهو»، والمثبت من (م، ك).
(٤) أخرجه مسلم (٣١١٦) من حديث صهيب الرومي.

إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾[(١)].

فمن الحِكم[(٢)]: **تمييزُ المؤمن من غيره**، فإنَّهم إذا كانوا دائمًا منصورين؛ لم يظهر وليُّهم من عدوِّهم[(٣)] -إذ الجميع يُظهرون الموالاة-، فإذا غُلبوا؛ ظهر عدوُّهم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾[(٥)] إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ﴾[(٧)]، وأمثالُ ذلك.

ومن الحِكم[(٨)]: **أن يتَّخذ منكم شهداءَ**؛ فإنَّ منزلة الشَّهادة منزلةٌ عليَّة

---

(١) آل عمران: (١٣٩-١٤١).

(٢) في (م، ك): «الحكمة»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «من عدوهم» في (ك، ل): «وعدوهم»، والمثبت من (م).

(٤) آل عمران: (١٦٦-١٦٨).

(٥) العنكبوت: (١-٣).

(٦) العنكبوت: (١٠-١١).

(٧) آل عمران: (١٧٩).

(٨) في (م): «الحكمة»، والمثبت من (ك، ل).

في الجنَّة، ولا بُدَّ من الموت، فموتُ العبد شهيدًا أكمل له وأعظمُ لأجره وثوابه، ويكفَّر عنه بالشَّهادة ذنوبُه وظلمُه لنفسه، والله لا يحبُّ الظَّالمين.

ومن ذلك: أن يمحِّص الله الذين آمنوا فيخلِّصهم من الذُّنوب؛ فإنَّهم إذا انتصروا دائمًا حصل للنُّفوس من الطُّغيان وضَعْف الإيمان ما يوجب لها العقوبةَ والهوان؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾[٢].

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَثَلُ المُؤمِنِ كَمَثَلِ الخَامَة من الزَّرْعِ تُفِيئُها الرِّيَاحُ؛ تُقوِّمُهَا تارَةً وَتُمِيلُهَا أُخرَى، وَمَثَلُ المُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الأَرْزِ؛ لَا تَزَالُ ثَابِتَةً عَلَى أَصلِهَا حَتَّى يَكُونَ انجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً**»[٣].

وسُئل ﷺ: أيُّ النَّاس أشدُّ بلاءً؟ فقال: «**الأَنبِيَاءُ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمثَلُ؛ يُبتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ؛ فَإِن كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنهُ، وَإِن كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ فِي بَلَائِهِ. وَلَا يَزَالُ البَلَاءُ بِالمُؤمِنِ فِي نَفسِهِ وَأَهلِهِ وَمَالِهِ؛ حَتَّى يَلقَى الله وَلَيسَ عَلَيهِ خَطِيئَةٌ**»[٤].

وقد قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ۝٢١٤﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٤٢﴾[٦].

وفي الأثر فيما يُروى عن الله تعالى: «يَا ابن آدم! البلاءُ يجمع بيني

---

(١) العلق: (٦-٧).
(٢) آل عمران: (١٧٨).
(٣) أخرجه البخاري (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٩١٣) من حديث كعب بن مالك.
(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٧٥)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وأحمد (١٤٨١) من حديث سعد بن أبي وقاص. وقال الترمذي: (حسن صحيح).
(٥) البقرة: (٢١٤).
(٦) آل عمران: (١٤٢).

وبينك، والعافيةُ تجمع بينك وبين نفسِك»[١]، وفي الأثر أيضًا أنَّهم إذا قالوا للمريض: «اللَّهُمَّ ارحمه»، يقول الله: «**كيف أرحمه من شيءٍ به أرحمُهُ!**»[٢].

وقد شهدنا أنَّ العسكر إذا انكسر: خشع لله، وذَلَّ، وتاب إلى الله من الذُّنوب، وطلب النَّصر من الله، وبرئ مِن حولِه وقوَّتِه متوكِّلًا على الله؛ ولهذا ذكَّرهم الله بحالهم يومَ بدرٍ، وحالِهم[٣] يومَ حنينٍ؛ فقال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾﴾[٥].

وشواهدُ هذا الأصلِ كثيرةٌ، وهو أمرٌ يجده النَّاس بقلوبهم، ويحسُّونه ويعرفونه من أنفسهم ومن غيرهم، وهو من المعارف الضَّروريَّة الحاصلة بالتَّجرِبة لمن جرَّبها، والأخبار المتواترة لمن سمعها.

ثُمَّ ذكر سبحانه حكمةً أخرى؛ فقال: ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾[٦].

---

(١) ذكره في «**جامع المسائل**» (٩/ ٣٨٨)، و«**الفتاوى**» (١٠/ ٣٣٤) وبيَّن أنه من الإسرائيليات، ولم أقف عليه مسندًا.

(٢) ذكره أيضًا في «**الاستقامة**» (١/ ٤٤٠)، و«**جامع المسائل**» (٩/ ٣٨٧)، و«**مجموع الفتاوى**» (١٠/ ١٤٧).

وقد روي عن موسى ﵇، كما في «**قوت القلوب**» (٢/ ٣٩)، و«**الإحياء**» (٤/ ٢٨٩).

وروي أيضًا عن سلَّام بن أبي مطيع، كما في «**العلل**» للإمام أحمد -رواية عبد الله- (٢٤٢٧)، و«**البصائر والذخائر**» للتوحيدي (٧/ ١٤٠).

(٣) في (ك): «وبحالهم»، والمثبت من (م، ل).

(٤) آل عمران: (١٢٣).

(٥) التوبة: (٢٥-٢٦).

(٦) آل عمران: (١٤١).

وذلك أنَّ الله سبحانه إنَّما يعاقب النَّاسَ بأعمالهم، والكافرُ إذا كانت له حسناتٌ؛ أطعمه الله بحسناته في الدُّنيا، فإذا لم يبق له حسنةٌ؛ عاقبه بكفره. والكُفَّارُ إذا أُديلوا؛ يحصل لهم من الطُّغيان والعدوان وشدَّة الكفر والتكذيب ما يستحقُّون به المحْقَ، ففي إدالتهم ما يمحقهم الله به.

وأمَّا الغَدْر؛ فإنَّ الرُّسل لا تَغْدِر أصلًا؛ إذ الغدر قرينُ الكذب، كما في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخلَفَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ**»(١)، وفي «**الصَّحيحين**» أيضًا عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَربَعٌ مَن كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَن كَانَت فِيهِ خَصلَةٌ مِنهُنَّ كَانَت فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»(٢).

بل(٣) الغدر ونحوه داخلٌ في الكذب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١١﴾ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٢﴾﴾(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥١) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) في (ك): «قلت»، والمثبت من (م، ل).

(٤) التوبة: (٧٥-٧٧).

(٥) الحشر: (١١-١٢).

فالغدر يتضمَّن كذبًا[١] في المستقبل، والرُّسل صلوات الله عليهم مُنَزَّهون عن ذلك، فكان هذا من العلامات.

قال هرقل[٢]: «**وسألتك** عما يأمر به، **فذكرتَ** أنَّه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، ويأمركم بالصَّلاة والصِّدق والعفاف والصِّلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم= وهذه صفةُ نبيٍّ. وقد كنتُ أعلم أنَّ نبيًّا يُبعث، ولم أكن أظنُّهُ[٣] منكم، ولودِدْت أنِّي أخلُص إليه، ولولا ما أنا فيه من المُلْك لذهبتُ إليه، وإن يكن ما تقول حقًّا، فسيملك موضع قدميَّ هاتين».

وكان المخاطَب بذلك أبو سفيان بن حربٍ، وهو حينئذٍ كافرٌ من أشدِّ النَّاس بغضًا وعداوةً للنَّبيِّ ﷺ. **قال أبو سفيان**: «فقلت لأصحابي -ونحن خروجٌ-: لقد أمِرَ أمرُ ابنِ أبي كَبْشَةَ، إنَّه لَيخافه[٤] مَلِكُ بني الأَصْفَر»، **قال**[٥]: «وما زلت موقنًا بأنَّ أمر رسول الله ﷺ سيَظْهر حتَّى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كارهٌ».

قلت[٦]: فمثل هذا السُّؤال والبحث أفاد هذا العاقل اللَّبيب علمًا جازمًا بأنَّ هذا هو النَّبيُّ الذي ينتظره.

وقد اعترض على هذا بعضُ من لم يُدرك غَوْر كلامِه وسؤالِه -

---

(١) في (م): «الكذب»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، وفي (ك): «أظن أنه»، والمثبت من (ل).
(٤) في (ل): «ليعظمه»، والمثبت من (م، ك).
(٥) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). وبعدها في (م): «للإنسان من شبع وري وشكر وفرح وغم بأمور مجتمعة لا يحصل»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقها الناسخ في غير موضعها، وقد أتت في موضعها الصحيح في (ك)، كما سيأتي بعد سطور.

كالمازَرِيِّ ونحوِه[١]-، **وقال**: إنَّه بمثل هذا لا تُعلم «**النُّبوَّة**»، وإنَّما تُعلم بـ«**المعجزة**».

وليس الأمر على ما قال؛ بل كلُّ عاقلٍ سليمِ الفطرة إذا سمع هذا السُّؤال والبحث؛ علم أنَّه من أدلِّ الأمور على عقل السَّائل وخِبرته، واستنباطِه ما يُميِّز[٢] به: «هل هو صادقٌ أو كاذبٌ»، وأنَّه بهذه الأمور يتميَّز[٣] له ذلك.

وممَّا ينبغي أن يُعرف: أنَّ ما يحصل في القلب بمجموع[٤] أمورٍ؛ قد لا يَسْتَقِلُّ بعضُها به، بل كلُّ ما يَحْصُل للإنسان من شِبَع ورِيٍّ وسكْرٍ وفَرَحٍ وغَمٍّ بأمورٍ مجتمعةٍ؛ لا يَحْصُل ببعضها، لكن بعضُها قد يُحَصِّل بعضَ الأمر[٥]. وكذلك العلم بمُخبَرٍ من[٦] الأخبار، وبما جَرَّبه من المُجَرَّبات، وبما في نفس الإنسان من الأمور؛ فإنَّ الخَبَر[٧] الواحد يُحَصِّل في القلب نوعَ ظَنٍّ، ثُمَّ الآخر يُقَوِّيه، إلى أن ينتهي إلى العِلْم، حتَّى يتزايد ويقوَى. وكذلك ما يُجَرِّبه الإنسان من الأمور، وما يراه من أحوال الشَّخص. وكذلك ما يُستدلُّ به على كذبه وصدقه.

وأيضًا: فإنَّ الله ﷻ أبقى[٨] في العالم الآثارَ الدَّالَّةَ على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذِّبيهم من العقوبة، وذلك أيضًا معلومٌ بالتَّواتُر: كتواتُر الطُّوْفان، وإغراقِ فرعونَ وجنودِه.

---

(١) انظر: «**المعلم**» للمازري (٣/ ٢٨).
(٢) في (ك): «يتميز»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (ل): «يميز»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك، ل): «لمجموع»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «العلم»، والمثبت من (م، ل).
(٦) قوله: «بمخبر من» في (ل): «بمخبر»، وفي (ك): «بخبر»، والمثبت من (م).
(٧) في (ل): «المخبر»، والمثبت من (م، ك).
(٨) في (ل): «أتقن»، والمثبت من (م، ك).

والله تعالى كثيرًا ما يذكر ذلك في القرآن؛ كقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ۞ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ۞ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۞ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أهلكتها[1] وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ۞ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴿٣٦﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾﴾[4] إلى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٢﴾﴾[5] إلى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾[6] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٧٨﴾﴾[7] إلى

---

(١) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وهي قراءة البصريَّيْن، وقرأ الجمهور: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾. انظر: «النشر» (٢/٣٢٧).

(٢) الحج: (٤٠-٤٤).

(٣) ق: (٣٦-٣٧).

(٤) غافر: (٥).

(٥) غافر: (٢١-٢٢).

(٦) غافر: (٥١).

(٧) غافر: (٧٨).

قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَاۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[1].

ولمَّا ذكر في سورة الشُّعراء قَصَصَ الأنبياءِ -نبيًّا بعد نبيٍّ-: كقصة موسى وإبراهيمَ ونوحٍ ومَن بعده، يقول في آخر كلِّ قصَّةٍ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩﴾﴾[2]، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٤﴾ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿٦٥﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٦٨﴾﴾[3].

وكذلك قال في آخر كلِّ قصَّةٍ، إلى أن قال في قصَّةِ شُعيبٍ: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٨٩﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٩٠﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٩١﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾[5].

---

(١) غافر: (٨٢-٨٥).
(٢) الشعراء: (٨-٩).
(٣) الشعراء: (٦١-٦٨).
(٤) الشعراء: (١٨٩-١٩١).
(٥) ص: (١٢-١٤).

وقال تعالى في قوم شعيب: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَٰبِقِينَ ﴿٣٩﴾ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٠﴾ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٧﴾ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾[2].

فهو سبحانه يذكر ما يظهر للموجودين[3] من مساكنهم التي كانت حول أهل مكَّةَ؛ فإنَّ عامَّة من قصَّ الله نبأه من الرُّسل وأممهم بُعِثوا حول مكَّةَ: كهودٍ باليمن، وصالحٍ بالحِجر من ناحية الشَّام، ونوحٍ وإبراهيمَ وموسَى وعيسَى ويونسَ ولوطٍ وأنبياءِ بني إسرائيلَ بأرض الشَّامِ ومصرَ والجزيرةِ وما يليها من العراق.

وقال تعالى لما قصَّ قصَّة قوم لوطٍ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ فَجَعَلْنَا

---

(١) العنكبوت: (٣٧-٤٣).
(٢) الأحقاف: (٢٧-٢٨).
(٣) قوله: «يظهر للموجودين» في (ك): «ظهر للموحدين»، وفي (ل): «يبين للموجودين»، والمثبت من (م).

عَلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴿١٣٥﴾ ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ ﴿١٣٦﴾ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٣٧﴾﴾(٣).

وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾﴾(٦).

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخَرِّبُونَ(٧) بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴿٢﴾﴾(٨).

---

(١) الحجر: (٧٣-٧٩).
(٢) الصافات: (١٣٣-١٣٨).
(٣) الذاريات: (٣٥-٣٧).
(٤) الفيل: (١-٥).
(٥) قريش: (١-٤).
(٦) آل عمران: (١٣).
(٧) كذا قرأ أبو عمرو، وقرأ الباقون بالتخفيف: ﴿يُخْرِبُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٨٦).
(٨) الحشر: (٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوحَىٰٓ[(١)] إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ[(٢)] ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ[(٣)] جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ[(٤)] مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾ لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾[(٥)].

ومثل هذا في القرآن متعدِّدٌ في غير موضع[(٦)] يذكر الله تعالى **قَصَصَ** رسله ومَن آمن بهم، وما حصل لهم من النَّصر والسَّعادة وحسنِ العاقبة، **وقَصَصَ** من كفر بهم وكذبهم، وما حصل لهم من البلاء والعذاب وسوء العاقبة؛ وهذا من أعظم الأدلَّة والبراهين على صدق الرُّسل وبرِّهم، وكذب من خالفهم وفجوره.

ثُمَّ إنَّه سبحانه بَيَّنَ[(٧)] أنَّ ذلك يُعلم بالبصر، أو السَّمع، أو بهما:

۞ **فـ«البصر والمشاهدة»** لمن رآهم، أو رأى آثارهم الدَّالَّة عليهم؛ كمن شاهدَ أصحابَ الفيل وما أحاط بهم، ومَن شاهد آثارهم بأرض الشَّام

---

(١) كذا قرأ الجمهور، وقرأ حفص بالنون: ﴿نُوحِيٓ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).

(٢) كذا قرأ الجمهور، وقرأ المدنيَّان ويعقوب وابن عامر: ﴿تَعۡقِلُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٥٧).

(٣) كذا قرأ الجمهور، وقرأ أبو جعفر والكوفيُّون بالتخفيف: ﴿كُذِبوا﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).

(٤) في (ل): «فننجي»، وقد نقل الدَّاني وغيره إجماع المصاحف على كتابتها بنون واحدة؛ فلعلها رسمت بنونين موافقة لقراءة من قرأها كذلك؛ وهم الجمهور، وقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم: ﴿فَنُجِّيَ﴾. انظر: «**المقنع**» (ص٩٠، ٩٥)، «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).

(٥) يوسف: (١٠٩-١١١).

(٦) قوله: «متعدد في غير موضع» في (م): «في مواضع»، والمثبت من (ك، ل).

(٧) في (ل): «يبين»، والمثبت من (م، ك).

واليمن والحجاز وغير ذلك؛ كآثار أصحاب الحِجْر وقومِ لوطٍ ونحو[١] ذلك.

۞ **وأمّا «السَّمعُ»**[٢] فبالأخبار التي تفيد العلم؛ **كتواتُر** الأخبار بما جرى من[٣] قصَّةِ موسى وفرعون وغرق فرعونَ في القُلْزُم، **وكذلك تواتُر** الأخبار بقصَّة الخليل مع النَّمرود، **وتواتُر** الأخبار بقصَّة نوحٍ وإغراق أهلِ الأرض، وأمثال ذلك من الأخبار المتواترة عند أهل المِلل وغير أهل المِلل؛ مع أنَّ في بعض مَن تواترت به هذه الأخبارُ ما يحصل العلمُ بخبرهم[٤].

۞ **واشتراكُ «البَصَرِ» و«السَّمعِ»**؛ كما **تُشاهَد** بعضُ الآثار، **وتتواتر** الأخبارُ، بما[٥] يبيِّن الحال:

❑ كما **تُشاهَد** السُّفُن، **ويُعلم** بالخبر أنَّ ابتداءَها كان سفينةَ نوحٍ؛ كما قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ[٦] أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴿١٢﴾﴾[٨].

❑ وكذلك **تُشاهَد** أرضُ الحجر وما فيها من البيوت المنقورة في الجبال، **ويُعلم** بالخبر تفصيلُ[٩] الحال.

---

(١) في (ك): «وغير»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «وأما السمع» في (ك، ل): «والسمع»، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «في»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ل): «بخبره»، والمثبت من (م، ك).
(٥) في (م، ك): «مما» ولعلها محرَّفة عن المثبت، وفي (ل): «ما».
(٦) قوله: «وآية لهم» في الأصول (م، ك، ل): «أولم يروا».
(٧) يس: (٤١-٤٢). (٨) الحاقة: (١١-١٢).
(٩) كتب فوقها في (م): «من».

وأمثالُ ذلك.

وبالجملة: فالعلمُ بأنَّه كان في الأرض مَن يقول: «إنَّه[١] رسول الله»، وأنَّ أقوامًا اتَّبَعوهم، وأنَّ أقوامًا خالفوهم، وأنَّ الله نصر الرُّسُل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقبَ أعداءهم= هو مِن أظهر العلوم المتواترة وأجلاها.

ونَقْلُ هذه الأمور أظهرُ وأوضحُ من نقل أخبار ملوك الفُرس والعرب في جاهليَّتها، وأخبارِ اليونان وعلماء الطِّبِّ والنُّجوم والفلسفة اليونانيَّة؛ كأبقراط وجالينوس، وبطليموس، وسقراط، وأفلاطُن، وأرسطو وأتباعه.

فكلُّ عاقلٍ يَعلم أنَّ نقل أخبار الأنبياء وأممِهم وأعدائهم أكثرُ وأكثرُ من نقل أخبار مثل هؤلاء؛ فإنَّ أخبار الأنبياء وأتباعهم ينقلها من أهل الملل من لا يُحصي عددَه إلَّا الله، ويدوِّنونها في الكتب، وأهلها من أعظم النَّاس تديُّنًا بوجوب الصِّدق وتحريمِ الكذب، ففي العادة المشتركة بينهم وبين سائر بني آدم ما يمنع اتِّفاقَهم وتواطُأَهُم على الكذب، بل ما يمنع اتِّفاقهم على كتمان ما تتوفَّر الهمم والدَّواعي على نقله، وفي عادتهم الخاصَّة ودينهم الخاصِّ برهانٌ آخرُ أخصُّ من الأوَّل وأكملُ[٢].

وهذا معلومٌ على سبيل التَّفصيل من حال أمَّتنا؛ فإنَّا نعلم علمًا ضروريًّا بالنَّقل المتواتر من عادة سلف الأمَّة ودينهم الموجِب للصِّدق والبيان، المانع من الكذب والكتمان= ما يوجب علمًا ضروريًّا لنا بما تواتر لنا عنهم، وبانتفاءِ أمورٍ لو كانت موجودةً لنقلوها، وأهلُ الكتابَيْن قَبْلَنا عندهم من التَّواتر بجُمَل الأمور ما يحصل به المقصود في هذا الموضع.

---

(١) في (ل): «بأنه»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «برهان آخر أخص من الأول وأكمل» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «آخر» في (م): «خاص».

وإن كان قد يجيء كذبٌ أو كتمانٌ في بعض التَّفاصيل من أهل الكتابَيْن قَبْلَنا ومِن[(١)] بعض أُمَّتِنا؛ فهو[(٢)] أقلُّ بكثيرٍ ممَّا يقع من الكذب والكتمان بأخبار الفرس واليونان والهند وغيرهم ممَّن يُنقَل[(٣)] أخبارُ ملوكهم وعلمائِهم ونحو ذلك.

وما من عاقلٍ يسمع[(٤)] الخبر عن هؤلاء وعن هؤلاء[(٥)] -كما هو موجودٌ في هذا الزَّمان في الكتب والأَلْسِنَةِ-؛ إلَّا ويحصل له من العلوم الضَّروريَّة بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ أعظم ممَّا يحصل من العلوم بأحوال ملوك الفرس والرُّوم وعلمائهم وأوليائهم وأعدائهم، وهذا بَيِّنٌ ولله الحمد.

ولولا أنَّ هذا **الجوابَ** إنَّما كان القصدُ به الكلامَ على هذه **العقيدة المختصرة**؛ لكان البسطُ في هذه المواضع أَوْلى من ذلك؛ فإنَّ هذه المقامات تحتمل بسطًا عظيمًا[(٦)]، لكن نبَّهنا على مقدِّماتٍ نافعةٍ؛ فإنَّ كثيرًا من أهل النَّظر والكلام يقصِّرون[(٧)] في **حجج** الاستدلال على تقرير ما يجب تقريرُه من «**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّة**» تقصيرًا كثيرًا جدًّا، كما أنَّهم كثيرًا ما يُخطِؤون فيما يذكرونه من **المسائل**.

---

(١) في (م): «أو في»، وفي (ك): «وفي»، والمثبت من (ل).
(٢) في (م، ل): «فهذا هو»، والمثبت من (ك).
(٣) في (م، ك): «نقل»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م، ك): «سمع»، والمثبت من (ل).
(٥) قوله: «وعن هؤلاء» في (ك): «وهؤلاء»، والمثبت من (م، ل).
(٦) من قوله: «وهذا بين...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «وأعدائهم وقد نبهنا...».
(٧) قوله: «فإن كثيرًا من أهل النظر والكلام يقصرون» في (ك): «فإن أكثر أهل النظر يقتصرون»، وفي (ل): «فإن أكثر أهل الكلام مقصرون»، والمثبت من (م)، إلا قوله: «والكلام» في (م): «أهل الكلام»، ولعل صوابها ما أثبت.

ومن لا يعرف الحقائقَ يظنُّ أنَّ ما ذكروه هو الغايةُ في «**أصول الدِّين**» -في دلائله ومسائله-؛ **فيورثه** ذلك مخالفةً للكتاب والسُّنَّة، بل ولصريح العقل في مواضعَ، **ويورثه** استضعافًا لكثيرٍ من أصولهم، وشَكًّا فيما ذكروه من «**أصول الدِّين**» واسترابةً، بل قد **يورثه** ترجيحًا لأقوال من يخالف الرُّسل من متفلسفةٍ وصابئينَ ومشركينَ(١) ونحوهم؛ حتَّى يبقى في الباطن منافقًا زنديقًا، وفي الظَّاهر متكلِّمًا يذبُّ عن «**النُّبوَّات**».

ولهذا قال أحمدُ وغيرُه ممَّن قال(٢) من السَّلف: «علماءُ الكلام زنادقةٌ»(٣)، و«ما ارتدى أحدٌ بالكلام إلَّا كان في قلبه غِلٌّ على أهل الإسلام»(٤)؛ وذلك لأنَّهم(٥) بنوا أمرَهم على أصولٍ فاسدةٍ أوقعتهم في الضَّلال. وليس هذا موضعُ بسط هذا؛ فقد(٦) بسطناه في غير هذا الموضع(٧).

والمقصود هنا: أنَّ طرق العلم بالرِّسالة كثيرةٌ جدًّا، متنوعةٌ؛ ونحن اليوم إذا علمنا بالتَّواتر أحوالَ الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ علمنا علمًا يقينًا أنَّهم كانوا صادقينَ على الحقِّ **من وجوهٍ متعدِّدةٍ**:

منَّها: أنَّهم أخبروا الأُمَمَ بما سيكون من انتصارهم، وخِذْلان أولئك،

---

(١) قوله: «متفلسفة وصابئين ومشركين» في (ل): «متفلسف وصابئ ومشرك»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «ممن قال» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل).

(٣) انظر: «**الإحياء**» (١/ ٩٥).

(٤) انظر: «**مسائل أبي داود**» (١٧٧٧)، «**جامع بيان العلم**» (١٧٩٦).

(٥) قوله: «وذلك لأنهم» في (ك): «قلت: وذلك أنهم»، وفي (ل): «لأنهم»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «ما قد»، وفي (ك): «فإنا»، والمثبت من (ل).

(٧) انظر: «**جامع المسائل**» (٩/ ٥-١٧)، «**الدرء**» (٧/ ١٤٥)، «**قاعدة شريفة في السنة والبدعة**» (ق٩، ١٣) -قيد النشر-، «**البيان**» (ق٢٤٥-٢٥٥، ٢٧٥) -قيد النشر-.

وبقاء العاقبة لهم [*أخبارًا كثيرةً في أمورٍ كثيرةٍ، وهي كلُّها صادقةٌ، لم يقع في شيءٍ منها تخلُّفٌ(١) ولا غلطٌ، بخلاف ما(٢) يخبر به من ليس متَّبعًا لهم ممن تَنزَّلُ عليه الشَّياطينُ(٣)، أو يستدلُّ على ذلك بالأحوال الفلكيَّة وغير ذلك؛ فإنَّ هؤلاء لا بُدَّ أن يكذبوا كثيرًا؛ بل الغالبُ من أخبارهم الكذبُ، وإن صدقوا أحيانًا*](٤).

ومن ذلك: أنَّ ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم؛ إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه؛ كحصول الغرق لفرعون وقومِه بعد أن دخل البحر خلْف موسى وقومِه= كان هذا ممَّا يورث علمًا ضروريًّا أنَّ الله تعالى أحدث هذا نصرًا لموسى عليه السلام وقومِه، ونجاةً لهم؛ وعقوبةً لفرعونَ وقومِه، ونكالًا لهم. وكذلك أمرُ نوحٍ والخليلِ عليهما السلام، وكذلك قصَّةُ الفيل، وغير ذلك.

ومن الطُّرُق أيضًا: أنَّ من تأمَّل ما جاءت به الرُّسل عليهم السلام فيما أخبرت به وما أمرت به= علم بالضَّرورة أنَّ مثل هذا لا يصدر إلَّا عن(٥) أعلم النَّاس وأصدقِهم وأبرِّهم، وأنَّ مثل هذا يمتنع صدورُه عن كاذبٍ متعمِّدٍ للكذب مفترٍ على الله يخبر عنه بالكذب الصَّريح، أو مخطئٍ جاهلٍ ضالٍّ يظنُّ أنَّ الله تعالى أرسله ولم يرسله.

وذلك لأنَّ فيما أخبروا به وما أمروا به من الإحكام والإتقان، وكشفِ الحقائق، وهَدْيِ الخلائق، وبيانِ ما يعلمه العقلُ جملةً، ويعجز عن

---

(١) لم تحرر في (م)، وفي (ك): «تخلق»، ولعلها مصحَّفة عن المثبت.
(٢) في (ك): «من»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «تنزل عليه الشياطين» في (م): «ينزل عليه الشيطان»، والمثبت من (ك).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٥) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).

معرفته تفصيلًا= ما يُبيِّن أنَّهم من[(١)] العلم والمعرفة والخبرة في الغاية التي باينوا بها أعلمَ الخلق ممَّن[(٢)] سواهم؛ فيمتنع أن يصدر مثلُ ذلك عن جاهلٍ ضالٍّ.

وفيها من الرَّحمة والمصلحة والهُدَى والخير، ودلالة الخلق على ما ينفعهم، ومنع[(٣)] ما يضرُّهم= ما يُبيِّن أنَّ ذلك صدر عن راحمٍ بَرٍّ يقصد غايةَ الخير والمنفعة للخلق.

وإذا كان ذلك يدلُّ على كمال علمهم، وكمال حسن قصدهم؛ فمَن تمَّ علمه وتمَّ حُسن قصده امتنع أن يكون كاذبًا على الله، يَدَّعي عليه هذه الدَّعوى العظيمة، التي لا يكون أفجر[(٤)] من صاحبها إن كان كاذبًا متعمِّدًا، ولا أجهل منه إن كان مخطئًا.

وهذه الطَّريق تُسلك جملةً في حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، وتفصيلًا في حقِّ واحدٍ واحدٍ[(٥)] بعينه، فيستدلُّ المستدلُّ[(٦)] بما يعلمه من الحقِّ والخير جملةً على علم صاحبه وصدقه، ثُمَّ يستدلُّ بعلمه وصدقه على ما لم[(٧)] يعلمه تفصيلًا.

والعلم بجنس الحقِّ والباطل والخير والشَّرِّ والصِّدق والكذب؛ معلومٌ بالفطرة والعقل الصَّريح، بل جُمَلُ ذلك مما اتَّفق[(٨)] عليه بنو آدم؛ ولذلك

---

(١) في (م، ك): «في»، والمثبت من (ل).

(٢) في (م): «مما»، وفي (ل): «من»، والمثبت من (ك).

(٣) في (ل): «ويمنع»، والمثبت من (م، ك).

(٤) في (ك): «أنحس»، والمثبت من (م، ل).

(٥) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل)، ولهذا التركيب نظائر في كلام الشَّيخ. انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ١٥٥، ٢٤٠)، «**الرد على السبكي**» (٢/ ٦١٥، ٦٦٥)، «**الدرء**» (٨/ ٣٤٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٤٤)، «**الصفدية**» (ص٣٧٧).

(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٧) في (م): «لا»، والمثبت من (ك، ل).

(٨) في (ك، ل): «اتفقت»، والمثبت من (م).

يُسمَّى ذلك[١] معروفًا ومنكرًا. فإذا عُلم أنَّه فيما عَلِم النَّاس أنَّه حقٌّ وأنَّه خيرٌ؛ هو أعلم منهم به، وأنصح الخلق فيه[٢]، وأصدقهم فيما يقول= عُلِم بذلك أنَّه صادقٌ عالمٌ ناصحٌ، لا كاذبٌ ولا جاهلٌ ولا غاشٌّ.

وهذه الطَّريق يسلكها كلُّ أحدٍ بحسبه، ولا يحتاج في هذه الطَّريق إلى أن يُعلم أوَّلًا خواصُّ «**النُّبوَّة**» وحقيقتُها وكيفيَّتُها، بل أن يُعلم أنَّه صادقٌ بارٌّ فيما يُخْبِر به ويأمر به، ثُمَّ مِن خَبَره يُعلم حقيقةُ «**النُّبوَّة والرِّسالة**».

وقد سلك آخرون من المتكلِّمة والمتفلسفة والمتصوِّفة وغيرهم طريقًا أخرى تشبه هذه من وجهٍ دون وجهٍ؛ وهو أن يُعلم «**النُّبوَّةُ**» أوَّلًا، وأنَّها موجودةٌ في بني آدم، وأنَّهم محتاجون إليها، ويُعلم صفاتُها، ثُمَّ يُعلم عينُ «**النَّبيِّ**».

ثُمَّ **المتكلِّمون** من المعتزلة وغيرهم يوجبون «**النُّبُوَّة**» على الله تعالى على طريقتهم[٣] في إيجاب ما يوجبونه عليه، **والمتفلسفةُ** قد[٤] يوجبون ذلك على طريقتهم فيما يجب وجوده في العالَم، **وغيرُهم** يوجب ذلك لِمَا عُلم من عادته سبحانه في[٥] حكمته ورحمته وإعطائه الخلق ما يحتاجون إليه.

وبالجملة: فيعلمون نوعها في العالَم، ثُمَّ يعلمون الواحد من النَّوع[٦] بثبوت حقيقة النَّوع فيه، وهذه الطَّريق يسلكها كثيرٌ من المتكلِّمة

---

(١) قوله: «يسمى ذلك» في (ك): «سمي»، والمثبت من (م، ل).

(٢) قوله: «هو أعلم منهم به، وأنصح الخلق فيه» في (م): «من هو أعلم به، وأنصح للخلق فيه»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) في (م، ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «طريقهم»، والمثبت من (ك).

(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٥) في (م، ك): «ومن»، والمثبت من (ل).

(٦) في (ل): «الجنس»، والمثبت من (م، ك).

والمتصوِّفة[(١)] والمتفلسفة والعامَّة وغيرهم.

لكنَّ المتفلسفة -كابن سينا وأمثالِه- أدركوا من «**النُّبوَّةِ**» بقدر ما أعطتهم موادُّهم الفلسفيَّة، التي علموا بها أنَّ «**النَّبيَّ**» يكون له كمالُ القوَّة العلميَّة، وكمال قوَّة السَّمع والبصر، وكمالُ قوَّة النَّفْس؛ بحيث يعلم ويسمع ويبصر ما يقصر عنه غيره، ويفعل في العالم بهمَّته ما يعجز عنه غيره[(٢)].

[* **وهؤلاء يجعلون نفس[(٣)] «النُّبوَّة» ثلاثةَ أمورٍ[(٤)]**:

أحدُها: أن تكون له قوَّةٌ عقليَّةٌ قدسيَّةٌ؛ يَنال بها العلم من غير تَعَلُّمٍ.

والثَّاني: أن تكون له قوَّةٌ خياليَّةٌ؛ يَتَخَيَّل بها الحقائقَ العقليَّةَ من صوَرٍ خياليَّةٍ في نفسه من جنس منام النَّائم، فيرى[(٥)] في نفسه صوَرًا -وذلك هو الملائكة عندهم-، ويسمع أصواتًا -وذلك هو كلامُ الله عندهم-.

الثَّالث: أن تكون لنفسه قوَّةٌ على أن تؤثِّر في العالَم تأثيرًا عجيبًا.

وهذه الأمور الثَّلاثة تحصل لخلقٍ كثيرٍ، هم دون مرتبة[(٦)] الصَّالحين -فضلًا عن «**النُّبوَّة**»-، ولهذا كانت «**النُّبوَّة**» عندهم مكتسَبةً، فصار[(٧)] كثيرٌ

---

(١) قوله: «المتكلمة والمتصوفة» في (م): «المتصوفة والمتكلمة»، وفي (ل): «المتكلمة المتصوفة»، والمثبت من (ك).

(٢) قوله: «عنه غيره... عنه غيره» في (ك): «عنه غيره... غيره عنه»، وفي (ل): «غيره عنه... غيره عنه»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).

(٤) انظر: «**معارج القدس**» للغزالي (ص١٣٥). وانظر: «**الصفدية**» (ص٥٢)، «**النبوات**» (١/ ٥٠٤) (٢/ ٦٩٥)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٣٤) (٨/ ٢٣)، «**الدرء**» (٥/ ٣٥٥)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٢)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٦٠)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٣)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٣٤)، «**الفتاوى**» (٢٧/ ٢٨٢)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٦).

(٥) في (م): «فإنه يرى»، والمثبت من (ك).

(٦) في (ك): «رتبة»، والمثبت من (م).

(٧) في (م): «وصار»، والمثبت من (ك).

منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول، ولابن سبعين؛ **ولهذا كان ابنُ سبعين يقول**: «لقد زَرَبَ ابنُ آمنة حيث قال: لا نبيَّ بعدي»[(١)].

وهؤلاء يجعلون «**النَّبيَّ**» و«**السَّاحرَ**» من جنسٍ واحدٍ، **لكن يقولون**: «بينهما من الفصْل بإرادة النَّبيِّ: الخيرَ، وإرادة السَّاحرِ: الشَّرَّ»، **ويقولون**: «المَلَك والشَّيطان قُوًى، لكن قُوَّة المَلَك قُوَّةٌ صالحةٌ، وقُوَّة الشَّيطان قوَّةٌ فاسدةٌ».

وأمَّا من يقول: «الملائكةُ والجنُّ هم جنسٌ واحدٌ»؛ فذاك يقوله مَن هو مِن هؤلاء من النُّظَّار، ولهم شبهةٌ شرعيَّةٌ وعقليَّةٌ -حيث اختُلف في إبليسَ: هل هو من الملائكة أو ليس منهم؟- لكن قولهم باطلٌ، كما قد ذُكر في غير هذا الموضع[(٢)].

---

(١) قوله: «لقد زرب ابن آمنة حيث قال: لا نبي بعدي» في (م): «لقد روب ابن أبي أمية حيث قال لا نبي بعدي»، وفي (ك): «لقد زدت في حديث قال: لا نبي بعدي نبي عربي»، ولعل الصواب ما أثبت. وقد ذكرها في: «**المنطقيين**» (ص٤٨٧)، «**الصفدية**» (ص٢٨٣)، «**الدرء**» (١/ ٣١٨) (٥/ ٢٢) (١٠/ ٢٠٤)، «**المنهاج**» (٨/ ٢٥)، «**جامع الفصول**» (١/ ١٤٠)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٣-٥٠٥). وهي في بعض المصادر: «لقد زَرَبَ ابن آمنة على نفسه حيث قال: لا نبي بعدي»، وفي بعضها -من وجه آخر- أيضًا: «لقد تحجَّر ابن آمنة واسعًا بقوله: لا نبي بعدي»، انظر: «**تاريخ الإسلام**» (١٥/ ١٦٩)، «**العقد الثمين**» (٥/ ٦).

وقوله: «زَرَبَ» كذا في عامَّة المواضع عند الشَّيخ -وعند غيره أيضًا-، **يقال**: «زَرَبْتُ الغنم»؛ **أي**: حظرت حولها بزريبة. وفي «**جامع الفصول**»: «زَرَتَ» -ولعل المراد: حجَّر أو ضيَّق؛ فـ«زَرَتَهُ» من باب «زَرَدَهُ» و«زَعَتَهُ» وزنًا ومعنًى، **أي**: خنقه-، وفي بعض المصادر: «تحجَّر»، والمعنى متقارب. انظر: «**المنجد**» لكراع النمل (ص٢١٩)، «**الأفعال**» لابن الحداد (٣/ ٤٥١)، «**لسان العرب**» (١/ ٤٤٧)، «**تاج العروس**» (٣/ ١١) (٤/ ٥٢٧).

(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ١٣٧، ١٣٨، ٦٠٦، ٦١٠) (٢/ ٧٠١، ٨٣٧، ١٠٤٣)، «**المنطقيين**» (ص٤٨١)، «**الإيمان**» (ص٢٦٠)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٦٥، ٥٠٤)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٩٣، ٣٣٧) (١٩/ ١٥٨)، «**الإشارات**» (٤/ ١٥٤-١٥٨)، «**النجاة**» (ص٣٤١).

وهؤلاء يسلِّمون أنَّ*][(١) هذا القدرَ يحصل نوعٌ منه لغيرهم من الأولياء، لكن يحصل لهم ما هو دون ذلك. وهذا على طريقة عقلاء المتفلسفة الذين يفضِّلون «**النَّبيَّ**» على «**الفيلسوف**» و«**الوليِّ**»، كابن سينا وأمثاله.

وأمَّا غلاتُهم -كالفارابيِّ وأمثاله- الذين قد يفضِّلون «**الفيلسوفَ**» على «**النَّبيِّ**»، كما يفضِّل أشباهُهم -كابن عربيٍّ الطَّائيِّ صاحبِ «**الفتوحات المكِّيَّة**» و«**فصوص الحِكَم**» وغيرهما-؛ فإنَّهم(٢) يُفَضِّلون «**الوليَّ**» على «**النَّبيِّ**»، [*وكان(٣) يَدَّعي أنَّه يأخذ من المَعْدِن الذي يأخذ منه المَلَك، الذي يُوْحَى به إلى «**النَّبيِّ**»؛ فإنَّ المَلَك -على أصلهم- هو الخيال الذي في نفس «**النَّبيِّ**»، و«**النَّبيُّ**» بزعمهم يأخذ عن ذلك الخيال، والخيالُ يأخذ عن «**العقل**»، ثُمَّ زعم هذا أنَّه يأخذ عن «**العقل**» الذي فوق الخيال، **فلهذا قال**: إنَّه يأخذ من المَعْدِن الذي يأخذ منه المَلَكُ ما يوحى به إلى

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «ما يعجز غيره عنه. وهذا القدر...».

تنبيه: من قوله: «وهؤلاء يجعلون النبي والساحر من جنس واحد...» إلى هنا؛ وقع في هذا الموضع اضطراب في الأصلين (م، ك)؛ ففي (م): «وهؤلاء يجعلون النبي والساحر من جنس واحد، لكن افترقوا بالصفات، فذاك يقوله من هو من هؤلاء من النظار، ولهم شبهة شرعية وعقلية، حيث اختلف في إبليس، هل هو من الملائكة أو ليس منهم، لكن قولهم باطل، كما قد ذكر [في] غير هذا الموضع، وهؤلاء يسلمون أن»، وفي (ك): «وهؤلاء يجعلون النبوة من جنس واحد وقوة النفس في العلم والقدرة، لكن يقول بينهما من الفضل بإرادة النبي الخير، وإرادة الساحر الشر، ويقولون: الملك والشيطان قوى، لكن قوة الملك قوة صالحة، وقوة الشيطان قوة فاسدة، وأما من يقول: الملائكة والجن هم جنس واحد يقر الصفات، وهؤلاء يقولون إن»، وفي الكلام اضطراب ونقص وتحريف، والظاهر أن كلا الناسخين قد كتب بعض ما وقع له من الزيادة ووقع له في أثناء ذلك أيضًا سقط وتحريف واضطراب. ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) **أي**: ابن عربي.

«**النَّبيِّ**»(١)*[(٢)]= فهؤلاء شاركوهم في أصل طريقهم. لكن عَظُمَ ضلالُهم وجهلُهم بقدر الأنبياء، مع أنَّ أصلَ معرفة هؤلاء بقدر «**النُّبُوَّة**» معرفةٌ ناقصةٌ بَتْراءُ. بل مَن عرف ما جاءت به الأنبياء، وما يذكرونه في قَدْر «**النُّبُوَّة**»؛ عَلِم أنَّهم آمنوا ببعض ما جاءت به الرُّسل وكفروا ببعضٍ، فكما أنَّ اليهود والنَّصارى آمنوا ببعض الأنبياء وكفروا ببعضٍ؛ فهؤلاء آمنوا ببعض صفات «**النُّبوَّة**» وكفروا ببعضٍ؛ ولهذا قد يكون فيهم مَنْ هو أكفرُ من اليهود والنَّصارى، وقد يكون في اليهود والنَّصارى من هو أكفر منهم، بحسب ما آمن به كلٌّ من هؤلاء -ممَّا(٣) جاءت به الرُّسل- وما كفروا به.

وأبو حامدٍ كثيرًا ما يسلك هذه الطَّريق في كتبه، لكنه لا يوافق المتفلسفة على كلِّ ما يقولونه، بل يكفِّرهم ببعضٍ، ويضلِّلهم في بعضٍ(٤)؛ وإن كان في الكتب المضافة إليه ما قد يوافق بعض أصولهم، بل في الكتب التي يقال إنَّها(٥) «**مضنونٌ بها على غير أهلِها**» ما هو فلسفةٌ محضةٌ مخالِفةٌ لدين المسلمين واليهود والنَّصارى، وإن كانت قد عُبِّر عنها بعباراتٍ إسلاميَّةٍ.

لكن هذه الكتب: من(٦) **النَّاس من يقول**: إنَّها مكذوبةٌ على أبي حامدٍ، **ومنهم من يقول**: بل(٧) رجع عنها(٨).

---

(١) انظر: «**الفصوص**» (ص٦٢، ١٣٥).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) في (م): «هما» -وكأنها محرَّفة عن المثبت-، وفي (ل): «بما»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك، ل): «موضع»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «لها»، والمثبت من (ل)، وفي (م) تحتمل الوجهين.
(٦) في (ل): «في»، والمثبت من (م). (٧) في (م): «إنه»، والمثبت من (ل).
(٨) قال في «**الفتاوى**» (١٣/٢٣٨): (وهذا أقرب الأقوال). وانظر في الكلام على نسبتها: «**الانتصار**» (ص٩٣ ت٢)، «**التعليق على نقض المنطق**» (ص١١٣ ت٢، ١١٥ ت٣).
ومن قوله: «بعبارات إسلامية...» إلى هنا؛ سقط في (ك)، والمثبت من (م، ل).

ولا ريب أنَّه صرَّح في مواضعَ بنقيض ما قاله في هذه الكتب، وأخبر في «**المنقذ من الضَّلال**» وغيره من كتبه؛ بما في ذلك من الضَّلال، وذكر كيف كان طلبه للعلوم أوَّلًا[١]؛ **حتَّى قال**[٢]: (أقبلتُ بجدٍّ بليغٍ أتأمَّلُ في المحسوسات والضَّروريَّات، وأنظر هل يمكنني أن أشكِّك نفسي فيها؛ فانتهى بي طولُ التَّشكيك[٣] إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضًا، وأخذ يُتْبِعُ الشَّكَّ[٤] فيها...)[٥]، وذكر بعض شبه السُّوفسطائيَّة في الحسِّيَّات.

إلى أن قال: (فلمَّا خطر لي هذه الخواطرُ وانقدحت في النَّفس؛ حاولتُ لذلك علاجًا فلم يتيسر؛ إذ لم يمكن دفعه إلَّا بدليلٍ، ولم يمكن نَصْبُ دليلٍ إلَّا من تركيب العلوم الأَوَّلِيَّة. وإذا لم تكن مُسَلَّمةً لم يمكن ترتيبُ الدَّليل، فأعضل هذا الدَّاء، ودام قريبًا من شهرينِ، أنا فيها على مذهب السَّفسطة بحكم الحال، لا بحكم المنطق والمقال؛ حتَّى شفى الله تعالى عنِّي ذلك المرض والإعلال، وعادت النَّفس إلى الصِّحَّة والاعتدال، ورجعت الضَّروريَّات العقليَّة مقبولةً موثوقًا بها على أمنٍ ويقينٍ، ولم يكن ذلك بنَظْم دليلٍ وترتيب كلامٍ، بل بنورٍ قذفه الله تعالى في الصَّدر، وذلك النُّور هو مفتاح أكثر المعارف)[٦].

---

(١) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٢) هنا بدأ النقل المطول من «**المنقذ**»، وسأقابل النصوص المنقولة هنا على نسختين عتيقتين: **الأولى**: نسخة شهيد علي (١٧١٢)، وسأشير لها بـ(**ن١**)، **والثانية**: نسخة فيض الله (٢١٢٣)، وسأشير لها بـ(**ن٢**)، وسأقتصر على ذكر أهم الفروق وأبرزها، وذلك لكثرتها وعدم الحاجة إلى أغلبها، وسأوثق النقل بما يوافقه من مطبوعة دار المنهاج.

(٣) في الأصول (م، ك، ل): «التسلسل»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٤) قوله: «يتبع الشك» في (م) يشبه أن تكون: «يوجه النيل» أو: «يوجه الشك»، وفي (ك): «بدرجة الشك»، وفي (ن١): «يتسع للشك»، وفي (ن٢): «يتسع الشك»، والمثبت من (ل).

(٥) «**المنقذ**» (ص٤٨).

(٦) «**المنقذ**» (ص٥١-٥٢).

قال[١]: (فمن ظنَّ أنَّ الكشف موقوفٌ على الأدلَّة المجرَّدة[٢]، فقد ضَيَّقَ رحمةَ الله تعالى الواسعة)[٣].

إلى أن قال: (والمقصود من هذه الحكاية أن يُعلم كمالُ الجدِّ في الطَّلب، حتَّى انتهى إلى طلب ما لا يُطلب؛ لأنَّ الأَوَّليَّات ليست مطلوبةً؛ فإنَّها حاضرةٌ، والحاضرُ إذا طُلب؛ بَعُدَ[٤] واختفى)[٥].

قال: (ولمَّا كفاني الله تعالى هذا المرض؛ انحصرت أصنافُ الطَّالبين عندي في **أربع فِرَقٍ**:

- **المتكلِّمون**؛ وهم يَدَّعون أنَّهم أهلُ الرَّأي والنَّظر.
- **والباطنيَّة**؛ وهم يَدَّعون[٦] أنَّهم أصحابُ التَّعليم، والمخصوصون بالاقتباس من الإمام المعصوم.
- **والفلاسفة**؛ وهم يَدَّعون[٧] أنَّهم أصحابُ المنطق والبرهان.
- **والصُّوفيَّة**؛ وهم يَدَّعون[٨] أنَّهم خاصَّة الحضرة، وأهلُ المشاهدة والمكاشفة.

فقلت في نفسي: الحقُّ لا يعدو هذه الأصنافَ الأربعة؛ فهؤلاء هم السَّالكون سبيلَ طلب الحقِّ، فإنْ شَذَّ الحقُّ عنهم؛ فلا يبقى في دَرَك الحقِّ مَطمعٌ)[٩].

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). والكلام متصل بما قبله في المصدر.
(٢) في (ن١): «المحررة».
(٣) «**المنقذ**» (ص٥٢).
(٤) في (ن١): «فُقد»، وفي (م) تحتمل القراءتين، وفي (ن٢): «نفر»، والمثبت من (ك، ل).
(٥) «**المنقذ**» (ص٥٣).
(٦) في (ن١): «يزعمون».
(٧) في (ك، ل، ن١): «يزعمون»، والمثبت من (م، ن٢).
(٨) في (ك): «يزعمون»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).
(٩) «**المنقذ**» (ص٥٤).

إلى أن قال: (فانتدبتُ لسلوك هذه الطُّرق، واستقصاءِ ما عند هؤلاء الفرق، مبتَدِئًا بـ«**علم الكلام**»، ومُثَنِّيًا بـ«**طريق الفلسفة**»، ومُثَلِّثًا بـ«**تعليمات الباطنيَّة**»، ومُرَبِّعًا بـ«**طريق الصُّوفيَّة**»)(١).

قال: (ثُمَّ إنِّي ابتدأتُ بـ«**علم الكلام**»، فحصَّلْتُه وعقلتُه(٢)، وطالعتُ كتب المحقِّقين منهم، وصنَّفْتُ فيه ما أردتُ أن أُصَنِّف، فصادفته علمًا وافيًا بمقصوده، غير وافٍ بمقصودي. وإنَّما المقصود منه حفظُ عقيدة أهل السُّنَّة، وحراستُها عن تشويش المُبْتَدِعة؛ فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله ﷺ عقيدةً هي الحقُّ، على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمقدِّماته القرآن والأخبار.

ثُمَّ ألقى الشَّيطان في وساوس المُبْتَدِعة أمورًا مخالِفةً للسُّنَّة، فلَهَجُوا بها، وكادوا يشوِّشون عقيدةَ أهل الحقِّ على أهلها؛ فأنشأ الله تعالى طائفةً من المتكلِّمين، وحَرَّك دواعيهم لنصرة السُّنَّة، بكلامٍ مرتَّبٍ يكشف عن تلبيسات أهل البدع المحدَثة على خلاف السُّنَّة المأثورة)(٣).

إلى أن قال: (وكان أكثر خَوضِهم(٤) في استخراج مناقَضات الخصوم، ومؤاخَذَتهم بلوازمهم ومسلَّماتهم(٥))(٦).

إلى أن قال: (فلم يكن الكلام في حقِّي كافيًا، ولا لِدَائِي الذي أشكوه شافيًا)(٧).

---

(١) «**المنقذ**» (ص٥٥).

(٢) في (ل، ن١، ن٢): «وعلقته»، والمثبت من (م، ك).

(٣) «**المنقذ**» (ص٥٦).

(٤) في (ل): «حرصهم»، وفي (ك): «خصوصهم»، والمثبت من (م، ن١، ن٢).

(٥) قوله: «بلوازمهم ومسلماتهم» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وضبب عليها في (ك)، وفي (ن١، ن٢): «بلوازم مسلماتهم»، وهو الأشبه.

(٦) «**المنقذ**» (ص٥٧).

(٧) «**المنقذ**» (ص٥٧).

إلى أن قال: (فلم يحصل منه ما يمحو(١) بالكُلِّيَّة ظلماتِ الحَيْرة في اختلافات(٢) الخلق، ولا أُبْعِد أن يكون قد حصل ذلك لغيري، بل لا أشكُّ في حصول ذلك لطائفةٍ، ولكن حصولًا مشوبًا بالتَّقليد في بعض الأمور التي ليست من الأوَّليَّات)(٣).

إلى أن قال: (ثُمَّ إنِّي ابتدأتُ بعد الفراغ من «**علم الكلام**»؛ بـ«**علم الفلسفة**»، وعلمتُ يقينًا أنَّه لا يقف على فساد نوعٍ من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم، حتَّى يساوي أعلمهم في أصل العلم، ثُمَّ يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطَّلِع على ما لا يَطَّلِع عليه صاحبُ العلم من غَوْرٍ وغَائِلَةٍ)(٤).

إلى أن قال: (لم أزل... حتَّى اطَّلعتُ على ما فيه من خِدَاعٍ وتلبيسٍ وتحقيقٍ وتخييلٍ؛ اطِّلاعًا لم أشكَّ فيه.

فاسمع الآن حكايته وحكايةَ حاصل علومهم؛ فإنِّي رأيتُهم أصنافًا، ورأيتُ علومَهم أقسامًا، وهم -على كثرة أصنافهم- تلزمهم وصمة الكفر والإلحاد، وإن كان بين القدماء منهم والأقدمين، وبين الأواخر منهم والأوائل، تفاوتٌ عظيمٌ في البُعد عن الحقِّ والقرب منه)(٥).

ثُمَّ قال: (اعلم أنَّهم -على كثرة فرقهم- ينقسمون إلى ثلاثة أقسامٍ: الدَّهْرِيُّون، والطَّبائعيُّون، والإلهيُّون.

الصِّنف الأوَّل: الدَّهْرِيُّون؛ وهم طائفةٌ من الأقدَمِين، جحدوا الصَّانع المدبِّر، العالِم القادر، وزعموا أنَّ العالَم لم يزل موجودًا كذلك، ولم

---

(١) في (م، ك، ن١): «يمحق»، والمثبت من (ل، ن٢).
(٢) في (م، ك، ن٢): «اختلاف»، والمثبت من (ل، ن١).
(٣) «**المنقذ**» (ص٥٧-٥٨). (٤) «**المنقذ**» (ص٥٩).
(٥) «**المنقذ**» (ص٦٠).

يزل الحيوان من نطفةٍ، والنُّطفة من حيوانٍ؛ كذلك كان، وكذلك يكون أبدًا. وهؤلاء هم الزَّنادقة.

الصِّنف الثَّاني: الطَّبائعيُّون(١)؛ وهم قومٌ أكثروا(٢) بحثهم عن عالم الطَّبيعة، وعن عجائب الحيوان والنَّبات)(٣).

إلى أن قال: (إلَّا أنَّ هؤلاء لكثرة بحثهم عن الطَّبيعة، ظهر عندهم لاعتدال المزاج تأثيرٌ عظيمٌ في قِوَام قُوى الحيوان به، فظنُّوا أنَّ القوَّة العاقلة من الإنسان تابعةٌ لمزاجه أيضًا، وأنَّها تبطل ببطلان مزاجه فينعدم، ثُمَّ إذا انعدم فلا يُعقل إعادةُ المعدوم كما زعموا، فذهبوا إلى أنَّ النَّفس تموت ولا تعود، فجحدوا الآخرة، وأنكروا الجنَّة والنَّار والقيامة والحساب، فلم يبق عندهم للطَّاعة ثوابٌ، ولا للمعصية عقابٌ، فانحلَّ عنهم اللِّجَام، وانهمكوا في الشَّهوات انهماكَ الأنعام. وهؤلاء أيضًا زنادقةٌ؛ لأنَّ أصل الإيمان هو الإيمان بالله واليوم الآخر، وهؤلاء جحدوا اليوم الآخر، وإن آمنوا بالله وصفاته.

الصِّنف الثَّالث: الإلهيُّون؛ وهم المتأخِّرون مثل سقْراط وهو أستاذُ أفلاطن، وأفلاطُن أستاذ أرسطاطاليس. وأرسطاطاليس هو الذي رتَّبَ لهم المنطق، وهذَّب لهم العلومَ، وخَمَّر لهم ما لم يكن مُخَمَّرًا مِن قَبْل، وأنضج لهم ما كان فِجًّا(٤) من علومهم.

وهم بجملتهم ردُّوا على الصِّنْفَين الأَوَّلَين من «**الدَّهريَّة**» و«**الطَّبيعيَّة**»،

---

(١) في (ك، ل، ن١، ن٢): «الطبيعيون»، والمثبت من (م).

(٢) في (ك): «أكثر»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).

(٣) «**المنقذ**» (ص٦١).

(٤) قوله: «وأنضج لهم ما كان فجًا» في (م): «وأوضح لهم ما كان وحمى»، وفي (ك): «وأوضح لهم ما كان»، وفي (ل): «وأنضج لهم ما كان أحجى»، والمثبت من (ن١، ن٢). **والفِجُّ**: النِّيء. انظر: «**تاج العروس**» (٦/ ١٣٧).

وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم، وكفى الله المؤمنين القتال بتقاتلهم.

ثُمَّ ردَّ أرسطاطاليس على أفلاطن وسقراط ومن كان قبله من الإلهيِّين ردًّا لم يقصِّر فيه، حتَّى تبرَّأ عن جميعهم؛ إلَّا أنه استبقى أيضًا من رذائل كفرهم وبدعتهم بقايا لم يُوفَّق للنُّزوع عنها.

فوجب تكفيرُهم، وتكفير متَّبعيهم من المتفلسفة الإسلاميِّين، كابن سينا والفارابيِّ وأمثالهما.

على أنَّه لم يقم بنقل علم أرسطاطاليس أحدٌ من المتفلسفة الإسلاميِّين كقيام هذين الرَّجلين. وما نقله غيرُهما ليس يخلو عن تخبيطٍ وتخليطٍ يتشوَّش فيه قلبُ المطالع حتَّى لا يفهم، وما لا يُفْهَم كيف يُرَدُّ أو يُقْبَل؟!

ومجموعُ ما صحَّ عندنا من فلسفة أرسطاطاليس -بحسب نقل هذين الرَّجلين- ينحصر في أقسام: **قسمٌ** يجب التَّكفير به، **وقسمٌ** يجب التَّبديع به، **وقسمٌ** لا يجب إنكاره أصلًا، فلنفصِّله)[١].

ثُمَّ ذكر أنَّها ستَّة أقسام: «**رياضيَّة**»، و«**منطقيَّة**»، و«**طبيعيَّة**»، و«**إلهيَّة**»، و«**سياسيَّة**»، و«**خُلُقِيَّة**». وتَكَلَّم على ذلك بما ليس هذا موضعُه، وقد بيَّنَّا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[٢].

إلى أن قال: (ثُمَّ لمَّا فرغتُ من «**علم الفلسفة**» وتحصيله وتفَهُّمِه[٣] وتزييف ما تزيَّف منه= علمتُ أنَّ ذلك أيضًا غيرُ وافٍ بكمال الغرض، وأنَّ العقل ليس مستقلًّا بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفًا للغطاء عن

---

(١) «**المنقذ**» (ص٦٢-٦٣).

(٢) انظر: «**البيان**» (٢/ ٤٦٩)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ١٣٤).

(٣) في الأصول (م، ك، ل): «وتفهيمه»، والمثبت من (ن١، ن٢).

جميع المعضلات)[١].

ثُمَّ ذكر مذهب الباطنيَّة وتلبيسَهم، **وأنَّه**: (ليس معهم شيءٌ من الشِّفاء المُنْجي من ظلمات الآراء، بل هم -مع عجزهم عن إقامة البرهان على تعيين الإمام المعصوم[٢]- [طالما جرَّبناهم][٣] فصدَّقناهم في الحاجة إلى التَّعليم، وإلى المعلِّم المعصوم، وأنَّه هو الذي عَيَّنُوه، ثُمَّ سألناهم عن العلم الذي تعلَّموه من هذا المعصوم، وعرضنا عليهم إشكالاتٍ فلم يفهموها، فضلًا عن القيام بحلِّها.

فلمَّا عجزوا؛ أحالوا على الإمام الغائب، **وقالوا**: «لا بُدَّ من السَّفر إليه».

والعَجَب أنَّهم ضَيَّعوا عمرهم في طلب المعلِّم والتَّبجُّح بالظَّفر به، ولم يتعلَّموا منه شيئًا أصلًا، كالمضمَّخ بالنَّجاسة يتعب في طلب الماء؛ فإذا وجده لم يستعمله، وبَقِيَ مُضَمَّخًا بالخبائث[٤].

ومنهم من ادَّعى شيئًا من علمهم، وكان حاصلُ ما ذكره شيئًا من ركيك فلسفة فيثاغورس؛ وهو رجلٌ من قدماء الأوائل، ومذهبُه أَرَكُّ[٥] مذاهب الفلاسفة، وقد رَدَّ عليه أرسطاطاليس، بل اسْتَرَكَّ كلامَه واسترذله، وهو المَحْكِيُّ في كتاب[٦] «**إخوان الصَّفا**»، وهو على التَّحقيق حشوُ الفلسفة.

فالعجب ممَّن يَتْعَب طول العمر في طلب العلم، ثُمَّ يقنعُ بمثل

---

(١) «**المنقذ**» (ص٧٩).

(٢) ليست في (ل، ن١، ن٢)، والمثبت من (م، ك).

(٣) من (ن١)، وفي (ن٢): «طالما جاريناهم»، وما سيأتي في (ص٧٠٢): «فهؤلاء أيضًا جربناهم [وفي (م، ك): خبرناهم]» يرجِّح المثبت.

(٤) في (ك): «بالنجاسة»، وفي (ن٢): «بالنجاسة والخبائث»، والمثبت من (م، ل، ن١).

(٥) تحرَّفت في الأصول (م، ك، ل) إلى: «أول»، والتصويب من (ن١، ن٢).

(٦) بعدها في (ل) زيادة: «رسائل».

ذلك[١] العلم الرَّكيك المستَغَثِّ، ويظنُّ أنَّه ظَفِر بأقصى مقاصد العلوم.

فهؤلاء أيضًا جرَّبناهم[٢] وسبرنا باطنَهم وظاهرَهم، فرجع حاصلُهم إلى استدراج العوامِّ وضعفاء العقول ببيان الحاجة إلى المعلِّم، ومجادلتهم في إنكارهم الحاجة إلى التَّعليم بكلامٍ قويٍّ مُفْحِمٍ، حتَّى إذا ساعدهم على الحاجة إلى المعلِّم مساعِدٌ، **وقال**: «هات علمه، وأفِدْنا من تعليمه!»= وقف **وقال**: «الآن إذا سلَّمت لي هذا فاطلبه؛ فإنَّما غرضي هذا القدر فقط»؛ إذ عَلِم أنَّه لو زاد على ذلك لافْتَضَح، ولعجَز عن حلِّ أدنى المشكلات، بل عجَز عن فهمه، فضلًا عن جوابه)[٣].

قال: (ثُمَّ إنِّي لمَّا فرغتُ من هذا[٤]؛ أقبلت بهمَّتي على طريق الصُّوفيَّة، وعلمتُ أنَّ طريقهم إنَّما يتمُّ بعلمٍ وعملٍ، وكان حاصلُ علمهم[٥] قطعَ عقبات النَّفس، والتَّنزُّه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتَّى يتوصَّل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى، وتحليته بذكر الله.

وكان العلمُ أيسرَ عليَّ من العمل؛ فابتدأتُ بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم، **مثل**: **«قوت القلوب»** لأبي طالبٍ المكِّيِّ، وكتب الحارث المحاسبيِّ، والمتفرِّقات المنثورة[٦] عن الجُنَيْد، والشِّبْليِّ، وأبي يزيدَ البِسْطَامِيِّ -قدَّس الله أرواحهم-، وغير ذلك من كلام المشايخ، حتَّى

---

(١) قوله: «ثم يقنع بمثل ذلك» في (م): «ثم هو متبع لمثل ذلك»، وفي (ك): «يتبع لذلك»، وفي (ل): «ثم يتبع لمثل ذلك»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٢) في (م، ك): «خبرناهم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٣) **«المنقذ»** (ص٨٩-٩١).

(٤) في (ل): «هذه»، وفي (ن١، ن٢): «هذه العلوم»، والمثبت من (م، ك).

(٥) في (ك، ل): «عملهم»، وفي (ن٢): «علومهم»، والمثبت من (م، ن١).

(٦) في (ن١، ن٢): «المأثورة».

اطَّلعتُ على كثيرٍ من[١] مقاصدهم العلميَّة، وحَصَّلْتُ ما يمكن أن يُحَصَّل من طريقهم بالتَّعلُّم والسَّماع، وظهر لي أنَّ أخصَّ خواصِّهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتَّعلُّم، بل بالذَّوق والحال وتبدُّل الصِّفات.

وكم مِن الفَرق بين أن يَعلم حدَّ الصِّحَّة وحدَّ الشِّبَع وأسبابَهما وشروطَهما وبين أن يكون صحيحًا شبعانَ[٢]، وبين أن يَعرف حدَّ السُّكْر -وأنَّه عبارةٌ عن حالةٍ تحصل من استيلاء أبخرةٍ تتصاعد من المعدة إلى معادن الفكر-، وبين أن يكون سكرانَ؛ بل السَّكران لا يعرف حدَّ السُّكر وعلمه، وهو سكرانُ وما معه من علمه شيءٌ، والطَّبيب يعرف حدَّ السُّكر وأركانَه وما معه من السُّكر شيءٌ، والطَّبيب في حالة المرض يعرف حدَّ الصِّحَّة وأدويتَها وهو فاقدٌ للصِّحَّة.

فكذلك الفرق بين أن تعرف حقيقةَ الزُّهد وشروطَها وأسبابَها، وبين أن يكون حالُك الزُّهد وعزوفُ النَّفس عن الدُّنيا.

فعلمتُ يقينًا أنَّهم أربابُ أحوالٍ، لا أصحابُ أقوالٍ، وأنَّ ما يمكن تحصيلُه بطريق العلم قد حَصَّلْتُه، ولم يبق إلَّا ما لا سبيل إليه بالتَّعلُّم والسَّماع، بل بالذَّوق والسُّلوك. وكان قد حصل معي من العلوم التي مارستُها والمسالك التي سلكتُها -في التَّفتيش[٣] عن صنفَيِ العلوم الشَّرعيَّة والعقليَّة- إيمانٌ يقينيٌّ بالله تعالى، وبالنُّبوَّة، وباليوم الآخر.

وهذه الأصول الثَّلاثة كانت رسخت في نفسي بلا دليلٍ مُحَرَّرٍ[٤]؛ بل بأسبابٍ وقرائنَ وتجاربَ، لا تدخل تحت الحصر تفاصيلُها، وكان قد

---

(١) قوله: «كثير من» في (ن١، ن٢): «كنه».
(٢) في (م، ن٢): «شبعانا»، والمثبت من (ك، ل، ن١).
(٣) في (ل): «تفتيشي»، والمثبت من (م، ك، ن١، ن٢).
(٤) في (ك): «مجرد»، وفي (ن١، ن٢): «معين محرر»، والمثبت من (م، ل).

ظهر عندي أنَّه لا مطمع في سعادة الآخرة إلَّا بالتَّقوى، وكفِّ النَّفس عن الهوى، وأنَّ رأس ذلك كلِّه قطع علاقة القلب عن الدُّنيا، والتَّجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والإقبال بكُنْه الهِمَّة على الله تعالى، وأنَّ ذلك لا يتمُّ إلَّا بالإعراض عن الجاه والمال...)[١].

وذكر حاله في خروجه عن ذلك، ومجيئه إلى الشَّام، ثُمَّ الحجاز؛ **إلى أن قال**:

(وانكشف لي في أثناء هذه الخلوات أمورٌ لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها. والقَدْر الذي أذكره ليُنْتَفع به أنِّي علمتُ يقينًا أنَّ الصُّوفيَّة هم السَّالِكون لطريق[٢] الله الخاصَّة[٣]، وأنَّ سيرتهم أحسنُ السِّيَر، وطريقتَهم[٤] أصوبُ الطُّرق، وأخلاقَهم أزكى الأخلاق؛ بل لو جمع عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشَّريعة من العلماء ليغيِّروا شيئًا من سيرتهم وأخلاقهم، ويبدِّلوه بما هو خيرٌ منه= لم يجدوا إليه سبيلًا؛ فإنَّ جميع حركاتهم وسكناتهم، في باطنهم وظاهرهم؛ مقتبسةٌ من نور مشكاة «**النُّبوَّة**»، فليس وراءَ نور «**النُّبوَّة**» على وجه الأرض نورٌ يُستضاء به)[٥].

إلى أن قال: (وممَّا بان لي بالضَّرورة من ممارسة طريقتهم: حقيقةُ «**النُّبوَّة**» وخاصَّتها)[٦].

ثُمَّ تكلَّم في حقيقة «**النُّبوَّة**» واضطرار كافَّة الخلق إليها؛ **فقال**: (اعلم

---

(١) «**المنقذ**» (ص٩٢-٩٤).
(٢) في (م، ل): «الطرق»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).
(٣) في (ن١، ن٢): «خاصة».
(٤) في (م، ك): «وطريقهم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).
(٥) «**المنقذ**» (ص٩٩).
(٦) «**المنقذ**» (ص١٠٢).

أنَّ جوهر الإنسان من أوَّل الفِطْرة خُلِقَ خاليًا سَاذَجًا[(١)]، لا خَبَر معه من عوالم الله تعالى؛ والعوالم كثيرةٌ، لا يحصيها إلَّا الله تعالى؛ كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[(٢)])[(٣)].

ثُمَّ ذكر ما يدركه بالحواسِّ، ثُمَّ بالتَّمييز، (ثُمَّ يترقَّى في طَوْرٍ آخرَ، فيُخْلَق له العقل، فيدرك الواجبات والجائزات والمستحيلات، وأمورًا لا توجد في الأطوار التي قبله. ووراء العقل طَوْرٌ آخرُ تنفتح فيه عينٌ أخرى؛ يبصر بها الغيب، وما سيكون في المستقبل، وأمورًا أُخرى[(٤)] العقلُ معزولٌ عنها كعزل قوَّة [التَّمييز عن إدراك المعقولات، وكعزل قوَّة][(٥)] الحِسِّ عن مُدْرَكات التَّمييز.

وكما أنَّ المميِّز لو عُرِض عليه مُدْرَكاتُ العقل لأباها واستبعدها[(٦)]؛ فكذلك بعضُ العقلاء أَبَوْا مُدْرَكات «النُّبُوَّة» واستبعدوها، وذلك عينُ الجهل؛ إذ لا مستَنَدَ له إلَّا أنَّه طَوْرٌ لم يبلغه، ولم يوجد في حقِّه، فظنَّ أنَّه غير موجودٍ في نفسه. والأَكْمَهُ لو لم يعلم بالتَّواتر والتَّسامعِ الألوانَ والأشكالَ، وحُكِيَ له [ذلك][(٧)] ابتداءً= لم يفهمها ولم يُقِرَّ بها.

وقد قَرَّب الله تعالى ذلك إلى خلقه، بأن أعطاهم أُنْمُوذَجًا من خاصَّة «النُّبوَّة»، وهو النَّائم؛ إذ النَّائم يدرك ما سيكون في الغيب -إمَّا صريحًا، وإمَّا في كِسْوة مِثَالٍ يَكْشِف عنه التَّعبير-.

---

(١) في (ل) ضبطت على الوجهين: «سَاذِجًا». (٢) المدثر: (٣١).
(٣) «المنقذ» (ص١٠٣).
(٤) قوله: «وأمورًا أخرى» في (م، ن٢): «وأمورًا أخر»، وفي (ل): «وأمور أخرى»، وفي (ن١): «وأمور أخر»، والمثبت من (ك).
(٥) من (ن١، ن٢).
(٦) قوله: «لأباها واستبعدها» في الأصول (م، ك، ل): «لأباه واستبعده»، والمثبت من (ن١، ن٢).
(٧) من (ن١)، وفي (ن٢): «صورتها».

وهذا لو لم يجرِّبه الإنسان من نفسه، **وقيل له**: «إنَّ من النَّاس من يسقط مغشيًّا عليه كالميِّت، ويزول إحساسُه وسمعه وبصرُه، فيدرك الغيب»= لأنكره ولأقام البرهانَ على استحالته، **وقال**: «القُوَى الحسَّاسة أسبابُ الإدراك، فمن لا يدرك الشَّيء مع وجودِها وحضورِها؛ فَبِأَلَّا يدركَ مع ركودها أَوْلى».

وهذا نوع قياسٍ يكذِّبه الوجود والمشاهدة، فكما أنَّ العقل طَوْرٌ من أطوار الآدميِّ، تحصل فيه عَيْنٌ أخرى يُبْصر بها أنواعًا من المعقولات؛ الحواسُّ معزولةٌ عنها= فـ«**النُّبُوَّة**» أيضًا عبارةٌ عن طَوْرٍ يحصل فيه عينٌ أخرى لها نورٌ، يظهر في نورها الغيبُ وأمورٌ لا يُدْرِكها العقل.

والشَّكُّ في «**النُّبُوَّة**»: إمَّا أن يقع في إمكانها، أو في وجودها ووقوعها، أو في حصولها لشخصٍ معيَّنٍ.

ودليلُ إمكانِها: وجودُها. ودليلُ وجودِها: وجودُ معارفَ في العالم لا يُتَصوَّر أن تُنال بالعقل؛ كعلم الطِّبِّ والنُّجوم، فإنَّ من بحث عنها؛ علم بالضَّرورة أنَّها لا تُدرَك إلَّا بإلهامٍ إلهيٍّ وتوفيقٍ من جهة الله تعالى، ولا سبيلَ إليه بالتَّجربة، فمن الأحكام النُّجوميَّة ما لا يقع إلَّا في كلِّ ألفِ سنةٍ مرَّةً؛ فكيف ينال ذلك بالتَّجربة؟! وكذلك خواصُّ الأدوية.

فتبيَّن بهذا البرهانِ أنَّ في الإمكان وجود طريقٍ لإدراك هذه الأمور التي لا يدركها العقل، وهو المراد بـ«**النُّبُوَّة**»، لا أنَّ[(١)] «**النُّبُوَّة**» عبارةٌ عنها[(٢)] فقط، بل إدراكُ هذا الجنس الخارج عن مُدْرَكات العقل إحدى خواصِّ «**النُّبُوَّة**»، ولها خواصُّ كثيرةٌ سواها؛ وما ذكرناها[(٣)] فقطرةٌ من بحرها؛

(١) قوله: «لا أن» في (م، ك، ن١، ن٢): «لأن»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «عبارة عنها» في (م، ل): «عنها»، وفي (ك): «عينها»، والمثبت من (ن١، ن٢).
(٣) في (م، ك، ن٢): «ذكرناه»، وفي (ن١): «ذكرها»، والمثبت من (ل).

إنَّما ذكرناها لأنَّ معك أُنْمُوذَجًا منها، وهي مُدْرَكاتك في النَّوم، ومعك علومٌ من جنسها في الطِّبِّ والنُّجوم.

فأمَّا **معجزات** الأنبياء؛ فلا(١) سبيل إليها للعقلاء ببضاعة العقل أصلًا.

وأمَّا ما عداها من خواصِّ «**النُّبُوَّة**»؛ فإنَّما يُدْرِكه بالذَّوْق من سَلَك طريقَ التَّصوُّف؛ لأنَّ هذا إنَّما فَهِمْتَه بأُنْمُوذَجٍ رُزِقْتَه وهو النَّوم، ولولاه؛ ما صَدَّقتَ به. فإن كان للنَّبيِّ خاصَّةٌ ليس لك منها أُنْمُوذَجٌ(٢) فلا تفهمها أصلًا؛ فكيف تُصَدِّق بها؟! وإنَّما التَّصديق بعد التَّفهيم، وذلك الأُنْمُوذج يحصل في أوَّل طريق التَّصوُّف، فيحصل به نوعٌ من الذَّوْق بالقدر الحاصل، ونوعٌ من التَّصديق بما لم يحصل بالقياس إليه، فهذه الخاصَّة الواحدة تكفيك للإيمان بأصل «**النُّبُوَّة**».

فإن وقع لك الشَّكُّ في شخصٍ مُعَيَّنٍ أنَّه نبيٌّ أم لا؛ فلا يحصل اليقينُ إلَّا بمعرفة أحواله -**إمَّا** بالمشاهدة، **أو** بالتَّواتر والتَّسامع-؛ فإنَّك إذا عرفت الطِّبَّ والفقه؛ يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء **بمشاهدة** أحوالهم، **وسماع** أقوالهم إن لم تشاهدهم؛ فمعرفةُ(٣) كون الشَّافعيِّ فقيهًا وكون جالينوس طبيبًا -معرفةً بالحقيقة لا بالتَّقليد- بأن تتعلَّم(٤) شيئًا من الطِّبِّ والفقه، وتطالع كتبهما وتصانيفهما؛ فيحصل لك عِلْمٌ ضروريٌّ بحالهما.

---

(١) قوله: «فأما... فلا» في (م): «وأما... فلا»، وفي (ل): «وهي... فلا»، وفي (ن١، ن٢): «وهي... ولا»، والمثبت من (ك).

(٢) قوله: «منها أنموذج» في (م): «منها أنموذجًا»، وفي (ك): «فيها أنموذج»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٣) قوله: «إن لم تشاهدهم فمعرفة» في (ن١، ن٢): «فإن لم تشاهد فلا تعجز أيضًا عن [ليست في (ن٢)] معرفة».

(٤) في (م، ك): «تعلم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

وكذلك إذا فهمت معنى «**النُّبُوَّة**»؛ فأكْثِر النَّظر في القرآن والأخبار، يحصل لك العلمُ الضَّروريُّ بكونه ﷺ على أعلى درجات «**النُّبُوَّة**»، واعْضُد ذلك بتجربة ما قاله في العبادات، وتأثيرِها في تصفية القلوب، وكيف صَدَقَ في كذا وكذا(١).

فإذا جَرَّبْتَ ذلك في أَلْفٍ وأَلْفين وآلافٍ؛ حصل لك عِلْمٌ ضروريٌّ لا تتمارى فيه. فمن هذا القبيل طلبُ(٢) اليقين بـ«**النُّبُوَّة**»، لا من قَلْب العصا ثعبانًا، وشقِّ القمر؛ فإنَّ ذلك إذا نظرتَ إليه وَحْدَه ولم تنضمَّ إليه القرائنُ الكثيرة الخارجة عن الحصر؛ ربَّما ظننتَ أنَّه سِحْرٌ وأنَّه تخييلٌ، وأنَّه من الله تعالى إضلالٌ، فإنَّه يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء.

وترِد عليك أسولةُ «**المعجزات**»، فإذا كان مستند إيمانك كلامًا منظومًا في(٣) وجه دلالة «**المعجزة**»؛ فينجزم(٤) إيمانُك بكلامٍ مرتَّبٍ من(٥) وجه الإشكال والشُّبَه عليها. فليكن مثل هذه الخوارق إحدى القرائن والدَّلائل في جملة نظرك، حتَّى يحصل لك علمٌ ضروريٌّ لا يمكنك ذكر مستنده على التَّعيينِ(٦)، كالذي يُخْبِره جماعةٌ بخبرٍ متواترٍ؛ لا يمكنه أن يقول: «اليقينُ مستفادٌ من قول واحدٍ مُعَيَّنٍ»؛ بل من حيث لا يدري، ولا يخرج عن جملة ذلك، ولا تتعيَّن الآحادُ، فهذا هو الإيمان القويُّ العلميُّ.

---

(١) قوله: «وكيف صدق في كذا وكذا» في (ن١، ن٢): «وكيف صدق في قوله: من عمل بما علم ورَّثه الله علم ما لم يعلم. وكيف [في (ن١): فكيف] صدق في قوله: من أعان ظالمًا؛ سلطه الله عليه. وكيف صدق في قوله: من أصبح وهمومه هم واحد [في (ن٢): همًّا واحدًا]؛ كفاه الله هموم الدنيا والآخرة».

(٢) قوله: «القبيل، طلب» في (ن١، ن٢): «الطريق اطلب».

(٣) في (م، ك): «من»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٤) في (م): «سحرم»، وفي (ك): «ينخرم»، وفي (ل): «فينخزم»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٥) في (ن١، ن٢): «في».

(٦) في (م، ك): «اليقين»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

وأمَّا الذَّوق؛ فهو كالمشاهدة والأخذ باليد، ولا يوجد إلَّا في طريق الصُّوفيَّة)[١].

قال: (ثُمَّ إنِّي واظبتُ على العُزْلة والخَلْوة قريبًا من عشر سنينَ، وبان لي في أثناء ذلك على الضَّرورة من أسبابٍ لا أحصيها، وبان لي من حقيقة الذَّوق[٢] **أنَّ** للإنسان بَدَنًا وقَلْبًا -وأعني بالقلب حقيقةَ روحه التي هي محلُّ معرفة الله تعالى، دون اللَّحم الذي يشاركه فيه الميِّت والبهيمة- ، **وأنَّ** البدن له صحَّةٌ بها سعادته، ومرضٌ فيه هلاكه، **وأنَّ** القلب كذلك له صحَّةٌ وسلامةٌ، ولا ينجو إلَّا من أتى الله بقلبٍ سليمٍ، وله مرضٌ فيه هلاكه إن لم يُتَدَارك[٣]، كما قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[٤]، **وأنَّ** الجهل بالله سُمٌّ مُهْلِكٌ، **وأنَّ** معصية الله تعالى -بمتابعة الهوى- داؤه المُمْرِض، **وأنَّ** معرفة الله تعالى تِرْيَاقه المحيي، وطاعته -بمخالفة الهوى- دواؤه الشَّافي، **وأنَّه** لا سبيل إلى معالجته -بإزالة مرضه وكسب صحَّته[٥]- إلَّا بأدويةٍ، كما لا سبيل إلى معالجة البدن إلَّا بذلك.

وكما أنَّ أدوية البدن تؤثِّر في كسب الصِّحَّة بخاصيَّةٍ فيها لا يدركها العقلاء ببضاعة العقل، بل يجب فيها تقليد الأطبَّاء الذين أخذوها عن الأنبياء الذين اطَّلَعوا بخاصيَّة «**النُّبُوَّة**» على خواصِّ الأشياء= فكذلك بان

---

(١) «**المنقذ**» (ص١٠٤-١٠٩).

(٢) قوله: «وبان لي من حقيقة الذَّوق» ليس في (ن٢)، وفي (ن١): «مرة بالذوق، ومرة بالعلم البرهاني، ومرة بالقبول الإيماني».

(٣) في (م): «يدَّارك»، والمثبت من (ك، ل، ن٢). وقوله: «إن لم يتدارك» في (ن١): «الأبدي الأخروي».

(٤) البقرة: (١٠).

(٥) قوله: «معالجته بإزالة مرضه وكسب صحته» في (م): «معالجته إلا بإزالة مرضه وليست صحته»، وفي (ك): «معالجته إلا بإزالة سبب مرضه وليست صحته»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

لي على الضَّرورة أنَّ أدوية العبادات بحدودها ومقاديرها المحدودة المقدَّرة من جهة الأنبياء؛ لا يُدْرَك وجهُ تأثيرِها ببضاعة عقل العقلاء، بل يجب فيها تقليدُ الأنبياء الذين أدركوا تلك الخواصَّ [بنور «**النُّبُوَّة**»][(١)]، لا ببضاعة العقل.

وكما أنَّ الأدوية تُرَكَّب من أخلاطٍ مختلفةِ النَّوع والمقدار، وبعضُها ضِعْفٌ لبعضٍ في الوزن، فلا[(٢)] يخلو اختلاف مقاديرها عن سرٍّ من قِبَل الخواصِّ= فكذلك العبادات التي هي أدويةُ القلوب مُرَكَّبةٌ من أفعالٍ مختلفةِ النَّوع والمقدار؛ حتَّى إنَّ السُّجود ضِعْفُ الرُّكوع، وصلاةُ الصُّبح نصف صلاة الظُّهر، ولا يخلو عن سرٍّ من الأسرار، هو من قبيل الخواصِّ التي لا يُطَّلَعُ عليها إلَّا بنور «**النُّبُوَّة**».

ولقد تَحَامَقَ وَتَجَاهَلَ جدًّا من أراد أن يستنبط بطريق العقل لها حكمةً، أو ظنَّ أنَّها ذُكِرَتْ على الاتِّفاق، لا عن سِرٍّ إلهيٍّ فيها يقتضيها بطريق الخاصِّيَّة.

وكما أنَّ في الأدوية أصولًا هي أركانُها، وزوائدَ هي متمِّماتُها، لكلِّ واحدٍ منها خصوصُ تأثيرٍ في إعمال أصولها= كذلك السُّنَن والنَّوافل لتكميل آثار أركان العبادات.

وعلى الجملة: فالأنبياءُ أطِبَّاءُ أمراضِ القلوب؛ وإنَّما[(٣)] فائدةُ العقل وتصرُّفه أن عرَّفَنا ذلك، وشَهِدَ بِصِدْق «**النُّبُوَّة**»، وبعمى نفسه عن دَرَك ما يُدْرَك بعين «**النُّبُوَّة**»، وأَخَذَنا بأيدينا وسلَّمَنا إليها تسليمَ العُمْيان إلى القائدين، وتسليمَ المَرْضى المُتَحَيِّرين إلى الأطباء المُشْفِقِين. فإلى ههنا

---

(١) من (ن٢). وقوله: «الخواص بنور النبوة» في (ن١): «تلك النبوة».
(٢) في (ك، ن١): «ولا»، وفي (ن٢): «لا»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في الأصول (م، ك، ل): «وأما»، والمثبت من (ن١، ن٢).

مَجْرَى العقل وعطاؤه، وهو معزولٌ عمَّا بعد[١] ذلك، إلَّا عن تفهيم ما يُلْقيه الطَّبيب إليه.

فهذه أمورٌ عرفناها بالضَّرورة الجارية مجرى المشاهدة في مدَّة الخَلْوة والعُزْلة.

ثُمَّ رأينا فُتُور الاعتقاد في أصل «**النُّبوَّة**»، ثُمَّ في حقيقة «**النُّبوَّة**»، ثُمَّ في العمل بما شرحته «**النُّبوَّة**»، وتحقَّقنا شيوعَ ذلك بين الخَلْق، ونظرتُ إلى أسباب فُتُور الخَلْق، وضَعْف إيمانهم بها= **فإذا هو أربعةٌ**[٢]:

- ❑ سببٌ من الخائضين في علم الفلسفة.
- ❑ وسببٌ من الخائضين في طريق التَّصوُّف.
- ❑ وسببٌ من المنتسبين إلى دعوى التَّعليم.
- ❑ وسببٌ من معاملة المُتَوَسِّمين من العلماء[٣] فيما بين النَّاس.

فإنِّي تتبَّعتُ مُدَّةً آحادَ الخَلْق، أسألُ من يُقصِّر منهم في متابعة الشَّرع، وأسأله عن شُبْهته[٤]، وأبحث عن عقيدته وسِرِّه، وأقول له: ما لَكَ تُقَصِّر فيها؟ فإن كنتَ تؤمن بالآخرة، ولستَ تستعدُّ لها، وتبيعها بالدُّنيا؛ فهذه حَمَاقَةٌ، فإنَّك لا تبيع الاثنين بواحدٍ؛ فكيف تبيع ما لا نهايةَ له بأيَّامٍ معدودةٍ؟! وإن كنت لا تؤمن؛ فأنت كافرٌ، فدبِّر لنفسك في طلب الإيمان، وانظر ما سبب كُفْرك الخَفِيِّ، الذي هو مذهبُك باطنًا، وهو سبب جُرْأَتِك ظاهرًا، وإن كنت لا تصرِّح به، تجمُّلًا بالإيمان، وتشرُّفًا بذكر الشَّرع.

---

(١) في (ك): «وراء»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).

(٢) بعدها في (م) زيادة: «أسباب».

(٣) قوله: «المتوسمين من العلماء» في (ن١، ن٢): «الموسومين بالعلماء». وفي «**الفائق**» للزمخشري (٤/ ٥٩) و«**لسان العرب**» (١٢/ ٦٣٦): (المُتَوَسِّم: المتحلِّي بسمة الشيوخ).

(٤) قوله: «عن شبهته» في (م): «وشبهته»، وفي (ك، ل): «شبهته»، والمثبت من (ن١، ن٢).

فقائلٌ يقول: «لو وجبتِ المحافظة عليها؛ لكان العلماء أجدر بذلك، وفلانٌ من المشهورين بين[1] الفضلاء لا يصلِّي، وفلانٌ يشرب الخمر، وفلانٌ يأكل الأموال من الأوقاف وأموالَ اليتامى، وفلانٌ يأكل أدرار السُّلطان ولا يحترز من الحرام، وفلانٌ يأخذ الرِّشوة على القضاء والشَّهادة... وَهَلُمَّ جَرًّا إلى أمثالِه».

وقائلٌ ثانٍ يدَّعي علمَ التَّصوُّف، **فيقول:** «إنِّي بلغتُ مبلغًا ترقَّيتُ عن الحاجة إلى العبادة».

وقائلٌ ثالثٌ تَعَلَّلَ بشبهةٍ أخرى من شبهات أهل الإباحة، وهم الذين ضلُّوا عن طريق التَّصوُّف.

وقائلٌ رابعٌ لقي أهلَ التَّعليم، **ويقول:** «الحقُّ مُشْكِلٌ، والطَّريقُ إليه عسيرٌ مُنْسَدٌّ، والاختلاف فيه كثيرٌ، وليس بعضُ المذاهب أَوْلَى من بعضٍ، وأدلَّة العقول متعارضةٌ، فلا ثقة برأي أهل الرَّأي، والدَّاعي إلى التَّعليم مُتَحَكِّمٌ لا حُجَّة له؛ فكيف نَدَع اليقين بالشَّكِّ؟!».

وقائلٌ خامسٌ يقول: «لستُ أفعل هذا تقليدًا، ولكنِّي قرأتُ علم الفلسفة، وأدركتُ حقيقةَ «**النُّبُوَّة**»، وأنَّ حاصلها يرجع إلى المصلحة والحكمة، وأنَّ المقصود[2] من تعبُّداتها ضَبْطُ عَوَامِّ الخَلْق، وتقييدُهم عن التَّقاتل والتَّنازع، والاسترسال في الشَّهوات، فما أنا من العَوَامِّ الجُهَّال حتَّى أدخل[3] في حَجْر التَّكليف، وإنَّما أنا من الحكماء، أتبع الحكمة وأنا بصيرٌ بها، مستغنٍ فيها عن التَّقليد».

---

(١) ليست في (ن٢)، وفي (ل): «من»، والمثبت من (م، ك، ن١).

(٢) قوله: «وأن المقصود» في (ك): «والمقصود»، وفي (ن١): «فإن»، والمثبت من (م، ل، ن٢).

(٣) في (ل): «أدحر»، والمثبت من (م، ك، ن١، ن٢).

هذا منتهى إيمان من قرأ فلسفة **الإلهيِّين** منهم، ويُعلم ذلك من كتب ابن سينا وأبي نصرٍ الفارابيِّ، وهؤلاء هم المتَجمِّلُون منهم بالإسلام.

وربَّما يُرى الواحدُ منهم يقرأ القرآن، ويحضر الجماعات والصَّلوات، ويُعَظِّم الشَّريعة بلسانه، ولكنَّه -مع ذلك- لا يترك شربَ الخمر، وأنواعًا من الفسق والفجور. **وإذا قيل له**: «إن كانت النُّبُوَّة غيرَ صحيحةٍ؛ فلِمَ تصلِّي؟» **فربَّما يقول**: «رياضةُ الجسد، وعادةُ البلد، وحفظُ المال والولد»، **وربَّما قال**: «الشَّريعة صحيحةٌ، والنُّبوَّة حقٌّ»؛ **فيقال له**: «فلم تشرب الخمر؟» **فيقول**: «إنَّما نُهي عن الخمر؛ لأنَّها تورث العداوة والبغضاء، وأنا بحكمتي محترِزٌ عن ذلك، وإنِّي أقصد به تَشْحِيذَ خاطري».

حتَّى أنَّ ابن سينا ذكر في وصيَّةٍ له كتب فيها أنَّه عاهدَ الله تعالى على كذا وكذا، وأن يُعَظِّم الأوضاع الشَّرعيَّة، ولا يُقَصِّر في العبادات الدِّينيَّة، ولا يشرب الخمر تَلَهِّيًا، بل تداويًا وتشفِّيًا.

وكان منتهى حالته في صفاء الإيمان والتزام العبادات، أن استثنى شُربَ الخمر لغرض التَّشفِّي.

فهذا إيمانُ من يدَّعي الإيمان منهم)[(١)].

إلى أن ذكر أبو حامدٍ[(٢)] ما رَدَّ به على أهلِ التَّعليم وأهلِ الإباحة، **قال**: (وأمَّا من أفسد إيمانَه بطريق الفلسفة حتَّى أنكر أصل «**النُّبُوَّة**»؛ فقد ذكرنا حقيقة «**النُّبُوَّة**» ووجودها بالضَّرورة، بدليل وجود خواصِّ الأدوية والنُّجوم وغيرها، وإنَّما قدَّمنا هذه المقدِّمة لأجل ذلك، وأوردنا الدَّليل

---

(١) «**المنقذ**» (ص١١٠-١١٦).

(٢) قوله: «أبو حامد» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

من خواصِّ النُّجوم والطِّبِّ؛ لأنه من نفس علمهم، ونحن نبيِّن لكلِّ عالمٍ بفنٍّ من العلوم -كالنُّجوم والطِّبِّ والطَّبيعة والسِّحر والطَّلسمات- مثلًا من نفس علمه[1] برهانَ «**النُّبُوَّة**».

وأمَّا من أثبت «**النُّبُوَّةَ**» بلسانه وسَوَّى أوضاع الشَّرع على الحكمة؛ فهو على التَّحقيق كافرٌ بـ«**النُّبُوَّة**»، وإنَّما[2] هو مؤمنٌ بحكيمٍ له طالعٌ مخصوصٌ، يقتضي طالعه أن يكون مُتَّبَعًا، وليس هذا من «**النُّبُوَّة**» في شيءٍ، بل الإيمان بـ«**النُّبُوَّة**» أن يقرَّ بإثبات طَوْرٍ وراء العقل تنفتح فيه عينٌ يدرك بها مدركاتٍ خاصَّةً والعقل معزولٌ عنها؛ كعزل اللَّمس عن إدراك الأصوات[3]، وجميع الحواسِّ عن إدراك المعقولات، فإن لم يُجوِّز هذا؛ فقد أقمنا البرهان على إمكانه، بل على وجوده)[4].

وأخذ يستدلُّ بالخواصِّ الموجودة في «**الطَّبيعيَّات**» على إمكان خواصَّ ثابتةٍ في «**الشَّرعيَّات**»، وأنَّ تلك إذا لم تُعرف بقياس العقل؛ فكذلك الأخرى.

قال: (وإنَّما تُدرَك هذه الخواصُّ بنور «**النُّبوَّة**»)[5].

قال: (والعجب أَنَّا لو غَيَّرْنا العبارة إلى عبارة المُنَجِّمين؛ لصدَّقوا باختلاف[6] هذه الأوقات؛ **فنقول**: أليس يختلف الحكم والطَّالع بأن تكون الشَّمسُ في وسط السَّماء، أو في الطَّالع، أو في الغارب؟ حتَّى بنوا

---

(١) بعدها في (ل) زيادة: «لأجل».

(٢) في (ل، ن١): «إنما»، والمثبت من (م، ك، ن٢).

(٣) قوله: «كعزل اللمس عن إدراك الأصوات» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي (ن١، ن٢): «كعزل السمع عن إدراك الألوان، والبصر عن إدراك الأصوات».

(٤) «**المنقذ**» (ص١٢٠-١٢١).

(٥) «**المنقذ**» (ص١٢٤).

(٦) قوله: «لصدقوا باختلاف» في (م): «باختلاف»، وفي (ل): «لصدقوا اختلاف»، وفي (ن١، ن٢): «لعقلوا اختلاف»، والمثبت من (ك).

على هذا في تسييراتهم اختلافَ الهيلاج[١]، وتفاوت الأعمار والآجال، فلا فرق بين الزَّوال وبين كون الشَّمس في وسط السَّماء، ولا بين المغرب وبين كون الشَّمس في الغارب.

فلم يكن لتصديقِه سببٌ، إلَّا أنَّ ذلك سمعه بعبارة مُنَجِّم جرَّب كذبه مئةَ مرَّةٍ ولا[٢] يزال يعاود تصديقَه، حتَّى لو قال له المُنَجِّم: «إذا كانت الشَّمس في وسط السَّماء، ونظر إليها[٣] الكوكب الفلانيُّ، فلبستَ ثوبًا جديدًا في ذلك الوقت؛ قُتلتَ في ذلك الثَّوب[٤]!» فإنَّه لا يلبس الثَّوب في ذلك الوقت، وربَّما يقاسي فيه البرد الشَّديد، وربَّما سمعه من مُنَجِّمٍ قد جَرَّب كذبَه مرَّاتٍ!

فليت شِعْرِي من يتَّسع عقلُه لقَبول هذه البدائع ويضطرُّ إلى الاعتراف بأنَّها خواصُّ -معرفتُها معجزةٌ لبعض[٥] الأنبياء-؛ كيف ينكر مثل ذلك فيما يسمعه[٦] من قول نبيٍّ صادقٍ، مؤيَّدٍ بـ«**المعجزات**»، لَمْ يُعرف قطُّ بالكذب؟! ولِمَ لا يتَّسع لإمكان هذه الخواصِّ في أعداد الرَّكعات، ورَمْي الجِمَار، وعدد أركان الحجِّ، وسائر تعبُّدات الشَّرع! ولم يجد بينها وبين خواصِّ الأدوية والنُّجوم فَرْقًا أصلًا.

---

(١) **الهيلاج**: دليل العمر. وهي -أي الهيالج- خمسة: الشمس والقمر والطالع وسهم السعادة وجزء الاجتماع أو الاستقبال، وذلك أنها تسير إلى السعود أو النحوس. **والتسيير**: أن ينظر كم بين الهيلاج وكم بين السعد أو النحس فيؤخذ لكل درجة سنة؛ فيقال: تصيبه السعادة أو النكبة إلى كذا وكذا سنة. انظر: «**مفاتيح العلوم**» للخوارزمي (ص٢٥١)، «**مجلة لغة العرب**» (٣/ ٣١٤-٣١٧).

(٢) في (م، ل): «فلا»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).

(٣) في الأصول (م، ك، ل، ن١): «إليه»، والمثبت من (ن٢).

(٤) في (ك): «الوقت»، وفي (ن٢): «اليوم»، والمثبت من (م، ل، ن١).

(٥) في (ل، ن١، ن٢): «بعض»، والمثبت من (م، ك).

(٦) قوله: «فيما يسمعه» في (م): «إذا سمعه»، في (ك): «مما يسمعه»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

فإن قال: قد جرَّبت شيئًا من النُّجوم، وشيئًا من الطِّبِّ؛ فوجدت بعضه صادقًا؛ فانقدح في نفسي تصديقُه، وسقط عن قلبي استبعاده ونفرته. وهذا لم أجرِّبه؛ فبِمَ أعلمُ وجودَه وتَحَقُّقه، وإن أقررتُ بإمكانه؟!

فأقول: إنَّك لا تقتصر على تصديق ما جَرَّبته، بل سمعت أخبارَ المُجَرِّبين وقَلَّدْتَهم، فاسمع أقوالَ الأولياء فيما قد[1] جرَّبوه، وشاهدوا الحقَّ في جميع ما ورد به الشَّرع، أو اسلُك سبيلَهم، تدرك بالمشاهدة بعضَ ذلك.

على أنِّي أقول: وإن لم تجرِّب؛ فيقضي عقلُك بوجوب التَّصديق والاتِّباع قطعًا؛ فإنَّا لو فَرَضْنا رجلًا بلغَ وعَقَلَ ولم يُجَرِّب ومَرِض، وله والد مشفِقٌ، حاذقٌ بالطِّبِّ، تُسمع دعواه[2] معرفةَ الطِّبِّ منذ عَقَلَ، فعَجَن له والدُه دواءً؛ **وقال**[3]: «هذا يصلح لمرضك، ويشفيك من سَقَمِك»، فماذا يقتضيه عقلُه -وإن كان الدَّواء كريهًا مُرَّ المَذَاق- **أن** يتناول؟ **أو** يُكَذِّب **ويقول**: «أنا لا أعرف مناسبة هذا الدَّواء لتحصيل الشِّفاء، ولم أجرِّبه»؟! فلا أشكُّ أنَّك تَسْتَحْمِقه إن فعل ذلك؛ فكذلك يستحمقك أهلُ البصائر في توقُّفك.

فإن قلت: فبِمَ أعرفُ شفقة النَّبيِّ ومعرفته بهذا الطِّبِّ؟

فأقول: وبِمَ عرفت شفقة أبيك؟ فإنَّ ذلك أمرٌ ليس محسوسًا، بل عرفتها بقرائن أحواله، وشواهد أعماله، في مصادره وموارده، علمًا ضروريًّا لا تتمارى فيه.

ومَن نَظَرَ في أقوال رسول الله ﷺ، وما ورد من الأخبار في اهتمامه

---

(١) قوله: «الأولياء فيما قد»، في (ك): «الأنبياء فيما»، وفي (ل، ن١، ن٢): «الأولياء فقد»، والمثبت من (م).

(٢) بعدها في (ك) زيادة: «في».

(٣) بعدها في (م) زيادة: «له».

بإرشاد الخلق، وتلطُّفه في حقِّ النَّاس بأنواع الرِّفق واللُّطف، إلى تحسين الأخلاق وإصلاح ذات البين، وبالجملة إلى ما يصلح به دينهم ودنياهم= حصل له علمٌ ضروريٌّ بأنَّ شفقته على أمَّته أعظم من شفقة الوالد على ولده.

وإذا نَظَرَ إلى عجائب ما ظهر عليه من الأفعال، وإلى عجائب الغيب التي أخبر عنها في القرآن على لسانِه وفي الأخبار، وإلى ما ذكره في آخر الزَّمان، وظَهَرَ[(١)] ذلك كما ذَكَرَه= عَلِمَ علمًا ضروريًّا أنَّه بلغ الطَّوْر الذي وراءَ العقل، وانفتحت له العين التي ينكشف[(٢)] منها الغيب والخواصُّ والأمور التي لا يدركها العقل.

وهذا هو منهاجُ تحصيل العلم الضَّروريِّ بصدق النَّبيِّ ﷺ، وتأمَّلِ القرآنَ وطالعِ الأخبارَ؛ إلى أن تعرف ذلك بالعيان.

وهذا القدر يكفي في تنبيه[(٣)] المتفلسفة؛ ذكرناه لشدَّة الحاجة إليه في هذا الزَّمان)[(٤)].

قلتُ: فهذه الطَّريق التي ذكرها أبو حامدٍ وغيرُه تفضي أيضًا إلى العلم من «**النُّبُوَّة**» والتَّصديق منها بأكثر من القدر الذي تقرُّ به المتفلسفة. وما ذكره من «**المشاهدات**» و«**الكشوفات**» التي تحصل للصُّوفيَّة، وأنَّهم يشهدون تحقيقَ ما أخبر به الرَّسول عليه الصلاة والسلام، وَنَفْعَ ما أمر به= فهذا أيضًا حقٌّ في كثيرٍ ممَّا[(٥)] أخبر به وأمر به، ثُمَّ إذا عَلِم ذلك؛

---

(١) في (ل، ن١): «وظهور»، والمثبت من (م، ك، ن٢).

(٢) بعدها في (ك) زيادة: «له».

(٣) في (م): «سه»، في (ل): «شبه»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).

(٤) «**المنقذ**» (ص١٢٤-١٢٨).

(٥) قوله: «كثير مما» في (م): «كثير ما»، وفي (ل): «أن مما»، والمثبت من (ك).

صار ذلك[١] حُجَّةً على صدقه فيما لم يعلمه؛ كمن قرأ طرفًا[٢] من العلم بفنٍّ من الفنون إذا رأى كلام متكلِّمٍ في ذلك العلم ورآه يحقِّق ما عنده ويأتي بزياداتٍ لا يستطيعها؛ فإنَّه يعلَم بما رآه من مزيد تحقيقه لمَّا شاركه في أصل معرفته أنَّه أعلم منه بما وراء ذلك؛ كمن نظر في الطِّبِّ إذا رأى كلامَ أبقراط، ومن نظر في النَّحو إذا رأى كلامَ الخليل وسيبويه، ومن نظر في العلوم الدِّينيَّة إذا رأى كلامَ أئمَّة السَّلف.

وكذلك **من** سلك مسلك الزُّهد والعبادة إذا بلغه سِيَرُ زُهَّاد السَّلف وعبادتُهم، **ومن** ولِيَ النَّاسَ وساسَهم[٣] إذا رأى سيرةَ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ونحوهما.

فهذا كلُّه ممَّا يبيِّن له عَظَمَة قَدْر هؤلاء، وأنَّهم كانوا أئمَّةً في هذه الأمور، وفيما[٤] يصلح ويجب من ذلك.

ويَعلم كلُّ أحدٍ الفَرْق **بين** سيرة العُمَرَينِ **و**سيرة الحجاج والمختار بن أبي عبيدٍ ونحوهما؛ بل يَعْلَم الفَرْق **بين** سيرة بني أميَّة وبني العبَّاس **و**بين سيرة بني بُويهٍ وبني عُبيدٍ، وأمثال ذلك. كذلك يَعلم الفَرْق **بين** محمَّدٍ وموسى وعيسى صلواتُ الله عليهم، **و**بين مسيلِمة والأسود العنسيِّ وأمثالِهما بأدنى تأمُّلٍ.

وهذه الطَّريق ينقسم النَّاس فيها إلى عامٍّ وخاصٍّ؛ بسبب علمهم بالخير والشَّرِّ، والصِّدق والكذب، ونحو ذلك. وهذه تفيد العلم القطعيَّ بأنَّ

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «قرأ طرفًا» في (ل): «شدا طرقا» ورمز لها في الطرَّة بـ«ظ»، والمثبت من (م، ك).

(٣) قوله: «وعبادتهم... وساسهم» في (م): «وعبادهم... وساسهم»، وفي (ك): «وعبادتهم... وسياستهم»، والمثبت من (ل).

(٤) في (م): «مما»، وفي (ك): «فيما»، والمثبت من (ل).

الأنبياء أكملُ الخلق وأفضلُهم، وأنَّه لا يصلح لأحدٍ أن يعارضهم برأيه، ولا يخالفهم بهواه. لكن لا يفيد العلم بحقيقة «**النُّبوَّة**» إلَّا أن يعترف أنَّ النَّبيَّ أعلمُ منه[(١)].

فكلُّ من حصل له من المخاطبات والمشاهدات ما يحصل للأولياء؛ فإنَّه يَعلم أنَّ الذي للأنبياء فوق الذي له من ذلك؛ كعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنَّه قد ثبت في «**الصَّحيحين**»[(٢)] أنَّه ﷺ، قال: «**إِنَّهُ قَد كَانَ فِي الأُمَمِ قَبلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُن فِي أُمَّتِي أَحَدٌ؛ فَعُمَرُ**»، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ ضَرَبَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلبِهِ**»[(٣)]، وفي التِّرمذيِّ عنه ﷺ أنَّه قال: «**لَو لَم أُبعَث فِيكُم لَبُعِثَ فِيكُم عُمَرُ**»[(٤)].

وكان عُمَرُ بهذا يعلم أنَّ ما يأتي النَّبيَّ ﷺ من الوحي والملائكة، وما يُخبِرُ به من الغيب، وما يأمُرُ به ويَنهَى عنه= أمرٌ زائدٌ على قدره ومجاوِزٌ لطاقته؛ بل يجد بينه وبين ذلك من التَّفاوت ما يعجز القلب واللِّسان عن معرفتِه وتبيانِه[(٥)].

---

(١) قوله: «إلا أن يعترف أن النبي أعلم منه» في (م): «وإن عرف أن النبي أعلم منه»، وفي (ل): «فلا يمكنه أن يقول هو أعلم منه»، والمثبت من (ك).

(٢) في (ك، ل): «الصحيح»، والمثبت من (م). والحديث مداره على سعد بن إبراهيم الزهري، واختلف عليه من وجهين: فأخرجه البخاري (٣٦٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٢٤٧٦) من حديث عائشة، وذكره الدارقطني في «**التتبع**» (٤، ١٨٣) و«**العلل**» (٣٦٥٢)، وانظر: «**فتح الباري**» (٧/ ٥٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٤٠٣٣)، وأحمد (٥١٤٥) من حديث ابن عمر. وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند الترمذي، وإنما أخرجه (٤٠٣٧) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «**لَو كَانَ نَبِيٌّ بَعدِي لَكَانَ عُمَر**»، وقال: (حسن غريب). وأما اللفظ المذكور فأخرجه القطيعي في زوائده على «**فضائل الصحابة**» (٦٧٦)، وابن عدي (٤/ ٥٧٣) من حديث عقبة بن عامر بنحوه.
وقد حكم ابن عدي بقلب متنه، والمحفوظ هو الأول. انظر: «**الكامل**» (٤/ ٥٧٣).

(٥) في (م، ك): «وبيانه»، والمثبت من (ل).

بل كان عُمَرُ بما حصل[١] له من المكاشفة والمخاطبة؛ يعلم أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ أكملُ منه معرفةً ويقينًا، وأتمُّ صدقًا وإخلاصًا[٢]، وأعلمُ منه بقدر الرَّسول ﷺ؛ فكان خضوعُ عمرَ هذا -الذي هو أفضل الأولياء المحدَّثين المُلْهَمِين المخاطَبين- لأبي بكرٍ الصِّدِّيق؛ كخضوع مَن رأى غيره من مشاركيه في فنِّه أكمل منه: كخضوع الأخفش لسيبويه، وزُفَر لأبي حنيفة، وابن وهبٍ لمالكٍ، ونحو ذلك، أو خضوع فقهاء المدينة لسعيد بن المُسَيَّب، وعلماء البصرة للحسن البصريِّ، وفقهاء مكَّة لعطاء بن أبي رَبَاحٍ.

وإذا كان هذا مَثَل عمر مع أبي بكرٍ -لأنَّ أبا بكرٍ صدِّيقٌ؛ يأخذ ما يأخذه عن الرَّسول المعصوم، الذي قد عُصِم أن يستقرَّ فيما جاء به خطأٌ-؛ فهو لخبرته بحال صِدِّيق النَّبيِّ ﷺ بهذه المثابة.

وكلُّ من كان عالمًا بالصَّحابة؛ يعلم أنَّ عمر رضي الله عنه كان متأدِّبًا معظِّمًا بقلبه لأبي بكرٍ رضي الله عنه، مشاهِدًا أنَّه أعلى منه إيمانًا ويقينًا؛ فكيف يكون حالُ عمر وغيرِه مع النَّبيِّ ﷺ؟! وإذا كانت[٣] هذه حالُ أفضل المحدَّثين المخاطَبين؛ فكيف حالُ سائرهم؟! فلا ريب أنَّ الرَّجل كلَّما عظُمت ولايته، وعظُم نصيبه من انكشاف الحقائق له؛ كان تعظيمه للنُّبوَّة أعظَم، والنَّاس في هذه الطَّريق متفاوتون بحسب درجاتهم.

لكنْ طريق الصُّوفيَّة لا تنهض بانكشاف جميع ما جاء به الرَّسول، بل ولا بأكثرِه، بل عامَّة ما يخبر به الرَّسول لا يمكن أبا بكرٍ وعمر -فضلًا عن غيرهما- أن يعلمه بدون خَبَره ﷺ، وإن كان عند المُخْبَرِين عِلْمٌ

---

(١) في (م): «حصل جعل»، وفي (ك): «جعل»، والمثبت من (ل).
(٢) في (ك، ل): «وأخلاقًا»، والمثبت من (م).
(٣) في (ك، ل): «كان»، والمثبت من (م).

بجُمَل ذلك أو أصله؛ لكن ما يُخْبِر به من التَّفصيل لا يُعلم بدون خبره أصلًا.

وما يوجد في كلام أبي حامدٍ أو غيره من أنَّ الكشف يُحَصِّل ذلك **وقولِ القائل**: «إنَّ الأولياءَ شاهدوا الحقَّ في جميع ما ورد به الشَّرعُ»= ليس بسديدٍ؛ بل لا يزال الأولياء مع الأنبياء في إيمانٍ بالغيب، ولا يُتصوَّر أنَّ الوليَّ يُعطَى ما أُعطِيَه النَّبيُّ من المشاهدة والمخاطبة.

وأفضلُ الأولياءِ: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، ونحوُهم؛ وليس في هؤلاء مَن شاهد ما شاهده النَّبيُّ ﷺ ليلةَ المعراج، ولا شاهدَ الملائكةَ الذين كانوا ينزلون بالوحي على النَّبيِّ ﷺ، ولا سمع أحدٌ منهم كلامَ الله الذي كَلَّمَ به نبيَّه ليلةَ المعراج، ولا سمع عامَّةُ الأنبياء -فضلًا عن الأولياء- كلامَ الله كما سمعه موسى بن عمران، ولا كلَّمه تكليمَه[1] لداودَ وسليمانَ، بل ولا لإبراهيمَ وعيسَى[2]؛ فضلًا عن أن يكون ذلك يَحصُلُ لأحدٍ من الأولياء.

[*]والإيمان بكلِّ ما جاء به الأنبياء واجبٌ؛ فإنَّهم معصومون، ولا يجب الإيمان بكلِّ ما يقوله الوليُّ، بل ولا يجوز؛ فإنَّه ما من أحدٍ من النَّاس إلَّا يُؤْخذُ[3] من قوله[4] ويُتْرك، إلَّا رسول الله ﷺ.

ومَن سَبَّ نبيًّا من الأنبياء؛ قُتل وكان كافرًا مرتدًّا، بخلاف الوليِّ، قال الله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ

(١) قوله: «ولا كلمه تكليمه» في (ك، ل): «ولا كلم الله تكليمًا»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ولا لإبراهيم وعيسى» في (م): «ولا إبراهيم وعيسى»، وفي (ك): «ولا إبرهيم ولا عيسى»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م) بالواو: «ويؤخذ»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك): «كلامه»، والمثبت من (م).

وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾(٣).

فإن قيل: ففي قراءة ابن عبَّاسٍ: «ولا مُحَدَّثٍ»(٤).

قيل(٥): هذه القراءة ليست متواترةً، ولا معلومةَ الصِّحَّة؛ فلا يجوز الاحتجاج بها في «**أصول الدِّين**».

وإن كانت صحيحةً؛ **فالمعنى**: أنَّ المحدَّث ممن كان قبلنا؛ كانوا يحتاجون إليه، وكان يَنْسخ ما يُلقِيه(٦) الشَّيطانُ إليه كذلك.

وأُمَّة محمَّدٍ ﷺ لا تحتاج إلى غير محمَّدٍ ﷺ. ولهذا كان أجلَّ الأمم من قبلنا بنو إسرائيلَ، وكان لا يكفيهم(٧) نبيٌّ واحدٌ، بل يحيلهم هذا النَّبيُّ في بعض الأمور على النَّبيِّ الآخر، فكانوا يحتاجون إلى عددٍ من

---

(١) البقرة: (١٣٦). (٢) البقرة: (٢٨٥).

(٣) الحج: (٥٢).

(٤) أخرجه ابن راهويه (١٠٥٩)، وعبد بن حميد في تفسيره -كما في «**تغليق التعليق**» (٤/ ٦٥)-، وابن أبي داود في «**المصاحف**» (١/ ١٩٣)، والطحاوي في «**مشكل الآثار**» (٤/ ٣٤١)، وابن الأنباري في «**الرد على من خالف مصحف عثمان**» -كما في تفسير القرطبي (١٢/ ٨٠)-.

(٥) انظر: «**الصفدية**» (ص٢٥٧)، «**الفتاوى**» (١١/ ٦٦).

(٦) قوله: «وكان ينسخ ما يلقيه» في (م): «فكان ينسخ ما يلقي»، والمثبت من (ك).

(٧) قوله: «ولهذا كان أجل الأمم من قبلنا بنو إسرائيل، وكان لا يكفيهم» في (ك): «ولهذا كانت الأمم قبلنا لا يكفيهم»، والمثبت من (م).

الأنبياء، ويحتاجون إلى المحدَّثين(١).

وأمَّةُ محمَّدٍ أغناهم الله بنبيِّهم محمَّدٍ ﷺ عن غيره من الأنبياء والرُّسل؛ فكيف لا يُغنِيهم عن المحدَّثين؟! ولهذا قال ﷺ: «**إِنَّهُ قَد كَانَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُن فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ**»(٢)؛ فعَلَّق ذلك بالشَّرط(٣) ولم يجزم به؛ لأنَّه عَلِمَ استغناءَ أُمَّتِه عن محدَّثٍ، كما استغنت عن غيره من الأنبياء، فجوَّز أن يكون فيها محدَّثٌ، وألَّا يكون؛ وكان(٤) ذلك لكمالها برسولها الذي هو أكملُ الرُّسل وأجمعُهم، وهو خاتمُهم، لا تنقص أمَّته عن الأمم قبلهم(٥)*](٦).

وقد وقع في كلام أبي حامدٍ الغزاليِّ(٧) نحوٌ من هذا [*الكلام الذي يُشعر أنَّ الوليَّ قد يَعلم بكشفه ما علمه النَّبيُّ ﷺ*](٨)، حتَّى ذكر فيما يُتأوَّل وما لا يُتأوَّل: أنَّ ذلك لا يُعلم إلَّا بتوفيقٍ إلهيٍّ، يُشاهِد به الحقائقَ على ما هي عليه، ثُمَّ يَنْظُر في السَّمع والألفاظ الواردة فيه، فما وافق شهوده؛ أَقَرَّه، وما خالفه؛ تَأَوَّله. وذكر في موضعٍ آخر أنَّ الواحد من الأولياء قد يسمع كلامَ الله سبحانه، كما سمعه موسى بن عمران. وأمثالُ

---

(١) في (ك) -هنا وفي الموضع الآتي-: «المحدث»، والمثبت من (م).

(٢) سبق تخريجه (ص٧١٩).

(٣) في (ك): «بإن»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «فجوز أن يكون فيها محدث وألا يكون وكان» في (ك): «أن يكون فيها محدثا أو لا يكون أو كان»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «وأجمعهم وهو خاتمهم لا تنقص أمته عن الأمم قبلهم» في (ك): «وأجملهم، وهؤلاء كبعض في أمته عن الأمم قبلهم ما»، والمثبت من (م).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). انظر: «**الصفدية**» (ص٢٥٧-٢٦٢).

(٧) ليست في (ل)، وفي (ك): «وغيره»، والمثبت من (م).

(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «نحو من هذا في مواضع، حتى ذكر». ووقعت الزيادة في (ك) هكذا: «نحو من هذا الكلام الذي [وبعدها بياض بمقدار كلمتين]». وقوله: «الذي» سقط من (م) فأثبته من (ك).

هذه الأمور[١].

ولهذا تبيَّن له في آخر عمره أنَّ طريقَ الصُّوفية لا تحصِّل مقصودَه، فطلب الهدى من طريق الآثار[٢] النَّبويَّة، وأخذ يشتغل بـ«**البخاريِّ**» و«**مسلم**»، ومات في أثناء ذلك على أحسن أحواله، وكان[٣] كارهًا ما وقع في كتبه من نحو هذه الأمور.

وهذا[٤] ممَّا أنكره النَّاس عليه، **حتَّى قال المازَرِيُّ وغيرُه ما معناه**: «إنَّ كلامه يؤثِّر في الإيمان بالنُّبوَّة، فينقص قدرها»، أو نحو هذا.

وكذلك ما ذكره من أنَّ «**النُّبوَّة**» انفتاح[٥] قوَّةٍ أخرى فوق العقل[٦]؛ فلا ريب أنَّ هذا ممَّا يكون للنَّبيِّ، وليست «**النُّبوَّة**» قوَّةً تُدرَك بها الأمور، وإنَّما يُشْبه هذا أصولَ الفلاسفة الذين يزعمون: «أنَّ الفيض دائمٌ من العقل الفعَّال، وإنَّما يحصل في القلوب بسبب[٧] استعداد الأشخاص، فأيُّ عبدٍ كان استعدادُه أتمَّ؛ كان الفيضُ عليه أتمَّ، من غير أن يكون من الملأ الأعلى سببٌ يخصُّ شخصًا دون شخصٍ بالخطاب والتَّكليم».

وليس هذا مذهبَ المسلمين، بل ولا اليهود ولا النَّصارى، بل هؤلاء كلُّهم -إلَّا من ألحد منهم- متَّفقون على أنَّ الله سبحانه خصَّص موسى

---

(١) انظر: «**الإحياء**» (١/ ١٠٤). ونقله الشَّيخُ وتعقبه في «**الدرء**» (٥/ ٣٤٧) و«**البيان**» (٦/ ١١٦)، وذكر أنه قد بسط الكلام عليه في «**جواب الاعتراضات**». وأشار إلى طريقة الغزالي وتعقبها في «**التسعينية**» (٣/ ٩٤٤).

(٢) في (ل): «الأثارة»، والمثبت من (م، ك).

(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٥) ليست في (ك)، وفي (م): «حصول»، والمثبت من (ل).

(٦) انظر ما سبق (ص٧٠٥، ٧١٤).

(٧) قوله: «وإنما يحصل في القلوب بسبب» في (ك): «وإنما يحصل من القلوب بسبب»، وفي (ل): «وإنما ذلك بحسب»، والمثبت من (م).

بالتَّكليم، دون هارون وغيره، وأنَّه يخصُّ بـ«**النُّبوَّة**» من يشاء من عباده، لا أنَّه بمجرَّد استعداده تَفيض عليه العلوم من غير تخصيصٍ إلهيٍّ.

وهنا صار النَّاس ثلاثة أصنافٍ:

صنفٌ يقولون: «ليست النُّبوَّة إلَّا مجرَّدَ إنباءِ الله للعبد، وهو تَعَلُّقُ كلامه به»؛ **كما يقولون:** «إنَّ الأحكام الشَّرعيَّة ليست إلَّا مجرَّدَ خطاب الله المتعلِّق بأفعال المكلَّفِينَ، من غير أن يكون للفعل في نفسه صفةٌ اقتضت تخصيصَه بالحكم»؛ **وكذلك يقول**[١] **هؤلاء:** «ليس للنَّبيِّ في نفسه صفةٌ اقتضت تخصيصَه بالنُّبوَّة». وهذا يقوله طوائفُ من المُتَكَلِّمة أهل إثبات القدر -كأصحاب جهمٍ وأبي الحسن وغيرهما-، الذين[٢] يخالفون المعتزلة والفلاسفة فيما يقولونه في فعل الرَّبِّ وحكمته.

إذ المتفلسفة يقولون بالطَّبْع والعِلَّة الموجِبة، والمعتزلة يقولون[٣] بالاختيار المتضمن لشريعةٍ عقليَّةٍ ألزموه بها في التَّعديل والتَّجوير ونحو ذلك.

والمنتسبون إلى السُّنَّة والجماعة من الكُلَّابية والأشعريَّة والكَرَّاميَّة، وسائر المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة= يردُّون عليهم الأصول التي فارقوا بها أهلَ السُّنَّة والجماعة [*من التَّكذيب بالقدر، والصِّفات، وتخليد أهلِ الكبائر؛ كما يردُّون على المتفلسفة ما فارقوا به المسلمين*][٤].

---

(١) في (ل): «قول»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «من المتكلمة أهل إثبات القدر، كأصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما الذين» في (ك): «من متكلمة أهل الإثبات القدريين، أصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما الذين»، وفي (ل): «من متكلمة أهل الإثبات الذين»، والمثبت من (م).

(٣) في (م، ك): «تقول»، والمثبت من (ل).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

لكن لهؤلاء [*الطوائف المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة*][(١)] في مسائل الحِكمة والمصالح، وتعليل الأفعال والأحكام، وهل للأفعال صفاتٌ يُدرَك بها حُسْنُها وقُبْحُها= نزاعٌ ليس هذا موضع تفصيله، وإنَّما نذكره مجملًا.

ومعلومٌ أنَّ الإنباء والإرسال من باب كلام الله تعالى[(٢)]، وكذلك الأمر والنَّهي هو من باب كلام الله تعالى، والأمر متعلِّقٌ بالفعل، والإرسال والإنباء متعلِّقٌ بالرَّسول والنَّبيِّ.

وللنَّاس في هذا وهذا[(٣)] ثلاثةُ أقوالٍ[(٤)]:

أحدُها: أنَّه[(٥)] ليس ذلك إلَّا مجرَّد كلام الله تعالى المتعلِّق بذلك، أو تَعَلُّق الخطاب بذلك، وهو من «**الصِّفات النِّسْبِيَّة الإضافيَّة**» عندهم؛ **قالوا**: «لأنَّه ليس[(٦)] لمتعلَّق القول من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ». وهذا قول هؤلاء[(٧)].

والقول الثَّاني: أنَّ ذلك يعود إلى صفةٍ قائمةٍ بالنَّبيِّ وبالفعل. وهذا قولُ من يقول ذلك من الفلاسفة والمعتزلة[(٨)].

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) قوله: «ومعلوم أن الإنباء والإرسال من باب كلام الله تعالى» في (م، ك): «ومعلوم أن الله تعالى هو الذي أرسل الرسل وأنبأهم [في (ك): ونبأهم] والرسول مبلغ [بعدها في (م): والإرسال] لكلام الله تعالى»، والمثبت من (ل).

(٣) **أي**: في الحكم الشرعي، والرسالة والنبوة.

(٤) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٠٨)، «**الإرشاد**» للجويني (ص٣٥٥)، «**العواصم**» لابن العربي (ص٣٧).

(٥) في (م، ل): «أن»، والمثبت من (ك).

(٦) قوله: «عندهم قالوا لأنه ليس» في (ل): «إذ ليس»، والمثبت من (م، ك).

(٧) **وهم**: المتكلمة المثبتون للقدر من أصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما، كما سبق.

(٨) قوله: «وهذا قول من يقول ذلك من الفلاسفة والمعتزلة» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل).

[*والقول الثَّالث: أنَّ ذلك يتضمَّن الأَمْرَين: فـ«الحكم الشرعيُّ» يتضمَّن خطابَ الشَّارع وصفةً قائمةً بالفعل، و«النُّبُوَّةُ» تتضمَّن خطابَ الرَّبِّ وتتضمَّن صفةً قائمةً بالنَّبيِّ أيضًا. وهذا معنى قول السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين.

والفلاسفة والمعتزلة(١) يثبتون أيضًا صفةً قائمةً بالفعل والنَّبيِّ*](٢)؛ لكن **المعتزلة** يعود عندهم حُسنُ الفعل وقُبحه إلى صفةٍ فيه توجب الحمد والذم، وخطاب الشَّارع كاشفٌ لها، لا مثبتٌ لها. **والمتفلسفة** عندهم يعود ذلك إلى صفةٍ في الفعل توجب كمالَ النَّفس أو نقصَها؛ **ولذلك يقولون**: «إنَّ النُّبُوَّة هي كمالٌ للنَّفس النَّاطقة، تستعدُّ به لأنْ تَفِيْض عليها المعارف من العقل الفَعَّال»، من غير أن يكون هناك خطابٌ حقيقيٌّ لله تعالى؛ **ولكن كلام الله سبحانه عندهم**: هو ما يحدث في نفس النَّبيِّ من أصواتٍ، يسمعُها في نفسه، لا خارجًا عن نفسه. **والملائكةُ**: عبارةٌ عن أشكال نَورانيَّةٍ يراها، تكون في نفسه، لا خارجًا عن نفسه، كما يرى النَّائمُ في منامه صورًا يخاطبها وكلامًا يسمعه وذلك في نفسه. ولهذا جعل أبو حامدٍ هذا طريقًا لهم إلى إثبات «**النُّبوَّة**»، [*كما سلك مثل ذلك ابنُ سينا وغيرُه*](٣).

ولا ريب أنَّ كلَّ ما يقرُّ به مقرٌّ من الحقِّ؛ فإنَّ أهل الإيمان يقرُّون به، لكن يعلمون أشياءَ فوق ذلك لا يعلمُها أهلُ الباطل، فما علمتْه المتفلسفةُ من هذه الأمور لا ينكرُها أهلُ الإيمان، لكن ينكرون عليهم اقتصارَهم في التَّصديق عليها.

---

(١) بعدها في الأصلين (م، ك) زيادة: «أيضًا».

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقوله: «مثل ذلك» ليس في (م).

وقد بسطتُ الكلام على هذا في «**جواب المسألة الخراسانيَّة**»[١]، التي سُئلت فيها عمَّا يتعلَّق بالقرآن وكلام الله، وذكرتُ مراتبَ تكليم الله لخلقه، وأنَّها درجاتٌ، وأنَّ المتفلسفة أقرُّوا ببعض الدَّرجات دون بعضٍ، بل لعلَّهم لم يتجاوزوا أدنى الدَّرجات، وهي درجةُ الإلهام وما يناسبُه، وما أَعطَوْا هذه الدَّرجةَ حقَّها.

وأمَّا المعتزلة: فهم خيرٌ منهم؛ فإنَّهم يقرُّون بأنَّ لله **كلامًا** منفصلًا خارجًا عن نفس الرَّسول، كما أنَّ له **ملائكةً** منفصلِينَ عن نفس الرَّسول، وليست هي «**العقول**» و«**النُّفوس**» التي تدَّعيها[٢] المتفلسفة والقرامطة، بل يقرُّون بما أخبر به القرآنُ من أصناف الملائكة وأوصافهم، لكنَّهم مع هذا لا يقرِّون بأنَّ لله كلامًا قائمًا به؛ **وحقيقةُ**[٣] **مذهبهم**: أنَّ الله سبحانه لا يتكلَّم، وإنَّما يخلق كلامًا في غيره.

ولمَّا ابتدعت الجهميَّة هذه المقالة **كانوا يقولون**: «إنَّ الله لا يتكلَّم»، **أو**: «يتكلَّم مجازًا»، لكن المعتزلة امتنعت من هذا الإطلاق؛ **وقالوا**: «إنَّه متكلِّمٌ»، **أو**: «متكلِّمٌ حقيقةً»؛ لكنْ[٤] فسَّروا ذلك بأنَّه خلق كلامًا في غيره؛ فلم ينازعوا قدماءَ الجهميَّة في حقيقة المذهب، وإنَّما نازعوهم في اللَّفظ.

---

(١) هي «**الكيلانية-الفتاوى**» (١٢/ ٣٢٣-٥٠١)، وكلامه على مراتب التكليم ودرجاته (١٢/ ٣٩٦). وأشار إلى المراتب أيضًا في: «**الدرء**» (١٠/ ٢٠٠)، «**جامع المسائل**» (٥/ ٢٨٤) (٩/ ٢٧)، «**البيان**» (٧/ ٢٦٥) (٨/ ١٢٩)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٢٨) (٦/ ٥٤٠) (١٢/ ١٤، ٣٩، ١٢٩، ٢٧٩، ٣٠٠)، «**السبعينية**» (ص٣٨٥).

تنبيه: خراسان في الإطلاق العام تشمل بلاد العجم جملة، وإن كان لكل ناحية منها اسم منفصل تُعرف به -انظر: «**مشاهير علماء الأمصار**» لابن حبان (ص١٠٠)-، ومن هذا الباب قول الشَّيخ في «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٨٤): (كبعض الخراسانيين من أهل جيلان وغيرهم).

(٢) في (ل): «يزعمها»، والمثبت من (م، ك).

(٣) في (ك): «فحقيقة»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ك): «لكنهم»، والمثبت من (م، ل).

والسَّلف والأئمَّة لمَّا عرفوا حقيقةَ مذهبهم؛ عرفوا أنَّ هذا كفرٌ، وأنَّ هذا في الحقيقة تعطيلٌ للرِّسالة، وأنَّه يمتنع أن يكون متكلِّمًا بكلامٍ لا يقوم به، بل بغيره؛ كما يمتنع أن يكون عالمًا بعلمٍ لا يقوم به، بل بغيره، وأن يكون قادرًا بقدرةٍ لا تقوم به، بل بغيره، وأنَّه لو كان كذلك؛ لكان ما يخلقه من الكلام في مخلوقاته كلامًا له، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[(١)]؛ وقال: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾﴾[(٢)]، بل قد ثبت أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فيجب أن يكون -[*على قولهم*][(٣)]- كلُّ كلامٍ في الوجود كلامَه.

وقد أفصح بذلك الاتِّحاديَّةُ، **الذين يقولون**: «الوجود واحدٌ»، كابن عربيٍّ صاحبِ «**فصوص الحكم**» ونحوِه، **وقالوا**[(٤)]:

وكلُّ كلامٍ في الوجود كلامُه ... سواءٌ علينا نثرُه ونظامُه

ومذهبهم منتهَى مذهب الجهميَّة، وهو في الحقيقة تعطيلُ الخالق تعالى، والقولُ بأنَّ هذا الوجودَ هو الوجودُ الواجبُ؛ كما ذكر ذلك أبو حامدٍ عن دَهْريَّة الفلاسفة؛ فإنَّ قول هؤلاء هو قولُ أولئك، وهو قولُ فرعونَ الذي أظهره، لكنَّ فرعونَ وغيرَه من الدَّهريَّة **لا يقولون**: «هذا الوجود هو الله»؛ وهؤلاء لجهلهم[(٥)] **يقولون**: «إنَّ الوجود هو الله».

وقد أضلُّوا طوائفَ من الشُّيوخ الذين لهم عبادةٌ وزَهادةٌ، حتَّى إنَّه كان ببيت المقدس رجلٌ من أعبد النَّاس وأزهدِهم، وكان طولَ ليله **يقول**:

---

(١) فصلت: (٢١). (٢) يس: (٦٥).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك). وقد وردت في (م) بعد قوله: «كلامه».
(٤) في (م): «قالوا»، والمثبت من (ك، ل). وسبق الكلام على البيت (ص٦٠٧).
(٥) في (م): «بجهلهم»، والمثبت من (ك، ل).

«الوجود واحد، وهو الله؛ ولا أرى الواحد، ولا أرى الله!».

وهؤلاء سلكوا في كثيرٍ من أصولهم ما ذكره أبو حامدٍ، وبنوا على ما في كتابه[١] «**المضنون به**» وغيرِه من أصول الفلاسفة المكسوَّة عبارةَ الصُّوفيَّة، فالأمور التي أنكرها عليه علماءُ المسلمين هي ما[٢] هؤلاء عليها، حتَّى جعل ابنُ سبعين[٣] النَّاسَ **خمسَ** طبقاتٍ: أدناها **الفقيهُ**، ثُمَّ **المتكلِّم الأشعريُّ**، ثُمَّ **الفَيلسوفُ**، ثُمَّ **الصُّوفيُّ**، ثُمَّ الخامس هو **المحقِّق**.

وهؤلاء **يجعلون** ما أشار إليه أبو حامدٍ من «**الكشف**» هو ما حصل لهم، وأنَّه لتقيُّده بالشَّريعة لم يصل إلى القول بـ«**وحدة الوجود**»، وهم **ينتقصونه** بما يَحمده عليه المسلمون من الأقوال التي اعتصم فيها بالكتاب والسُّنَّة، بل ومن الأقوال[٤] التي تُعلم صحَّتُها بصريح العقل، **ويرون** أنَّ ذلك هو الذي حجبه عن أن يشهد حقيقتهم التي هي «**وَحْدَة الوجود**»، وإنَّما طمعوا فيه هذا الطَّمَع بما وجدوه في الكلام المضاف إليه ممَّا يوافق أصولَ الجهميَّة المتفلسفة ونحوهم.

والمقصود هنا: أنَّ المعتزلة خيرٌ من المتفلسفة، حيث يثبتون لله كلامًا منفصلًا، **ويقولون**: «إنَّ الرِّسالة والنُّبُوَّة تتضمَّن نزولَ كلامٍ لله[٥] تعالى، نزل به ملكٌ منفصلٌ عن النَّبيِّ ﷺ[٦]»، كما يقول ذلك سائرُ المسلمين، **ثُمَّ قد يقول مَن يقول مِن المعتزلة**: «إنَّ النُّبوَّة جَزَاءٌ على عَمَل مُتَقَدِّمٍ، وإنَّ

---

(١) قوله: «وبنوا على ما في كتابه» في (م، ك): «وغيره في»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «هي ما» في (ك): «مما»، وفي (ل): «ما»، والمثبت من (م).
(٣) كما في كتابه «**بد العارف**». وانظر: «**النبوات**» (١/ ٣٩٥)، «**المنطقيين**» (ص٥٢٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٩).
(٤) قوله: «ومن الأقوال» في (ك): «والأقوال»، وفي (ل): «وبالأقوال»، والمثبت من (م).
(٥) في (م، ك): «الله»، والمثبت من (ل).
(٦) قوله: «نزل به ملكٌ منفصلٌ عن النَّبيِّ ﷺ» في (ل): «منفصل عن النبي ﷺ ينزل عليه»، والمثبت من (م، ك). وانظر ما سبق (ص٧٢٨).

النَّبيَّ لَمَّا قام بواجباتٍ عقليَّةٍ؛ أكرمه الله تعالى عليها بالنُّبوَّة، مع كون النَّبيِّ متميِّزًا بصفاتٍ خصَّه اللهُ تعالى بها».

وهذا القول موافقٌ في الجملة لقول[(١)] أكثرِ النَّاس في[(٢)] **أنَّ «النُّبوَّة والرِّسالَة»** تتضمَّن كلامَ الله الذي يُنزله[(٣)] على رسوله ونبيِّه، **وأنَّه** مع ذلك مختصٌّ بصفاتٍ اختصَّه الله بها دون غيره[(٤)] **وأنَّه** لا يكون النَّبيُّ والرَّسول كسائر النَّاس في العقل والخلق وغير ذلك، بل هو مُتَمَيِّزٌ عن النَّاس بذلك، **و«النُّبوَّة»** فضلُ الله يؤتيه من يشاء؛ لكن مع ذلك ﴿**ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ** رِسَالَاتِهِۦ﴾[(٥)].

وما ذكره أبو حامدٍ من تقرير **«النُّبوَّة»** في الجملة على الأصول التي يسلِّمها المتفلسفة ويعرفونها= فيه ما[(٦)] يَنْتَفِعُ به من كان مُتَفَلْسِفًا مَحْضًا؛ فإنَّ ذلك يوجب له[(٧)] أن يدخل في الإسلام نَوْعَ دُخولٍ.

وكلامُ[(٨)] أبي حامدٍ في هذا ونحوِه؛ يصلح أن يكون بَرْزَخًا بين المتفلسفة وبين أهل الملل من المسلمين واليهود والنَّصارى:

❏ فالمتفلسفة تنتفع به حيث يصيرُ عندهم من الإيمان والعلم ما لا يحصل لهم بمجرَّد الفلسفة.

---

(١) في (ل): «قول»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ل): «وهو»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك): «ينزل»، والمثبت من (م، ل).
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «من الأنبياء»، فإن لم تكن من سهو الناسخ؛ فلعلها محرَّفة عن: «من الناس».
(٥) الأنعام: (١٢٥). وانظر: (ص١٤٢).
(٦) قوله: «من... فيه ما» في (ك، ل): «فيه [في (ك): فيهم] من... ما»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (م، ل)، والمثبت من (ك).
(٨) في (ك): «فكلام»، والمثبت من (م، ل).

▢ وأمَّا من كان مسلمًا يريد أن يستكمل العلم والإيمان؛ فإنَّ ذلك يضرُّه[١] من وجهٍ، ويردُّه عن كثيرٍ من كمال الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، وإن كان ينفعه من حيث يحول بينه وبين الفلسفة المَحْضَة؛ إلَّا أن يكون حَسَنَ الظَّنِّ بالفلسفة دون أصول الإسلام؛ فإنَّه يُخرجه إلى الإلحاد المَحْض، كما أصاب ابنَ عربيٍّ الطائيَّ وابنَ سبعينَ وأمثالَهما.

وقد أخبر هو بما حصل له من السَّفسطة، وأنَّه انحصرت فِرقُ الطَّالبين عنده في أربعِ فرقٍ: المتكلِّمين[٢]، والباطنيَّة، والفلاسفة، والصُّوفيَّة.

ومعلومٌ أنَّ هذه الفرق كلَّها حادثةٌ بعد عصر الصَّحابة، بل وبعد عصر التَّابعين، بل إنَّما ظهرت وانتشرت بعد القرون الثَّلاثة: الصَّحابة، والتَّابعين، وتابعيهم.

ثُمَّ الفلاسفة والباطنيَّة هم كفَّارٌ، كُفْرُهم ظاهرٌ عند المسلمين، كما ذَكَر هو وغيرُه، وكُفْرُهم ظاهرٌ عند أقلِّ من له علمٌ وإيمانٌ من المسلمين؛ إذا عرفوا حقيقةَ قولهم، لكن لا يَعرف كُفْرَهم مَن لم[٣] يعرف حقيقةَ قولهم، وقد يكون قد تشبَّث ببعض أقوالهم مَن لم يعلم[٤] أنَّه كفرٌ؛ فيكون معذورًا لجهله[٥].

لكن المتكلِّمة والصُّوفيَّة؛ فيهم ممَّن[٦] له علمٌ وإيمانٌ طوائفُ كثيرونَ، بل فيمن يُعَدُّ من الصُّوفيَّة -مثل الفضيل بن عياض، وأبي سليمان

---

(١) قوله: «فإن ذلك يضره» في (ل): «فإنه يضره ذلك»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ل): «المتكلمون»، والمثبت من (م، ك).
(٣) ليست في (م)، وفي (ك): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) في (ك): «يعرف»، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (م): «بجهله»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) قوله: «لكن المتكلمة والصوفية فيهم ممن» في (م): «ولكن المتكلمون والصوفية فيهم من»، وفي (ل): «ولكن المتكلمون والصوفية ممن»، والمثبت من (ك).

الدَّارَانيِّ، وإبراهيم بن أَدْهم، ومعروفٍ الكَرْخِيِّ، وأمثالِهم- مَن هو من خيار المسلمين وساداتهم عند المسلمين، وفي عصرهم حدث اسمُ «**الصُّوفيَّة**»[(١)]، وفيه ظهر «**الكلام**» أيضًا[(٢)].

وكلامُ السَّلف والأئمَّة في ذمِّ البِدَع **الكَلَامِيَّة** في العلم، والبدع المحدَثة في طريقة الزُّهد والعباد= مشهورٌ كثيرٌ مستفيضٌ.

ولم يتنازع أهل العلم والإيمان فيما استفاض عن النَّبيِّ ﷺ من قوله: «**خَيرُ القُرُونِ: القَرنُ الَّذِين**[(٣)] **بُعِثتُ فِيهِم**[(٤)]**، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**[(٥)]»[(٦)]، وكلُّ مَن له [*في الأمَّة*][(٧)] لسانُ صدقٍ، ممَّن هو مشهورٌ[(٨)] بعلمٍ أو دينٍ= معترفٌ بأنَّ خيرَ هذه الأمة هم الصَّحابةُ، وأنَّ المُتَّبع لهم أفضل من غير المُتَّبع لهم؛ ولم يكن في زمانهم أحدٌ من هذه الصُّنوف الأربعة.

---

(١) أشار إلى ذلك في «**البيان**» (٢/ ١٧٥)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص٧٣)، «**الفتاوى**» (١١/ ٥٨٠). وانظر: «**اللمع**» للسرَّاج (ص٤٢)، «**الرسالة**» للقشيري (ص١٠٠)، «**تلبيس إبليس**» (ص١٤٥)، «**الموفي**» للأدفوي (ص٣٨)، والمنبجي في «**منهاج السالكين**» (ق١٣).

(٢) قوله: «وفيه ظهر الكلام أيضًا» في (ك): «وظهر الكلام أيضًا»، وفي (ل): «وظهر الكلام»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (ل)، وفي (م، ك) رسمت: «الذي»، ولعل صوابها ما أثبت، وهو الموافق للمصادر.

(٤) في (م): «فيه»، والمثبت من (ك، ل).

(٥) بعدها في (ك) زيادة: «ثم الذين يلونهم»، والظاهر أنها من سهو الناسخ، فهي مخالفة لسائر المواضع التي أورد فيها الشَّيخُ الحديثَ -وهي بالعشرات-. وأما من جهة ثبوتها رواية؛ فقد بسط الكلام عليها في «**الفتاوى**» (٢٠/ ٢٩٥).

(٦) رواه عدد من الصحابة، منهم: **عمران بن حصين**: أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (٢٦١٥/ ٢). **وابن مسعود**: أخرجه البخاري (٣٦٤٢)، ومسلم (٢٦١٣). **وأبو هريرة**: أخرجه مسلم (٢٦١٤).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، وقد وردت في (م) بعد قوله: «لسان صدق».

(٨) قوله: «ممن هو مشهور» في (ك، ل): «من مشهور»، والمثبت من (م).

ولا تجد إمامًا في العلم والدِّين؛ كمالكٍ، والأوزاعيِّ، والثَّوريِّ، وأبي حنيفة، والشَّافعيِّ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإسحاقَ بن راهويه؛ ومثل الفضيل، وأبي سليمان الدَّارانيِّ، ومعروفٍ الكَرْخِيِّ، وأمثالهم= إلَّا وهم مصرِّحون بأنَّ أفضلَ علمهم ما كانوا فيه مُقتدين[١] بعلم الصَّحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصَّحابة، وهم يرون أنَّ الصَّحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب.

والذين اتَّبَعوهم[٢] أهلُ الأَثَارَة[٣] النَّبويَّة، وهُم أهلُ الحديث والسُّنَّة، العالمون بطريقهم، المُتَّبعون لها[٤]؛ وهم أهلُ العلم بالكتاب والسُّنَّة في كلِّ عصرٍ ومصرٍ= فهؤلاء الذين هم أفضلُ الخلق من الأوَّلين والآخِرين؛ لم يذكرهم أبو حامدٍ!

وذلك[٥] لأنَّ هؤلاء لا يَعرف طريقَهم إلَّا من كان خبيرًا بمعاني القرآن، خبيرًا بسنَّة رسول الله ﷺ، خبيرًا بآثار الصَّحابة، فقيهًا في ذلك، عاملًا بذلك؛ وهؤلاء هم أفضل الخلق من المنتسبين إلى العلم والعبادة.

وأبو حامدٍ لم ينشأ بين من كان يَعرف طريقةَ هؤلاء، ولا تلقَّى عن هذه الطَّبقة، ولا كان خبيرًا بطريقة الصَّحابة والتَّابعين، **بل كان يقول عن نفسه**: «أنَا مُزْجَى البضاعة في الحديث»[٦].

---

(١) قوله -هنا وفي الموضع الآتي-: «ما كانوا فيه مقتدين» في (م): «ما كانوا مقتدين [سقطت في الموضع الثاني] فيه»، وفي (ل): «أن يكونوا فيه مقتدين»، والمثبت من (ك).
(٢) بعدها في (ل) زيادة: «من».
(٣) في (م): «أثارة»، وفي (ك): «الآثار»، والمثبت من (ل).
(٤) في (ك): «لهم»، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (م، ل): «وذاك»، والمثبت من (ك).
(٦) انظر: «**قانون التأويل**» للغزالي (ص٩٣). وذكره الشَّيخ في: «**المنطقيين**» (ص٤٨٣)، «**الدرء**» (١/ ٥)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ١٧٦).

ولهذا يوجد في كتبه من الأحاديث الموضوعة، والحكايات الموضوعة، ما لا يَعتمد عليه مَن له علمٌ بالآثار، [*ويوجد فيها من معاني المتفلسفة ما نقده علماءُ الإسلام؛ **حتَّى قال صاحبُه أبو بكرِ ابنُ العربيِّ مع شدَّة تعظيمه له:** «شيخُنا أبو حامدٍ دخل في بطن الفلاسفة، ثُمَّ أراد أن يخرج منهم؛ فما قدر»(١)، **وكانوا يقولون:** «أبو حامدٍ أمرضه **الشِّفا**»(٢)، **أي:** كتابُ ابنِ سينا. ووقع بينه وبين [أبي](٣) نصر ابن القشيري(٤) وغيره؛ حتى أنشد أبو نصرٍ الأبياتَ المشهورة(٥):

برئنا إلى الله(٦) من معشرٍ ... بهم مرضٌ من كتاب «الشِّفا»
وكم قلتُ: يا قومِ أنتم على ... شفا جُرفٍ من كتاب «الشِّفا»(٧)
فلمَّا استهانوا بتنبيهنا(٨) ... رجعنا إلى الله حتَّى عفا(٩)
[فماتوا](١٠) على دين رسطالِسٍ ... وعشنا على ملَّة المصطفى*](١١)

ولكن نفعه الله بما وجده في كتب الصُّوفيَّة والفقهاء من ذلك، **ممَّا**

---

(١) ذكره الشَّيخ في: «**الصفدية**» (ص٢١٨، ٢٥٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٥)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٣)، «**الانتصار**» (ص٩٥، ٢٣٢)، «**الدرء**» (١/ ٥).

(٢) ذكره الشَّيخ في: «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**المنطقيين**» (ص٥١٠)، «**بغية المرتاد**» (ص٤٤٩)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٥٥٢) (١٣/ ٢٣٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) **هو:** أبو نصر عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري، أشهر أولاد أبي القاسم القشيري صاحب «**الرسالة**»، فقيه شافعي واعظ، توفي سنة (٥١٤هـ). انظر: «**تبيين كذب المفتري**» (ص٥٦٢)، «**وفيات الأعيان**» (٣/ ٢٠٧)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٩/ ٤٢٤).

(٥) ذكره الشَّيخ في: «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**المنطقيين**» (ص٥١٠)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٣).

(٦) قوله: «برئنا إلى الله» في «**الفتاوى**»: «قطعنا الأخوة».

(٧) قوله: «جرف من كتاب الشفا» في «**النبوات**»: «حفرة ما لها من شفا».

(٨) في «**النبوات**»: «بتعريفنا».

(٩) كذا في الأصل (م)، وفي المصادر: «عفا».

(١٠) من المصادر.

(١١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

وجده في كتب الحارث المحاسبيِّ، وأبي طالبٍ، و«**رسالة القشيري**» وغير ذلك، **وممَّا** وجده في كتب أصحاب الشَّافعيِّ ونحو ذلك؛ فخيارُ ما يأتي به ما يأخذه من هؤلاء وهؤلاء.

ومعلومٌ(١) أنَّ طريقة أئمَّةِ الصُّوفيَّة وأئمَّةِ الفقهاء أكملُ من طريقة أبي القاسم القشيريِّ، ومن طريقة أبي طالبٍ والحارث، ومن طريقة أبي المعالي وأمثاله. وأولئك الأئمَّةُ كانوا أعلمَ بطريقة الصَّحابة وأتبعَ لها من أتباعهم؛ **فا**لقاضي أبو بكرٍ الباقلَانيُّ وأمثالُه أعلمُ بالأصول والسُّنَّة وأتبعُ لها من أبي المعالي وأمثاله، **و**الأشعريُّ والقلانسيُّ ونحوُهما أعلى طبقةً في ذلك من القاضي أبي بكرٍ، **و**عبد الله بن سعيد بن كُلَّابٍ والحارثُ المحاسبيُّ أعلى طبقةً في ذلك من هؤلاء، **و**مالكٌ والأوزاعيُّ وحمَّادُ بن زيدٍ واللَّيثُ بنُ سعدٍ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء، **و**التَّابعون أعلى من هؤلاء، **و**الصَّحابةُ أعلى من التَّابعين.

وكذلك أبو طالبٍ المكِّيُّ يأخذ عن شيخه ابن سالمٍ، وابنُ سالمٍ يأخذ عن سَهْل بن عبد الله التُسْتَريِّ، **و**سهلٌ أعلى درجةً عند النَّاس من أبي طالبٍ، **ثُمَّ**(٢) الفضيلُ وأبو سليمانَ وأمثالُهما أعلى درجةً من سهلٍ وأمثالِه، **و**أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ وعبدُ الله بنُ عَونٍ ويونسُ بن عُبيدٍ وغيرُهم من أصحاب الحسن أعلى طبقةً من هؤلاء، **و**أُوَيْسٌ القَرَنيُّ وعامرُ بنُ عبدِ قيسٍ وأبو مُسْلِمٍ الخَوْلانيُّ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء، **و**أبو ذرٍّ الغفاريُّ وسلمانُ الفارسيُّ وأبو الدَّرداءِ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء.

ومعلومٌ أنَّ كلَّ مَن سلك إلى الله علمًا وعملًا بطريقٍ ليست مشروعةً موافِقةً للكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها؛ فلا بُدَّ أن يقع

(١) بعدها في (ل) زيادة: «من».
(٢) في (م، ك): «وكذلك»، والمثبت من (ل).

في بدعةٍ قوليَّةٍ أو عمليَّةٍ؛ فإنَّ السَّائر إذا سار على غير الطَّريق المَهْيَع، فلا بُدَّ أن يسلك بُنَيَّات الطَّريق؛ وإن كان ما يفعله الرَّجل من ذلك قد يكون مجتهدًا فيه، مخطئًا مغفورًا له خطؤه، وقد يكون ذنبًا[(١)]، وقد يكون فسقًا، وقد يكون كفرًا.

بخلاف الطَّريقة المشروعة في العلم والعمل؛ فإنَّها أقومُ الطُّرق، ليس فيها عِوَجٌ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[(٢)]، وقال عبد الله بن مسعودٍ: خطَّ لنا[(٣)] رسولُ الله ﷺ خطًّا، وخطَّ خطوطًا عن يمينه وشماله، ثُمَّ قال: «**هَذَا سَبِيلُ الله، وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبيلٍ مِنهَا شَيطَانٌ يَدعُو إِلَيهِ**»؛ ثُمَّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[(٤)].

وقال الزُّهْرِيُّ: «كان مَن مضى من علمائنا **يقولون**: الاعتصام بالسُّنَّة نجاةٌ»[(٥)]. **ولهذا قيل**: «مَثَلُ السُّنَّة كمَثَلِ[(٦)] سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق»؛ [*وهو يُروى عن مالكٍ[(٧)]*][(٨)].

ومَن سلك الطَّريقَ الشَّرعيَّة النَّبويَّة الإلهيَّة: **لم يحتجْ في إثباتها**[(٩)] إلى أن يشكَّ في إيمانِه الذي كان عليه قبل البلوغ، ثُمَّ يُحْدِثَ نَظَرًا يعلم به

---

(١) في (م): «فعله دينًا»، وفي (ك): «يفعله دينًا»، والمثبت من (ل).
(٢) الإسراء: (٩).
(٣) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٤) الأنعام: (١٥٣). **والحديث**: أخرجه أحمد (٤١٤٢)، والنسائي (١١٢٨٤).
(٥) أخرجه الدارمي (١٠٤)، وأبو عوانة في «**المستخرج**» (١/ ١٩)، وابن بطة في «**الإبانة**» (١/ ٣١٩)، واللالكائي (١٣٦).
(٦) قوله: «مثل السنة كمثل» في (ك): «مثل السنة مثل»، وفي (ل): «مثال السنة مثال»، والمثبت من (م).
(٧) أخرجه الخطيب (٢٤٤١)، والهروي في «**ذم الكلام**» (٨٨٥)، وابن عساكر (٣٣٥٠).
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٩) في (ل): «إثباته»، والمثبت من (م، ك).

وجود الصَّانع، **ولم يحتج** إلى أن يبقى شَاكًّا مُرْتَابًا في كلِّ شيءٍ. وإنَّما كان مِثْلُ هذا يَعْرِض لمِثْل الجهم بن صفوانٍ وأمثالِه؛ فإنَّهم ذكروا أنَّه بقي أربعين يومًا لا يصلِّي، حتَّى ثبت عنده[1] أنَّ له ربًّا يعبده[2]؛ فهذه الحال كثيرًا ما تَعْرِضُ[3] للجهميَّة وأهلِ الكلام الذين ذمَّهم السَّلف والأئمَّة.

وأمَّا المؤمن المحض؛ فيَعْرِضُ له الوَسْواسُ؛ فَتَعْرِضُ له[4] الشُّكوك والشُّبُهات، وهو يدفعها عن قلبه، فإنَّ هذا لا بُدَّ منه؛ كما ثبت في «**الصَّحيح**» أنَّ الصَّحابة **قالوا**: «يا رسولَ الله، إنَّ أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحترق حتَّى يصير حُمَمَةً، أو يَخِرَّ من السَّماء إلى الأرض، أحبُّ إليه من أن يتكلَّم به»، **فقال**: «**أَوَقَدْ وَجَدتُمُوهُ؟**»، **قالوا**: «نعم»، **قال**: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ**»[5].

وفي «**السُّنن**» -من وجهٍ آخرَ- أنَّهم **قالوا**: «إنَّ أحدنا ليجد في نفسه ما يتعاظم أن يتكلَّم به»، **فقال**: «**الحَمدُ لله، الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ**»[6].

قال غيرُ واحدٍ من العلماء: **معناه**: أنَّ ما تجدونه في قلوبكم من كراهة هذا الوَسْواس، والنُّفْرة عنه، وبغضه، ودفعه= هو صريحُ الإيمان.

وهذا من الزَّبَد الذي قال الله فيه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ

---

(١) قوله: «ثبت عنده» في (ل): «يثبت»، والمثبت من (م، ك).
(٢) أخرجه الخلال في «**السنة**» (١٦٧٩، ١٦٨٧، ١٦٨٨) عن مروان الفزاري وابن شوذب ويزيد بن هارون وغيرهم.
(٣) قوله: «فهذه... تعرض» في (م): «فهذا... يعرض»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) قوله: «فتعرض له» في (م): «تعرض له»، وفي (ك) كتب أولًا: «لتعرض له»، ثم ضرب على: «له»، وألحقها بعد قوله: «والشبهات»، والمثبت من (ل).
(٥) أخرجه مسلم (١٢٢) من حديث أبي هريرة.
(٦) أخرجه أبو داود (٥١١٢)، وأحمد (٢٠٩٧) من حديث ابن عباس.

ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿١٧﴾﴾[١].

وهذا مذكورٌ في غير هذا الموضع[٢]، وكلامُ السَّلف والأئمَّة فيما أُحْدِث من الكلام وما أُحْدِث من الزُّهد؛ مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٣].

والمقصود هنا: **أن** تُعرف مراتبُ النَّاس في العلم بـ«**النُّبُوَّة**»، ومعرفةُ قدرها، وتعدُّدُ الطُّرق في ذلك، **وأنَّ** عامَّة الطُّرق التي سلكها النَّاس في ذلك هي طرقٌ مفيدةٌ نافعةٌ، لكن تختلف مقاديرُ فوائدها ومنافعها، وفيها ما يضرُّ من وجهٍ، كما ينفع من وجهٍ، وفيها ما يَنتفع به من كان عديمَ الإيمان أو ضعيفَ الإيمان، فيحصل له[٤] بعضُ الإيمان، أو يقوى إيمانُه؛ وإن كان ذلك يضرُّ من كان قَوِيَّ الإيمان، ويكون رجوعه إليه رِدَّةً في حقِّه؛ بمنزلة من كان معتصمًا بحبلٍ قويٍّ وعروةٍ وُثقى لا انفصامَ لها؛ فاعتاض عن ذلك بحبلٍ ضعيفٍ، يكاد ينقطع به.

وهذا بابٌ يطول وصفُ حالِ النَّاس فيه.

وأمَّا ما ذكره أبو حامدٍ من أنَّ هذه الطَّريقة التي سلكها تفيد العلم الضَّروريَّ بـ«**النُّبوَّة**» دون طريقة «**المعجزات**»[٥]؛ فالإنسان خبيرٌ بما حصل له من العلم الضَّروريِّ وغيرِه، وليس هو خبيرًا بما حصل لغيره من ذلك، وكثيرٌ من أهل النَّظر والكلام يقولون نقيضَ هذا؛ **يقولون**: «لا يحصل العلم بالنُّبوَّة إلَّا بطريقة المعجزات دون غيرها»، كما قال ذلك

(١) الرعد: (١٧).
(٢) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ١٢٦).
(٣) انظر لكلام السلف فيما أحدث من الكلام: ما سبق (ص٦٨٧). وفيما أحدث من الزهد: «**الاستقامة**» (١/ ٣).
(٤) في (ك): «به له»، وفي (ل): «به»، والمثبت من (م).
(٥) انظر: (ص٧٠٨).

كثيرٌ من[١] أهل الكلام ومن اتَّبعهم؛ كالقاضي أبي بكرٍ، والقاضي أبي يعلَى، وأبي المعالي، والمازريِّ، وأمثال هؤلاء.

والتَّحقيقُ: ما عليه أكثرُ النَّاسِ؛ أنَّ العلم بـ«**النُّبوَّة**» يحصل بطرقٍ متعدِّدةٍ -«**المعجزات**» وغير «**المعجزات**»-، ويحصل له العلم الضَّروريُّ بها -كما ذكره أبو حامدٍ-، بل يحصل له العلم الضَّروريُّ بـ«**النُّبوَّة**» على الجُمَل -كما ذكره-.

وعامَّةُ من حصر العلم بهذا أو غيره في طريقٍ مُعَيَّنَة وزعم أنَّه لا يحصل بغيرها؛ فإنَّه يكون مخطئًا، وهذا كثيرًا ما يسلكه كثيرٌ من أهل الكلام في إثبات العلم بـ«**الصَّانع**»، أو إثبات «**حدوث العالَم**»، أو إثبات «**التَّوحيد**»، أو العلم بـ«**النُّبوَّة**»، أو غير ذلك= يسلك أحدهم طريقًا يزعم أنَّه لا يحصل العلم إلَّا بها، وقد تكون طريقًا فاسدةً، وربَّما قدح خصومُه في طريقه الصَّحيحة، وادَّعوا أنَّها فاسدةٌ.

وكثيرًا ما يكون سببُ العلم الحاصل في القلب؛ غيرَ الحجَّة الجدليَّة التي يناظر بها غيره؛ فإنَّ الإنسان يحصل له العلم بكثيرٍ من المعلومات بطرقٍ وأسبابٍ قد لا يستحضرها ولا يحصيها، ولو استحضرها لا تواتيه[٢] عبارته على بيانها، ومع هذا فإذا طُلب منه بيانُ الدَّليل الدَّالِّ على ذلك؛ قد لا يَعْلم دليلًا يَدُلُّ به غيرَه إذا[٣] لم يكن ذلك الغير شاركه في سبب العلم، وقد لا يمكنه التَّعبيرُ عن الدَّليل إن تَصَوَّرَه. فالدَّليل الذي يَعلم به النَّاظرُ شيءٌ، والحُجَّة التي يحتجُّ بها المناظر شيءٌ آخرُ؛

(١) قوله: «كثير من» في (م): «كثير»، وفي (ل): «أكثر»، المثبت من (ك).

(٢) في (م، ك): «توافقه»، والمثبت من (ل)، والمعنى متقارب.

(٣) في (ل): «إذ»، والمثبت من (م، ك).

وكثيرًا ما يتَّفقان كما قد[١] يفترقان؛ وليس هذا موضع بسط ذلك[٢]، **وإنَّما المقصود**: التَّنبيهُ على تعدُّد طرق العلم[٣] بـ«**النُّبُوَّة**» وغيرها.

وكلام أكثر النَّاس في هذا الباب ونحوه على درجاتٍ متفاوتةٍ، فيُحْمَد كلام الرَّجُل بالنِّسبة إلى من دونه، وإن كان مذمومًا بالنِّسبة إلى من فوقه؛ إذ الإيمان يتفاضل، وكلٌّ له من الإيمان بقدر ما حصل له منه.

ولهذا كان أبو حامدٍ مع ما يوجد في كلامه من الرَّدِّ على الفلاسفة، وتكفيره لهم، وتعظيم «**النُّبُوَّة**»، وغير ذلك، ومع ما يُوجَد فيه أشياءُ صحيحةٌ حسنةٌ، بل عظيمةُ القدر، نافعةٌ= يُوجد في بعض كلامه مادَّةٌ فلسفيَّةٌ، وأمورٌ أُضيفت إليه توافق أصولَ الفلاسفة الفاسدة؛ المخالِفة **للنُّبُوَّة**؛ بل المخالِفة لصريح العقل[٤]؛ حتَّى تكلَّم[٥] فيه جماعاتٌ [*من علماء خُراسان والعراق والمغرب*][٦]؛ كرفيقه أبي إسحاق المَرْغِيْنَاني[٧]،

---

(١) قوله: «كما قد» في (ك): «ولا»، والمثبت من (م، ل).

(٢) قال في «**جواب الاعتراضات**» (ص٤٤): (وليس كلُّ من وجدَ العلم قدرَ على التعبير عنه والاحتجاج له: فالعلمُ شيءٌ، وبيانه شيء آخر، والمناظرةُ عنه وإقامةُ دليله شيء ثالث، والجواب عن حجة مخالفِه شيء رابعٌ)، وانظر: «**البيان**» (ق١٦٧).

(٣) بعدها في (م، ك) زيادة: «في العلم».

(٤) سيأتي الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده (ص٧٤٨، ٧٧٠).
تنبيه: سيستطرد الشَّيخُ بالكلام هنا، ثم يعود إلى الكلام على تعدُّد طرق العلم بالنبوة (ص٧٧٠).

(٥) من قوله: «ولهذا كان...» إلى هنا؛ في (م، ك): «ولهذا لما كان [في (م): ولهذا كان لما كان. وفي (ك): ولهذا كان] أبو حامد يوجد... وغير ذلك مما يوجد فيه أشياء... نافعة، ويوجد في بعض [ليست في (م)] كلامه مادة فلسفية [في (م): فلسفة] وأمور [في (ك): وأمورًا]... العقل= تكلم»، والمثبت من (ل).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «جماعات كرفيقه المرغيناني وعلماء العراق». وأشار الشَّيخُ إلى من تكلم فيه في: «**الصفدية**» (ص٢١٦، ٢٥٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٥)، «**الانتصار**» (ص٩٥)، «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**السبعينية**» (ص٢٨٠)، «**الدرء**» (٦/ ٢٣٩).

(٧) قوله: «أبي إسحاق المرغيناني» في (ك): «أبي الحسن المرغياني»، والمثبت من (م، ل). =

وابن عقيلٍ[١]، وبني القُشَيْريِّ[٢]، والطُّرْطُوْشي، وابن رشدٍ[٣]، والمازَريِّ، [*وجماعاتٍ من الأندلسيِّين*][٤]، حتَّى ذكر بعضَ[٥] ذلك الشَّيخُ أبو عمرو ابن الصَّلاح فيما جمعه من «**طبقات أصحاب الشَّافعيِّ**»، وكمَّله عنه[٦] الشَّيخُ أبو زكريَّا النَّوويُّ؛ **قال في هذا الكتاب**[٧]:

(**فصلٌ** لبيان أشياءَ مُهِمَّةٍ أُنكرت على الإمام الغزاليِّ في مصنَّفاته، ولم يرتضها أهلُ مذهبه وغيرهم، من الشُّذوذ في تصرُّفاته:

منها: قولُه في مقدمة المنطق في أوَّل «**المستصفى**»[٨]: «هذه مقدِّمةُ العلوم كلِّها، ومن لا يحيط بها، فلا ثقة له بعلومه أصلًا».

قال الشَّيخ أبو عمرٍو: سمعتُ الشَّيخ العماد بن يونس يَحْكِي عن

= وكنَّاه في «**النبوات**»: «أبا نصر»، وفي «**الرد على الشاذلي**» -والأشبه أنه تحريف-: «أبا حامد»، وفي عامَّة المواضع -(٦) مواضع-: «أبا الحسن». وقوله هنا «كرفيقه» يوافق ما ذكره عنه في عامَّة المواضع، وهو من أصحاب أبي المعالي وأتباعه كما ذكر في «**الصفدية**». ولم أقف على ذكر له فيما بين يدي من المصادر.
ويحتمل أن تكون صواب النسبة -كما استظهره د.قائد في تحقيقه لـ«**الانتصار**»-: «الأرغياني»؛ وممن في طبقة الغزالي من أصحاب أبي المعالي بهذه النسبة: أبو الفتح الأرغياني (ت: ٤٩٩هـ)، وأبو نصر الأرغياني (ت: ٥٢٨هـ)؛ ولم أقف على من ذكر لقاءهما للغزالي فضلًا عن صحبتهما له.

(١) قوله: «وابن عقيل» ليس في (ل)، وفي (ك): «وأبي الوفا ابن عقيل»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «وبني القشيري» ليس في (م)، وفي (ك): «والقشيري»، والمثبت من (ل). وانظر: «**الصفدية**» (ص٢١٦، ٢٥٢)، «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٦).

(٣) قوله: «وابن رشد» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقوله: «الأندلسيين» تحرَّفت في (ك) إلى: «الأولين». **منهم**: ابن حمدين القرطبي (ت: ٥٠٨هـ)، ومحمد بن خلف الإلبيري (ت: ٥٣٧هـ)

(٥) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٦) قوله: «وكمله عنه» في (م): «ونقله عنه»، وفي (ل): «وقرره»، والمثبت من (ك).

(٧) في «**طبقات الفقهاء الشافعية**» لابن الصلاح بتهذيب النووي وتبييض المزي (١/ ٢٥٢-٢٥٩).

(٨) «**المستصفى**» (١/ ٧٣).

يوسف الدِّمَشْقي -مدرِّس **النِّظاميَّة** ببغداد، وكان من النُّظَّار المعروفين- أنَّه كان ينكر هذا الكلام؛ **ويقول**: «فأبو بكرٍ وعمر، وفلانٌ وفلانٌ؟!» يعني أنَّ أولئك السَّادة عظُمت حظوظهم من الثَّلَج واليقين، ولم يحيطوا بهذه المقدِّمة وأسبابِها.

قال الشيخ أبو عمرو: فذكرتُ[١] بهذا ما حكى صاحبُ كتاب «**الإمتاع والمؤانسة**»[٢] -يعني أبا حَيَّانَ التَّوْحِيديَّ- أنَّ الوزير ابن الفُرات احْتَفَلَ مجلسه ببغداد بأصنافٍ من الفضلاء، من المتكلِّمين وغيرِهم[٣]، وفي المجلس مَتَّى الفيلسوف النَّصرانيُّ[٤]؛ **فقال الوزير**: أريد أن يَنتدب منكم إنسانٌ لمناظرة مَتَّى في قوله: «إنَّه لا سبيل إلى معرفة الحقِّ من الباطل، والحُجَّة من الشُّبْهة، والشَّكِّ من اليقين= إلَّا بما حويناه من **المنطق**، واستفدناه من واضعه على مراتبه».

فانتدب له أبو سعيدٍ السِّيرَافيُّ[٥] -وكان فاضلًا في علومٍ غيرِ النَّحو- فكلَّمه في ذلك حتَّى أفحمه وفضحه.

قال أبو عمرٍو[٦]: وليس هذا موضعُ التَّطويل بذكره.

---

(١) في (م): «وقد كرت»، وفي (ك): «قد ذكرت»، وفي «**الطبقات**»: «تذكرت»، والمثبت من (ل).

(٢) انظر: «**الإمتاع والمؤانسة**» (ص١٠٨).

(٣) بعدها في بعض نسخ «**الطبقات**» زيادة: «وفيهم الأشعري».

(٤) **هو**: أبو بشر متَّى بن يونس المنطقي النصراني، القُنَّائي -نسبة إلى دير قنى بقرب بغداد-، نزل بغداد واشتهر بها بين سنة (٣٢٠-٣٣٠هـ) في خلافة الراضي، وهو من شيوخ الفارابي، وله كتب في المنطق وغير ذلك، توفي سنة (٣٢٩هـ). انظر: «**تاريخ الحكماء**» للبيهقي (ص٢٨)، «**إخبار العلماء**» (ص٢٤١).

(٥) **هو**: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي القاضي، كان فقيهًا على مذهب العراقيين، ورد إلى بغداد وتولى القضاء بها في الجانب الشرقي، له عدَّة مصنفات، من أشهرها «**شرح كتاب سيبويه**»، توفي سنة (٣٦٨هـ). انظر: «**الفهرست**» للنديم (١/ ١/ ١٨٣)، «**إنباه الرواة**» (١/ ٣٤٨).

(٦) قوله: «أبو عمرو» ليس في (ل)، وفي (ك) تحرف إلى: «أبو محمد»، والمثبت من (م).

قال الشَّيخ أبو عَمرٍو: وغير خافٍ استغناءُ العقلاء والعلماء قبل واضع المنطق أرسطاطاليس وبعده ومعارفهم الجَمَّة عن تَعَلُّم المنطق، وإنَّما المنطق عندهم -بزعمهم-: «آلة قانونيَّةٌ(١) صناعيَّةٌ، تعصم الذِّهن من(٢) الخطأ»، وكل ذي ذهنٍ صحيحٍ منطقيٌّ بالطَّبع.

قال: فكيف غَفَلَ الغزاليُّ عن حال شيخِه إمام الحرمين، ومَن قَبله، مِن كلِّ إمامٍ هو له مُقَدِّمٌ، ولمَحَلِّه في تحقيق الحقائق رافعٌ ومعظِّمٌ، ثُمَّ لم يرفع أحدٌ منهم بالمنطق رأسًا، ولا بنى عليه في شيءٍ من تصرُّفاته أُسًّا. ولقد أتى بخلطه المنطقَ بأصولِ الفقه بدعةً، عظم شؤمها على المتفقِّهة، حتَّى كثر فيهم بعد ذلك المتفلسفة، والله المستعان.

قال: ولأبي عبد الله المازَريِّ، الفقيه، المتكلِّم، الأصوليِّ -وكان إمامًا محقِّقًا، بارعًا في مذهبَي مالكٍ والأشعريِّ، وله تصانيفُ في فنونٍ؛ منها في «**شرحِ الإرشاد**»، و«**البرهان**» لإمام الحرمين- رسالةٌ يذكر فيها حالَ الغزاليِّ وحالَ كتابه «**الإحياء**»، أصدرها في(٣) حَيَاة الغزاليِّ، جوابًا لما كوتب به من الغرب والشَّرق، في سؤاله عن ذلك عند اختلافهم في ذلك؛ فذكر فيها ما اختصارُه:

أنَّ الغزاليَّ كان قد خاض في علومٍ، وصنَّف فيها، واشتهر بالإمامة في إقليمه حتى تضاءل له المنازعون؛ واستبحر في الفقه وفي أصول الفقه، وهو بالفقه أعرفُ.

وأمَّا «**أصول الدين**»؛ فليس بالمستبحر فيه(٤)، شَغَلَه عن ذلك قراءتُه

---

(١) ليست في «**الطبقات**».
(٢) في (م، ك) و«**الطبقات**» -نسخة-: «عن»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».
(٣) بعدها في (ك) زيادة: «حال».
(٤) في (ل) و«**الطبقات**»: «فيها»، والمثبت من (م، ك).

علومَ الفلسفة، وكَسَّبَتْه قراءةُ الفلسفة جراءةً على المعاني، وتسهيلًا للهجوم على الحقائق؛ لأنَّ الفلاسفة تمرُّ مع خواطرها، وليس لها شرعٌ يَزَعُها، ولا تخاف من مخالفة أئمَّةٍ تتبعها، فلذلك[1] خامره ضربٌ من الإدلال على المعاني، فاسترسل فيها استرسالَ من لا يبالي بغيره.

قال: وقد عرَّفني بعضُ أصحابه أنَّه كان له عكوفٌ على قراءة «**رسائل إخوان الصَّفا**»؛ وهذه الرَّسائل هي إحدى وخمسونَ رسالةً، كلُّ رسالةٍ مستقلَّةٌ بنفسها؛ وقد ظُنَّ في مؤلِّفها ظنونٌ، وفي الجملة هو -يعني واضعَ الرَّسائل- رجلٌ فيلسوف، قد خاض في علوم الشَّرع، فمزج ما بين العِلْمَين، وحَسَّنَ الفلسفة في قلوب أهل الشَّرع بآياتٍ وأحاديثَ يذكرها عندها.

ثُمَّ إنَّه كان في هذا الزَّمان المتأخِّر فيلسوفٌ يُعرف بابن سينا، ملأ الدُّنيا تواليفَ في علوم الفلسفة، وكان ينتمي إلى الشَّرع، ويتحلَّى بحلية المسلمين، وأَدَّاه قُوَّتُه في علم الفلسفة إلى أن تلطَّف جُهْدَه في ردِّ أصول العقائد إلى علم الفلسفة، وتمَّ له من ذلك ما لم يتمَّ لغيره من الفلاسفة.

قال: ووجدتُ هذا الغزاليَّ يعوِّل عليه في أكثر ما يشير إليه في علوم الفلسفة، حتَّى إنَّه في بعض الأحايين ينقل نَصَّ كلامه من غير تغييرٍ، وأحيانًا يغيِّره وينقله إلى الشَّرعيَّات أكثر ممَّا نَقل ابن سينا؛ لكونه أعلمَ بأسرار الشَّرع منه؛ فعلى ابن سينا ومؤلِّف «**رسائل إخوان الصَّفا**» عَوَّل الغزاليُّ في علم الفلسفة.

قال: وأمَّا مذاهب المتصوِّفة[2]؛ فلستُ أدري على من عوَّل فيها، ولا من ينتسب إليه في عِلْمِها.

---

(١) في (م، ك): «فكذلك»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٢) في (م، ك): «الصوفية»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

قال: وعندي أنَّه على أبي حَيَّانَ التَّوحِيدِيِّ الصُّوفيِّ عوَّل في مذاهب الصُّوفيَّة؛ وقد أُعْلِمْتُ أنَّ أبا حَيَّانَ هذا أَلَّف ديوانًا عظيمًا في هذا الفنِّ، ولم يصل إلينا شيءٌ منه.

ثُمَّ ذكر أنَّ في «**الإحياء**» فتاوى مبناها على ما لا حقيقة له؛ مثل ما استحسن في قَص الأظفار[١] أن يبدأ بالسَّبَّابة؛ لأنَّ لها الفضل على بقيَّة الأصابع لكونها المُسَبِّحة، ثُمَّ بالوسطى لأنَّها ناحية اليمين، ثُمَّ باليسرى على هيئة دائرةٍ. وكأنَّ الأصابع عنده دائرةٌ، فإذا أدار أصابعه؛ مرَّ عليها مرورَ الدَّائرة، حتَّى يختم بإبهام اليمنى، هكذا حدَّثني به من أثق به عن الكتاب.

قال: فانظر إلى هذا الخَبَّاط[٢] كيف أفاده قراءةُ الهندسة وعلم الدَّوائر وأحكامُها أن نقله إلى الشَّرع، فأفتى به المسلمين؟!

قال: وحمل إليَّ بعضُ الأصحاب حين[٣] هذا الإملاء: «**الجزءَ الأوَّلَ**»؛ فوجدته يذكر فيه أنَّ من مات بعد بلوغه ولم يعلم أنَّ الباري قديمٌ؛ مات مسلمًا إجماعًا[٤]. ومن تساهل في حكاية الإجماع في مثل هذا، الذي الأقربُ أن يكون فيه الإجماعُ بعكسِ ما قال؛ فحقيقٌ[٥] ألَّا يُوثَق بكلِّ ما نَقَل[٦]، وأن يُظنَّ به التَّساهل في رواية ما لم يثبت عنده صحَّته.

---

(١) انظر: «**الإحياء**» (١/ ١٤١).

(٢) مهملة في (م)، وفي (ك): «الخياط»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٣) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**»، وسيأتي قوله: «إملاءنا هذا».

(٤) انظر: «**الإحياء**» (١/ ٢١).

(٥) في (م): «الحلو»، وفي (ك): «فخليق»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٦) قوله: «بكل ما نقل» في (م): «به بكل ما ينقل»، وفي (ك): «بكل ما ينقل»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

قال: ثُمَّ تَكَلَّم المازَرِيُّ في محاسن «**الإحياء**» ومذامِّه، ومنافعه ومضارِّه، بكلامٍ طويلٍ، ختمه بأنَّ من لم يكن عنده من البسطة في العلم ما يَعْتَصِم به من غوائل هذا الكتاب فإنَّ قراءته لا تجوز له، وإن كان فيه ما ينتفع به. ومن كان عنده من العلم ما يأمن به على نفسه من غوائل هذا الكتاب، ويعلم ما فيه من الرُّموز، فيجتنب مقتضى ظواهرها، ويكل أمر مؤلِّفها إلى الله تعالى -إن[١] كانت كلُّها تقبل التَّأويل-= فقراءتُه له[٢] سائغةٌ، وينتفع به؛ اللَّهم إلَّا أن يكون قارئه ممَّن يُقتدى به ويُغترُّ به، فإنَّه يُنهى عن قراءته، وعن مدحه والثَّناء عليه.

قال: ولولا أَنَّا[٣] عَلِمْنا أنَّ إملاءنا هذا إنَّما يقرؤه الخاصَّة ومن عنده عِلمٌ يَأْمن به على نفسه؛ لم نتبع محاسن هذا الكتاب بالثَّناء، ولم نتعرَّض لِذكرها؛ ولكنَّا نحن أَمِنَّا من التَّغرير، ولئلَّا يَظُنَّ أيضًا من يتعصَّب للرَّجل أنَّا جانبنا الإنصاف في الكلام على كتابه، ويكون اعتقادُه هذا فينا سببًا لئلَّا يقبل نصيحتنا.

قال الشَّيخ أبو عمرو: هذا آخر ما نقلناه عن المازَرِيِّ).

قلت: ما ذكره المازريُّ في مادَّة أبي حامدٍ من الصُّوفيَّة؛ فهو كما قال المازريُّ عن نفسه: «**لم** يَدْرِ على من عوَّل فيها». **ولم** يكن للمازريِّ من الاعتناء بكتب الصُّوفيَّة وأخبارهم ومذاهبهم ما له من الاعتناء بطريقة الكلام وما يتبعه من الفلسفة ونحوها؛ فلذلك لم يعرف ذلك. **ولم** تكن مادَّةُ أبي حامدٍ من كلام أبي حَيَّانَ التَّوْحِيديِّ وَحْدَه، بل[٤] ولا غالبُ

---

(١) في (ل): «وأن»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**».
(٢) في (ل) و«**الطبقات**»: «لها»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «أن»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**».
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

كلامه منه؛ فإنَّ أبا حَيَّانَ تَغْلِبُ عليه الخطابةُ والفصاحةُ، وهو مُرَكَّبٌ من فنونٍ أدبيَّةٍ وفلسفيَّةٍ وكلاميَّةٍ وغير ذلك، [*وإن كان قد شَهِد عليه بالزَّندقة غيرُ واحدٍ، وقرنوه بابن الرَّاونديِّ[(١)]، كما ذكر ذلك ابنُ عقيلٍ وغيرُه*][(٢)].

وإنَّما كان غالبُ استمداد أبي حامدٍ[(٣)]: من كتاب أبي طالب المكِّيِّ الذي سمَّاه «**قوتَ القلوب**»، ومن كتب الحارث المحاسبيِّ «**الرِّعاية**»، وغيرها، ومن «**رسالة**» القشيريِّ، ومن منثوراتٍ وصلت إليه من كلام المشايخ.

[*وما نقله في «**الإحياء**» عن الأئمَّة من[(٤)] ذمِّ الكلام[(٥)]؛ فإنَّه نقله من كتاب أبي عمر ابن عبد البر في بيان[(٦)] «**فضل العلم وأهلِه**»[(٧)].

(١) **هو**: أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي -أو: الريوندي، أو: الروندي- المرُّوذي، كان معتزليًّا، ثم ترفَّض، ثم صار ينكر النبوات، بل الصانع، لذا يقال له: ابن الرواندي الملحد، وكان لا يستقر على مذهب ولا نحلة، وفي كل مرحلة من تنقلاته بين المذاهب صنَّف مصنَّفات؛ منها: كتاب «**فضيحة المعتزلة**» وهو في الرد على كتاب «**فضيلة المعتزلة**» للجاحظ، وقد نقضه عليه أبو الحسين الخياط في كتابه «**الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد**»، وكتاب «**الإمامة**» وضعه لما كان رافضيًّا، كتاب «**الزمرد**» يحتج فيه على الرسل وإبطال الرسالة، ويقال إنه تاب في آخر عمره، والله أعلم بحقيقة أمره. انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠١)، «**فضل الاعتزال**» (ص٢٩٣)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٤/ ٩٤).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) انظر في الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده: ما سيأتي (ص٧٧٠)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٤) (١٠/ ٥٥١)، «**الدرء**» (٧/ ١٥٦-١٥٧)، «**السبعينية**» (ص٤٤٩).

(٤) قوله: «الأئمة من» في (ك): «الأمة في»، والمثبت من (م).

(٥) نقله الشَّيخُ في «**الدرء**» و«**البيان**» وعلَّق عليه، وسبق الإحالة عليهما (ص٦٨٧).

(٦) ليست في (ك)، والمثبت من (م). وقال في «**الدرء**» (٧/ ١٥٧): (الذي سمَّاه: «**فضل العلم وأهله، وما يلزمهم في تأديته وحمله**»).

(٧) (٢/ ٩٢٨-٩٥٢).

وما نقله فيه من الأدعية والأذكار[(١)]؛ نقله من كتاب «**الذِّكر**»[(٢)] لابن خزيمة، ولهذا كانت أحاديث هذا الباب جيِّدةً*][(٣)].

وقد جالس من اتَّفق له من مشايخ الطَّريق، لكنه يأخذ من كلام الصُّوفيَّة في الغالب ما يتعلق بالأعمال[(٤)] والأخلاق والزُّهد والرِّياضة والعبادة، وهي التي يسمِّيها «**علوم المعاملة**»؛ وأمَّا التي يسمِّيها «**علوم المكاشفة**»، ويرمز إليها في «**الإحياء**» وغيره، ففيها يستمدُّ من كلام المتفلسفة وغيرهم؛ كما في «**مشكاة الأنوار**» و«**المضنون به على غير أهله**» وغير ذلك.

وبسبب خَلْطِ التَّصوُّف بالفلسفة -كما اخْتَلَطت الأصولُ بالفلسفة-؛ صار يَنتسبُ[(٥)] إلى التَّصوُّف من ليس هو موافقًا للمشايخ المقبولين، الذين لهم في الأمَّة لسانُ صدقٍ ﵃، بل[(٦)] يكون مباينًا لهم في أصول الإيمان -كالإيمان بالتَّوحيد والرِّسالة واليوم الآخر-، ويجعلون هذه مذاهب الصُّوفيَّة، كما يَذكر ذلك ابنُ الطُّفَيل -صاحبُ رسالة «**حيِّ بن يَقْظان**»-، وأبو الوليد ابن رُشدٍ الحفيدُ، [*وصاحبُ «**خلع النَّعلين**» ابنُ قَسِيٍّ[(٧)]،

---

(١) انظر: «**كتاب الأذكار والدعوات-الإحياء**» (١/ ٢٩٣).

(٢) وسمَّاه في «**الرد على الشاذلي**» (ص١١): (كتاب الدعاء). ويُعرف بكتاب «**الدَّعوات**»، وشرحه الخطَّابي في كتابه «**شأن الدعاء**» -مطبوع-.

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٤) قوله: «يتعلق بالأعمال» في (ك): «يتكلم بالإيمان»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «خلط... اختلطت... ينتسب» في (م، ك): «خلطه... خلط... ينسب»، والمثبت من (ل).

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.

(٧) **هو**: أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قَسِيٍّ الأندلسي، رومي الأصل، وهو أول الثائرين بالأندلس على دولة الملثَّمين، كان من متفلسفة الصوفية وغلاتهم، وادَّعى الولاية أوَّل أمره، وكان ذا حِيلٍ وشَعْبذة، صنَّف «**خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين**» وهو مختصر مشهور في التصوف شرحه محيي الدين ابن عربي، توفي (٥٥١-٥٦٠هـ). =

وأبو الحسن الحرَلِّي[١]، وأبو العبَّاس البُوني[٢]*][٣]، وابن عربي صاحب «الفتوحات» و«فصوص الحكم»، وابن سبعين.

وأمثال هؤلاء ممَّن يتظاهر بمذاهب مشايخ التَّصوُّف وأهل الطَّريق، وهو في التَّحقيق [*مخلِّطٌ قد خلط النُّبوَّة بالفلسفة، أو*][٤] منافقٌ زنديقٌ ينتهي إلى القول بالحلول والاتِّحاد، واتِّباع القرامطة أهل الإلحاد، ومذهب الإباحيَّة الرَّافعين للأمر[٥] والنَّهي والوعد والوعيد، ملاحظين لحقيقة القَدَر التي لا يُفرَّق فيها بين الأنبياء والمرسلين وبين كلِّ كَفَّارٍ[٦] عنيدٍ، أو قائلين مع ذلك بنوع من الحقائق البِدْعِيَّة، غير عارفين بالحقائق الدِّينيَّة الشَّرعيَّة، ولا سالكين مسلكَ أولياء الله الذين هم بعد الأنبياء خيرُ

= انظر: «**الحلة السيراء**» (٢/ ١٩٧)، «**تاريخ الإسلام**» (١٢/ ١٨٨).

(١) **هو**: أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرَالِّي التجيبي المرسي الأندلسي، شيخ أبي العباس البُوْنِي، من متفلسفة الصوفية، اعتنى بعلم الحروف والأسماء، وله فيه مصنفات، وكان يزعم أنه استخرج علم وقت خروج الدجال وطلوع الشمس من مغربها ويأجوج ومأجوج، وصنَّف تفسيرًا ملأه بآرائه وفكره فأتى بعجائب، توفي سنة (٦٣٧هـ). انظر: «**تكملة الصلة**» (٣/ ٢٥١)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٢٤٥).

(٢) **هو**: أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف القرشي البُوْنِي المغربي الشافعي، من غلاة الصوفية، صاحب المصنفات في علم الحروف والسحر والشعبذة، من أشهرها: «**شمس المعارف الكبرى**» في السحر، توفي بالقاهرة سنة (٦٢٢هـ). انظر: «**المقفى**» للمقريزي (١/ ٤٦٢)، «**ديوان الإسلام**» (١/ ٣٢٧).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ووقعت في (ك) ناقصة محرَّفة: «وصاحب خلع العلم». وقوله: «وأبو» وقع في الأصل (م) -في الموضعين-: «وأبي»، وقوله: «الحرلي» كذا في الأصل (م)، وكذا وقع أيضًا في: أصل «**الدرء**» (١٠/ ٢٨٦) وأصل «**النبوات**» (١/ ٤٠٥) وأصل «**جامع المسائل**» (٤/ ٣٩٦)، و«**جزء في الرد على الحرلِّي في مسألة الإمامة**» لأبي بكر ابن شرف الصالحيِّ الحنبليِّ (٦٥٣-٧٢٨هـ) -من أصحاب الشَّيخ-، **والمشهور**: «الحرَالِّي».

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ووقعت في (ك): «يخلط بالفلسفة أو»، وقوله: «قد» في الأصل (م): «وقد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) قوله: «الرافعين للأمر» في (ك): «الدافعين الأمر»، والمثبت من (م، ل).

(٦) في (م): «كافر»، وفي (ك): «جبار»، والمثبت من (ل).

البريَّة. فهم في نهاية تحقيقهم يُسْقِطون الأمر والنَّهي والطَّاعة والعبادة -مشاقِّين للرَّسول، متَّبعين غيرَ سبيل المؤمنين-، ويفارقون سبيلَ أولياء الله المتَّقين، إلى سبيل أولياء الشَّياطين، ثُمَّ يقولون بالحلول والاتِّحاد، وهو[1] غاية الكفر ونهاية الإلحاد.

ولهذا في كلام المشايخ العارفين -كأبي القاسم الجُنَيْد وأمثاله- من بيان أنَّ «**التَّوحيد**» هو إفراد الحدوث عن القِدَم، ونحو ذلك، ومن بيان وجوب اتِّباع الأمر والنَّهي، ولزوم العبادة إلى الموت= ما يَبِيْنُ به أنَّ أولئك السَّادة المهتدين حذروا من طريق هؤلاء الملحدين.

ولهذا تجد[2] هؤلاء -كابن عربيٍّ وابن سبعين وأمثالهما- يردُّون على مثل الجُنَيْد وأمثاله من أئمَّة المشايخ، ويدَّعون أنَّهم ظفروا في التَّحقيق بنهاية الرُّسوخ، وإنَّما ظفروا بتحقيق الإلحاد، والدُّخول في الحلول والاتِّحاد.

وما زال شيوخ الصُّوفيَّة المؤمنون يُحَذِّرون من مثل هؤلاء المُلْبِسين، كما حَذَّر أئمَّة الفقهاء من سبيل أهل البدعة والنِّفاق من أهل الفلسفة والكلام ونحوهم، حتَّى ذكر ذلك أبو نُعَيْم الحافظُ[3] في أوَّل «**حِلْية الأولياء**»، وأبو القاسم القشيريُّ في «**رسالته**»[4]؛ دعْ مَن هو أجلُّ منهما، وأعلمُ منهما[5] بطريق الصُّوفيَّة، وأقلُّ غلطًا، وأبعدُ عن الاعتماد على المنقولات الضَّعيفة، والمقولات المبتدعة.

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «في».

(٢) في (م): «نجد»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) في (م): «الأصفهاني»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) انظر: «**الرسالة**» (ص٨١-٨٣). وانظر لإشارة الشَّيخ إلى تحذيرهما: «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٠٨، ٢٢٦)، «**الصفدية**» (ص٢٦٦).

(٥) ليست في (ل)، ووردت في (م) بعد قوله: «والمقولات المبتدعة»، والمثبت من (ك).

قال أبو نُعَيْمٍ في أوَّل «حِلْية الأولياء»(١):

(**أما بعدُ** -أحسنَ الله توفيقك-؛ فقد استعنتُ بالله ﷻ وأجبتُك إلى ما ابتغيتَ من جمع كتابٍ يتضمَّن أساميَ جماعةٍ وبعضَ أحاديثهم وكلامهم؛ من أعلام المتحقِّقين من المتصوِّفة(٢) وأئمَّتهم، وترتيب طبقاتهم من النُّسَّاك ومحجَّتهم، مِن قَرْن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم ومَنْ بَعْدهم، ممَّن عرف الأدلَّة والحقائق، وباشر الأحوال والطَّرائق، وساكَن الرِّياض والحدائق، وفارق العوارض والعلائق، وتبرَّأ من المُتَنَطِّعِين والمُتَعَمِّقِين، ومن أهل الدَّعاوى من المُتَسَوِّفين، ومن الكُسَالَى والمُتَثَبِّطين، المتشبِّهين بهم في اللِّباس والمقال، والمخالفين لهم في العقيدة والفِعَال.

وذلك لِمَا بَلَغَك من بَسْط أَلْسِنَتنا وأَلْسِنة أهل الفقه والآثار، في كُلِّ القطر والأمصار، في المنتسبين إليهم من الفَسَقَة والفُجَّار، والمُبَاحِيَّة والحُلُولِيَّة الكُفَّار، وليس ما حلَّ بالكَذَبَة من الوقيعة والإنكار، بقادحٍ في منقبة البَرَرَة الأخيار، وواضعٍ من درجة الصَّفوة الأخيار(٣). بل في إظهار البراءة من الكذَّابين، والنَّكيرِ على الخونة(٤) البطَّالين، نزاهةٌ للصَّادقين، ورفعةٌ للمتحقِّقين(٥).

ولو لم نكشف عن مخازي المُبْطِلين ومساوئهم ديانةً؛ للزمنا إبانتُها وإشاعتُها حَمِيَّةً(٦) وصِيَانةً؛ إذ لأسلافِنا في التَّصوُّف العَلَمُ المنشور،

(١) «**حلية الأولياء**» (١/ ٣-٤). وقوله: «حلية الأولياء» في (ك، ل): «الحلية»، والمثبت من (م).

(٢) في (م، ك): «الصوفية»، والمثبت من (ل) و«**الحلية**».

(٣) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**الحلية**»: «الأبرار»، وهو الأليق.

(٤) ليست في (م)، وفي (ل): «الحشوية»، والمثبت من (ك) و«**الحلية**».

(٥) قوله: «للصادقين... للمتحققين» في (م): «الصادقين... المتحققين»، وفي (ك، ل): «الصادقين... المحققين»، والمثبت من «**الحلية**».

(٦) في «**الحلية**»: «حمايةً».

والصِّيتُ والذِّكرُ المشهورُ؛ فقد كان جدِّي محمَّدُ بنُ يوسفَ رَحِمَهُ اللهُ أحدَ من يسَّر[١] الله به ذكر بعض المنقطعين إليه، وكيف نستجيز نقيصةَ أولياء الله ومؤذيهم مؤذِنٌ بمحاربَتِه).

ثُمَّ أسند حديثَ أبي هريرة الذي رواه البخاريُّ في «**صحيحه**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ الله قَالَ: مَن آذَى لِي وَلِيًّا**[٢] -وفي الرِّواية الأخرى: **مَن عَادَى لِي وَلِيًّا- فَقَد آذَنتُهُ بِالحَربِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبدِي بِمِثْلِ**[٣] **أَدَاءِ مَا افتَرَضتُهُ عَلَيهِ، وَمَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّه، فَإِذَا أَحبَبتُهُ كُنتُ سَمعَهُ الَّذِي يَسمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبطِشُ بِهَا، وَرِجلَهُ الَّتِي يَمشِي بِهَا؛ فَبِي يَسمَعُ، وَبِي يُبصِرُ، وَبِي يَبطِشُ، وَبِي يَمشِي، وَلَئِن سَأَلَنِي لَأُعطِيَنَّهُ، وَلَئِن استَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدتُ عَن شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن قَبضِ نَفسِ عَبدِي المؤمِنِ؛ يَكرَهُ الموتَ، وَأَكرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنهُ**»[٤].

قلت: فذمُّ أهل العلم والإيمان من أئمَّة[٥] العلم والدِّين من جميع الطَّوائف؛ هو لمن خرج عمَّا جاء به الرَّسول ﷺ في الأقوال أو الأعمال باطنًا أو ظاهرًا[٦]، ومدحُهم؛ هو لمن وافق ما جاء به الرَّسول ﷺ. ومن كان موافقًا من وجهٍ ومخالفًا من وجهٍ -كالعاصي الذي يعلم أنَّه عاصٍ-؛ فهو ممدوحٌ من جهة موافقته، مذمومٌ من جهة مخالفته. وهذا مذهب

---

(١) في «**الحلية**»: «نشر». (٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) في (م، ل): «بشيء أفضل من»، والمثبت من (ك)، وهو الموافق للفظ الوارد عند الشَّيخ في سائر المواضع.

(٤) سبق تخريجه (ص٣٤٧).

(٥) قوله: «من أئمة» في (م، ك): «وأئمة»، والمثبت من (ل).

(٦) قوله: «أو الأعمال... أو ظاهرا» في (م): «والأعمال... وظاهرا»، وفي (ك): «والأعمال... أو ظاهرًا»، والمثبت من (ل).

سلف الأمَّة وأئمَّتها من الصَّحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل «**الأسماء والأحكام**».

والخلاف فيها أوَّلُ خلافٍ حدث في مسائل الأصول؛ حيث كَفَّرت الخوارجُ بالذَّنب، وجعلوا صاحبَ الكبيرة كافرًا مخلَّدًا في النَّار، ووافقتهم المعتزلةُ على زوال جميع إيمانه و[*إسلامه وعلى*](١) خلوده في النَّار، لكن نازعوهم في الاسم، فلم يسموه كافرًا، **بل قالوا**: «هو فاسقٌ لا مؤمنٌ [*ولا مسلمٌ*](٢) ولا كافرٌ؛ نُنَزِّله منزلةً بين المنزلتين»، فهم وإن كانوا في الاسم إلى السُّنَّة أقرب، فهم في الحكم في الآخرة مع الخوارج.

وأصل هؤلاء: هو(٣) أنَّهم ظنُّوا أنَّ الشَّخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثَّواب والعقاب، والوعد والوعيد، والحمد والذَّمِّ، بل إمَّا لهذا وإمَّا لهذا؛ فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، **وقالوا**: «الإيمانُ هو الطَّاعة؛ فيزول بزوال بعض الطَّاعة»، **ثُمَّ تنازعوا**: هل يخلفه الكفر؟ على القولين.

ووافقتهم المرجئة والجهميَّة على أنَّ الإيمان يزول كلُّه بزوال شيءٍ منه، وأنَّه لا يتبعَّض ولا يتفاضل، فلا يزيد ولا ينقص، **وقالوا**: «إنَّ إيمان الفُسَّاق(٤) كإيمان الأنبياء والمؤمنين».

لكن فقهاء المرجئة **قالوا**: «إنَّه: الاعتقاد والقولُ»، **وقالوا**: «إنَّه لا بُدَّ من(٥) أن يدخل النَّار من فُسَّاق المِلَّة من شاء الله»، كما قالت الجماعة؛

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م، ك): «الفاسق»، والمثبت من (ل).
(٥) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

فكان كثيرٌ من خلافهم(١) للجماعة إنَّما هو في الاسم، لا في الحكم.

وقد بسطنا الكلام على ذلك(٢) في غير هذا الموضع(٣)، وبيَّنَّا الفرق بين دلالة الاسم مفردًا ودلالته مقرونًا بغيره، كاسم «**الفقير**» و«**المسكين**»؛ فإنَّه إذا أُفرد أحدهما تناول(٤) معنى الآخر؛ **كقوله** تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(٥)؛ فإنَّه يدخل فيهم المساكين، وقوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾(٦)؛ فإنَّه يدخل فيهم الفقراء، **وأمَّا** إذا قُرن بينهما كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾(٧)؛ فهما صنفان.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾(٨)، يدخل في «**المعروف**» كلُّ واجبٍ، وفي «**المنكر**» كلُّ قبيحٍ. والقبائح هي السَّيِّئات، وهي المحظورات(٩) -كالشِّرك والكذب والظُّلم والفواحش-.

فإذا قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾(١٠)، أو قال(١١): ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾(١٢)؛ فخصَّ بعض أنواع «**المنكر**» بالذِّكر، وعطف أحدهما على الآخر= صارت دلالةُ اللَّفظ عليه نصًّا مقصودًا بطريق **المطابقة**، بعد أن كانت بطريق **العموم والتَّضمُّن**؛

---

(١) في (ل): «كلامهم»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «هذا»، والمثبت من (م، ل).
(٣) انظر: «**الإيمان**» (ص٤٧، ١٣٠، ٢٨٠)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤٤٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢١٦).
(٤) في (ك): «يتناول»، وفي (ل): «تناوله»، والمثبت من (م).
(٥) البقرة: (٢٧٣).
(٦) المائدة: (٨٩).
(٧) التوبة: (٦٠).
(٨) الأعراف: (١٥٧).
(٩) قوله: «وهي المحظورات» في (م): «والمحظورات»، والمثبت من (ك، ل).
(١٠) العنكبوت: (٤٥).
(١١) قوله: «أو قال» في (م، ك): «وقال»، والمثبت من (ل).
(١٢) النحل: (٩٠).

سواءٌ قيل: «إنَّه داخلٌ في اللَّفظ العامِّ أيضًا»؛ فيكون مذكورًا مرَّتين، **أو قيل**: «إنَّه باقترانه بالاسم العامِّ تبيَّن أنَّه لم يدخل في الاسم العامِّ؛ لتغيُّر الدَّلالة بالإفراد والتَّجرُّد والاقتران[1] والاجتماع»، كما قدَّمنا.

وهكذا اسم «**الإيمان**»؛ فإنَّه:

❏ تارةً يُذكر مفردًا مُجَرَّدًا، لا يُقرن بالعمل الواجب؛ فيدخل فيه العملُ الواجب **تضمُّنًا ولزومًا**.

❏ وتارةً يُقرن بالعمل؛ فيكون العمل حينئذٍ مذكورًا **بالمطابقة والنَّصِّ**، ولفظ «**الإيمان**» يكون مسلوبَ[2] الدَّلالة عليه حال الاقتران، أو دالًّا عليه. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[3]، وقوله لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾[4]، وقوله: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[5]؛ ونظائر ذلك[6].

فالأعمال داخلةٌ في «**الإيمان**» **تضمُّنًا ولزومًا** في مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[7]، وفي مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾[8]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا

---

(١) في (ك): «والافتراق»، وفي (ل): «وبالافتراق»، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) الأعراف: (١٧٠).

(٤) طه: (١٤).

(٥) العنكبوت: (٤٥).

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «كثيرة».

(٧) الأنفال: (٢-٤).

(٨) الحجرات: (١٥).

كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ﴾[١]، وأمثالِ ذلك في[٢] الكتاب والسُّنَّة.

ومن استقرأ ذلك؛ علم أنَّ الاسم الشَّرعيَّ -كالإيمان، والصَّلاة، والوضوء، والصِّيام- لا ينفيه الشَّارعُ عن شيءٍ إلَّا لانتفاء ما هو واجبٌ فيه، لا لانتفاء ما هو مستحبٌّ فيه[٣].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ٧﴾[٤] ونحو ذلك؛ فالعمل مخصَّصٌ بالذِّكر؛ **إمَّا** توكيدًا، **وإمَّا** لأنَّ الاقتران يغيِّر[٥] دلالةَ الاسم.

فهذا موقفٌ يزول فيه كثيرٌ من النِّزاع اللَّفظيِّ في ذلك.

وأيضًا: فإنَّ «**الإيمان**» يتنوَّع بتنوُّع ما أمر الله به العبدَ منه[٦]؛ فحين بُعث الرَّسول لم يكن «**الإيمان**» الواجب -لا إقرارًا ولا عملًا- مثل «**الإيمان**» الواجب في آخر الدَّعوة؛ فإنَّه لم يكن يجب إذ ذاك الإقرارُ بما أنزله الله بعد ذلك من الإيجاب والتَّحريم والخبر، ولا العمل بموجَب ذلك؛ بل كان «**الإيمان**» الذي أوجبه الله يزيد شيئًا فشيئًا، كما كان القرآن ينزل شيئًا فشيئًا، والدِّين يظهر شيئًا فشيئًا، حتَّى أنزل الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[٧].

وكذلك العبد؛ أوَّلَ ما يبلغه خطابُ الرَّسول إنَّما يجب عليه

---

(١) النور: (٦٢).
(٢) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قرره في: «**الإيمان**» (ص١٥)، «**الاستغاثة**» (ص٣٣٨)، «**الفتاوى**» (٧/ ٦٤٧) (١١/ ٦٥٤) (١٨/ ٢٦٨) (١٩/ ٢٩١) (٢٢/ ٥٣٠).
(٤) البينة: (٧).
(٥) قوله: «لأن الاقتران يغير» في (ك): «لأن الاقتران لا يغير»، وفي (ل): «لأنه بالاقتران تغيرت»، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٧) المائدة: (٣).

الشَّهادتان، فإذا مات قبل أن يدخل عليه وقتُ صلاةٍ فلم[(١)] يجب عليه شيءٌ غيرُ الإقرار، ومات= مات مؤمنًا كامل الإيمان الذي وجب عليه؛ وإن كان إيمانُ غيرِه الذي دخلت[(٢)] عليه أكملَ منه.

فهذا إيمانه ناقصٌ كنقص دين النِّساء، حيث قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّكُنَّ نَاقِصَاتُ عَقلٍ وَدِينٍ؛ أَمَّا نُقصَانُ عَقلِكُنَّ فَشَهَادَةُ امرَأَتَينِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ، وَأَمَّا نُقصَانُ دِينِكُنَّ فَإِنَّ إِحدَاكُنَّ إِذَا حَاضَت لَم تُصَلِّ**»[(٣)]، ومعلومٌ أنَّ الصَّلاة حينئذٍ ليست واجبةً عليها، فهذا نقصٌ لا تُلام عليه المرأة، لكن من جُعل كاملًا؛ كان أفضلَ منها، بخلاف مَن نقص شيئًا ممَّا وجب عليه.

فصار النَّقص في الدِّين والإيمان نوعين:

❏ نوعًا لا يُذمُّ العبد عليه؛ **لكونه** لم يجب عليه لعجزه عنه حسًّا أو شرعًا، **وإمَّا لكونه** مستحبًّا ليس بواجبٍ.

❏ ونوعًا يُذمُّ عليه، وهو تركُ الواجبات.

فقولُ النَّبيِّ ﷺ لجارية معاوية بن الحكم السُّلميِّ؛ لما قال لها: «**أَينَ اللهُ؟**» قالت: في السَّماء. قال: «**مَن أَنَا؟**» قالت: أَنتَ رَسُولُ الله. قال: «**أَعتِقهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**»[(٤)]= ليس فيه حجَّةٌ على أنَّ من وجبت عليه العبادات فتركها، وارتكب المحظورات؛ يستحقُّ الاسم المطلق، كما[(٥)] استحقَّته هذه التي لم يظهر منها بَعْدُ تركُ مأمورٍ ولا فعلُ محظورٍ.

ومن عَرف هذا؛ تَبيَّن له[(٦)] أنَّ قول النَّبيِّ ﷺ لهذه: «**إِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**» لا

(١) في (ل): «ولم»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (م، ك): «وجب»، والمثبت من (ل). **والمراد**: دخل عليه وقت الصلاة.
(٣) أخرجه البخاري (٣٠٨)، ومسلم (٧١) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٤) أخرجه مسلم (٥٢٧).
(٥) في (ك): «التي»، والمثبت من (م، ل).
(٦) ليست في (ل، ك)، والمثبت من (م).

ينافي قوله: «**لَا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يَشرَبُ الخَمرَ حِينَ يَشرَبُها وَهُوَ مُؤمِنٌ**»[(١)]؛ فإنَّ ذلك[(٢)] نفى عنه الاسم لانتفاء بعض ما يجب عليه من ترك هذه الكبائر، وتلك لم تترك واجبًا تستحقُّ بتركه أن تكون هكذا.

ويتبع هذا: أنَّ من آمن بما جاء به الرَّسول[(٣)] مجملًا، ثُمَّ بلغه مفصَّلًا، فأقرَّ به مفصَّلًا وعمل به= كان قد زاد ما عنده من الدِّين والإيمان بحسب ذلك. ومن أَذْنبَ ثُمَّ تاب، أو غَفَلَ ثُمَّ ذَكَرَ، أو فرَّط ثُمَّ أَقْبل= فإنَّه يزيد دينه وإيمانه بحسب ذلك، **كما قال مَن قال مِن الصَّحابة** -كعُمير بن حَبيب الخَطْميِّ وغيرِه-: «الإيمان يزيد وينقص»، **قيل له**: فما زيادته ونقصانه؟ **قال**: «إذا حَمِدْنا الله وذَكَرْناه وسبَّحْناه فتلك[(٤)] زيادته، وإذا غَفَلْنَا ونَسِينَا وأَضَعْنا فذلك نقصانُه»[(٥)]، فذكر زيادته بالطَّاعات وإن كانت مستحبَّةً، ونقصانه بما أضاعه من واجبٍ وغيره.

وأيضًا: فإنَّ تصديق القلب يتبعه عملُ القلب، فالقلب إذا صَدَّق بما يستحقُّه الله من الألوهيَّة، وما يستحقُّه الرَّسول من الرِّسالة؛ تبع ذلك لا محالةَ من محبَّة الله ورسوله، وتعظيمِ الله ورسوله.

والطَّاعة لله ورسوله أمرٌ لازمٌ لهذا التَّصديق، لا يفارقه إلَّا لعارضٍ[(٦)] من كِبْرٍ أو حسدٍ ونحو ذلك من الأمور التي توجب الاستكبار عن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٩)، ومسلم (٤٩) من حديث أبي هريرة
(٢) في (ل): «ذاك»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك، ل): «الرسل»، والمثبت من (م).
(٤) في (ك): «فذلك»، والمثبت من (م، ل).
(٥) أخرجه ابن سعد (٥/ ٢٩٩)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٣٩)، وعبد الله بن أحمد في «**السنة**» (٦٢٤)، والخلال في «**السنة**» (١١٤١)، والآجري (٢١٥)، وابن بطة (٢/ ٨٤٥).
(٦) في (ل): «لمعارض»، والمثبت من (م، ك).

عبادة الله والبغض لرسوله، ونحو ذلك من الأمور التي توجب الكفر؛ ككفر إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، وكفَّار مكَّة، وغير هؤلاء من المعاندين الجاحدين(١).

ثُمَّ هؤلاء إذا لم يُتْبِعوا التَّصديق بموجَبِه من عمل القلب واللِّسان وغير ذلك؛ فإنَّه قد يُطبع على قلوبهم حتَّى يزول عنها التَّصديق؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ﴾(٢)، فهؤلاء كانوا عالمين، فلمَّا زاغوا؛ أزاغ الله قلوبهم.

وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾(٤) إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾(٦)، فبيَّن سبحانه أنَّ مجيء الآيات لا يوجب الإيمان. وقال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾؛ **أي**: فتكون هذه الأمور الثَّلاثة: **أن** لا يؤمنوا، **وأن** نقلِّب أفئدتهم وأبصارهم، **وأن**

---

(١) في (ك): «الخائضين»، والمثبت من (م، ل).

(٢) الصف: (٥).

(٣) الإسراء: (١٠٢).

(٤) غافر: (٣٧).

(٥) غافر: (٣٥).

(٦) الأنعام: (١٠٩-١١٠).

نذرهم[١] في طغيانهم يعمهون. [*أي: وما يدريكم أنَّ الآيات إذا جاءت تحصل هذه الأمور الثَّلاثة؟

وبهذا المعنى تبيَّن أنَّ قراءة الفتح أحسنُ[٢]، وأنَّ من قال «أنَّ» المفتوحة بمعنى «لعلَّ»، وظنَّ أنَّ قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ كلامٌ مبتدأٌ= فلم يفهم معنى الآية.

وإذا جُعل ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ داخلًا في خبر «أن»؛ تبيَّن معنى الآية؛ فإنَّ كثيرًا من النَّاس يؤمنون ولا تُقلَّب قلوبُهم، لكن[٣] قد يحصل تقليبُ أفئدتهم وأبصارِهم وقد لا يحصل؛ **أي**: فما يدريكم أنَّهم لا يؤمنون. **والمراد**: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، بل نقلِّب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أوَّل مرَّةٍ. **والمعنى**: وما يدريكم أنَّ الأمر بخلاف ما تظنُّونه من إيمانهم عند مجيء الآيات، ونذرهم في طغيانهم يعمهون*][٤]؛ فيعاقبون على ترك الإيمان أوَّل مرَّة بعد وجوبه عليهم؛ إمَّا لكونهم عرفوا الحقَّ وما أقرُّوا به، أو تمكَّنوا من معرفته فلم يطلبوا معرفته، ومثل هذا كثيرٌ.

والمقصود هنا: أنَّ ترك ما يجب من العمل بالعلم[٥] الذي هو مقتضى التَّصديق والعلم؛ قد يفضي إلى سلب التَّصديق والعلم؛ **كما قيل**: «العلم

---

(١) قوله: «فتكون هذه الأمور الثلاثة... وأن نذرهم» في (م): «فيكون هذان الأمران... وأن نذرهم» -ولذا أصلح: «وأن نقلب» إلى: «ونقلب»-، وفي (ل): «فيكون هذان الأمران... كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم»، والمثبت من (ك).

(٢) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير والبصريَّان وخلف بالكسر: ﴿إِنَّهَا﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٦١).

(٣) في (م): «ولكن»، والمثبت من (ك).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٥) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

يَهْتِف بالعمل، فإن أجابه؛ وإلَّا ارتَحَل»[(١)]، **وكما قيل**: «كنَّا نستعين على حفظ العلم بالعمل به»[(٢)].

فما في القلب من التَّصديق بما جاء به الرَّسول[(٣)] إذا لم يَتْبَعهُ موجَبُه ومقتضاه من العمل= قد يزول؛ **إذ وجود العِلَّة يقتضي وجودَ المعلول، وعدمُ المعلول يستلزم**[(٤)] **عدم العلَّة**، فكما[(٥)] أنَّ العلم والتَّصديق سببُ الإرادة[(٦)] والعمل؛ فعدمُ الإرادة والعمل يدلُّ على عدم[(٧)] العلم والتَّصديق.

[***ثُمَّ**: إن كانت **العلَّةُ تامَّةً**؛ فعدمُ المعلول دليلٌ قطعيٌّ على[(٨)] عدمها، **وإن** كانت **سببًا**[(٩)] قد يتخلَّف[(١٠)] معلولُها؛ كان[(١١)] تخلُّفُهُ أمارةً على عدمها*][(١٢)].

(١) روي عن علي وجماعة من السلف، انظر: «**قوت القلوب**» (١/ ٢٧١، ٢٩٧)، «**اقتضاء العلم العمل**» (٤٠، ٤١)، «**جامع بيان العلم**» (١٢٧٤)، «**تاريخ دمشق**» (٥٦/ ٦٦)، «**بغية الطلب**» (٩/ ٤٢٢٤).

(٢) روي عن جماعة من السلف، انظر: «**المخلصيات**» (١٦٠٢)، «**شعب الإيمان**» (١٦٥٩)، «**اقتضاء العلم العمل**» (١٤٩)، «**الاستذكار**» (٨/ ٥٨١)، و«**التمهيد**» (٢٢/ ١٨)، «**أخبار لحفظ القرآن**» لابن عساكر (١١).

(٣) في (ك): «الرسل»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ك): «يدل على»، وفي (ل): «يقتضي»، والمثبت من (م).

(٥) في (م، ك): «كما»، والمثبت من (ل).

(٦) في (ل): «للإرادة»، والمثبت من (م، ك).

(٧) قوله: «يدل على عدم» في (م): «يدل على»، وفي (ل): «سبب لعدم»، والمثبت من (ك).

(٨) قوله: «قطعي على» في (ك): «يقتضي»، والمثبت من (م).

(٩) وهي العلة المقتضية -أو: القاصرة، أو: الناقصة-.

(١٠) في (ك): «تخلف»، والمثبت من (م).

(١١) بعدها في (ك) زيادة: «له».

(١٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقد وقع خلل وتكرار في هذا الموضع، والظاهر أن الناسخ لم يضبط الزيادة ولم يُحكم الموضع -كما تكرر هذا في مواضع-، فقد ورد آخرها هكذا: «...أمارة على عدم المعلول قد يتخلف مدلولها»، =

وأيضًا(١): فـ«**التَّصديقُ الجازم**» في القلب يَتْبَعُه موجَبُه بحسب الإمكان، كـ«**الإرادة الجازمة**» في القلب. فكما أنَّ «**الإرادة الجازمة**» في القلب إذا اقترنت بها القدرةُ؛ حصل بها المراد -أو المقدورُ من المراد- لا محالة، ومتى كانت القدرةُ حاصلةً ولم يقع الفعل؛ كان الحاصل همًّا، لا إرادةً جازمةً -وهذا هو الذي عُفِيَ عنه-= فكذلك «**التصديق الجازم**» إذا حصل في القلب؛ تَبِعَهُ عملٌ من عمل(٢) القلب لا محالة، لا يُتَصَوَّر أن ينفكَّ عنه، بل يتبعه الممكن(٣) من عمل الجوارح، فمتى لم يتبعه شيءٌ من عمل القلب؛ عُلم أنَّه ليس بتصديقٍ جازمٍ، فلا يكون إيمانًا.

لكنَّ التَّصديق الجازم قد لا يَتْبَعُه عمل القلب بتمامه؛ لعارضٍ(٤) من الأهواء -كالكِبْر والحَسَد ونحو ذلك من أهواء النَّفس-، لكنْ: الأصلُ أنَّ التَّصديقَ يَتْبَعُه الحُبُّ، [*فإذا(٥) تَخلَّفَ الحُبُّ؛ كان لضَعْف التَّصديق الموجِب له؛ **ولهذا قال الصَّحابة**: «كلُّ من عصى الله؛ فهو جاهلٌ»(٦)، **وقال ابن مسعودٍ**: «كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلًا»(٧)*](٨).

= ولعل الصواب ما أثبت. انظر: «**البيان**» (ق٣٥١)، «**المنطقيين**» (ص٤٠٠)، «**جامع المسائل**» (٢/ ١٨٥) (٦/ ٢٠٧) (٩/ ٤٤٥-٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٦٧) (٢١/ ٣٥٦).

(١) انظر: «**الإيمان**» (ص٢٣٩)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤٩٢)، «**الصارم**» (ص٥٢٤)، «**الفتاوى**» (٧/ ٦٧٢).

(٢) قوله: «من عمل» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «يتبعه الممكن» في (ك): «معه ما أمكن»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ل): «لمعارض»، والمثبت من (م، ك).

(٥) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م).

(٦) أخرجه الطبري (٦/ ٥٠٧)، وابن المنذر في تفسيره (١٤٨٠).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢٥٢)، والطبراني (٩/ ١٨٩)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٧٣٢).

(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

ولهذا كان التَّكَلُّم بالكفر من غير إكراهٍ كُفْرًا في نفس الأمر عند الجماعة وأئمَّة الفقهاء حتَّى المرجئة، خلافًا للجهميَّة ومن اتَّبعهم. **ومن هذا الباب**: سبُّ الرَّسول وبغضه، وسبُّ القرآن وبغضه، وكذلك سبُّ الله وبغضه، ونحو ذلك ممَّا ليس من باب التَّصديق والتَّكذيب، بل من باب الحبِّ والتَّعظيم والموالاة، أو البغض والمعاداة والاستخفاف.

ولما كان إيمان القلب له موجَبَات في الظَّاهر؛ كان الظَّاهر دليلًا على إيمان القلب ثبوتًا وانتفاءً؛ كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[1] الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[2]، وأمثال ذلك.

وبعد هذا: فنزاع المنازع في أنَّ «**الإيمان**» في اللُّغة هل هو اسمٌ لمجرَّد التَّصديق دون مقتضاه، أو اسمٌ للأمرين= يؤول إلى نزاعٍ لفظيٍّ؛ **وقد يقال**: إنَّ الدَّلالة تختلف بالإفراد والاقتران.

والنَّاس منهم مَن يقول: إنَّ أصل «**الإيمان**» في اللُّغة: التَّصديق، **ثُمَّ يقول**: والتَّصديق يكون باللِّسان ويكون بالجوارح، والقول يسمَّى تصديقًا والعمل يسمَّى تصديقًا؛ لقول[3] النَّبيِّ ﷺ: «**العَينَانِ تَزنِيَانِ وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنُ تَزنِي وَزِنَاهَا السَّمعُ، وَاليَدُ تَزنِي وَزِنَاهَا البَطشُ، وَالرِّجلُ تَزنِي وَزِنَاهَا المَشيُ، وَالقَلبُ يَتَمَنَّى وَيَشتَهِي، وَالفَرجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَو يُكَذِّبُهُ**»[4]، **وقال الحسن البصريُّ**: «ليس الإيمانُ بالتَّمنِّي ولا بالتَّحلِّي[5]، ولكن بما

---

(١) المجادلة: (٢٢). (٢) المائدة: (٨١).

(٣) في (م): «كقول»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٤٩)، ومسلم (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٥) قوله: «بالتمني ولا بالتحلي» في (ك): «بالتحلي ولا بالتمني»، والمثبت من (م، ل).

وقر في القلب، وصدَّقه العمل»[١].

ومنهم من يقول: بل الإيمان هو الإقرار، وليس هو مرادفًا للتَّصديق؛ فإنَّ التَّصديق يقال على كلِّ خَبَرٍ عن شهادةٍ أو غيبٍ، وأمَّا الإيمان فهو أخصُّ منه؛ فإنَّه قد قيل لخَبَر إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾[٢]، وقيل: ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٣]؛ إذ الإيمان بالشَّيء[٤] تصديقٌ به، والإيمان له تصديقٌ له؛ ذلك في الخَبَر، وهذا في المُخْبِر.

ويقال لمن قال: الواحد نصفُ الاثنين، والسَّماء فوق الأرض: «قد صَدَّقتُه»، **ولا يقال:** «آمنتُ له»، **ويقال:** «أصَدِّق بهذا»، **ولا يقال:** «أؤمن به»؛ إذ لفظ «**الإيمان**» إفْعَال من «الأَمْن»، فهو[٥] يقتضي طمأنينةً وسكونًا فيما من شأنه أن يستريب فيه القلب فيخفق ويضطرب، وهذا إنَّما يكون في الإخبار بالمغيَّبات، لا بالمشاهدات. والكلام على هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٦].

وإنَّما المقصود[٧]: أنَّ فقهاء المرجئة، خلافُهم مع الجماعة خلافٌ يسيرٌ، وبعضُه لفظيٌّ، ولم يُعرف بين الأئمَّة المشهورين بالفتيا خلافٌ إلَّا في هذا؛ فإنَّ ذلك قول طائفةٍ من فقهاء الكُوفِيِّين: كحمَّاد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩٤٥)، وأحمد في «**الزهد**» (١٤٨٣)، وابن بطة (٢/ ٨٠٥).
(٢) يوسف: (١٧). (٣) التوبة: (٦١).
(٤) في (م) تحتمل: «بالنبي» وهو الموافق لـ(ك، ل)، وتحتمل المثبت وهو الأشبه. وانظر: الإحالات الآتية.
(٥) في (م): «فهي»، وفي (ك): «وهو»، والمثبت من (ل).
(٦) انظر: «**الإيمان**» (ص٢٢٧)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤١٣)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٢٧٠)، «**التسعينية**» (٢/ ٦٥٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢٢٠).
(٧) انظر: «**الإيمان**» (ص١٧٣، ٢٣٣، ٣٠٨)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٣٦٦، ٤٨١)، «**الفتاوى**» (٦/ ٤٧٩)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢١٨).

وأمَّا قول الجهمية -وهو أنَّ «**الإيمان**» مجرَّد تصديق القلب دون اللسان-؛ فهذا لم يقله أحدٌ من المشهورين بالإمامة، ولا كان قديمًا يُضاف هذا إلى المرجئة، وإنَّما وافق الجهميَّةَ عليه طائفةٌ من المتأخِّرين من أصحاب الأشعريِّ، وأمَّا ابن كُلَّابٍ؛ فكلامُه يوافق كلامَ المرجئة، لا الجهميَّة.

وآخِرُ الأقوال حدوثًا في ذلك قولُ الكَرَّامية: أنَّ «**الإيمان**» اسمٌ للقول باللِّسان، وإن لم يكن معه اعتقادُ القلب. وهذا القول أفسدُ الأقوال، لكن أصحابه لا يخالفون في الحُكْم؛ **فإنَّهم يقولون**: إنَّ هذا «**الإيمان**» باللِّسان دون القلب هو إيمانُ المنافقين، وإنَّه لا ينفع في الآخرة.

وإنَّما أوقع هؤلاء كلَّهم ما أوقع الخوارجَ والمعتزلةَ في ظنِّهم أنَّ «**الإيمان**» لا يتبعَّض، بل إذا ذهب بعضُه ذهب كلُّه. ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنَّه يتبعَّض، وأنَّه ينقص ولا يزول جميعُه(١)، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**يَخرُجُ مِنَ النَّارِ مَن كَانَ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ**(٢)»(٣).

فالأقوالُ في ذلك ثلاثةٌ:

۞ **الخوارج والمعتزلة** نازعوا في الاسم والحكم، فلم يقولوا بالتَّبعيض؛ لا في الاسم، ولا في الحكم، فرفعوا عن صاحب الكبيرة اسمَ «**الإيمان**» بالكُلِّيَّة، وأوجبوا له الخلود في النَّار(٤).

---

(١) في (ل): «كله»، وكتب في الطرَّة المثبت وصحح عليه ورمز له بـ«ص»، وهو الموافق لـ(م، ك).

(٢) في (م، ك): «الإيمان»، والمثبت من (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٨٣/ ٣) من حديث أنس.
وأخرجه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٧٥) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) قوله: «اسم الإيمان بالكلية... النار» في (م): «بالكلية اسم الإيمان... النار»، وفي (ل): «بالكلية اسم الإيمان... النيران»، والمثبت من (ك).

۞ **وأمَّا الجهميَّة والمرجئة**؛ فنازعوا في الاسم، لا في الحكم؛ **فقالوا**: يجوز أن يكون مُثابًا معاقبًا، محمودًا مذمومًا، لكن لا يجوز أن يكون معه بعضُ الإيمان دون بعضٍ.

وكثيرٌ مِن المرجئة والجهميَّة مَن يقف في «**الوعيد**»، فلا يجزم بنفوذ «**الوعيد**» في حقِّ أحدٍ من أرباب الكبائر، كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشِّيعة والأشعريَّة؛ كالقاضي أبي بكرٍ وغيرِه، ويُذكر عن غُلاتهم أنَّهم نفوا «**الوعيد**» بالكُلِّيَّة، لكن لا أعلم مُعَيَّنًا معروفًا أذكر عنه هذا القول، [*وقد(١) حُكي هذا عن مقاتل بن سليمان، والأشبه أنه كذِبٌ عليه*](٢).

۞ **وأمَّا أئمة السنة والجماعة**؛ فعلى إثبات التَّبعيض في الاسم والحكم، فيكون مع الرَّجل بعضُ «**الإيمان**» لا كلُّه، ويَثبت له من حكم أهل «**الإيمان**» وثوابهم بحسب ما معه، كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه، ووَلايةُ الله بحسب إيمان العبد وتقواه؛ فيكون مع العبد من وَلاية الله بحسب ما معه من «**الإيمان**» و«**التَّقوى**»(٣)؛ فإنَّ أولياءَ الله هم المؤمنون المتَّقون؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾(٤).

وعلى هذا(٥): فالمتأوِّل الذي أخطأ في تأويله، في المسائل الخَبَرِية والأَمْرِية، وإن كان في قوله بدعةٌ يخالف بها نصًّا أو إجماعًا قديمًا، وهو

---

(١) في (ك): «ولكن»، والمثبت من (م).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٧٧١).
(٤) يونس: (٦١-٦٢).
(٥) انظر: «**الاقتضاء**» (٢/ ٨٤، ١١٨)، «**الاستقامة**» (١/ ٢٧٩)، «**المنهاج**» (٥/ ١٤٦، ٢٣٩)، «**الصفدية**» (ص٢٦٤).

لا يعلم أنَّه يخالف ذلك، بل قد أخطأ فيه، كما يخطئ المفتي والقاضي في كثيرٍ من مسائل الفتيا والقضاء باجتهاده= يكون أيضًا مثابًا من جهة اجتهاده الموافق لطاعة الله، غيرَ مثابٍ من جهة ما أخطأ فيه، وإن كان معفوًّا عنه.

ثُمَّ قد يحصل منه تفريطٌ في الواجب أو اتِّباعٌ لهوًى يكون ذنبًا منه، وقد يَقْوى فيكون كبيرةً، وقد تقوم عليه الحُجَّةُ التي بعث الله بها رسوله(١) ويعاندها، مشاقًّا للرَّسول من بعد ما تبيَّن له الهدى، متَّبعًا غيرَ سبيل المؤمنين؛ فيكون مرتدًّا منافقًا، أو مرتدًّا ردَّةً ظاهرةً؛ فالكلامُ في الأشخاص لا بُدَّ فيه من هذا التَّفصيل.

وأمَّا الكلام في أنواع الأقوال والأعمال باطنًا وظاهرًا من الاعتقادات والإرادات وغير ذلك؛ فالواجب فيما تُنُوزِعَ فيه من ذلك أن يُرَدَّ إلى الله والرَّسول، فما وافق الكتاب والسُّنَّة فهو حقٌّ، وما خالفه فهو باطلٌ، وما وافقه من وجهٍ دون وجهٍ فهو ما اشتمل على حقٍّ وباطلٍ. فهذا هذا(٢).

والمقصود هنا: أنَّ أهل العلم والإيمان، في تصديقهم لما يُصَدِّقون به، وتكذيبهم لما يُكَذِّبون به، وحمدهم لما يحمدونه، وذمِّهم لما يذمُّونه= متَّفقون على هذا الأصل. فلهذا يوجد أئمَّة أهلِ العلم والدِّين من المنتسبين إلى الفقه والزُّهد؛ يذمُّون البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة في الاعتقادات والأعمال، من أهل الكلام والرَّأي والزُّهد والتَّصوُّف ونحوهم؛ وإن كان في أولئك من هو مجتهدٌ، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفورٌ له.

---

(١) في (ل): «رسله»، والمثبت من (م).

(٢) من قوله: «وما خالفه فهو باطل...» إلى هنا؛ في (م): «وباطل ففيه وباطل بحسب ذلك»، والظاهر أنَّ ثمَّ زيادة في هذا الموضع إلا أنَّ النَّاسخ لم يحكمها، والمثبت من (ل).

وقد ثبت عن النَّبيِّ ﷺ من غير وجهٍ أنَّه قال: «**خَيرُ القُرُونِ القَرنُ الَّذِي بُعِثتُ فِيهِم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**»(١)؛ فكان القرن الأوَّل من كمال العلم والإيمان على حالٍ لم يصل إليها القرن الثَّاني، وكذلك الثَّالث.

وكان ظهور البدع والنِّفاق بحسب البُعْد عن السُّنَن والإيمان، فكلَّما كانت البدعةُ أشدَّ تَأَخَّرَ ظهورُها، وكلَّما كانت أَخَفَّ كانت إلى الحدوث أقربَ. فلهذا حَدَثَ أوَّلًا بدعةُ الخوارج والشِّيعة، ثُمَّ بدعةُ القدريَّة والمرجئة، وكان آخرُ ما حدث بدعةَ الجهميَّة، حتَّى قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباطٍ، وطائفةٌ من العلماء من أصحاب أحمدَ وغيرِهم: «إنَّ الجهميَّة ليسوا من الثِّنتين وسبعين فرقة، بل هم زنادقةٌ»(٢).

وهذا مع أنَّ كثيرًا من بِدَعهم دخل فيها قومٌ ليسوا زنادقةً، بل قبلوا كلام الزَّنادقة جهلًا وخطأً؛ قال الله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾(٣)؛ فأخبر أنَّ في المؤمنين من هو مستجيبٌ للمنافقين، فما يقع فيه بعضُ أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين؛ هو من هذا الباب.

والمقصود هنا: أن يُعْلم أنَّه لم يزل في أمَّة محمَّدٍ ﷺ من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنَّ أمَّته لا تتَّفق(٤) على ضلالةٍ، بل إذا وقع منكرٌ مِن لَبْس حقٍّ بباطلٍ أو غير ذلك؛ فلا بُدَّ أن يُقيم الله من يميِّز

(١) سبق تخريجه (ص٧٣٣).

(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ٥٧٧) (٢/ ٦١٨)، «**الدرء**» (٥/ ٣٠٢) (٧/ ١١٠)، «**المنطقيين**» (ص١٤٦)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٦٢)، «**التسعينية**» (٢/ ٦٩٤)، «**المنطقيين**» (ص١٤٥)، «**الصفدية**» (ص٤٩٤)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٥٠) (٤/ ١٩٤) (١٧/ ٤٤٧) (٣٥/ ٤١٤).

(٣) التوبة: (٤٧).

(٤) في (ل): «تبقى»، والمثبت من (م).

ذلك. فلا بُدَّ من بيان ذلك، ولا بُدَّ من إعطاء النَّاس حقوقَهم؛ كما قالت عائشةُ رضي الله عنها: «أمرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزل النَّاس منازلَهم»، رواه أبو داودَ وغيره[1].

وهذا الموضع لا يحتمل السَّعَة في كلام[2] النَّاس في مثل هذه الأمور التي وقعت ممَّن وقعت منه، **بل المقصود: التَّنبيهُ على جُمَلِ ذلك**؛ لأنَّ هذا محتاجٌ إليه في هذه الأوقات؛ فكُتُبُ الزُّهد والتَّصوُّف فيها من جنس ما في كتب الفقه والرَّأي؛ وفي كلاهما[3] منقولاتٌ صحيحةٌ وضعيفةٌ، بل وموضوعةٌ، ومقالاتٌ صحيحةٌ وضعيفةٌ، بل وباطلةٌ.

وأمَّا كتب «**الكلام**»؛ ففيها من الباطل أعظمُ من ذلك بكثيرٍ، بل فيها أنواعٌ من الزَّندقة والنِّفاق.

وأمَّا كتب «**الفلسفة**»؛ فالباطل غالبٌ عليها، بل الكفر الصَّريح كثيرٌ فيها.

وكتابُ «**الإحياء**» له حكمُ نظائره؛ ففيه أحاديثُ كثيرةٌ صحيحةٌ، وأحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ أو موضوعةٌ؛ فإنَّ مادَّة مُصَنِّفه في الحديث[4] والآثار وكلام السَّلف وتفسيرهم للقرآن؛ مادَّةٌ ضعيفةٌ. وأجودُ ما له من الموادِّ: المادَّةُ الصُّوفيَّة، ولو سلك فيها مسلكَ الصُّوفيَّة[5] أهل العلم بالآثار النَّبويَّة، واحترز عن[6] تصوُّف المتفلسفة الصَّابئين= لحصَّل مطلوبَه، ونال مقصودَه؛ لكنَّه في آخر عمره سلك هذه السَّبيل.

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٩٠).

(٢) قوله: «السعة في كلام» في (ل): «من السعة وكلام»، والمثبت من (م).

(٣) كذا في الأصلين (م، ل)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٢٥٦).

(٤) في (م): «الأحاديث»، والمثبت من (ل).

(٥) في (م): «صوفية»، والمثبت من (ل). (٦) في (م): «من»، والمثبت من (ل).

وأحسنُ ما في كتابه -أو من أحسن ما فيه- ما يأخذه من كتاب أبي طالبٍ في مقامات العارفين ونحو ذلك؛ فإنَّ أبا طالب أَخْبَرُ بذَوْق الصُّوفيَّةِ حَالًا، وأعلمُ بكلامهم وآثارهم سماعًا، وأكثر مباشرةً لشيوخهم الأكابر(١).

والمقصود هنا(٢): أنَّ طُرق العلم بصدق النَّبيِّ ﷺ، بل وتفاوت الطُّرق في معرفة قَدْر «**النُّبُوَّة**» و«**النَّبِيِّ**»= متعدِّدةٌ تعدُّدًا كثيرًا؛ إذ النَّبيُّ ﷺ يُخْبِر عن الله أنَّه قال ذلك: إمَّا إخبارًا من الله، وإمَّا أمرًا ونهيًا(٣). ولكلٍّ من(٤) حال **المُخْبِر**، **والمُخْبَر عنه**، **والمُخْبَر به**، بل ومن حال **المخبَرِين** مصدِّقهم ومكذِّبهم(٥)= دلالةٌ على المطلوب، سوى ما ينفصل عن ذلك من الخوارق، وأخبار الأوَّلين، والهَوَاتف، والكُهَّان، وغير ذلك.

فالمُخْبِر -مطلقًا- يُعْلَم(٦) صدْقُه وكَذِبُه بأمورٍ كثيرةٍ؛ لا يحصل العلم بآحادِها كما يحصل العلم بمُخْبَر(٧) الأخبار المتواترة، بل بمُخْبَر الخبر(٨) الواحد الذي احتفَّ بخَبَرِه قرائنُ أفادت العلمَ.

ومن هذا الباب: علمُ الإنسان بعدالة «**الشَّاهد**» و«**المحدِّث**» و«**المُفْتي**»، حتَّى يُزَكِّيهم ويفتي بخبرهم ويحكم بشهادتهم، وحتَّى لا

---

(١) سبق الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده (ص٧٤١، ٧٤٨).
(٢) هنا عاد الكلام إلى تعدُّد طرق العلم بالنبوة، وسبق الإشارة إلى بداية الاستطراد (ص٧٤١).
(٣) في (م): «أو نهيا»، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «ولكل من» في (م): «وفي كل»، والمثبت من (ل).
(٥) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٧٦٧).
(٦) قوله: «فالمخبر مطلقًا يعلم» ضبط في (ل): «فالمُخْبَرُ مطلقًا يَعلم».
(٧) قوله: «كما يحصل العلم بمخبر» في (م): «كما لا يحصل بمخبر»، والمثبت من (ك، ل).
(٨) قوله: «بمخبر الخبر» في (ك): «مخبر الخبر»، وفي (ل): «بمخبر المخبر»، والمثبت من (م).

يحتاج الحاكمُ في عدالة كلِّ شاهدٍ إلى تزكيةٍ[(١)]؛ فإنَّه لو احتاج كُلُّ مُزَكٍّ إلى مُزَكٍّ؛ لزم «**التَّسلسل**». بل يُعلم صدق الشَّخص **تارةً** باختباره ومباشرته، **وتارةً** باستفاضة صدقه بين النَّاس.

ولهذا قال العلماء[(٢)]: إنَّ التَّعديل لا يحتاج إلى بيان السَّبب؛ فإنَّ كون الشَّخص عدلًا صادقًا لا يَكْذِب؛ لا يتبيَّن بذكر شيءٍ معيَّنٍ، بخلاف الجرح؛ فإنه لا يُقبل إلَّا مُفَسَّرًا عند جمهور العلماء؛ **لوجهين**:

أحدُهما: أنَّ سبب الجرح ينضبطُ.

الثَّاني: أنَّه قد يُظنُّ ما ليس بجرحٍ جرحًا.

وأمَّا كونُه صادقًا مُتَحَرِّيًا للصِّدق لا يَكْذِب؛ فهذا لا يُعرف بشيءٍ واحدٍ حتَّى يُخْبَر به، وإنَّما يُعرف ذلك مِن خُلُقِه وعادته، بطول المباشرة له والخِبرة له، ثُمَّ إذا استفاض ذلك عند عامَّة مَن يعرفه؛ كان ذلك طريقًا إلى العلم[(٣)] لمن لم يباشره، كما يَعْرِف الإنسان عدلَ عمر بن الخطَّاب وعمر بن عبد العزيز، وظُلْمَ الحَجَّاج. **ولهذا قال الفقهاء**: «إنَّ العدالة والفسق يثبت بالاستفاضة»، **وقالوا في الجرح المفسَّر**: «يجرحه بما رآه أو سمعه أو استفاض عنه»[(٤)].

وصدقُ الإنسان في العادة مستلزمٌ لخصال البِرِّ، كما أنَّ كذبه مستلزمٌ لخصال الفجور، كما ثبت في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: **«عَلَيكُم بِالصِّدقِ؛ فَإِنَّ الصِّدقَ يَهدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ،**

---

(١) في (ك): «تزكيته»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «قال العلماء» في (ل): «اتفق العلماء على»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «إلى العلم» في (ك، ل): «للعلم»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**الذخيرة**» (١٠/ ٢٥١)، «**تبصرة الحكام**» (١/ ٤٢٦)، «**التلخيص**» للجويني (٢/ ٣٦٤-٣٦٥)، «**مقدمة ابن الصلاح**» (ص١٠٥)، «**روضة الطالبين**» (١١/ ١٧١)، «**البحر المحيط**» (٦/ ١٦٨)، «**الشرح الكبير**» لابن أبي عمر (٢٨/ ٤٩٥)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ٤١٢).

وَلَا[(١)] يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ صِدِّيقًا؛ وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ كَذَّابًا»[(٢)].

وكما أنَّ الخبرَ المتواترَ يُعلم لكونه أخبر [به] من يمتنع في العادة اتِّفاقُهم وتواطؤُهم على الكذب، والخبرَ المُنْكَرَ المُكَذَّبَ يُعلم لكونه[(٣)] لم يُخْبِر به من يمتنع في العادة اتِّفاقُهم على الكتمان= فخُلُق الشَّخص وعادتُه في الصِّدق والكذب يمتنع في العادة أن يخفى على النَّاس، فلا[(٤)] يُوجَد أحدٌ يُظْهر تَحَرِّي الصِّدق وهو يكذب إذا أراد؛ إلَّا ولا بُدَّ أن يَتَبَيَّن كذبُه[(٥)].

فإنَّ الإنسان حيوانٌ ناطقٌ؛ فالكلام له وصفٌ لازمٌ ذاتيٌّ لا يفارقه، **والكلام**: إمَّا **خبرٌ** وإمَّا **إنشاءٌ**. **والخبرُ** أكثرُ من **الإنشاء** وأصلٌ له، كما أنَّ **العِلْم** أعمُّ من **الإرادة** وأصلٌ لها، والمعلوم أعظمُ من المراد؛ **فالعلم** يتناول الموجودَ والمعدومَ، والواجبَ والممكنَ والممتنعَ، وما كان وما سيكون، وما يختاره العالِم وما لا يختاره. وأمَّا **الإرادة** فتختصُّ ببعض الأمور دون بعضٍ.

والخبر يطابق **العِلم**، فكلُّ ما يُعْلَم؛ يُمْكِنُ الخَبَر به، **والإنشاء** يطابق

---

(١) في (ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «وما»، والمثبت من (م، ك).

(٢) سبق تخريجه (ص٦٦٠).

(٣) من قوله: «أخبر [به] من يمتنع...» إلى هنا؛ سقط في «**النسخ الشامية**» (م، ك) -وهو انتقال نظر-، والمثبت من (ل)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (م، ل): «ولا»، والمثبت من (ك).

(٥) في (م): «كذبه صدقه» كذا، وفي (ل): «صدقه»، والمثبت من (ك).

الإرادة، فإنَّ **الأمر**: إمَّا **محبوبٌ** يُؤْمَر به، أو[(١)] مكروهٌ يُنْهَى عنه. وأمَّا ما ليس بمحبوبٍ ولا مكروهٍ؛ فلا يُؤْمَر به ولا يُنْهَى عنه.

وإذا كان كذلك: فالإنسان إذا كان مُتَحَرِّيًا للصِّدق؛ عُرِف ذلك منه، وإذا كان يَكْذِب أحيانًا لغرضٍ من الأغراض لجلب ما يهواه أو دفع ما يبغضه أو غير ذلك؛ فإنَّ ذلك لا بُدَّ أن يُعْرَف منه، وهذا أمرٌ جرت به العادات كما جرت بنظائره، فلا تجد أحدًا بين طائفةٍ من الطَّوائف طالت مباشرتهم له؛ إلَّا وهم يعرفونه: هل يَكْذِب أو لا يَكْذِب.

ولهذا كان من سُنَّة القُضاة إذا شَهد عندهم من لا يعرفونه؛ كان لهم «**أصحاب مسائلَ**»، يسألون عنه جيرانَه ومُعامليه ونحوهم ممَّن له به خِبْرَةٌ، فمن خَبَر شخصًا خِبْرَةً باطنةً؛ فإنَّه[(٢)] يعلم من عادته علمًا يقينيًّا أنَّه لا يكذب، لا سيَّما في الأمور العِظَام.

ومَن خَبَرَ عبدَ الله بن عمر، وسعيدَ بن المسيَّب، وسفيان الثَّوريَّ، ومالك بن أنسٍ، وشُعْبَةَ بن الحَجَّاج، ويحيى بن سعيدٍ القَطَّانَ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وأضعافَ أضعافِهم= حصل عنده علمٌ ضروريٌّ من أعظم العلوم الضَّروريَّة أنَّ الواحد من هؤلاء لا يتعمَّد[(٣)] الكذب على رسول الله ﷺ. ومن تواترت عنده أخبارُهم من أهل زماننا وغيرهم؛ حصل له هذا العلم الضَّروريُّ، ولكن قد يجوز على أحدهم الغَلَط الذي يليق به.

ثُمَّ خبر الفاسق والكافر، بل ومن عُرِف بالكذب؛ قد تقترن به قرائنُ تفيد علمًا ضروريًّا أن المُخْبِر صادقٌ [*في هذا الخبر؛ فكيف بمن عُرف

---

(١) في (م): «وإما»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) في (م، ك): «فقد»، والمثبت من (ل).

(٣) في (م، ك): «يعتمد»، والمثبت من (ل).

بالصِّدق دائمًا*][(١)؟!

فمن كان خبيرًا بحال النَّبيِّ ﷺ -مثل زوجته خديجة، وصَدِيقه أبي بكرٍ-؛ إذا أخبره النَّبيُّ ﷺ بما رآه أو سمعه= حَصَلَ له علمٌ ضروريٌّ بأنَّه صادقٌ في ذلك، ليس هو كاذبًا في ذلك.

ثُمَّ(٢) النَّبيُّ لا بُدَّ أن يَحْصُلَ له علمٌ ضروريٌّ بأنَّ ما أتاه صادقٌ أو كاذبٌ، فيصير إخبارُه عمَّا عَلِمَه بالضَّرورة كإخبار أهل التَّواتر عمَّا علموه بالضَّرورة.

وأيضًا: فالمتنبئ الكذَّابُ -كمسيلِمة والعَنْسي ونحوهما- يَظهرُ لمخالطيه(٣) من كذبه في أثناء الأمور أعظمُ ممَّا يَظهرُ مِن كذب غيره؛ فإنَّه إذا كان الإخبار عن الأمور المشاهدة لا بُدَّ أن يظهر فيه كذب الكاذب؛ فما الظَّنُّ بمن يُخبر عن الأمور الغائبة التي تُطلب منه؟!

ومن لوازم النَّبيِّ التي لا بُدَّ منها: الإخبارُ عن الغيب الذي أنبأه الله به؛ فإنَّ مَن لم يُخْبِر عن غيبٍ لا يكون نبيًّا.

فإذا أخبرهم المتنبِّئ(٤) عن الأمور الغائبة عن حواسِّهم(٥) من الحاضرات والمستقبلات والماضيات؛ فلا بُدَّ وأن يَكْذِب فيها، ويظهر لهم كذبه؛ وإن كان قد يصدق أحيانًا في شيءٍ، كما يظهر كذب الكُهَّان والمُنَجِّمِين ونحوهم، وكذب المدَّعِين للدِّين والوَلاية والمَشْيَخَة بالباطل؛ فإنَّ الواحد من هؤلاء وإن صَدَق في بعض الوقائع؛ فلا بُدَّ وأن يَكْذِب

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقد وقعت في (ك): «في ذلك الخبر فكيف ممن عرف منه الصدق في الأشياء»، والسياق في (ل): «صادق، ومن».
(٢) بعدها في (ك) زيادة: «إن».
(٣) في (ك): «بمخالطته»، والمثبت من (م، ل).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) في (م، ك): «مشاهدتهم»، والمثبت من (ل).

في غيرها، بل يكون كذبه أغلبَ من صدقه، بل تتناقض أخبارُه وأوامرُه، هذا أمرٌ جرت به سُنَّةُ الله التي لن تجد لها تبديلًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾(١).

وأمَّا النَّبيُّ الصَّادق المصدوقُ(٢)؛ فهو فيما يُخْبِر به من(٣) الغيوب توجد أخبارُه صادقةً مطابقةً، وكلَّما زادت أخبارُه؛ ظهر صدقه، وكلَّما(٤) قويت مباشرته وامتحانُه؛ ظهر صدقه؛ كالذَّهب الخالص الذي كُلَّما سُبِكَ؛ خَلُصَ وظَهَر جوهرُه، بخلاف المغشوش؛ فإنَّه عند المحنة ينكشف ويظهر أنَّ باطنه خلافُ ظاهره.

ولهذا جاء في «**النُّبُوَّات**» المتقدِّمة أنَّ الكذَّاب لا يدوم أمرُه أكثر من مدَّةٍ قليلةٍ -إمَّا ثلاثين سنةً، وإمَّا أقلَّ-؛ فلا يوجد مدَّعي «**النُّبوَّة**» كذَّابٌ إلَّا ولا بُدَّ أن ينكشف سِتْرُه ويظهر أمرُه؛ والأنبياء الصَّادقون لا يزال يظهر صدقُهم، بل الذين يُظهرون العلم ببعض الفنون، والخِبْرَةَ ببعض الصِّناعات، والصَّلاحَ والدِّينَ والزُّهدَ؛ لا بُدَّ وأن يتميَّز هذا من هذا وينكشف؛ فالصَّادقون يدوم أمرُهم، والكذَّابون(٥) ينقطع أمرُهم. هذا(٦) أمرٌ قد(٧) جرت به العادةُ وسُنَّةُ الله التي لن تجد لها تبديلًا.

وأما المُخْبَر به عنه(٨): فالنَّبيُّ يُخْبِر عن الله تعالى بـ«أنَّه أَخْبَر بكذا» أو

---

(١) النساء: (٨٢).
(٢) في (ك): «والمصدوق»، وفي (ل): «المصدَّق»، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «عن»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (م): «والكاذبون»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) في (م): «فهذا»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) قوله: «أمر قد» في (ك): «مما»، وفي (ل): «أمر»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «به عنه» في (م): «به وعنه»، وفي (ك): «عنه وبه»، وفي (ل): «عنه»، ولعل الصواب ما أثبت.

«أنَّه[١] أمر بكذا»؛ فلا بُدَّ وأن يكون خَبَرُه صِدْقًا وأمرُه عَدْلًا؛ ﴿وَتَمَّتْ كلمات رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٢].

والأمور التي يُخبِر بها ويأمر بها:

۞ تارةً تُنَبِّه العقولَ على الأمثال والأدلَّة العقليَّة التي يُعلم بها صحَّتُها، فيكون ما علمته العقولُ بدلالته وإرشاده -من الحقِّ الذي أخْبَر به، والعدل الذي أمر به- شاهدًا بأنَّه هادٍ مرشدٌ مُعَلِّمٌ للخير، ليس بمُضِلٍّ ولا مُغْوٍ ولا مُعَلِّمٍ للشَّرِّ.

وهذه حال الصَّادق البَرِّ دون الكاذب الفاجر؛ فإنَّ الكاذب الفاجر لا يُتَصَوَّر أن يكون ما يأمر به عدلًا، ولا ما[٣] يُخْبِر به حَقًّا. وإذا كان أحيانًا يُخْبِر ببعض الأمور الغائبة لشيطانٍ يقترن به[٤] يُلْقِي إليه ذلك أو غير ذلك؛ فلا بُدَّ وأن يكون كاذبًا فاجرًا؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾[٥]، وهذا[٦] لأنَّ الذي يأتيه مَلَكٌ لا شيطانٌ؛ فإنَّ الشَّيطان لا يَنْزِل على الصَّادق البارِّ ما دام صادقًا بارًّا؛ إذ لا يحصل مقصوده بذلك، وإنَّما يَنْزِل على من يناسبه في التَّشيُطن؛ **وهو** الأفَّاك[٧] الأثيم.

---

(١) قوله: «بكذا أو أنه» في (م): «بكذا وكذا وأنه»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) لم ترد الآية في (ل)، والمثبت من (م، ك). وسبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦١٣).

(٣) قوله: «ولا ما» في (ك، ل): «وما»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «لشيطان يقترن به» في (م): «لشيطان يقرن به»، وفي (ك): «كشيطان يعتريه»، والمثبت من (ل).

(٥) الشعراء: (٢٢١-٢٢٣).

(٦) بعدها في (ك، ل) زيادة: «بيان»، ويحتمل أنها كانت في طرَّة الأصل المنقول منه تنبيهًا وبيانًا لكلمة انطمست في الصلب ونحو ذلك؛ فوهم بعض النساخ وظنها لحَقًا فأدخلها في صلب الكلام.

(٧) في (ل): «الكاذب»، والمثبت من (م، ك).

والأَفَّاك: الكَذَّاب[١]، **والأثيم**: الفاجر.

۞ وتارةً يُخْبِرُ النَّبيُّ[٢] بأمورٍ ويأمر بأمورٍ؛ لا يَتَبَيَّن للعقول[٣] صِدْقُها ومَنْفَعَتُها في أوَّل الأمر، فإذا صَدَّق الإنسانُ خَبَرَه وأطاع أمرَه؛ وجد في ذلك من البيان للحقائق والمنفعة والفوائد ما يَعْلَمُ به أنَّ عنده من عظيم العلم والصِّدق والحِكمة ما لا يعلمه إلَّا الله؛ أعظم ممَّا يتبيَّن به[٤] صدقُ الطَّبيب إذا استعمل ما يصفه من الأدوية، وصدقُ[٥] المُشِيْر إذا استعمل ما يراه من الآراء، وأمثال ذلك؛ **وحينئذٍ**: فيحصل[٦] للنُّفوس علمٌ ضروريٌّ بكمال عقله وصدقه.

فإذا أخبر بعد ذلك عن أمورٍ ضروريَّةٍ يراها أو يسمعها؛ حصل للنُّفوس علمٌ ضروريٌّ بأنَّه صادقٌ لا يتعمَّد الكذب، وأنَّه مُتَيَقِّنٌ[٧] لما أخبر به -ليس فيه خطأٌ ولا غلطٌ-؛ أعظم ممَّا يَتَبَيَّن به صدقُ مَن أخبر عمَّا رآه من الرُّؤيا، أو عمَّا رآه من العجائب، وأمثال ذلك.

فإنَّ المخبِرَ[٨] إنَّما تأتيه الآفةُ مِن:

١- تَعَمُّد الكذب.

٢- أو الخطأ -بأن يَظُنَّ الأمر على خلافِ ما هو عليه-.

---

(١) قوله: «والأفاك الكذاب» ليس في (ل)، وفي (م): «والأفاك الكاذب»، والمثبت من (ك).

(٢) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «لا يتبين للعقول» في (ك): «لا تتبين العقول»، والمثبت من (م، ل).

(٤) قوله: «يتبين به» في (م): «يبين»، وفي (ل): «يتبين له»، والمثبت من (ك).

(٥) بعدها في (ك) زيادة: «العقل»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن «العاقل». وانظر: «**المنهاج**» (٣/ ١٧١، ١٨٨).

(٦) قوله: «وحينئذ فيحصل» في (ك): «فحينئذ يحصل»، والمثبت من (م، ل).

(٧) في (ل): «متبين»، والمثبت من (م، ك).

(٨) في (ك): «الخبر»، والمثبت من (م، ل).

۞ فما كان من العلوم الضَّروريَّة التي كُلَّما دامت قويت وظهرت وزادت= يزول معه(١) احتمال الخطأ.

۞ وما كان من تحرِّي الصِّدق الذي يُعلم معه بالضَّرورةِ انتفاءُ تَعَمُّد الكذب؛ [*هو وغيره من الأمور التي يُعلم معها انتفاءُ تَعَمُّد(٢) الكذب(٣)= يزول معه احتمال تعمُّده.

وأمَّا العِلْمُ بالعدل المفصَّل فيما يأمر به، وبالصِّدق المفصَّل فيما يأمر به(٤)*](٥)= فهذا يُعلم **تارةً** بما يُبَيِّنُه من الأدلَّة العقليَّة، ويَضْرِبُه من الأمثال -وهذا هو الغالب على ما يذكره الأنبياء من «**أصول الدِّين**» علمًا وعملًا-، **وتارةً** يظهر ذلك بالتَّجربة والامتحان، **وتارةً** يُستَدَلُّ بما عُلم على ما لم يُعْلَم.

وأيضًا: فقد عُلِمَ أنَّ العالَم ما زال فيه نبوَّةٌ من آدم إلى محمَّدٍ ﷺ؛ فالنَّبيُّ الثَّاني يُعْلَمُ صدقُه **بأمورٍ**:

۞ **منها**: إخبارُ النَّبيِّ الأوَّل به، كما بَشَّرَ بمحمَّدٍ ﷺ الأنبياءُ قَبْلَه، وكذلك بَشَّر بالمسيح الأنبياءُ قَبْلَه.

۞ **وتارةً يُعْلَم صدقه** بأن يأتي بمثل ما أتوا به من الخبر والأمر؛ فإنَّ الكَذَّاب الفاجر لا يُتَصَوَّر أن يكون -في أخباره وأوامره- موافقًا(٦)

(١) قوله: «يزول معه» في (ك): «ويزول معه»، وفي (ل): «زال»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «قصد قصد»، والمثبت من (ك).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «الذي».
(٤) من قوله: «وأما العلم...» إلى هنا؛ في (ك): «وأما العلم بالعدل فيما يؤمر به وبالعدل الفضل فيما يأمره»، والمثبت من (م).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «تعمد الكذب فأخباره وأوامره تعلم تارة...».
(٦) في (م): «موافقة»، والمثبت من (ك، ل).

للأنبياء، بل لا بُدَّ وأن يخالفهم في الأصول الكُلِّيَّة التي اتَّفق عليها الأنبياءُ؛ كـ«**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّات**» و«**المَعَاد**». كما أنَّ القاضي الجاهل أو الظَّالم لا بُدَّ وأن يخالف سُنَّة القضاة العالِمين العادِلين، وكذلك المفتي الجاهل أو الكاذب، والطَّبيب الكاذب(١) أو الجاهل؛ فإنَّ كلَّ هؤلاء لا بُدَّ وأن يَبِينَ كَذِبُهم أو جَهْلُهم بمخالفتهم(٢) لما مضت به سُنَّة أهل العلم والصِّدق؛ وإن كان قد يخالف بعضُهم بعضًا في أمورٍ اجتهاديَّةٍ؛ فإنَّه يُعلم الفرق بين ذلك وبين المخالفة في الأصول الكُلِّيَّة التي لا يمكن انخرامُها(٣).

ولهذا يُمَيِّز النَّاسُ في الأمراء والحُكَّام والمُفْتِين والمُحَدِّثِين والأطبَّاء وسائر الأصناف؛ بين العالِم الصَّادق -وإن خالف غيرَه من أهل العلم والصِّدق في أشياءَ-، وبين من يكون جاهلًا أو كاذبًا ظالمًا، ويُفَرِّقُون بين هذا وهذا، كما أنَّهم يعلمون من سيرة أبي بكرٍ وعمر من العلم والعدل ما لا يرتابون فيه، وإن كان بينهما منازعاتٌ في أمورٍ اجتهاديَّةٍ؛ كالتَّفضيل في العطاء ونحو ذلك.

وأيضًا: فإذا أخبر اثنان عن قضيَّةٍ طويلةٍ ذاتِ أجزاءٍ وشُعَبٍ، لم يتواطئا عليها، ويمتنع في العادة اتِّفاقُهما فيها على تعمُّد الكذب أو الخطأ(٤)= علمنا صِدقَهما؛ مثل أن يشهد رجلانِ واقعةً من وقائع الحروب، أو يشهدَا الجُمُعَة أو العِيْد، أو موتَ مَلِكٍ أو تَغَيُّرَ دَوْلَةٍ ونحو ذلك، أو يشهدَا خُطْبَة خطيبٍ، أو كِتَابًا لبعض الوُلَاة، أو يُطَالِعَا كتابًا من

(١) في (ل): «الحاذق»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «لمخالفتهم»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (ك): «انخراقها»، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «على تعمد الكذب أو الخطأ» في (م): «على الكذب خطأ أو عمدًا»، وفي (ك): «على الكذب إن عمدًا علمنا صدقهما أخطأ»، والمثبت من (ل).

الكتب أو يحفظَاه[١]، ويُعلم أنَّهما لم يتواطئا، ثُمَّ يجيء أحدُهما، فيُخْبِر بذلك كلِّه مُفَصَّلًا شيئًا فشيئًا، ويُخْبِر الآخر بمثل ما أخبر به الأوَّل مُفَصَّلًا شيئًا فشيئًا، من غير تواطئ= فيُعْلَم أنَّهما صادقان.

حتَّى لو كان رجلان يحفظان بعضَ قصائد العرب -كقصيدة امْرئ القيس أو غيرها- وهناك من لا يحفظها، وهناك شخصان لا يعرف أحدهما الآخر، **فقال الذي لا يحفظها لأحدهما**[٢]: «أنشدنيها»، فأنشدها، ثُمَّ طلب الآخر، **وقال له**: «أنشدنيها»[٣]، فأنشدها كما أنشد الأوَّل= عَلِمَ المستمعُ أنَّها هي هي[٤]. بل وكذلك كتب الفقه والحديث واللُّغة والطِّبِّ وغير ذلك.

ولو بعث بعضُ الملوك رُسُلًا له[٥] إلى أمرائه ونُوَّابه في أمرٍ من الأمور، ثُمَّ أخْبَر أَحدُ الرَّسولَين بأنَّه أمَرَ بكذا[٦] -بِأمْرٍ ذَكَرَه وفَصَّلَه-، وأخبرَ الآخرُ بمثل ذلك للقوم الذي[٧] أُرْسِل إليهم، من غير عِلْم منه بإرسال الآخر= لعُلِمَ قطعًا أنَّ ذلك الأمر هو الذي أَمَرَ به المُرْسِل، وأنَّهما صادقان؛ فإنَّه يُعْلَم علمًا ضروريًّا أنَّه يمتنع في الكذب والخطأ أن يُتَّفَق في مثل هذا.

---

(١) قوله: «أو يشهدا... أو يشهدا... أو يطالعا... أو يحفظاه» في (م، ك): «أو يشهد... أو يشهدا [في (م): أو يشهد]... أو يطالعا... أو يحفظاه [في (ك): أو يحفظا]»، وفي (ل): «أو يشهدان... أو يشهدان... أو يطالعان... أو يحفظانه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «الذي لا يحفظها لأحدهما» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) قوله: «وقال له أنشدنيها» في (م): «وقال أنشدنيها»، وفي (ل): «وقيل: أنشدها»، والمثبت من (ك).

(٤) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «رسلًا له» في (ك): «رسالة»، والمثبت من (م، ل).

(٦) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٧) قوله: «للقوم الذي» في (ل): «القوم الذين»، والمثبت من (م، ك).

ومعلومٌ أنَّ موسى وغيرَه من الأنبياء كانوا قبل محمَّدٍ، وقد[١] أخبروا عن الله من توحيده[٢] وأسمائه وصفاته وملائكته وأمره ونهيه ووعده ووعيده وإرساله؛ بما أخبروا به، **ومعلوم أيضًا** لمن علم حالَ محمَّدٍ ﷺ أنَّه كان رجلًا أُمِّيًّا، نشأ بين قوم أُمِّيِّين، ولم يكن يقرأ كتابًا، ولا يكتب بخطِّه شيئًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾[٣]؛ وأنَّ قومَه الذين نشأ بينهم لم يكونوا يعلمون علومَ[٤] الأنبياء، بل كانوا من أشدِّ النَّاس شِرْكًا وجَهْلًا وتَبْدِيلًا وتَكْذِيبًا بـ«**المعاد**»[٥]، وكانوا من أبعد الأمم عن **توحيد الله**، ومن أعظم الأمم **إشراكًا بالله**= ثُمَّ إذا تدبَّرت القرآن والتَّوراة وجدتهما يتَّفقان في عامَّة المقاصد الكُلِّيَّة، من «**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّات**»، والأعمال الكُلِّيَّة، والأسماء[٦] والصِّفات.

ومن كان له عِلْمٌ بهذا؛ عَلِمَ عِلْمًا ضروريًّا **ما قاله النَّجَاشيُّ**: «إنَّ هذا والذي جاء به موسى لَيخرج من مشكاةٍ واحدةٍ»[٧]، **وما قاله وَرَقة بن نَوْفَلٍ**: «إنَّ هذا هو النَّاموس الذي كان يأتي موسى»[٨].

قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾[٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

---

(١) في (ك): «قد»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «من توحيده» في (م): «بتوحيده»، وفي (ل): «في توحده»، والمثبت من (ك).
(٣) العنكبوت: (٤٨).
(٤) في (ك): «علم»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «شركًا وجهلًا وتبديلًا وتكذيبًا بالمعاد» في (م): «شركًا بالله وتكذيبًا بالمعاد»، وفي (ك): «شركًا وجهلًا وتكذيبًا بالمعاد»، والمثبت من (ل).
(٦) في (ك): «وسائر الأسماء»، والمثبت من (م، ل).
(٧) سبق تخريجه (ص٦٦٧).
(٨) سبق تخريجه (ص٦٦٧).
(٩) الأحقاف: (١٠).

فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[٢]، وأمثالُ ذلك ممَّا يُذكر فيه شهادةُ الكتب المتقدِّمة بمثل ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ.

وهذه الأخبار منقولةٌ عند أهل الكتاب بالتَّواتر، كما نقل عندهم بالتَّواتر **معجزاتُ** موسى وعيسى، وإن كان كثيرٌ ممَّا يدَّعُونه من دِقِّ الأمور لم يتواتر عندهم، لانقطاع التَّواتر فيهم؛ فالفرق بين الجُمَل الكُلِّيَّة المشهورة التي هي أصولُ الشَّرائع التي يعلمها أهلُ الملل كلُّهم، وبين الجزئيَّات الدَّقيقة التي لا يعلمها إلَّا خواصُّ النَّاس= ظاهرٌ.

ولهذا كان وجوبُ الصَّلواتِ الخمسِ، وشهرِ[٣] رمضان، وحجِّ البيت، وتحريمُ الفواحش والكذب، ونحو ذلك= متواترًا عند عامَّة المسلمين؛ وأكثرُهم لا يعلمون تفاصيل الأحكام والسُّنن المتواترة عند الخاصَّة.

فإذا كان في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب وفيما ينقلونه بالتَّواتر؛ ما يوافق ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ= **كان في ذلك فوائدُ جليلةٌ** -هي من بعض حِكْمةِ إقرارهم بالجزْيَة-:

أحدها: أنَّه إذا عُلِمَ اتِّفاق الرُّسل على مثل هذا؛ عُلِمَ صدقُهم فيما أخبروا به عن الله، حيث أخبر محمَّدٌ بمثل ما أخبر به موسى من غير تواطئ ولا تشاعر.

الثَّاني: أنَّ ذلك دليلٌ على اتِّفاق الرُّسل كلِّهم في «**أصول الدِّين**»، كما يُعلم أنَّ رُسُلَ الله قبله كانوا رجالًا من البَشَر، لم يكونوا ملائكةً، فلا يُجْعل محمَّدٌ وَحْدَه هو الذي جاء بها؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا

(١) يونس: (٩٤). (٢) الرعد: (٤٣).
(٣) كذا في الأصول (م، ك، ل)، والتقدير: «وصوم -أو: وصيام- شهر رمضان».

مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يوحى إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا يعقلون ١٠٩ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذبوا جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فننجي مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١١٠ لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١١١﴾(٢).

الثَّالث: أنَّ هذه آيةٌ(٣) على **نبوَّة** محمَّدٍ ﷺ، حيث أخبر بمثل ما(٤) أخبرت به الأنبياءُ من غير تَعلُّم من بَشَرٍ، وهذه الأمور هي من الغيب، قال تعالى: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ٤٩﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ١٠٢﴾(٦).

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ٤٤ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيٗا فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ تَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٤٥ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا وَلَٰكِن رَّحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٤٦ وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ

---

(١) الأحقاف: (٩).
(٢) سبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦٨٣).
(٣) قوله: «أن هذه آية» في (م): «أن هذه»، وفي (ك): «أن الدليل»، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «بمثل ما» في (م، ك): «بما»، والمثبت من (ل).
(٥) هود: (٤٩).
(٦) يوسف: (١٠٢).

بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُۖ قَالُواْ سـاحـران[1] تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٥٥﴾﴾[2].

وكثيرٌ[3] من أهل الكتاب آمنوا بمثل هذه الطَّريق[4]؛ قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿١٠٩﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥۚ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴿٣٦﴾﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾[7].

ولا ريب أنَّ منكري «النُّبوَّات» لهم شُبَهٌ: منها: إنكار أن يكون

---

(١) قرأ الكوفيُّون: ﴿سِحْرَانِ﴾، وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٤١).
(٢) القصص: (٤٤-٥٥).
(٣) في (م، ل): «فكثير»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ل): «الطرق»، والمثبت من (م، ك).
(٥) الإسراء: (١٠٧-١٠٩).
(٦) الرعد: (٣٦).
(٧) سبأ: (٦).

رسولُ الله بَشَرًا، **ومنها**: دعوى أنَّ الذي يأتيه شيطانٌ لا مَلَك. وغير ذلك.

وكل ذلك قد أجاب الله عنه في القرآن، وقرَّر ذلك بأبلغ تقريرٍ؛ لكن **جواب هذا السُّؤال** لا يتَّسع لبسط ذلك.

قال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا ۝٩٤ قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ۝٩٥﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ۝٧ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ۝٩﴾[3]، بَيَّن سبحانه أنَّ الرَّسول لو كان مَلَكًا؛ لكان في صورة رَجُلٍ؛ إذ لا يستطيعون الأخذ عن المَلَك على صورته، ولو كان في صورة رجلٍ؛ لعاد اللَّبس، **وقالوا**: أبعث الله بشرًا رسولًا!

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[5]، وقال تعالى:

---

(١) يونس: (١-٢). (٢) الإسراء: (٩٤-٩٥).
(٣) الأنعام: (٧-٩).
(٤) سبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦٨٣).
(٥) النحل: (٤٣-٤٤). انظر ما سبق (ص٦٨٣).

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحِىٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ۝٨﴾[(١)]، فأمر سبحانه بمسألة أهل الذِّكر؛ إذ ذلك ممَّا تواتر عندهم أنَّ الرُّسل كانوا رجالًا، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَذُرِّيَّةٗۚ﴾[(٢)].

وبالجملة: فتقريرُ[(٣)] «**النُّبُوَّات**» من القرآن أعظم من أن يُشرح في هذا المقام؛ إذْ ذلك هو عمادُ الدِّين، وأصلُ الدَّعوة النَّبَويَّة، وينبوعُ كلِّ خيرٍ وجِمَاعُ كلِّ هُدًى.

وأمَّا[(٤)] حال المخبِرِ عنه[(٥)]: فإنَّ[(٦)] «**النَّبيَّ والرَّسول**» يُخْبِر عن الله بأنَّه أرسله[(٧)]، ولا[(٨)] أعظمَ فِرْيَةً ممَّن يَكْذِب على الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ﴾، ذكر هذا[(٩)] بعد قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ يجعلونه قَرَاطِيسَ يُبۡدُونَهَا ويُخفون[(١٠)] كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ۝ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ

---

(١) الأنبياء: (٧-٨). انظر ما سبق (ص٦٨٣).
(٢) الرعد: (٣٨).
(٣) في (ل): «تقرير»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م، ك): «وأيضًا»، والمثبت من (ل).
(٥) ليست في (ك)، وفي (م): «عنه وبه»، والمثبت من (ل).
(٦) في (م): «أن»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) قوله: «بأنه أرسله» ليس في (م، ل)، والمثبت من (ك).
(٨) في (م، ل): «فلا»، والمثبت من (ك).
(٩) قوله: «ذكر هذا» في (م): «ذكرها»، والمثبت من (ك، ل).
(١٠) كذا قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون: ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٦٠).

ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۞ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾(١).

فَنَقَضَ سبحانه دعوى الجاحد النَّافي **للنُّبُوَّة** بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾؛ وذلك لأنَّ تنزيل ذلك الكتاب(٢) ظهر معه من الآيات البيِّنات، واتَّبعه من الأنبياء والمؤمنين، وحصل له(٣) ما لم يحصل لغيره؛ فكانت البراهين والدَّلائل على صدقه أكثر وأظهر من أن تُنْكَر(٤)، بخلاف الإِنْجِيل وغيره(٥).

[* **وأيضًا**: فإنَّه أَصْلٌ والإنْجِيل تَبَعٌ له(٦) -إلَّا فيما أحلَّه المسيح عليه الصَّلاة والسَّلام-؛ ولهذا يقرن(٧) سبحانه بينه وبين القرآن في مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾(٨)؛ **أي**: القرآن والتَّوراة، وفي القراءة الأخرى(٩): ﴿قالوا ساحران﴾؛ **أي**: محمَّدٌ وموسى.

---

(١) الأنعام: (٩٢-٩٤).

(٢) قوله: «لأن تنزيل ذلك الكتاب» في (ك) موضعه بياض بمقدار كلمتين، وفي (ل): «الكتاب»، والمثبت من (م).

(٣) في (ل): «فيه»، والمثبت من (م، ك).

(٤) في (م): «ينكر»، وفي (ك): «تذكر»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «بخلاف الإنجيل وغيره» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل)، إلا قوله: «وغيره» في (م): «وغيرها». **تنبيه**: قوله: «بخلاف الإنجيل وغيرها» ورد في (م) بعد قوله: «...إلا لعظيم صلاة»، **أي**: بعد الزيادة الآتية الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والصواب أن موضع هذه الزيادة بعد هذه الجملة، لكن لعله التبس على ناسخ (م) -أو أصله المنقول منه- فألحق الزيادة بتمامها قبل هذه الجملة.

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «فمن ذلك الخبر به وعنه»، ويشبه أن تكون لحَقًا في غير موضعه. ولعل صواب موضعه عند قوله -كما سيأتي (ص٧٩٠)-: «وأما المخبر عنه...»؛ حيث سقطت من ذلك الموضع.

(٧) في الأصلين (م، ك): «يقول»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٨) القصص: (٤٨).

(٩) انظر ما سبق (ص٧٨٥).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾[١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾[٢]، وكذلك قول الجنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾[٣].

ولهذا كانت قصَّة موسى هي أعظمَ قصصِ الأنبياء المذكورة[٤] في القرآن، وهي أكبر من غيرها، وتُبسَط أكثر من غيرها؛ **قال عبد الله بن مسعودٍ**: «كان رسول الله ﷺ عامَّة نهاره يحدِّثنا عن بني إسرائيل لا يقوم إلَّا لعظيم صلاةٍ»[٥]*[٦].

ولمَّا قرَّر سبحانه الصِّدق؛ بيَّن حال الكذَّابين بأنَّهم[٧] ثلاثةُ أصنافٍ؛ إذ لا يخلو الكَذَّابُ من:

١- أن يضيف الكذب إلى الله تعالى **ويقول**: «إنَّه أنزله».

٢- أو يحذف فاعله ولا يضيفه إلى أحدٍ.

٣- أو أن **يقول**: «إنَّه هو الذي وضعه معارضًا».

---

(١) المزمل: (١٥-١٦). (٢) هود: (١٧).

(٣) الأحقاف: (٣٠).

(٤) في (ك): «المذكورين»، والمثبت من (م).

(٥) لم أقف عليه مسندًا من حديث ابن مسعود، وعلَّقه ابن عدي (٩/ ٢٦٩). وقد اختلف في إسناده على ثلاثة أوجه؛ فروي عن ابن مسعود وعن عمران بن حصين وعن عبد الله بن عمرو، ورجَّح أحمد وأبو حاتم والأثرم والبزار أنه من حديث عبد الله بن عمرو، انظر: «**العلل**» (٢/ ٣٧٧)، والبزار (٩/ ٦٧)، «**فتح الباري**» لابن رجب (٥/ ١٦٢). وقد أخرجه من طريقه أبو داود (٣٦٦٣)، وأحمد (١٩٩٢٢).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٧) في (م، ك): «فإنهم»، والمثبت من (ل).

فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾(١).

وأمَّا المخبَر عنه: فإنَّه الله تعالى(٢)؛ ولا ريب أنَّه يُعلم من أمور الرَّبِّ سبحانه بما نَصَبَه من الأدلَّة المعايَنَة الحِسِّيَّة التي يُعقل بها بنفسها وبالأمثال المضروبة وهي الأقيسة العقليَّة= ما يمتنع معه خفاءُ كَذِبِ الكاذب، بل يمتنع معه خفاءُ صِدقِ الصَّادق.

فالدَّجَّالُ -مثلًا- قد عُلم بوجوهٍ متعدِّدةٍ ضروريَّةٍ(٣) أنَّه ليس هو الله، وأنَّه كافرٌ مفترٍ. وإذا كانت دعواه معلومًا كذبُها ضرورةً؛ لم يكن ما يأتي به من الشُّبُهات مُصَدِّقًا لها؛ إذ العلوم الضَّروريَّةُ لا تقدح فيها الطُّرق النَّظريَّةُ؛ فإنَّ الضَّروريَّات أصلُ النَّظريَّات، فلو قُدح بها فيها؛ لزم إبطالُ الأصل بالفرع، فيبطلانِ جميعًا.

وأيضًا: فإنَّه يظهر(٤) من عجزه ما ينفي دعواه.

وكذلك من أباح الفواحش والمظالم والشِّرك والكذب مدَّعيًا **للنُّبوَّة**؛ يُعلم بالاضطرار كذبُه؛ للعلم الضَّروريِّ بأنَّ الله لا يأمر بهذا؛ **سواءٌ قيل**: «إنَّ العقل يُعلم به حُسْنُ الأفعال وقُبْحُها»، **أو**: «لا يُعلم به». فليس كلُّ ما أمكن في العقل وقوعُه وكان الله قادرًا عليه؛ يُشكُّ في وقوعه؛ بل نحن نعلم بالضَّرورة أنَّ البِحَار لم تنقلب دَمًا، وأنَّ الجبال لم تنقلب يواقيتَ، وأمثال ذلك من المعارف(٥)، وإن لم يُسند ذلك إلى دليلٍ مُعَيَّنٍ،

---

(١) الأنعام: (٩٣).

(٢) قوله: «وأما المخبر عنه فإنه الله تعالى» ليس في (ك) -انظر التنبيه السابق (ص٧٨٨)-، وفي (م): «وأيضًا فمن حال المخبر عنه أن الرسول يخبر عن الله تعالى»، والمثبت من (ل).

(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «وأيضًا فإنه يظهر» في (ك): «وأيضًا فإنه يظهر أيضًا»، وفي (ل): «فإنه يظهر أيضًا»، والمثبت من (م).

(٥) في (ل): «المعادن»، والمثبت من (م، ك).

وإن كنَّا عالمينَ بأنَّ الله قادرٌ على قَلْب ذلك، **لكن العلم بالوقوع وعدمِه شيءٌ، والعلم بإمكانِ ذلك في**[(١)] **قدرة الله شيءٌ**[(٢)].

وكُلُّ ذي فِطْرةٍ سليمةٍ يَعلم بالاضطرار أنَّ الله لا يأمر عباده بالكذب والظُّلم والشِّرك والفواحش وأمثال ذلك ممَّا قد يأتي به كثيرٌ من الكذَّابين، بل يَعلم بفطرته السَّليمة ما يناسب حال **الرُّبوبيَّة**.

وهذا بابٌ واسعٌ، ليس هذا موضع بسطه، ولكن نذكر ما أشار إليه **مصنِّف هذه العقيدة المشروحة**، وهو الاحتجاج بـ«**المعجزات**»[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).

(٢) انظر: ما سبق (ص٦٦٥)، «**النبوات**» (٢/ ٩٣٦)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٢١)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٤).

(٣) من قوله: «ولكن نذكر...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، وفي (ل): «ولكن نذكر ما أشار إليه مصنف العقيدة»، والمثبت من (م).

فصلٌ

وهذه[١] الطَّريق سلكها أكثرُ أهل الكلام وغيرهم؛ ولهم في تقرير دلالة «**المعجزة**» على الصِّدق **طُرُقٌ**:

أحدها[٢]: أنَّ إظهار «**المعجزة**» على يدي المتنبِّئ الكذَّاب قبيحٌ، والله تعالى منزَّهٌ عن فعل القبيح. وهذه الطَّريق سلكها المعتزلة وغيرُهم ممَّن يقول بـ«**التَّحسين والتَّقبيح**»، وطَعَنَ فيها مَن يُنكر ذلك.

ثُمَّ إنَّ المعتزلة جعلوا هذه أصلَ دينهم، والتزموا لها لوازمَ خالفوا بها نصوص الكتاب والسُّنَّة، بل وصريح العقل في مواضعَ كثيرةٍ.

وحقيقةُ أمرِهم: أنَّهم لم يُصَدِّقوا الرَّسول إلَّا بتكذيب بعض ما جاء به، **وكأنَّهم قالوا**: «لا يمكن تصديقُه في البعض إلَّا بتكذيبه في البعض»، **لكنَّهم لا يقولون**: «إنَّهم يكذِّبونه في شيءٍ»، بل **تارةً** يطعنون في النَّقل، **وتارةً** يَتَأَوَّلون المنقول، ولكن يُعلم بطلانُ ما ذكروه: إمَّا ضرورةً وإمَّا نظرًا.

وذلك أنَّهم قالوا: «**السَّمع** مبنيٌّ على صدق الرَّسول، وصدقُه مبنيٌّ على أنَّ الله منزَّهٌ عن فعل القبيح -فإنَّ تأييد الكذَّاب بالمعجز قبيحٌ، والله منزَّهٌ عنه-».

---

(١) في (ل): «فهذه»، والمثبت من (م، ك).

(٢) وهو طريق المعتزلة، وسيأتي الكلام على الطريق الثاني -طريق الأشعري ومن وافقه- (ص٧٩٥).

قالوا: «**والدَّليل على أنَّه منزَّهٌ عنه**: أنَّ القبيحَ لا يفعله إلَّا جاهلٌ بقبحه أو محتاجٌ إليه؛ والله منزَّهٌ عن الجهل والحاجة.

والدَّليل على ذلك: أنَّ المحتاج لا يكون إلَّا جِسْمًا؛ والله تعالى ليس بجسمٍ.

والدَّليل على أنَّه ليس بجسمٍ: هو ما دلَّ على حدوث العالَم.

والدَّليل على حدوث العالَم: أنَّه أجسامٌ وأعراضٌ؛ وكلاهما محدَثٌ.

والدَّليل على حدوث الأجسام: أنَّها لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ.

والدَّليل على ذلك: أنَّها لا تنفكُّ عن الحركة والسُّكون، وهما حادثان؛ لامتناع حوادثَ لا أوَّل لها».

ثمَّ التزموا لذلك حدوثَ كلِّ موصوفٍ بصفةٍ؛ لأنَّ الصفات هي الأعراض، والأعراض لا تقوم إلَّا بِجِسْمٍ، وقد قام الدَّليل على حدوث الجِسْم؛ فالتزموا لذلك: **ألَّا** يكون لله علمٌ ولا قدرةٌ، **وألَّا** يكون متكلِّمًا قام به الكلام، بل يكون القرآن وغيرُه من كلامه مخلوقًا، خلقه في غيره، **ولا** يجوز أن يُرى لا في الدُّنيا ولا في الآخرة، **ولا** هو مباينٌ للعالَم ولا محايثٌ، **ولا** داخلٌ فيه ولا خارجٌ عنه.

ثُمَّ قالوا أيضًا: «لا يجوز أن يشاء خلافَ ما أمر به، ولا[1] أن يخلق أفعال عباده، ولا يقدر -عندهم[2]- أن يَهديَ ضالًّا، ولا يُضِلَّ مهتديًا؛ لأنَّه لو كان قادرًا على ذلك وقد أمر به ولم يُعِن عليه، لكان قبيحًا منه».

فركَّبُوا عن هذا الأصل: التَّكذيبَ بـ«**الصِّفات**» والتَّكذيبَ بـ«**القدر**»،

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «يمكن»، وفي (ك): «يمكنه».

(٢) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

وسمَّوْا أنفسهم «**أهلَ التَّوحيد والعدل**»، **وسمَّوْا** من أثبت «**الصِّفات**» و«**القدر**» من سلف الأمَّة وأئمَّتها: «**مُشَبِّهةً**» و«**مُجَسِّمَةً**» و«**مُجْبِرةً**» و«**حَشْوِيَّةً**»، **وجعلوا** مالكًا وأصحابَه، والشَّافعيَّ وأصحابه، وأحمدَ وأصحابه، وغيرَهم؛ من جملة[1] هؤلاء «**الحَشْوِيَّة**»، إلى أمثال هذه الأمور التي بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع[2].

وأصل ضلالِهم في «القَدَر»: أنَّهم شَبَّهوا المخلوق بالخالق؛ فهم مُشَبِّهة الأفعال.

وأمَّا أصلُ ضلالهم في «الصِّفات»: فظنُّهم أنَّ الموصوف الذي تقوم به الصِّفات لا يكون إلَّا محدَثًا. **وقولُهم من أبطل الباطل**:

۞ فإنَّهم يسلِّمون أنَّ الله «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»؛ ومن المعلوم أن حَيًّا بلا حياةٍ، وعليمًا بلا عِلْمٍ، وقديرًا بلا قدرةٍ، مِثْلُ مُتَحَرِّكٍ بلا حركةٍ، وأبيضَ بلا بياضٍ، وأسودَ بلا سوادٍ، وطويلٍ بلا طولٍ، وقصيرٍ بلا قِصَرٍ، ونحو ذلك من الأسماء المشتقَّة التي يُدَّعى فيها[3] نفيُ المعنى المشتقِّ منه، وهذا مكابرةٌ للعقل والشَّرع واللُّغة.

۞ **الثَّاني**: أنَّه أيضًا من المعلوم أنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها على ذلك المحلِّ لا على غيره، فإذا خلق ﷻ كلامًا في محلٍّ؛ وجب أن يكون ذلك المحلُّ هو المتكلِّمَ به، فتكون الشَّجرة هي القائلة لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾[4]، ويكون كلُّ ما أنطقه الله

(١) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٢) بسطها في «**قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد**» -قيد النشر-. وقررها أيضًا في: «**البيان**» (٦/ ٤٨٥)، «**الفتاوى**» (٣/ ١٨٥)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٢٠).

(٣) قوله: «يدعى فيها» في (ك): «تدعى عليها»، والمثبت من (م، ل).

(٤) طه: (١٤).

من المخلوقات؛ كلامه كلامًا لله. وبسط هذا له موضعٌ آخر(١) غير هذا(٢) **والمقصود هنا** ما يتعلَّق بتقرير(٣) «**النُّبُوَّة**».

[*وقد سلك طوائفُ آخرون من نُظَّار المسلمين تقريرَ «**النُّبوَّة**» بـ«**المعجزة**»؛ بناءً على أنَّ الله تعالى لا يؤيِّد الكذَّاب بـ«**المعجزة**»، وأنَّه منزَّهٌ عن ذلك= من غير موافقةٍ للمعتزلة على التَّكذيب بـ«**القدر**».

ثُمَّ هؤلاء يقول كثيرٌ منهم: إنَّ الله منزَّهٌ عن الظُّلم وفعل القبيح، وإنَّ تأييد(٤) الكذَّاب بـ«**المعجزة**» من ذلك، بخلاف «**القدر**» فإنَّه ليس بقبيحٍ ولا ظلمٍ.

ومنهم من يقول: قد نعلم سنَّة الله في عباده وما اطَّردت به عادته، وإن كنَّا نجوِّز عليه عقلًا أن يفعل خلاف ذلك، ونعلم من سنَّته وعادته بأنَّه لا يؤيِّد الكذَّاب بـ«**معجزةٍ**»، كما نعلم من سنَّته وعادته شيئًا غير هذا.

وهؤلاء يقولون*](٥): يُمكن تقرير كونه سبحانه منزَّهًا عن تأييد الكذَّاب بـ«**المعجزة**» من غير بناءٍ على أصل المعتزلة. [*وقد سلك ذلك طوائفُ من أصحاب أبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ، ومن النُّظَّار: الكرَّاميَّة وغيرهم ممَّن يُثبِت «**القدر**».

وتقرير هذه الطريق*](٦): بما عُلم من حِكمة الله تعالى في مخلوقاته،

---

(١) قوله: «له موضع آخر» في (م): «الموضع»، وفي (ل): «له موضع»، والمثبت من (ك).

(٢) انظر: ما سبق (ص١٣١)، «**التسعينية**» (١/ ٢٧١) (٢/ ٤٤١، ٦١٢، ٦٨٧) (٣/ ٩٦٢)، «**قلب الدليل**» (ص١١٧)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٢٣)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥١٨) (١٢/ ٥٠٢).

(٣) في (م): «بتقريره»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) رسمت في الأصل (م): «ساىد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك): «بتقرير النبوة وقد سلك طوائف آخرون من نظار المسلمين تقرير النبوة بالمعجزة يمكن تقرير...»، وفي (ل): «بتقرير النبوة وقد يقال يمكن تقرير...».

(٦) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك): «أصل المعتزلة بما علم»، وفي (ل): «أصل المعتزلة إما لما علم».

ورحمته ببريَّته، وسُنَّته[(١)] في عباده؛ فإنَّ ذلك دليلٌ على أنَّه لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**معجزةٍ**» لا معارض لها.

ويمكن بسطُ هذه الطَّريقة وتقريرُها بما ليس هذا موضعه؛ فإنَّه كما عُلم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنَّه عالِمٌ، وبما فيها من التَّخصيص أنَّه مريدٌ؛ فيُعْلَم بما فيها من النَّفْع للخلائق أنَّه رحيمٌ، وبما فيها من الغايات المحمودة أنَّه حكيمٌ.

والقرآن يُبَيِّن[(٢)] **آياتِ** الله الدَّالَّة على قدرته ومشيئته، **وآياتِه** الدَّالَّة على إنعامه ورحمته وحِكمته؛ ولعلَّ هذا أكثر في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[(٣)]. وقوله: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحۡنُ قَدَّرۡنَا بَيۡنَكُمُ ٱلۡمَوۡتَ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمۡثَٰلَكُمۡ وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغۡرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلۡ نَحۡنُ مَحۡرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلۡمَآءَ ٱلَّذِي تَشۡرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحۡنُ جَعَلۡنَٰهَا تَذۡكِرَةٗ وَمَتَٰعٗا لِّلۡمُقۡوِينَ ﴿٧٣﴾ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾[(٤)]. وقوله: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ مِهَٰدٗا ﴿٦﴾ وَٱلۡجِبَالَ أَوۡتَادٗا ﴿٧﴾ وَخَلَقۡنَٰكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴿٨﴾ وَجَعَلۡنَا نَوۡمَكُمۡ سُبَاتٗا ﴿٩﴾ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا ﴿١٠﴾

---

(١) في (ك): «ومشيئته»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (م): «بين»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) البقرة: (٢١-٢٢).
(٤) الواقعة: (٥٨-٧٤).

وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿١٥﴾ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾﴾[1]. وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾﴾[2]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾[3].

وهو سبحانه في سورة الرَّحمن يقول في عَقِب كلِّ آيةٍ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وهو يَذْكر فيها ما يَدُلُّ على خَلْقه وعلمه وقدرته ومشيئته، وما يَدُلُّ على إنعامه ورحمته وحكمته.

وكذلك ذكر في مخاطبة الرُّسل للكفَّار؛ كقوله: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ أَنْعَٰمَكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾﴾[4]. ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وما نُظِرَ[5] فيه من المخلوقات دلَّ على ذلك، وفي نفس الإنسانِ عِبْرةٌ تامَّةٌ؛ فإنَّ مَن نَظَرَ في خَلْق أعضائه وما فيها من المنافع له، وما في تركيبها من الحِكْمة والمنفعة؛ مثل كون ماء العين مِلْحًا[6] ليحفظ شَحْمة

---

(١) النبأ: (٦-١٦).
(٢) عبس: (٢٤-٣٢).
(٣) السجدة: (٢٧).
(٤) طه: (٤٩-٥٤).
(٥) في (ل): «فطر»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك): «مالحا»، والمثبت من (م، ل).

العين من أن تذوب، وماء الأذن مُرًّا ليمنع الذُّباب من الولوج، وماء الفم عذبًا ليطيب ما يمضغ من الطَّعام، وأمثال ذلك= عَلِمَ عِلْمًا ضروريًّا بأنَّ(١) خالق ذلك له من الرَّحمة والحكمة ما يبهر العقول، مع ما في ذلك من الدَّلالة على المشيئة.

ثُمَّ إذا استقرأ ما يجده في نوع الإنسان؛ مِن أنَّ كلَّ **مَنْ** عَظُمَ ظُلْمُه للخلق وإضراره لهم؛ كانت عاقبتُه عاقبةَ سوءٍ، [*وأُتْبِعَ اللَّعنةَ والذَّمَّ*](٢)، **ومَنْ** عَظُمَ نَفْعُه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خيرٍ، [*وأُتبع المدح والثَّناء والدُّعاء*](٣)، وأمثال ذلك= استدلَّ بما عَلِمَ على ما لم يَعْلَم؛ حتَّى يَعْلَمُ أنَّ الدَّوْلَة ذات الظُّلم والجُبْن والبُخْل سريعةُ الانقضاء؛ كما قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾(٤)، وقـال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾(٥).

كذلك سنَّته في الأنبياء الصَّادقين وأتباعِهم(٦) المؤمنين، وفي الكذَّابين والمكذِّبين بالحقِّ= أنَّ هؤلاء ينصرهم ويُبْقِي لهم لسانَ صِدقٍ في الآخِرين، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللَّعنة.

---

(١) في (ل): «أن»، والمثبت من (م، ك).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وفي (ك) ورد أولها: «واسع» – كذا– فقط، وسقط بقية الكلام. وقوله: «والثناء» تحرف في الأصل (م) إلى: «والانسا». وانظر: «**الفتاوى**» (١٠/ ٧٢٧).
(٤) التوبة: (٣٨-٣٩).
(٥) محمد: (٣٨).
(٦) بعدها في (ك) زيادة: «من».

فبهذا وأمثاله يُعلم أنَّه لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**معجزةٍ**» لا معارِض لها؛ لأنَّ في ذلك من الفساد والضَّرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه من سوء العاقبة ما تمنعه حكمته، وفيه من نقض سنَّته المعروفة وعادته المطَّردة ما تمنعه[(١)] مشيئته.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[(٣)]. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ﴾ ثُمَّ قال: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾[(٤)]. وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾[(٦)]، ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٤٩﴾﴾[(٧)].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «نعلم»، وفي (ك): «يعلم به»، وفي (ل): «تعلم به»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) الحاقة: (٤٤-٤٧).
(٣) الإسراء: (٧٤-٧٥).
(٤) الشورى: (٢٤).
(٥) الأنبياء: (١٨).
(٦) الإسراء: (٨١).
(٧) سبأ: (٤٩).

فصلٌ

وهذه الطَّريق لم يسلكها أبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُه ومَن وافقه مِنْ فقهاء المذاهب؛ كالقاضي أبي يعلى وابن عقيلٍ -[*في بعض المواضع*][(١)]- وابن الزَّاغونيِّ، والأستاذِ أبي المعالي وصاحبِه الأنصاريِّ والشهرستانيِّ وأمثالِهم[(٢)]، وأبي الوليد الباجيِّ والمازَريِّ ونحوهم= بناءً على أنَّهم لا يرون تنزيه الرَّبِّ عن فِعْلٍ من الأفعال؛ لأنَّهم قد علِموا أنَّ له أن يفعل ما يشاء، **وهم لا يقولون بـ«التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين» حتَّى يقولوا**: «إنَّ الفعل الفلانيَّ قبيحٌ، وهو مُنَزَّهٌ عن فعل القبيح»؛ بل عندهم أنَّ «الظُّلم» غير مقدورٍ؛ [*إذ حقيقةُ «الظُّلم» عندهم أمرٌ[(٣)] ممتنعٌ لذاته في حقِّ الله تعالى[(٤)]، وأمَّا[(٥)] كلُّ ما يَقدِر عليه؛ فليس شيءٌ منه ظُلمًا*][(٦)]؛ **إذ «الظُّلم» عندهم**[(٧)]: «التَّصرُّف في مُلْك غيره»، فمهما فَعَلَ[(٨)]؛ كان تَصَرُّفًا في مُلْكه، فلم يكن ظلمًا.

بل يقولون: «إنَّه يجوز أن يأمر بكلِّ شيءٍ ويَنْهى عن كلِّ شيءٍ»، ولا يجعلون للأفعال صفاتٍ باعتبارها يكون «**الحُسْنُ والقُبْح**»، [***بل**[(٩)]

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل). (٣) ليست في (ك)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «حق الله تعالى» في (ك): «سنة الله»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «وأن»، والمثبت من (م).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٨) في (م): «فعله»، والمثبت من (ك، ل).
(٩) بعدها في (ك) زيادة: «معين»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن: «معنى».

«**القبيح**» **عندهم**: «هو المنهيُّ عنه»، والله لا ينهاه أحدٌ[(١)]، **ويقولون**: «إنَّ ما عُلم أنَّه لا يفعله؛ فإنَّما[(٢)] نعلمه **بالخبر** فقط لا بمجرَّد **العقل**»، ولكنَّهم قد يحتجون أيضًا على الواقع بعادته في خلقه وأمره.

وأصلُ قولهم: أنَّهم سلكوا في إثبات «**القدر**» نحوًا من مسلك الجهم -كما فعل ذلك أبو الحسن، وإن كان ينازعهم في بعض الأمور: إمَّا[(٣)] نزاعًا لفظيًّا أو غيرَه-، ولكن لم يوافقوا جهمًا على نفي «**الصِّفات**»، بل أثبتوها؛ وكان أبو الحسن وأئمَّة أصحابه يثبتونها تارةً **بالعقل**، وتارةً **بالسَّمع**[*][(٤)]، وانتهى ما أثبتوه من «**الصِّفات**» **بالعقل** إلى أنَّه: **حيٌّ عليمٌ قديرٌ**[(٥)] **مريدٌ**، وأثبت قدماؤهم وجمهورهم مع ذلك **بالعقل** أنَّه[(٦)]: **سميعٌ بصيرٌ متكلِّمٌ**.

فأمَّا **الرَّحمة والحِكْمة** ونحو ذلك؛ فلم يثبتوها **بالعقل**، بل قد ينفون **الحِكْمة** التي هي الغايات والمقاصد في أفعاله، ويمنعون أن يفعل شيئًا لأجل شيءٍ، كما قد بُسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[(٧)]. **فإنَّ المقصود هنا**: التَّنبيه على طُرق النَّاس في «**النُّبُوَّة**»، والكلام عليها بحسب العدل والإنصاف، لا بسطُ الكلام في كلِّ ما تنازعوا فيه.

ومسألة «**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين**» هي ممَّا تنازع فيها عامَّة

---

(١) قوله: «ينهاه أحد» في (ك): «يُنهى»، والمثبت من (م).
(٢) في (ك): «فإنا»، والمثبت من (م).
(٣) في (ك): «إنما يبقى»، والمثبت من (م).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٥) في (م): «قادر»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) قوله: «وأثبت قدماؤهم وجمهورهم بالعقل أنه»، وفي (ك): «وأثبتوا مع ذلك بالعقل أنه»، في (ل): «وأثبتوا مع ذلك أنه»، والمثبت من (م).
(٧) انظر: «**جامع المسائل**» (٢/ ٢٧٧)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٦٦) (١٦/ ١٣٠)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠١)، «**المنهاج**» (١/ ٤٦٤) (٣/ ٩٥)، «**النبوات**» (٢/ ٩٥٤).

الطَّوائف[١]، فقال بكلٍّ من القولين طوائفُ من المالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة. **وممَّن قال بالإثبات: من الحنبليَّة**: أبو الحسن التَّميميُّ، وأبو الخطَّاب، [*و**من الشَّافعيَّة**: أبو عليٍّ ابنُ أبي هريرةَ وأبو بكرٍ القفَّالُ الشَّاشِيُّ*][٢]. **وممَّن قال بالنَّفي**: أبو عبد الله ابن حامدٍ، وصاحبُه القاضي أبو يعلى وأكثرُ أصحابه.

ومسألة «**حكم الأعيان قبل ورود الشَّرع**» هي في الحقيقة من فروعها[٣]، وقد قال فيها بالحظر أو الإباحة أعيانٌ من هذه الطوائف.

وأمَّا الحنفيَّة؛ فالغالب عليهم القول بـ«**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين**»، وذكروا ذلك نصًّا عن أبي حنيفة.

وأهلُ الحديث فيها أيضًا على قولين؛ **وممَّن قال بالإثبات**: أبو نصرٍ السِّجْزيُّ، وصاحبُه الشَّيخ أبو القاسم سعد بن عليٍّ الزَّنجانيُّ.

فأمَّا ما اختصَّت به القدريَّةُ؛ فهذا لا يوافقهم عليه أحدٌ من هؤلاء، ولكن هؤلاء هم وجمهور الفقهاء -بل وجمهور الأمَّة- يرون أنَّ للأفعال صفاتٍ تَعَلَّقَ[٤] الأمرُ والنَّهيُ بها لأجلها.

وملخَّص ذلك: أنَّ الله إذا أَمَرَ بأَمْرٍ؛ فإنَّه حَسَنٌ بالاتِّفاق، وإذا نَهَى عن شيء؛ فإنَّه قبيح بالاتِّفاق. **لكن حُسْن الفعل وقُبْحه**:

- إمَّا أن ينشأ من نفس الفعل، والأمرُ والنَّهيُ كاشفان.
- أو ينشأ من نفس تَعَلُّقِ الأمر والنَّهي به[٥].
- أو من المجموع.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٥٣٥).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «وأبو بكر القفال الشاشي» ليس في (ك).

(٣) انظر ما سبق (ص٥٣٨).

(٤) في (م، ك): «تتعلق» -وهي مهملة في (م)-، والمثبت من (ل).

(٥) ليست في (م)، وفي (ك): «بها»، والمثبت من (ل).

فالأوَّل: هو قولُ المعتزلة، ولهذا لا يجوِّزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها؛ لأنَّه يستلزم أن يكون الفعل الواحدُ حسنًا قبيحًا. وهذا قول أبي الحسن التَّميميِّ من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء[١].

والثَّاني: قول الأشعريَّة ومن وافقهم من الظَّاهريَّة وفقهاء الطَّوائف؛ وهؤلاء[٢] يجعلون علل الشَّرع مجرَّد **أماراتٍ**، ولا يثبتون بين العلل والأفعال **مناسباتٍ**.

لكن[٣] هؤلاء الفقهاء متناقضون في هذا الباب، فتارةً يقولون بذلك موافقةً للأشعريَّة المتكلِّمين[٤]؛ وهم في أكثر تصرُّفاتهم يقولون بخلاف ذلك! كما يوجد مثل هذا[٥] في كلام فقهاء المالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة[٦].

[*ومن أثبت **المناسبات** في علل الشَّرع من متأخِّريهم[٧] مع قوله بأنَّ الله لا يأمر بشيءٍ لشيءٍ؛ **فإنَّه يقول**: «عَلِمنا ذلك بالاستقراء، وأنَّ ذلك عادةُ الشَّارع»، كما يقال مثل ذلك في استقراء عادته في الخلق، **فيقولون**: «عَلِمنا أنَّ نفع الخلق مَقْرُونٌ بما خلقه من المنافع[٨]؛ مع قولنا: إنَّه لم

---

(١) انظر: «**التمهيد**» لأبي الخطاب (٢/ ٣٥٥)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧١-٤٧٤)، «**البيان**» (٢/ ٤٧-٥٠)، «**شرح المختصر**» للجرَّاعي (٣/ ١٤٥).

(٢) في (ك): «فهؤلاء»، والمثبت من (م، ل).

(٣) قوله: «والأفعال مناسبات لكن» في (ل): «والأفعال مناسبة لكن»، وفي (ك): «والأقوال مناسبات ولكن»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «والمتكلمين»، والمثبت من (ك، ل).

(٥) في (ك): «ذلك»، والمثبت من (م، ل).

(٦) انظر: «**الاستغاثة**» (ص٢١٩)، «**الصفدية**» (ص١٦٥)، «**جامع المسائل**» (٢/ ٢٨٠)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٥).

(٧) قوله: «من متأخريهم» في (ك): «في مناظرتهم»، والمثبت من (م). انظر: «**النبوات**» (١/ ٤٦٥).

(٨) قوله: «بما خلقه من المنافع» في (ك): «بالحكمة من الشارع»، والمثبت من (م).

يخلق المنافع لينتفع بها العباد»، **ويقولون**: «عَلِمنا أنَّ حصول المصالح في الشَّريعة مَقْرُونٌ بامتثال أمر الشَّارع؛ وإن كنَّا نقول: إنَّه لم يشرع الشَّريعة لمصالح العباد»، وهذا قول حُذَّاقهم كالآمديِّ وغيره(١).

وأمَّا الضَّرب الثَّالث -أنَّ ذلك ناشئٌ[*](٢) **من الأمرين-**: وهذا مذهب الأئمَّة، وعليه تجري تصرُّفات الفقهاء في الشَّريعة(٣):

۞ فتارةً يُؤمر بالفعل لحكمةٍ تنشأ من نفس «**الأمر**» دون «**المأمور به**»، وهذا هو الذي يجوز نسخُه قبل التَّمكُّن من الفعل(٤) -كما نُسخت الصَّلاةُ ليلةَ المعراج من خمسين إلى خمسٍ، وكما نُسخ أمرُ إبراهيمَ بذبح ابنِه-.

۞[*وتارةً(٥) لحكمةٍ تنشأ من «**الفعل**» نفسِه، ولو فُعل بدون «**الأمر**»(٦) لحصلت الحكمةُ من الفعل(٧).

۞ وكثيرًا(٨) ما يجتمع في «**الفعل**»(٩) الحكمة النَّاشئة **منه** ومن «**أمر الشَّارع**» به.

---

(١) انظر: «**المحصول**» للرازي (٥/ ١٥٧-١٩٩)، «**الإحكام**» للآمدي (٣/ ٢٨٥-٢٩٤).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «والشافعية والحنبلية. وإما أن يكون ذلك ناشئًا من الأمرين...».

(٣) انظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص١٠٨، ٤٩٦)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٠١)، «**المسودة**» (ص٦٣)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٥٨، ١٠١١).

(٤) قوله «قبل التمكن من الفعل» في (ل): «قبل التمكين»، والمثبت من (م، ك).

(٥) بعدها في (م) زيادة: «تنشأ».

(٦) قوله: «ولو فعل بدون الأمر» في (ك): «أن الأمر وتارة»، والمثبت من (م).

(٧) قوله: «لحصلت الحكمة من الفعل» في الأصلين (م، ك): «لحكمة من الفعل حصلت بالأمر»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «لكانت الحكمة من الفعل قد حصلت بدون الأمر».

(٨) في (م): «وكثير»، والمثبت من (ك).

(٩) بعدها في (ك) زيادة: «من».

وإذا قيل: ليس لمتعلَّق القول من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ[(١)].

قيل: «**القولُ**» **نوعان**: **طلبيٌّ، وخبريٌّ**:

فأمَّا الخبريُّ: فلا يؤثِّر[(٢)] في المخبَرِ[(٣)] عنه صفةً لم تكن.

وأمَّا المأمور به: فقد يكسبه «**الأمرُ**» صفةً. أمَّا في أمر **التَّكوين**؛ فظاهرٌ، وأمَّا أمرُ **التَّشريع**؛ فهو كذلك في أمر الشَّارع، وقد يُوجد ذلك في أمر غيره. وهذا كتنازع النَّاس في «**العلم**» أو في «**علم الرَّبِّ**» تعالى: هل هو فعلٌ يؤثِّر في المعلوم، أو أنَّه انفعالٌ لا يؤثِّر في المعلوم؟

۞ فكثيرٌ من المتفلسفة يدَّعي أنَّ «**العلم**» فعليٌّ، وعلى هذا جعلوا نفس **عنايته ومشيئته** هي مجرَّد علمه بنظام العالم، وأنَّ ذلك العلم بالنِّظام هو الموجب للنِّظام.

۞ وأكثر أهل الكلام **يقولون**: بل «**العلم**» يطابق المعلوم ولا يُكسِبه صفةً، كما يقوله من تقدَّم ذكره في «**القول**»[(٤)].

۞ **والتَّحقيق**: أنَّ «**العلم**» **نوعانِ**:

□ **عِلمُ العالِم بما ليس مقدورًا له** -كعِلمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله وآياته-؛ فهذا «**العلم**» مطابقٌ للمعلوم، لا يكسبه صفةً ولا يؤثِّر فيه. وإن حصل لنا بهذا «**العلم**» محبَّةٌ للمعلوم، وحصل بذلك محبَّتُه لنا ورضاهُ وإثابتُه= فنفسُ «**العلم**» ليس مؤثِّرًا في وجود المعلوم.

□ **والنَّوع الثَّاني**: **عِلمُنا بما نقدر عليه من أفعالنا**؛ فهذا «**العلم**» مؤثِّرٌ[(٥)] في المعلوم، وهو شرطٌ في وجوده. ولَوْلا تصوُّرنا لأفعالنا الاختياريَّة؛ لما فعلناها.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٧٢٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٠)، «**الدرء**» (١/ ٣٤٩)، «**المنهاج**» (٣/ ١٧٨)، «**الفتاوى**» (١١/ ١٤٧).

(٢) في (ك): «يورث»، والمثبت من (م).

(٣) في (ك): «الخبر»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «الأول»، والمثبت من (ك).

(٥) في (ك): «يؤثر»، والمثبت من (م).

و«**عِلمُ الرَّبِّ**» تعالى بمخلوقاته له تأثيرٌ فيها، وهو شرطٌ في وجودها؛ فإنَّه ﷻ خلق الأشياء بإرادته؛ و«**الإرادةُ**» لا تكون إلَّا ممَّن[١] يَتصوَّرُ مرادَه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝﴾[٢].

ولكن ليس مجرَّد «**العلم**» موجِبًا لوجود المعلوم بدون المشيئة والقدرة، كما يقول ذلك ابن سينا ونحوه من المتفلسفة؛ حيث يجعلون نفس[٣] «**العلم**» هو نفس «**القدرة**» و«**الإرادة**»، ويجعلون «**العلم**» و«**القدرة**» و«**الإرادة**» هي نفس الرَّبِّ العالِم القادر المختار، فيجعلون هذه الصِّفة هي الأخرى، ويجعلون الصِّفات هي الموصوف[٤]؛ فإنَّ التَّصوُّرَ التَّامَّ لهذا القول يوجب العلم القطعيَّ بأنَّه باطلٌ.

وأمَّا «**علم الرَّبِّ**» تعالى بنفسه المقدَّسة؛ فهذا «**العلم**»[٥] يطابق المعلوم، لا يؤثِّر في[٦] وجوده.

فالقول في أنَّ[٧] متعلَّق «**القول**»؛ هل له من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ؟ ومتعلَّق «**العلم**»؛ هل له من العلم صفةٌ ثبوتيَّةٌ؟= يفصَّل فيه بين نوعٍ ونوعٍ؛ فلا يُنفَى نفيًا عامًّا، ولا يُثبَت إثباتًا عامًّا*][٨].

وبالجملة: فجمهور الأئمَّة على أنَّ الله مُنَزَّهٌ عن أشياءَ هو قادرٌ عليها، لا يوافقون هؤلاء[٩] على أنَّه لا يُنَزَّهُ عن مقدورٍ. و«**الظُّلم**» الذي نزَّه الله

---

(١) في (ك): «في حي»، فإن لم تكن «حي» مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن: «من حي»، والمثبت من (م).
(٢) الملك: (١٤). (٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك): «الموصوفات»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «علم»، والمثبت من (م). (٦) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٧) قوله: «فالقول في أن» في (م): «فالقول إن»، وفي (ك): «في القول في أنه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٩) **أي**: الأشعري ومن وافقه، كما سبق (ص٨٠٠).

عنه نفسَه في القرآن، وحرَّمه على نفسه= هو قادرٌ عليه؛ وهو هضم الإنسان من حسناته، أو حمل سيِّئات غيره عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾(١).

وهؤلاء الجمهور لا يوافقون(٢) المعتزلةَ **على قولهم**: «إنَّ الله لم يخلق أفعال العباد، ولا شاء الكائنات»، **بل يقولون**: «إنَّ الله خلق كلَّ شيءٍ، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، لكنهم مع هذا يثبتون لفعله حكمةً، وينزِّهونه عمَّا نزَّه نفسه عنه(٣).

وهذا قول الكَرَّامِيَّة وغيرِهم من أهل الكلام أيضًا، وهو قول أكثر الصُّوفيَّة، وأكثر أهل الحديث وجمهور السَّلف والأئمَّة، وجمهور المسلمين والنُّظَّار(٤)، لكن ليس هذا موضع بسطه.

وهؤلاء يسلكون في إثبات «**النُّبُوَّة**» ما سلكه ابنُ عقيلٍ وغيرُه [*في مواضع إذا أثبت لله تعالى **الحكمة***](٥)؛ **حيث قال**(٦): (**النُّبوَّاتُ** واسطةٌ بين الله تعالى وبين خلقه في الأفعال والتُّروك المتضمِّنة لمصالح المكلَّفين، والثِّقةُ بها طريقُها ما سبق في علومِنا، باستدلالنا على أنَّ الباري حكيمٌ لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**المعجز**»(٧)، ولا يمكِّن من **معجزاته** إلَّا من صَدَقَ فيما يُخْبِر به عنه.

---

(١) طه: (١١٢).

(٢) قوله: «وهؤلاء الجمهور لا يوافقون» في (ك): «وهؤلاء الجمهور يوافقون»، وفي (ل): «وهؤلاء يوافقون»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «عما نزه نفسه عنه» في (ك): «عما نزه الله عنه»، وفي (ل): «عن القبائح»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «وجمهور السلف والأئمة وجمهور المسلمين والنظار» في (م، ل): «وجمهور الفقهاء والعامة»، والمثبت من (ك).

(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ونصها في (ك): «في مواضع أخر إذا أثبت لله الحكم».

(٦) انظر: «**الإرشاد**» (ص٥٠٠)، «**الواضح**» (١/ ١٩، ٣٤٦، ٤٥٩) (٥/ ١٧٢، ٤٩١).

(٧) في (ك): «بالمعجزة»، والمثبت من (م، ل).

فلمَّا علمنا ذلك وتحقَّقناه؛ حصلت لنا الثِّقةُ بمن تكاملت فيه شرائطُ «**النُّبُوَّة**»، وعلمنا أنَّه سفيرٌ فيما بيننا وبين الله وأنَّه رسولُه، فما[(١)] أخبرنا به عنه؛ قبلناه من غير تكشُّفٍ عليه بعقولنا، ولا نضرب له الأمثال بآرائنا وعاداتنا، بل نعتقد أنَّه جاء مِن عند مَنْ حِكْمَتُه فوق حِكْمَتِنا، وتدبيره فوق تدبيرنا.

ولا يمتنع في **العقل** ولا تمنع **الحكمةُ** من أن يُجعل الأنبياء مُذَكِّرِين للعقلاء، وموقظين لهم، ومرشدين إلى الأصلح الذي لا يُدرَك **بالعقل**، ولا يُبلَغ كنهُه بالرَّأي والفحص، وما هذا إلَّا كما جعل بعضُ العقلاء حكيمًا واعظًا مذكِّرًا مؤدِّبًا، وبعضهم يحتاج إلى مُذَكِّرٍ ومؤدِّبٍ، ولا أحدَ مَنَعَ من ذلك= فلا يجوز منعُ[(٢)] الرِّسالة **بالعقل**.

ولأنَّ الله تعالى في الأفعال والتُّروك أسرارًا من المصالح التي لا يعلمها العقلاء ولا يدركونها بعقولهم؛ فاحتاجوا إلى «**النُّبوَّات**».

قلتُ[(٣)]: **والمقصود هنا**: أنَّ مَن لم ينزِّهه عن فعلِ مقدورٍ له، بل جَوَّز[(٤)] أنْ يفعل كلَّ ما يمكن، ولم يُثبِت لفعله وأمره حكمةً، بل لم يثبت سوى نسبةٍ متعلِّقةٍ بالمخلوقات، وحُكْمٍ شرعيٍّ متعلِّقٍ بأفعال العباد[(٥)]= فإنَّه احتاج في دلالة «**المعجزة**» على الصِّدق إلى غير تلك الطَّريق؛

(١) في (م، ك): «فيما»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «فلا يجوز منع» في (ك): «ولا يجوز مع»، وفي (ل): «فثبت حسن»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٤) قوله: «بل جوَّز» في (ل): «وجوَّز»، والمثبت من (م، ك).

(٥) من قوله: «ولم يثبت لفعله...» إلى هنا؛ في (ك): «ولم يثبت لفعله وأمره، بل لم يثبت سوى نسبة متعلقة وحكمة يتعلق بالمعنى المعتاد»، وفي (ل): «ولم يُثبت لفعله حِكْمة، غير تَعَلُّق الحُكْم بالمفعولات، وتَعَلُّق المشيئة بها»، والمثبت من (م).

فسلكوا طريقين(١) -سلك كلًّا منهما طائفةٌ من أهل الكلام والفقه من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأبي حنيفة وأحمد-:

أحدهما(٢) -وهي طريقة(٣) أكثر شيوخهم المتقدمين-: أنَّ وجه دلالة «**المعجزة**» على صدق مُدَّعِي «**النُّبُوَّة**»؛ امتناعُ تعجيز الإله عن نصب الدَّلالة على صدق الرُّسل؛ فإنَّ تصديقهم ممكنٌ، وذلك معلومٌ بالضَّرورة والاستدلال، ولا دليل إلى التَّصديق إلَّا خَلْق «**المعجزات**»؛ وظهورُها على يد الكذَّاب يُبطل دليل صدقهم، فلا يبقى في المقدور طريقٌ يُصَدَّقون به، فيلزم عجز الإله عن الممكن، وذلك ممتنعٌ.

وقد عَوَّل على هذه الطَّريقة أبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُه -كالأستاذينِ أبي إسحاق، وأبي بكر ابن فُورَك-، وكذلك القاضي أبو بكرٍ في مواضع من كتبه، وكذلك القاضي أبو يعلى، وأبو الحسن ابن الزَّاغونيِّ(٤).

الطَّريق الثَّاني -وهي التي اختارها أبو المعالي وأتباعُه، **وقال**: «إنَّها الطَّريقة المَرْضيَّة عند القاضي أبي بكرٍ»، وهي الَّتي أشار إليها أبو الحسن في «**الأمالي**»(٥)، وهي طريقة أبي محمَّدٍ الصَّابونيِّ ونحوه من الحنفيَّة(٦)-:

---

(١) أشار إلى الطريقين في: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٣)، «**الدرء**» (٩/ ٤٠).
(٢) في (ل): «إحداهما»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «وهي طريقة» في (ل): «وهي قول»، والمثبت من (م، ك).
(٤) انظر: «**الإنصاف**» للباقلاني (ص٥٨)، «**أصول الدين**» للغزنوي (ص١٢٢)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٣)، «**النبوات**» (١/ ١٣٥، ٢٣٤، ٥٥٠)، «**الدرء**» (٩/ ٤٠).
(٥) لم أقف على من ذكره قبل الشَّيخ، وذكره أيضًا في «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٤). ونقل عنه كذلك ابن القيم في «**اجتماع الجيوش الإسلامية**». وانظر: «**الإمام أبو الحسن الأشعري ومؤلفاته**» لعبد الواحد جهداني (ص٨٧).
(٦) انظر: «**الإرشاد**» (ص٣٠٧)، «**النظامية**» (ص٦٧) كلاهما للجويني، «**بحر الكلام**» (ص١٨٧)، «**التمهيد**» (ص٧٦) كلاهما للنسفي، «**البداية**» (ص٧٤)، «**الكفاية**» (ص١٨٨) كلاهما للصابوني، «**المطالب العالية**» (٨/ ٦١).

أنَّ «**المعجزات**» تدلُّ من حيث نُزِّلَتْ[١] منزلةَ التَّصديق بالقول، والعلمُ بذلك يقع ضروريًّا بقرائن أحوالٍ؛ كالعلم بخَجَل الخَجِل، ووَجَل الوَجِل، وغضب الغضبان، وجُرْأَة الجَسُور، وفحوى كلام المخاطب المتكلِّم؛ ولا يتوقَّف العلم بما هذا سبيلُه على نظرٍ واستدلالٍ فيُقبل عليه اعتراضٌ.

قالوا: ووجه ذلك: أنَّ الفعل الخارق للعادة؛ إذا عُلم أنَّه من قِبَل الله تعالى، وأنَّه خارقٌ للعادة، وأنَّه ﷻ فَعَلَه عند دعوى الرِّسالة والطَّلب، أو عند قولٍ جارٍ مجرى الطَّلب -إمَّا مُعَيَّنًا وإمَّا غيرَ معيَّن من «**المعجزات**»-، وأنَّه مُتَعَلِّقٌ بالدَّعوى ومطابِقٌ لها، وأنَّ الله تعالى سامعٌ لدعوى «**النُّبُوَّة**» عليه، وعالمٌ بها في مُوَاضَعَة أهل لغة الرَّسول، ثُمَّ فَعَل ما يدَّعيه الرَّسولُ أنَّه له[٢] مِن فِعْله= عُلم أنَّه قاصدٌ بذلك إلى تصديقه، وأنَّ ما يفعله من الآيات في مثل هذه الحال قائمٌ مقامَ تصديقه له بالقول: «صَدَقَ، أنا أرسلتُه» على وجهٍ يُفهِم الأُمَّةَ -التي يدَّعي فيها «**النُّبُوَّة**»- أنَّه قولٌ صُدِّقَ به من قِبَلِه.

بل التَّصديقُ له بالفعل أبعدُ من دخول الشُّبهة والاحتمال فيه، وهو جَارٍ مجرى قول مدَّعي الرِّسالة على زيدٍ: «إن كنتُ رسولَك وصاحبَك؛ فاكتب بذلك رُقعةً، أو ارْكَب، أو قُم، أو اقْعُد» وما جرى مجرى ذلك من الأفعال الظَّاهرة للحواسِّ، التي يُعلم تصديقه بها إذا فعلها، فإذا فعل زيدٌ ذلك؛ قام مقام قوله: «صَدَقَ، هو رسولي وصاحبي»، الذي يُعلِمُ ضرورةً قَصْدَه إلى تصديقِه به؛ هذا واجبٌ لا محالةَ.

قالوا: وليس يمكن أن تدلَّ «**المعجزاتُ**» على صِدْق الرُّسل[٣] إلَّا على

---

(١) في (ل): «تنزلت»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «ليس»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (م): «الرسول»، والمثبت من (ك، ل).

هذه الطَّريقة، فهي كذلك جاريةٌ مجرى أدلَّة الأقوال[(١)].

هذا حاصل كلام القاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ في أحد[(٢)] قوليه، وأبي المعالي [*وأتباعه -كالرَّازي وغيره*][(٣)]-، وضربوا لذلك مثلًا؛ **فقالوا**[(٤)]:

(إذا تَصَدَّى مَلِكٌ للنَّاس، وتَصَدَّرَ[(٥)] لِتَلِجَ عليه رعيَّتُه، واحْتَفَل المجلس واحْتَشَد، وقد أرهق النَّاس شُغْلٌ شَاغِلٌ، فلمَّا أخذ كُلٌّ مجلسَه وترتَّب النَّاس على مراتبهم؛ انتصب واحدٌ من خواصِّ النَّاس، **وقال**: «معاشرَ الأشهاد! قد حزبكم أمرٌ عظيمٌ، وأظلَّكم خطبٌ جسيمٌ، وأنا رسولُ الملك إليكم، ومؤتَمنُه لديكم، ورقيبه عليكم، ودعواي هذه بمرأًى من الملك ومَسْمَعٍ، فإن كنتُ أيُّها الملك صادقًا في دعوايَ؛ فخالِف عادتَك، وجانِب سجيَّتك، وانتصب قائمًا من خِدرك -أو سترك[(٦)]-، ثُمَّ اقعد»، فَفَعَلَ الملك ذلك على وَفْق دعواه، وموافقة هواه[(٧)]؛ فيتيقَّن الحاضرون عِلْمَ الضَّرورة بتصديقِ الملك إيَّاه، وتنزيلِ الفعلِ الصَّادرِ منه منزلةَ القول المصرِّح بالتَّصديق.

---

(١) في (ك): «الأفعال»، والمثبت من (م، ل).

(٢) في (ل): «إحدى»، والمثبت من (م، ك).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقد وردت في (ك) بعد قوله: «رعيته»، فالظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وقوله: «كالرازي» موضعه بياض في (ك) بمقدار كلمة. والسياق في (ل): «وأبي المعالي <u>ونحوهما</u> وضربوا».

(٤) في «**شرح الإرشاد**» للأنصاري (٣/ ١٧٣-١٧٤)، وأصله في «**الإرشاد**» للجويني (ص٣٢٥) -سوى قوله: «فإن تعسف...» إلى آخر النقل-.

(٥) في (م): «وتصدى»، والمثبت من (ك، ل) و«**شرح الإرشاد**».

(٦) قوله: «وانتصب قائمًا من خدرك أو سترك» في (ك): «وانتصب في خدرك قائمًا»، وفي (ل): «وانتصب في خدرك وسهرك»، وفي «**شرح الإرشاد**»: «وانتصب في صدرك وبهوك»، والمثبت من (م).

(٧) قوله: «وموافقة هواه» ليس في (م)، وفي (ك): «وموافقته هواه»، والمثبت من (ل) و«**شرح الإرشاد**».

فهذه العمدة في ضرب المثال.

فإن تعسَّف متعسِّفٌ في الصُّورة التي فرضنا الكلام فيها[١] وزعم أنَّه لا يحصل العلم بتصديق المَلِك لمن يَدَّعي الرِّسالة؛ كان ذلك جحدًا منه لما عُلم اضطرارًا؛ فإنَّا نعلم ببديهة العقول عندما قدَّمناه من القرائن حالًا ومقالًا: أنَّ أحدًا من الذين شهدوا وشاهدوا لا يستريب في تصديق المَلِك لمدَّعي الرِّسالة، ولا يَعرِضُ أحدٌ[٢] منهم بعد ظهور الأمارات على تشكيك النَّفس وترديد القول، ولا تُحوِجُهم قضيَّة الحال إلى سَبْرٍ ونَظَرٍ وإطالةِ فِكْرٍ، بل يستوي النُّظَّار والذين[٣] لا خِبْرة لهم في النَّظَر).

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ك): «عليها»، والمثبت من (م، ل) و«**شرح الإرشاد**».
(٢) قوله: «يعرض أحد» في (م): «يعرض لأحد»، وفي «**شرح الإرشاد**»: «يعرج أحد»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) في (م): «الذي»، وفي (ك، ل): «الذين»، والمثبت من «**شرح الإرشاد**».

فصلٌ

ﷺ قال المصنِّف: ﴿والدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ. والدَّليل على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نظمُه ومعناه﴾.

قلتُ: قد تَبَيَّن أنَّ «**النُّبوَّة**» تُعلم بـ«**المُعْجِزات**» وبغيرها على أصحِّ الأقوال. وأمَّا «**نُبُوَّة**» نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّها تُعْلم بطرقٍ كثيرةٍ؛ منها «**المُعْجزات**»؛ **ومعجزاتُه**: منها القرآنُ ومنها غيرُ القرآن، والقرآنُ **معجِزٌ** بلفظه ونظمه ومعناه. **وإعجازُه يُعلم بطريقين**: جُمْلِيٍّ وتفصيليٍّ.

أمَّا الجُمْلِيُّ؛ فهو أنَّه قد عُلم بالتَّواتر أنَّ محمَّدًا ﷺ ادَّعى «**النُّبُوَّة**» وجاء بهذا القرآن، وأنَّ في القرآن آيات التَّحدِّي والتَّعْجِيز؛ كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾[(١)]، فتحدَّاهم هنا أن يأتوا بمثله. وقال في موضعٍ آخر: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾[(٢)]، وقال في موضعٍ آخر: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[(٣)].

وأخبر مع ذلك أنَّهم لن يفعلوا، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا

(١) الطور: (٣٠-٣٤).

(٢) هود: (١٣). في الأصول (م، ك، ل): «فليأتوا».

(٣) البقرة: (٢٣). في الأصول (م، ك، ل): «فليأتوا».

عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[(١)]، بل أخبر أنَّ جميع الإنس والجنِّ إذا اجتمعوا لا يأتون بمثله، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴿٨٨﴾﴾[(٢)].

وقد **عُلِمَ** أيضًا بالتَّواتر أنَّه دعا قريشًا خاصَّةً والعرب عامَّةً، وأنَّ جمهورهم في أوَّل الأمر كَذَّبُوه وآذَوه، وآذَوا أصحابَه، وقالوا فيه أنواعَ القول -**مثل قولهم**: هو «ساحرٌ» و«شاعرٌ» و«كاهنٌ» و«معلَّمٌ» و«مجنونٌ» وأمثال ذلك-، **وعُلم** أنَّهم لم يعارضوه[(٣)] ولم يأتوا بسورةٍ مِن مِثْلِه= وذلك يدلُّ على عجزهم عن معارضته؛ لأنَّ الإرادة الجازمة لا يتخلَّف عنها الفعلُ مع القدرة.

ومعلومٌ أنَّ إرادتهم كانت من أشدِّ الإرادات على تكذيبه وإبطال حُجَّته، وأنَّهم كانوا أحرصَ النَّاس على ذلك، حتَّى قالوا فيه ما يُعلم أنَّه باطلٌ بأدنى نَظَرٍ، وفيلسوفهم الكبير الوحيد ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾﴾[(٤)]، ﴿ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدۡبَرَ وَٱسۡتَكۡبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾[(٥)].

وليس هذا موضع ذكر جزئيَّات القَصَصِ؛ **إذ المقصود** ذِكْرُ ما عُلِمَ بالتَّواتر من أنَّهم كانوا من أشدِّ النَّاس حرصًا ورغبةً على إقامة حجَّةٍ يُكَذِّبونه بها، حتَّى كانوا يَتَعَلَّقون بالنَّقض مع وجود الفَرْق؛ فإنَّه لمَّا نزل:

---

(١) البقرة: (٢٣-٢٤).
(٢) الإسراء: (٨٨).
(٣) قوله: «لم يعارضوه» في (ك): «لا يعارضوه»، وفي (ل): «كانوا يعارضونه»، والمثبت من (م).
(٤) المدثر: (١٨).
(٥) المدثر: (٢١-٢٥).

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[(١)] عارضوه بالمسيح، حتَّى فرَّق الله بينهما بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾[(٣)].

فمن عارضوا خَبَرَه[(٤)] بمثل هذا كيف يدَعُون معارضة القرآن وهم يقدرون على ذلك.

[*وقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ خطابٌ للمشركين، لم يدخل فيه أهل الكتاب، ولا تناول اللَّفظُ المسيحَ، كما يَظُنُّه طائفةٌ من الغالطين، بل هم عارضوه بالمسيح من باب القياس؛ **يقولون**: «إذا كانت آلهتُنا[(٥)] من حصب جهنَّم لأنَّها معبودةٌ؛ فكذلك المسيحُ»؛ ولهذا قال تعالى[(٦)]: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾؛ فإنَّهم جعلوه مَثَلًا لآلهتهم، لم يوردوه[(٧)] لشمول اللَّفظ له كما يظنُّ ذلك بعض المصنِّفين في **الأصول**؛ ولهذا بَيَّن الله الفرق بين المسيح وبين آلِهَتهم بأنَّ المسيح عبد الله يستحقُّ الثَّواب، فلا يُعاقب بذنب غيره، بخلاف الحجارة؛ فإنَّ في جعلها حَصَبَ جهنَّم إهانةً لعابدها من غير ظلمٍ لها*][(٨)].

(١) الأنبياء: (٩٨). (٢) الأنبياء: (١٠١).
(٣) الزخرف: (٥٧-٥٨).
(٤) قوله: «عارضوا خبره» في (م): «عارض خبره»، وفي (ك): «عارض أخبره»، والمثبت من (ل).
(٥) في (ك): «الأنبياء»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «ولهذا قال تعالى» في (ك): «وهذا كما قال تعالى»، والمثبت من (م).
(٧) قوله: «لم يوردوه» في (م): «لم يورووده» كذا، ولعل صوابها ما أثبت، وفي (ك): «لم يورده».
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وانظر: «**الدرء**» (٧/ ٥٥-٦٠)، =

ثُمَّ انتشرت دعوته في أرض العرب، ثُمَّ في سائر الأرض، إلى هذا الوقت؛ وآياتُ التَّحدي قائمةٌ متلوَّةٌ= وما قَدَر أحدٌ أن يعارضه بما يظنُّ أنَّه مِثْلٌ.

ولما جاء مُسَيْلِمةُ ونحوه بما أتوا به يزعمون أنَّهم أتوا بمِثْله؛ كان ما أتوا به من المَضاحك، التي لا تحتاج[1] المعرفةُ بانتفاء مماثلتها إلى نَظَرٍ، وذلك[2] كمن جاء إلى الرَّجل الفارس الشُّجاع ذي اللَّأْمَة التَّامَّة؛ فأراد أن يبارزه بصورةٍ مُصَوَّرةٍ رَبَطَها على الفرس! **كقول مُسَيْلمة**: «يا ضِفْدَع بنتَ ضِفْدَعِينْ، نِقِّي[3] كم تَنِقِّينْ، لا الماءَ تُكَدِّرين، ولا الشَّارب تَمْنَعِين، رأسُكِ في الماء، وذَنَبُكِ في الطِّين»، **وقوله أيضًا**: «الفيلُ وما أدراك ما الفيلُ، له زَلُّومٌ طويلٌ، إنَّ ذلك من خَلْق ربِّنا الجليل»، وأمثال ذلك[4].

ولهذا لمَّا قَدِم وَفْدُ بَنِي حَنِيْفَة على أبي بكرٍ، وسألهم أن يقرؤوا له شيئًا من قرآن مُسَيْلِمة، فاسْتَعْفَوه فأبى أن يُعْفِيَهم، حتَّى قرأوا شيئًا من هذا؛ **فقال لهم الصِّدِّيق**: «وَيْحَكم! أين يُذْهَب بعقولكم! إنَّ هذا كلامٌ لم يخرُج من إلٍّ»[5]، **أي**: من رَبٍّ.

فاستفهمهم استفهام المنكر عليهم؛ لِفَرْط التَّبَاين، وعدم الالْتِبَاس، وظهور الافتراء على هذا الكلام، وأنَّ الله لا يتكلَّم بمثل هذا الهَذَيان.

= «**الصفدية**» (ص١٦٣)، «**الإخنائية**» (ص٢٠٧)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٦٧) (١٦/ ٤٠) (٢٠/ ٥٤٠).

(١) بعدها في (ك) زيادة: «في». (٢) ليست في (ك، م)، والمثبت من (ل).

(٣) في (م): «إلى»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) انظر: «**بيان إعجاز القرآن**» (ص٥٥)، «**المنهاج في شعب الإيمان**» (١/ ٢٦٥-٢٦٧)، «**كشف المشكل**» لابن الجوزي (٣/ ٣٢٠)، «**غاية المرام**» للآمدي (ص٣٤٤).

(٥) سبق تخريجه (ص١٢٩).

[*وأمَّا **الطُّرق التَّفصيليَّة**؛ فكثيرةٌ جدًّا، متنوِّعةٌ من وجوهٍ. وليس كما يظنُّه بعض النَّاس أنَّ **معجزته** من جهة صرف الدَّواعي عن معارضته، **وقول بعضهم**: إنَّه من جهة فصاحته، **وقول بعضهم**: من جهة إخباره بالغيوب. إلى أمثال ذلك= فإنَّ كُلًّا من النَّاظِرين قد يرى وَجْهًا من وجوه الإعجاز تقوم به الحُجَّة وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ؛ واستيعابُ الوجوه ليس هو ممَّا يتَّسع له **شرحُ هذه العقيدة المختصرة**(١)*](٢).

❁ ❁ ❁

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

فصلٌ

﴿ قال المُصَنِّف: ﴿ثُمَّ نقول: كلُّ ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ؛ من عذاب القبر، ومُنْكرٍ ونَكِيرٍ، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصِّراط، والمِيْزان، والشَّفَاعة، والجَنَّة والنَّار= فهو حقٌّ؛ لأنَّه مُمْكنٌ، وقد أخبر به الصَّادق؛ فيلزم صِدقه﴾.

قلتُ[(١)]: **والكلام على هذا في فصولٍ:**

أحدُها: أن يقال: هذه **العقيدة** اشتملت على الكلام في الإيمان بالله سبحانه وبرسله[(٢)] وباليوم الآخر، ولا ريب أنَّ هذه الأصول **الثَّلاثة** هي أصول الإيمان الخَبَرِيَّة العِلْمية، وهي جميعُها داخلةٌ في كلِّ مِلَّةٍ، وفي إرسال كلِّ رسولٍ؛ فجميعُ الرُّسل اتَّفقت عليها، كما اتَّفقت على أصول الإيمان العمليَّة أيضًا، **مثل**: إيجاب عبادة الله وحده لا شريك له، وإيجاب الصِّدق والعدل وبرِّ الوالدين، وتحريم الكذب والظُّلم والفواحش؛ فإنَّ هذه الأصول الكُلِّيَّة عِلْمًا وعَمَلًا هي الأصول التي اتَّفقت عليها الرُّسل كلُّهم.

والسُّوَرُ التي أنزلها الله على نبيِّه قبل الهجرة، التي يقال لها: «السُّوَر المكيَّة»، تضمَّنت تقرير هذه الأصول؛ كسورة الأنعام، والأعراف، وذوات: ﴿الٓرۚ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿طسٓۚ﴾، ونحو ذلك.

---

(١) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٢) في (ك): «ورسوله»، والمثبت من (م، ل).

والإيمان بالرُّسل يتضمَّن الإيمان بالكتب، وبمن نزل بها من الملائكة.

وهذه الخمسة هي أصول الإيمان المذكورة في قوله: ﴿وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾(١)، وفي قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾(٢).

وهي التي أجاب بها النَّبيُّ ﷺ لمَّا جاءه جبريلُ في صورة أعرابيٍّ، وسأله عن الإيمان؛ فقال: «**الإيمَانُ أَن تُؤمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعثِ بَعدَ المَوتِ، وَتُؤمِنَ بِالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ**»، والحديث قد أخرجاه في «**الصَّحيحين**» من حديث أبي هريرة(٣)، وأخرجه مسلمٌ من حديث عمر بن الخطاب(٤)، وهو من أصحِّ الأحاديث، فتلك **الثَّلاثة** تتضمَّن هذه **الخمسة**.

والله تعالى أنزل سورةَ البقرة -التي هي سَنَامُ القرآن(٥)-، وجمع فيها معالمَ الدِّين أصولَه(٦) وفروعَه، ولمَّا ذَكَر في أوَّلها أصنافَ الخلق -**وهم ثلاثةٌ**: مؤمنٌ، وكافرٌ، ومنافقٌ-؛ أخذ بعد ذلك يُقَرِّرُ «**أصولَ الدين**»، **فَقَرَّرَ هذه الأصول الثَّلاثة**: الإيمان بالله، ثُمَّ الرِّسالة، ثُمَّ اليوم الآخر.

[*]**فإنَّه** سبحانه أنزل أربعَ آياتٍ في صفة المؤمنين، وآيتينِ في صفة الكافرين، وبضع عشرة آيةً في صفة المنافقين، **ثُمَّ** قال تعالى في تقرير «**التَّوحيد**»: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلى

(١) البقرة: (١٧٧).
(٢) النساء: (١٣٦).
(٣) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٢).
(٤) أخرجه مسلم (١).
(٥) أخرجه الترمذي (٣١١٠) من حديث أبي هريرة. وقال: (حديث غريب).
وأخرجه أبو يعلى (٧٥٥٤)، والطبراني (٦/ ١٦٣) من حديث سهل بن سعد.
(٦) في (ل): «وأصوله»، والمثبت من (م، ك).

قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[1]. **فإنَّه** ذكر التَّحدِّي المقرِّر **للنُّبوَّة** في هذا الموضع، **ثُمَّ** ذكر سبحانه اليوم الآخر بقوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِى وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۝٢٤ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2] إلى آخر الآية*][3]، وهكذا في غير موضع من القرآن.

الفصل الثَّاني: أنَّ مسائل «**ما بعد الموت**» ونحو ذلك؛ الأشعريُّ[4] وأتباعُه ومن وافقهم من أهل المذاهب الأربعة؛ من الحنفيَّة والمالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة= يسمُّونها «**السَّمْعِيَّات**»، بخلاف باب «**الصِّفات**» و«**القدر**».

وذلك بناءً على أصلين:

أحدُهما: أنَّ هذه لا تُعْلَم إلَّا **بالسَّمْع**.

والثَّاني: أنَّ ما قَبْلَها يُعلم **بالعقل**.

وكثيرٌ منهم -أو أكثرُهم[5]- يضمُّ إلى ذلك أصلًا آخر؛ **وهو**: أنَّ **السَّمْع** لا تُعلم صِحَّتُه إلَّا بتلك الأصول التي يسمُّونها[6] «**العقليَّات**»، مثل إثبات «**حدوث العالَم**» ونحو ذلك.

وأمَّا محقِّقوهم؛ **فيقولون**: «إنَّ العلم بحدوث العالَم ليس من الأصول

---

(١) البقرة: (٢١-٢٣). (٢) البقرة: (٢٤-٢٥).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وسياقه في (ك): «فإنه أنزل أربع آيات في المؤمنين وآيتين في صفة الكافرين وبضعة عشرة آية في صفة المنافقين ثم قال تعالى تقريرًا للنبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ فإنه ذكر التحدي هكذا...».

(٤) في (م، ك): «فالأشعري»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «أو أكثرهم» ليس في (ك)، وفي (م): «أكثرهم»، والمثبت من (ل).

(٦) في (م، ك): «سموها»، والمثبت من (ل).

التي تتوقَّف صحَّةُ **السَّمْع** عليها، بل يمكن العلمُ بصحَّة **السَّمع**، ثُمَّ يُعلم **بالسَّمع** خَلْقُ السَّموات والأرض ونحو ذلك».

وأمَّا الأصلان الأولان؛ فنازعهم فيهما طوائفُ، مثل أمر «**المعاد**»؛ فإنَّه قد ذهب طوائفُ إلى أنَّه يُعلم **بالعقل** أيضًا، وهذا قاله طوائفُ من المعتزلة [*والكرَّاميَّة وغيرهم، ومن أهل الحديث والتَّفسير والفقه والتَّصوُّف وغيرهم، وطوائف*](١) من أتباع الأئمَّة الأربعة، حتَّى(٢) من أصحاب أحمد؛ كابن عقيلٍ [*والقاضي أبي خازم ابن القاضي أبي يعلى وغيرهما*](٣).

والفلاسفةُ الإلهيُّون يثبتون «**معاد النُّفوس**» **بالعقل**، وقد وافقهم على إثبات «**معاد الأرواح**» **بالعقل** طوائفُ من أهل الكلام والتَّصوُّف وغيرهم؛ وإن كان هؤلاء يثبتون «**معادَ الأبدان**» أيضًا -إمَّا **بالسَّمع** وإمَّا **بالعقل**-؛ **فالمقصود** أنَّ **العقل** عندهم قد يُعلم به إمَّا «**معادُ الأرواح**» وإمَّا «**المعادُ**» مطلقًا.

وأمَّا إنكار الفلاسفة لـ«**معاد الأبدان**»؛ فهذا ممَّا اتَّفق أهلُ الملل على إبطاله.

الفصل الثَّالث: أنَّ من انتسب إلى الملل من الفلاسفة -إلى(٤) المسلمين واليهود والنَّصارى-؛ هم مضطربون فيما جاءت به الأنبياء في(٥) «**المعاد**»:

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «من المعتزلة ومن غير المعتزلة أيضًا من أتباع».
(٢) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك، ل): «كابن عقيل وغيره والفلاسفة».
(٤) قوله: «من الفلاسفة إلى» في (ك): «من الملكية إلى» وبعدها بياض يسير، وفي (ل): «منهم من»، والمثبت من (م).
(٥) في (م، ك): «من»، والمثبت من (ل).

۞ فالمحقِّقون منهم يعلمون أنَّ حججهم على «**قِدَم العالَم**» ونفي «**معاد الأبدان**» ضعيفةٌ؛ فيقبلون(١) عن الرسل ما جاؤوا به.

۞ ومنهم قومٌ واقِفَةٌ مُتَحَيِّرون؛ لتعارض الأدلَّة وتكافئها عندهم.

۞ ومنهم قومٌ أصرُّوا على التَّكذيب بـ«**معاد الأبدان**»(٢)؛ ثُمَّ زعموا أنَّ ما جاءت به الرُّسل هو أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيم(٣) «**المعاد الرَّوحانيِّ**».

وهؤلاء إذا حُقِّقَ عليهم الأمر؛ صَرَّحوا بأنَّ الرُّسل تَكْذِبُ لمصلحة العالَم، وإذا حَسَّنُوا العبارة **قالوا**: «إنهم يُخَيِّلُون الحقائق في أمثال خياليَّةٍ(٤)»، **وقالوا**: «إنَّ خاصَّة النُّبُوَّة تخييلُ الحقائق للمُخاطَبين(٥)، وإنَّه لا يمكن خطاب الجمهور إلَّا بهذا الطَّريق»، كما يزعم ذلك الفارابيُّ [*وابنُ سينا وأمثالُهما*](٦).

مع أنَّ الفارابيَّ له في «**معاد الأرواح**» ثلاثةُ أقوالٍ متناقضةٍ(٧):

❐ **تارةً يقول**: «لا تُعاد»، وينكر المَعَاد بالكُلِّيَّة.

❐ **وتارةً يقول**: «إنَّها تُعاد»(٨).

❐ **وتارةً** يُفَرِّق بين الأنفُس العالِمة والجاهلة؛ فيُقِرُّ بمعاد(٩) العالِمة دون

---

(١) في (م): «فيقولون»، في (ك): «فينقلون»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «بمعاد الأبدان» ليس في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٣) في (م، ل): «لتفهم»، والمثبت من (ك).

(٤) قوله: «الحقائق في أمثال خيالية» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «الفارابي وأمثاله».

(٧) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٣٢)، «**المنطقيين**» (ص٤٥٨)، «**الصفدية**» (ص٥١٨)، «**الانتصار**» (ص٢٩٧)، «**الفتاوى**» (٢/ ٨٦).

(٨) قوله: «لا تعاد... وتارة يقول: إنها تعاد» في (م): «لا معاد... وتارة: إن لها معاد»، والمثبت من (ل). وقوله: «لا تعاد... إنها» سقط في (ك) -وهو انتقال نظر-.

(٩) بعدها في (م) زيادة: «الأنفس».

الجاهلة. [*وهذا قولُ طائفةٍ منهم*][١].

ولهم في تفضيل «**النَّبيِّ**» على «**الفيلسوف**» أو بالعكس نزاعٌ[٢]:

- فعقلاؤهم -كابن سينا وأمثاله- يُفَضِّل «**النَّبيَّ**» على «**الفَيلسوف**».
- وأمَّا غُلَاتُهم فيفضِّلون «**الفيلسوف**» على «**النَّبيِّ**»[٣].

ولا ريب أنَّ أوَّليهِم ليس لهم في «**النُّبوَّات**» كلامٌ مُحَصَّلٌ؛ [*فإنَّه ليس في كتب أرسطو كلامٌ في «**النُّبوَّات**»، ولا في «**القوَّة القدسيَّة**»، ولا في الخواصِّ الثَّلاث[٤]، ولا في ذكر الملائكة، ولا نحو ذلك؛ وإنَّما يوجد هذا في كلام ابن سينا وأمثاله ممَّن رام أن يجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين كلام سلفه المشَّائين*][٥].

وكلامُ أوَّليهم في «**الإلهيَّات**» قليلٌ، وإنَّما تَوَسَّع القومُ في الأمور «**الطَّبيعيَّة**» و«**الرِّياضيَّة**»، ومصنَّفاتُ معلِّمهم الأوَّل أرسطو؛ عامَّتُها من[٦] ذلك، والذي فيها من «**الإلهيَّات**» أمرٌ في غاية القِلَّة مع اضطرابه وتناقضه[٧].

فإذا عُرِفَ ذلك: فما جاء به **السَّمع** من أمر «**المعاد**»؛ قرَّره عليهم النُّظَّار من جهة **السَّمع**[٨] **بطريقين**:

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) سبق الإشارة إلى ذلك (ص٦٩٣).
(٣) قوله: «على النبي» ليس في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٤) سبق ذكر الخواص الثلاث للنبي عندهم (ص٦٩١).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «كلام محصل، وكلامهم في الإلهيات...».
(٦) قوله: «عامتها من» في (م، ك): «موجودة في»، والمثبت من (ل).
(٧) انظر: ما سبق (ص٣٩٤)، «**المنهاج**» (٨/ ٢٤).
(٨) قوله: «من جهة السمع» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

أحدُهما: ببيان الكلام الصَّريح في إثبات «**معاد الأبدان**»، وتفاصيل ذلك.

والثَّاني: أنَّ العِلْم بأنَّ الرُّسل جاءت بذلك عِلْمٌ ضروريٌّ، فإنَّ كلَّ من سمعَ القرآن والأحاديث النَّبويَّة المتواترة وتفسيرَ الصَّحابة والتَّابعين لذلك= عَلِمَ بالاضطرار أنَّ الرَّسول ﷺ أخبر بـ«**معاد الأبدان**»، وأنَّ القَدْح في ذلك كالقَدْح في أنَّه جاء بالصَّلوات الخمس، وصومِ شهرِ رمضانَ، وحجِّ البيت العتيق، ونحو ذلك.

والقرامطة الباطنيَّة -وهم من الفلاسفة- أنكروا هذا وهذا، وزعموا أنَّ هذه كلَّها رموزٌ وإشاراتٌ إلى علومٍ باطنةٍ؛ **كما يقولون**: «إنَّ الصَّلاة معرفة أسرارنا، والصِّيام كتمان أسرارنا، والحجُّ زيارة شيوخنا المُقَدَّسِين»، ونحو ذلك ممَّا هو مذكورٌ في الكتب المؤلَّفة في كشف أسرارهم وهتك أستارهم(١).

ولهؤلاء القرامطةِ صُنِّفت «**رسائلُ إخوان الصَّفا**»؛ [*صنِّفت لبني عُبيدٍ لمَّا بَنَوا القاهرة في ذلك. ومن زعم أنَّها مأخوذةٌ عن جعفر بن محمَّدٍ؛ فهو جاهلٌ؛ فإنَّ جعفر بن محمَّدٍ توفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئةٍ، وهذه

---

(١) **منها**: كتاب «**كشف الأسرار وهتك الأستار**» للباقلاني، وكتاب «**فضائح الباطنية**» للغزالي. وأشار الشَّيخ إلى تصنيف له في ذلك في: «**المنهاج**» (٣/ ٢٩٧)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٥٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ١٦٧). وقد أفرد فيهم -في الرد على الاتحادية- عدَّة رسائل ومصنفات، **منها**: «**بغية المرتاد**»، «**حقيقة مذهب الاتحاديين**» الفتاوى (٢/ ١٣٤-٢٨٥)، «**الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية**» الفتاوى (٢/ ٢٨٦-٣٦١)، «**الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم**» الفتاوى (٢/ ٣٦٢-٤٥١)، «**رسالة إلى نصر المنبجي**» الفتاوى (٢/ ٤٥٢-٤٧٩)، «**رسالة إلى الشَّيخ قطب الدين في الكلام على ابن عربي وطائفته**» جامع المسائل (٩/ ٦٣-٨٠)، «**فصل في الكلام على الاتحادية**» جامع المسائل (٩/ ٨١-٨٩).

«**الرَّسائل**» صنَّفها جماعةٌ متأخِّرون[(١)] بعد أَخذِ النَّصارى بعضَ سواحلِ الشَّام، كما ذُكر ذلك في «**الرَّسائل**»، وكان ذلك في أثناء المئة الرَّابعة لمَّا ظهرت دولةُ بني بويهٍ وبني عُبيدٍ، واضطرب كثيرٌ من أمراء الإسلام.

وبنو عُبيدٍ*][(٢)] هم الذين يقال لهم: «**الإسماعيليَّةُ**»؛ لانتسابهم إلى محمَّد بن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. **قال ابنُ سينا**: (كان أبي وأخي من أهل دعوتهم، ولهذا اشتغلتُ بالفلسفة)[(٣)].

وأمَّا الفلاسفة الذين لم يدخلوا في القَرْمَطَة المَحْضَة؛ فهم لا ينكرون العبادات والشَّرائع العمليَّة؛ بل قد يوجبون اتِّباعها والعمل بها، لا سيَّما مَن دخل مِنهم في التَّصوُّف أو الكلام. لكن منهم من يوجب اتِّباعها على العامَّة دون الخاصَّة، أو يوجبها من غير الوجه الذي أوجبها الرَّسول، كما يُجَوِّزون أن يكون بعد محمَّدٍ ﷺ من يأتي بشريعةٍ أخرى، **ويقولون**: «إنَّ أحدهم يخاطبه الله تعالى كما خاطب موسى بنَ عمران، ويُعْرَج به كما عُرِج بالنَّبيِّ ﷺ»، وأمثال هذه المقالات التي كثرت لمَّا ظهرت الفلسفة التي أفْسَدَتْ طوائفَ من أهل التَّصوُّف والكلام.

[*وكذلك أئمَّة القرامطة يوجبون الشَّرائع على عامَّتهم؛ لكنْ مقرونةً

---

(١) في الأصلين (م، ك): «متأخرين»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «إخوان الصفا، وهم الذين...».

(٣) قال ابن سينا: (كان أبي ممن أجاب داعي المصريين، ويعدّ من الإسماعيلية، وقد سمع منهم ذكر النفس والعقل على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم، وكذلك أخي، وكانوا ربما تذاكروا ذلك بينهم وأنا أسمعهم وأدرك ما يقولونه ولا تقبله نفسي، وابتدأوا يدعونني إليه، ويجرون على ألسنتهم ذكر الفلسفة والهندسة وحساب الهند، ثم كان يوجهني إلى رجل يبيع البقل قيِّم بحساب الهند؛ فكنت أتعلم منه...إلخ)، وذكر مبدأ تعلمه الحساب والفلسفة والمنطق والطب وغيرها من العلوم. انظر: «**عيون الأنباء**» (ص٤٣٧)، «**إخبار العلماء**» (ص٣٠٣)، «**نكت في أحوال ابن سينا**» للكاشي (ص١٠).

بالرَّفض، **فهم كما قال فيهم أبو حامدٍ**: (ظاهر مذهبهم الرَّفضُ، وباطنه الكفرُ المحضُ)(١)*](٢).

الفصل الرَّابع: إنَّه إذا ثبتت «**الرِّسالة**»؛ ثبت ما أخبر به الرَّسول ممَّا ينكره بعضُ أهل البدع(٣)؛ كعذاب القبر وسؤال منكرٍ ونكيرٍ، وكالصِّراط، والشَّفاعة والحوض، ونحو ذلك ممَّا استفاضت به الأحاديث الصَّحيحة عن النَّبيِّ ﷺ.

وقد يُسْتَدلُّ عليه بدلائل من القرآن أيضًا، لكن ليس التَّصريح به في القرآن كالتَّصريح بالجَنَّة والنَّار، وقيام القيامة، وحشر الخلق؛ ولهذا لم ينكر «**القيامةَ**» و«**معادَ الأبدان**» أحدٌ من أهل القِبْلَة، وأنكر هذه الأمور -التي جاءت بها الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة عند علماء أهل الحديث [*كأحاديث الشَّفاعة والحوض ونحو ذلك*](٤)- طوائفُ من أهل البدع؛ إمَّا من المعتزلة، وإمَّا من الخوارج، وإمَّا من غيرهما.

الفصل الخامس: أنَّ هذا **المصنِّف** وأمثالَه، إنَّما يذكرون الإيمان بـ«**السَّمعيَّات**» على طريق الإجمال، وأمَّا العلم بتفصيل ذلك؛ فإنَّما يعرفه من عرف الأحاديث الصَّحيحة في هذا الباب، وما جاء في ذلك من آيات القرآن(٥)، وتفسيرها الثَّابت عن الصَّحابة والتَّابعين ونحوهم.

الفصل السَّادس: أنَّه إذا عُلِم أنَّ محمَّدًا رسول الله، وأنَّ الله مُصَدِّقُه في قوله: «إنِّي رسولُ الله إليكم» -فالرَّسول هو المخبِر عن المرسِل بما

---

(١) انظر: «**فضائح الباطنية**» (ص٣٧).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) بعدها في (م) زيادة: «على بعض».

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٥) انظر لما ذكره الشَّيخُ من حال الأصبهاني في الباب: ما سبق في ترجمته (ص١٦).

أمره أن يُخْبِر به-؛ عُلم بذلك أنَّه صادقٌ فيما يُخْبِر به عن الله؛ إذ الكاذب فيما يُخْبِر به ليس برسولٍ في ذلك، كما أنَّ الذي لم يُرْسَل بشيءٍ قط هو كاذبٌ في كلِّ ما يُخْبِر به عمَّن زعم أنَّه أرسله بالأمر، كما قال ﷺ: «**إِذَا حَدَّثْتُكُم عَنِ اللهِ، فَلَن أَكذِبَ عَلَى اللهِ**»(١).

وكما يُعلم أنَّه صادقٌ في **قوله**: «إني رسول الله إليكم»؛ يُعلم أنَّه صادقٌ في **قوله**: «إنَّ الله يقول لكم كذا، ويأمركم بكذا»؛ فتكذيبه في هذا الخبر المعيَّن كتكذيبه في الإخبار بأصل «**الرِّسالة**».

والطُّرق التي بها يُعلم صدقُه في المطلق؛ يُعلم بها صدقُه في المعيَّن وأَوْلى؛ فإنَّ ما دلَّ على الصِّدق في كلِّ ما يُخْبِرُ به عن الله؛ دلَّ على الصِّدق في هذا الخبر المعيَّن، كـ«**المُعْجِزَة**»؛ فإنَّ «**المُعْجِزَة**» دلَّت على صدقه في دعواه؛ ودعواه: «إنِّي صادقٌ على الله فيما أُخْبِرُ به عنه»، لم يَدَّع الصِّدْقَ عليه في بعض الأمور التي يُخْبِر بها عنه دون بعضٍ.

بل قال الله تعالى فيما أخبر به عنه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾، ثُمَّ قال: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾(٣). وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

(١) أخرجه مسلم (٢٤٣٦) من حديث طلحة بن عبيد الله.
(٢) الحاقة: (٤٤-٤٦). (٣) الشورى: (٢٤).

﴿١٦﴾﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾(٢)، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾(٣).

والرَّسول الذي يكذب على مُرْسِله في بعض الأمور؛ مثل الذي يكذب في أصل «**الرِّسالة**»، والله عالمٌ بحقائق الأمور؛ فلا فرق بين إظهار «**المعجزة**» على يد من يَكْذِب في أصل «**الرِّسالة**» أو يَكْذِب فيما يُخْبِر به عن مُرْسِله.

الفصل السَّابع: أنَّه إذا ثَبَتَ صِدْقُه في كلِّ ما يُخْبِر به عن الله؛ **فممَّا أَخبر** به عنه: القرآنُ؛ فإنَّه قد عُلم بالاضطرار أنه بَلَّغَ القرآنَ عن الله، **وأَخبر** أنَّ القرآن كلامُ الله، لا كلامُه.

وممَّا أَخبر الله به في القرآن:

□ أنَّ الله أنزل عليه «**الكتاب**» و«**الحِكْمَةَ**».

□ وأنَّه أمر أزواجَ نبيِّه أن يَذْكُرْنَ ما يُتْلَى في بيوتهنَّ من «**آيات الله**» و«**الحِكْمةِ**».

□ وأنَّه امْتَنَّ على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولًا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكِّيهم ويعلِّمهم «**الكتاب**» و«**الحكمة**».

ومن المعلوم أنَّ ما يُذْكَرُ في بيوت أزواج النَّبيِّ: **إمَّا** القرآنُ، **وإمَّا** ما يقوله من غير القرآن؛ وذلك هو «**الحِكْمة**»، وهو «**السُّنَّة**»= فثبت أنَّ ذلك

---

(١) يونس: (١٥-١٦). (٢) الإسراء: (٧٣-٧٥).
(٣) الأعراف: (١٠٤-١٠٥).

ممَّا أنزله الله تعالى وأمر بذكره[١].

وقد أمر الله بطاعته في القرآن في آياتٍ كثيرةٍ، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[٣]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[٤]. فهذا وأمثاله يُبَيِّنُ أنَّ الله أوجب اتِّباعَه فيما يقوله وإن لم يكن من القرآن.

وأيضًا: فرسالته اقتضت صِدْقَه فيما يُخْبِر به عن الله من القرآن وغير القرآن؛ فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به وإن لم يكن ذلك من القرآن[٥].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «**إجازة ابن تيمية لمهذَّب الدين**» (ص٧)، «**الفتاوى**» (١/ ٦) (٣/ ٣٦٦) (٥/ ١٦٢) (١٩/ ١٧٥)، «**جامع المسائل**» (٣/ ٧٠) (٤/ ١٦٢)، «**جواب الاعتراضات المصرية**» (ص١٣، ٥٨).

(٢) النساء: (٨٠).

(٣) النجم: (١-٤).

(٤) الحشر: (٧).

(٥) بعدها في (م): «تم شرح العقيدة. والحمدُ لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم. يوم السبت خامس عشر شوال سنة خمس وعشرين وسبع مئة»، وفي (ك): «والله سبحانه وتعالى أعلم»، وفي (ل): «تم الشرح الصغير وهو الجواب المختصر [والحمد] لله الذي بنعمته تتم الصالحات [وعلى نبينا محمد] أفضل الصلوات وعلى آله وأصحابه».

الفهارس

- ❐ الفهارس اللفظية
- ❐ الفهارس العلمية

الفهارس اللفظية

فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الشعر

فهرس الأعلام

فهرس الفرق والطوائف والقبائل

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب

فهرس المراجع

١ ـ **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي، تحقيق: برويزاذ كائي.

٢ ـ **آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي**، جمع وتحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤هـ.

٣ ـ **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ.

٤ ـ **الإبانة الكبرى= الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لعبيد الله بن محمد ابن بطة العكبرى، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥ ـ **أبكار الأفكار**، لسيف الدين أبي الحسن علي التغلبي الآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية.

٦ ـ **إجازة شيخ الإسلام ابن تيمية لمهذب الدين الأصبهاني**، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان.

٧ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي.

٨ ـ **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة.

٩ ـ **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠ ـ **أخبار لحفظ القرآن**، لأبي القاسم علي بن الحسن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: خير الله الشريف، دار الفرائد للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م.

١١ ـ **اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن**، لضياء المقدسي أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الله الجديع، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ **الإخنائية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. فواز العوضي، مكتبة النهج الواضح، ط١، ١٤٣٧هـ.

١٣ ـ **الأدب المفرد**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ.

١٤ ـ **الأربعين في أصول الدين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٣هـ.

١٥ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى/علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ.

١٦ ـ **الإرشاد في الاعتقاد**، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: هشام غنيم، ط١، ١٤٤٣هـ.

١٧ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، دار المنهاج، ط٣، ١٤٣١هـ.

١٨ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩ ـ **الإشارات والتنبيهات (مع شرح نصير الدين الطوسي)**، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٣م.

٢٠ ـ **أصول الدين**، لجمال الدين أحمد بن أحمد الغزنوي، تحقيق: عمر الداعوق، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢١ ـ **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (ومعه العقود الدرية)**، لأبي حفص عمر بن علي البزار، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

٢٢ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الفكر المعاصر/دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر العقل، دار كنوز إشبيليا، ط٢، ١٤١٩هـ.

٢٤ ـ **اقتضاء العلم والعمل**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩٧هـ.

٢٥ ـ **أقسام اللذات**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أيمن شحادة.

٢٦ ـ **الإلزامات والتتبع**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٧ ـ **الإمام أبو الحسن الأشعري ومؤلفاته**، لعبد الواحد جهداني.

٢٨ ـ **الإمتاع والمؤانسة**، لعلي بن محمد التوحيدي البغدادي= أبو حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين. تصوير: المكتبة العصرية، بيروت.

٢٩ ـ **الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم، ط٢، ١٤١٦هـ.

٣٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه الرواة**، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٣١ ـ **الانتصار لأهل الأثر**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.

٣٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ.

٣٣ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ.

٣٤ ـ **الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية**، لجمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري الحلي، تحقيق: علي حاجي آبادي/عباس جلالي نيا، ط٢.

٣٥ ـ **أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري**، لأبي حذيفة نبيل بن منصور البصارة، مؤسسة السماحة/مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٦ ـ **الإيمان الأوسط**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي الزهراني، دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ.

٣٧ ـ **الإيمان= الإيمان الكبير**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١٦هـ.

٣٨ ـ **بحر الكلام**، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، ط١، ١٤٣٥هـ.

٣٩ ـ **البحر المحيط**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٤٠ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٣، ١٤٣١هـ.

٤١ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠١٠م.

٤٢ ـ **البداية في أصول الدين**، لنور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، اعتنى به: محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ط١، ٢٠١١م.

٤٣ ـ **البداية والنهاية**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٤ ـ **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي الحنبلي، تحقيق: د. بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، ط٢، ١٤١٧هـ.

٤٥ ـ **البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٤٦ ـ **البصائر والذخائر**، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٧ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لكمال الدين عمر بن أحمد ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.

٤٨ ـ **بيان إعجاز القرآن**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد خلف الله/ محمد زغلول، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٦م.

٤٩ ـ **بيان الدليل على بطلان التحليل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٠ ـ **البيان والتبين**، أبو عثمان عمرو بن بحر، الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٥١ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني= مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٢ ـ **تاريخ الإسلام**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٣ ـ **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.
٥٤ ـ **تاريخ الحكماء= تاريخ حكماء الإسلام**، لظهير الدين علي بن زيد البيهقي، تحقيق: محمد كرد علي.
٥٥ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٥٦ ـ **تاريخ الرسل والملوك= تاريخ الطبري**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥.
٥٧ ـ **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
٥٨ ـ **تاريخ مختصر الدول**، لأبي الفرج غريقوريوس بن أهرون ابن العبري، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الشرق، ط٣، ١٩٩٢م.
٥٩ ـ **تأسيس التقديس**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أنس الشرفاوي/ أحمد الخطيب، دار نور الصباح، ط١، ٢٠١١م.
٦٠ ـ **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومنهاج الأحكام**، لبرهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦١ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٦٢ ـ **تجريد العقائد**، لنصير الدين الطوسي، تحقيق: د. عباس سليمان، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٦٣ ـ **تحفة المتكلمين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: حسن أنصاري/ ويلفرد مادلونك.
٦٤ ـ **تحفة الوصول إلى علم الأصول**، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي (= ابن المبرد)، دار المقتبس، ط١، ١٤٣٩هـ.
٦٥ ـ **التدمرية**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ.
٦٦ ـ **تذكرة طاهر الجزائري**، لطاهر بن صالح السمعوني الجزائري، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٣هـ.
٦٧ ـ **التسعينية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٨ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: د. سيد عبد العزيز/د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، توزيع المكتبة المكية، ط١، ١٤١٨هـ.
٦٩ ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
٧٠ ـ **التعليقات السعدية على قطعة من العقيدة السفارينية**، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي.
٧١ ـ **تغليق التعليق**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد بن عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي/دار عمار، بيروت/عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٢ ـ **تفسير ابن جرير= جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع دار هجر، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.
٧٣ ـ **تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ.
٧٤ ـ **تفسير الرازي= مفاتيح الغيب**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٧٥ ـ **تفسير الماتريدي= تأويلات أهل السنة**، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: مجدي با سلوم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ.
٧٦ ـ **تفسير المنار**، لمحمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
٧٧ ـ **التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي)**، تحقيق: عبد السلام الهراس، عدد الأجزاء: ٤، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.
٧٨ ـ **تلبيس إبليس**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١هـ.
٧٩ ـ **التلخيص في أصول الفقه**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي/بشير العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٨٠ ـ **التمهيد**، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: محمد الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث.

٨١ ـ **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة/محمد بن علي بن إبراهيم، عدد الأجزاء: ٤، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي؛ جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٢ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي/محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٨٣ ـ **تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس/علي العمران، دار عطاءات العلم، ط٣، ١٤٤٠هـ.

٨٤ ـ **تهافت التهافت**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (= ابن رشد الحفيد)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف.

٨٥ ـ **تهافت الفلاسفة**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٩، ٢٠٠٧م.

٨٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.

٨٧ ـ **التوحيد**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: سمير الزهيري، دار المغني، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٨٨ ـ **توضيح المقاصد شرح الكافية نونية ابن القيم**، لأحمد بن إبراهيم بن حمد ابن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٨٩ ـ **جامع الرسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٠ ـ **جامع العلوم والحكم**، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب السلامي البغدادي الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط/إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ.

٩١ ـ **جامع الفصول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط١، ١٤٤١هـ.

٩٢ ـ **الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر**، جمع وتحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول، ط١، ١٤٣٦هـ.

٩٣ ـ **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، جمعه: محمد عزير شمس ود. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.

٩٤ ـ **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرين، دار عالم الفوائد.

٩٥ ـ **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**، لخير الدين أبي البركات نعمان بن محمود الآلوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ.

٩٦ ـ **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.

٩٧ ـ **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.

٩٨ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ٥، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٤١هـ.

٩٩ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، دار عطاءات العلم، ط٤، ١٤٤٠هـ.

١٠٠ ـ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٠١ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء العربية، البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٧هـ.

١٠٢ ـ **الحلة السيراء**، لمحمد بن عبد الله ابن الأبار القضاعي البلنسي، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٥م.

١٠٣ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة.

١٠٤ ـ **الحماسة البصرية**، لصدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

١٠٥ ـ **الحموية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ.

١٠٦ ـ **الخطط المقريزية= المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٧ ـ **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. فهد الفهيد، دار أطلس الخضراء، ط٢، ١٤٣٠هـ.

١٠٨ ـ **الخمسون= المسائل الخمسون**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل/المكتب الثقافي، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٠٩ ـ **الدر الفريد وبيت القصيد**، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٦هـ.

١١٠ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.

١١١ ـ **دلائل النبوة**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: محمد رواس قلعه جي/عبد البر عباس، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١١٢ ـ **دلائل النبوة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٣ ـ **ديوان الإسلام**، لشمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

١١٤ ـ **ديوان عامر بن الطفيل**، رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، ١٣٩٩هـ.

١١٥ ـ **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه وقدم له: علي فاخور، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١١٦ ـ **الذخيرة**، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: مجموعة باحثين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.

١١٧ ـ **ذم التأويل**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١٨ ـ **ذم الكلام وأهله**، لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٩ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٢٠ ـ **الذيل لطبقات الفقهاء الشافعية**، لعفيف الدين عبد الله بن محمد المطري، تحقيق: كريم محمد زكي، دار الفتح، ط١، ١٤٤٣هـ.

١٢١ ـ **ذيل مرآة الزمان**، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني، عناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٢٢ ـ **رؤية الله**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي/أحمد الرفاعي، مكتبة المنار، الأردن، ١٤١١هـ.

١٢٣ ـ **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، لجار الله الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٤١٢هـ.

١٢٤ ـ **الرد على الجهمية**، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، ط٢، ١٤١٦هـ.

١٢٥ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: دغش العجمي، دار الإمام البخاري، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٢٦ ـ **الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٢٧ ـ **الرد على الشاذلي في حزبيه**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٧هـ.

١٢٨ ـ **الرد على المنطقيين**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، إدارة ترجمان السنة، ط٤، ١٤٠٢هـ.

١٢٩ ـ **الرد على من قال بفناء الجنة والنار**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد السمهري، دار بلنسية، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٠ ـ **الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الآلوسي**، جمع وتحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣١ ـ **رسائل فلسفية لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي**، جمعها وصححها: ب. كراوس، جامعة فؤاد الأول - كلية الآداب، ١٩٣٩م.

١٣٢ ـ **الرسالة القشيرية**، لزين الإسلام أبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار المنهاج، ١٤٣٨هـ.

١٣٣ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

١٣٤ ـ **الرياض المونقة في آراء أهل العلم**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أسعد جمعة.

١٣٥ ـ **الزهد**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، عناية: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٣٦ ـ **زهر الفردوس= الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جمعية البر، ط١، ١٤٣٩هـ.

١٣٧ ـ **السبعينية= بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط٣، ١٤٢٢هـ.

١٣٨ ـ **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

١٣٩ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٠ ـ **السنة**، لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٤١ ـ **السنة**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عادل آل حمدان، ١، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٤٢ ـ **السنة**، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤٣ ـ **السنة**، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، تحقيق: عادل آل حمدان، دار اللؤلؤة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٤٤ ـ **السنن**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ط١، ١٤٣٤هـ.

١٤٥ ـ **السنن**، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.

١٤٦ ـ **السنن**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، عدد الأجزاء: ٥، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤٧ ـ **السنن**، لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: د. سعد الحميد، دار الصميعي، ط١، ١٤١٧هـ.

١٤٨ ـ **السنن= الجامع الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٥، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.

١٤٩ ـ **السنن الكبير**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٥٠ ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

١٥١ ـ **الشامل في أصول الدين**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وآخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٩م.

١٥٢ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي= ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٥٣ ـ **شرح الإرشاد**، لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري، تحقيق: خالد العدواني، دار الضياء، ط١.

١٥٤ ـ **شرح الإشارات والتنبيهات**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: علي رضا.

١٥٥ ـ **شرح الأصبهانية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، عدد الأجزاء: ١، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٥٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، عدد الأجزاء: ٤، دار طيبة، ط٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥٧ ـ **الشرح الجديد= شرح تجريد العقائد**، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تحقيق: محمد حسين الزارعي الرضابي.

١٥٨ ـ **شرح حدود ابن عرفة= الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الرصاع التونسي، المكتبة العلمية، ط١، ١٣٥٠هـ.

١٥٩ ـ **شرح حديث النزول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٨هـ.

١٦٠ ـ **شرح السنة**، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود ابن الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٦١ ـ **شرح الشفا**، لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد الملا الهروي القاري= ملا علي قاري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٢ ـ **شرح القصيدة في السنة= قطعة من شرح القصيدة في السنة (طبع مع الأصول المجردة لابن البناء)**، لسعد بن علي الزنجاني، تحقيق: حسام بن محمد سيف، دار طيبة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٦٣ ـ **شرح الكافية الشافية**، لمحمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٦٤ ـ **الشرح الكبير على المقنع (المطبوع مع المقنع والإنصاف)**، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الله التركي/د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٥ ـ **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي/علي سيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

١٦٦ ـ **شرح المختصر في أصول الفقه**، لتقي الدين أبي بكر بن زيد الجرَّاعي المقدسي الحنبلي، دار لطائف، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٦٧ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٨ ـ **شرح منازل السائرين**، لعفيف الدين سليمان بن علي التلمساني، تحقيق: محسن بيدارفر.

١٦٩ ـ **شرح وصية أبي حنيفة**، لأكمل الدين البابرتي الحنفي، تحقيق: محمد العايدي وحمزة البكري، دار الفتح، ط١، ٢٠٠٩م.

١٧٠ ـ **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٧١ ـ **شعب الإيمان**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مختار الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٧٢ ـ **الشفا**، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ١٠.

١٧٣ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. أحمد الصمعاني/د. علي العجلان، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٧٤ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

١٧٥ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٧٦ ـ **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ١٠، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٧٧ ـ **صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، لمسلم بن حجاج القشيري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٨، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٧٨ ـ **الصفدية= قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي وأيمن بن عارف الدمشقي، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٨٠ ـ **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: مازن السرساوي، دار مجد الإسلام، دار ابن عباس، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٨١ - **الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**، لسليمان بن سمحان الخثعمي، تحقيق: عبد السلام بن برجس، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط٥، ١٤١٤هـ.

١٨٢ - **طبقات الأولياء**، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المصري، تحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٨٣ - **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٨٤ - **طبقات الشافعية**، لتقي الدين أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨٥ - **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي/د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٨٦ - **طبقات الشافعيين**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم/د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

١٨٧ - **طبقات الفقهاء الشافعية**، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م.

١٨٨ - **الطبقات الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ.

١٨٩ - **طبقات المعتزلة= فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين**، للقاضي عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدآبادي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر.

١٩٠ - **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد.

١٩١ - **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، لرضي الدين الحسن بن محمد العمري القرشي الصغاني الحنفي.

١٩٢ - **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣ - **العظمة**، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٤ ـ **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

١٩٥ ـ **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٩٦ ـ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٩٧ ـ **العلل**، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، عدد الأجزاء: ١٠، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ.

١٩٨ ـ **العلل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٩٩ ـ **العلل الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٠٠ ـ **العلل المتناهية**، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، عدد الأجزاء: ٢، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ.

٢٠١ ـ **العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره -**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠٢ ـ **العواصم من القواصم**، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث.

٢٠٣ ـ **العواصم والقواصم**، لابن الوزير.

٢٠٤ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي= ابن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة.

٢٠٥ ـ **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي، تحقيق: الداني آل زهوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠٦ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، المجلس الأعلى للشئون، ١٣٩١هـ.

٢٠٧ ـ **الفائق في أصول الدين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ/ مارتين مكدرمت.

٢٠٨ ـ **الفائق في غريب الحديث**، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي/ محمد أبو الفضل، دار المعرفة، ط٢.

٢٠٩ ـ **الفاضل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط٣، ١٤٢١هـ.

٢١٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٢١١ ـ **الفتوحات المكية**، لمحيي الدين محمد بن علي ابن عربي الطائي الحاتمي، تحقيق: عبد العزيز سلطان المنصوب، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٧م.

٢١٢ ـ **الفرقان بين الحق والبطلان**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد العصلاني، دار أجيال التوحيد، ط١، ١٤٤٢هـ.

٢١٣ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن اليحيى، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢١٤ ـ **فصوص الحكم**، لمحيي الدين محمد بن علي ابن عربي الطائي الحاتمي، تحقيق: أبي العلا عفيفي، الحلبي، ١٣٦٥هـ.

٢١٥ ـ **فضائح الباطنية**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية، ١٣٨٣هـ.

٢١٦ ـ **فضائل الصحابة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢١٧ ـ **الفنون**، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: جورج المقدسي، دار المشرق، ١٩٧٠م.

٢١٨ ـ **فهرس مخطوطات مكتبات غانا**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٢١٩ ـ **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط٢، ١٤٣٥هـ.

٢٢٠ ـ **الفهرست**، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٢١ ـ **فهم القرآن**، للحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسين القوتلي، دار الفكر، ط١، ١٣٩١م.

٢٢٢ ـ **فوات الوفيات**، لصلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون ابن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١.

٢٢٣ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ١٤٢٢هـ.

٢٢٤ ـ **قاعدة في توحيد الله= قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الله البصيري، دار العاصمة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٢٥ ـ **قانون التأويل**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد بيجو.

٢٢٦ ـ **قلب الدليل= قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع ففيه دليل على بطلان قوله**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط٢، ١٤٤٥هـ.

٢٢٧ ـ **القواعد الكلية في جملة من الفنون العلمية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود للأصبهاني، تحقيق: منصور كوشينكاغ/ بلال تاشقين، وقف الديانة التركي/ دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٩هـ.

٢٢٨ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لأبي طالب محمد بن علي بن عطي المكي، تحقيق: عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٢٢٩ ـ **الكاشف عن المحصول**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود للأصبهاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٣٠ ـ **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٢هـ.

٢٣١ ـ **كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس**، لسليمان بن سحمان الخثعمي، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣٢ ـ **كشف التمويهات في شرح الإشارات والتنبيهات**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي.

٢٣٣ ـ **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني= حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٢٣٤ ـ **كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد**، لجمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: حسن مكي العاملي، دار الصفوة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣٥ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، لجمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي.

٢٣٦ ـ **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

٢٣٧ ـ **الكفاية في الهداية**، لنور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، تحقيق: د. محمد آروتشي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٣٨ ـ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي، تحقيق: عدنان درويش/ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣٩ ـ **كليلة ودمنة**، لعبد الله بن المقفع، المطبعة الأميرية ببولاق، ط١٧، ١٣٥٥هـ.

٢٤٠ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٤١ ـ **لباب الأربعين في أصول الدين**، لسراج الدين أبي الثناء محمد بن أبي بكر الأرموي، تحقيق: محمد يوسف إدريس وبهاء الخلايلة، الأصلين للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢٤٢ ـ **اللباب قي تهذيب الأنساب**، لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير الشيباني الجزري، دار صادر، بيروت.

٢٤٣ ـ **لسان العرب**، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٤٤ ـ **لسان الميزان**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٤٥ ـ **اللمع**، لأبي نصر السرّاج، تحقيق: عبد الحليم محمود/ طه سرور، دار الكتب الحدثة/ مكتبة المثنى.

٢٤٦ ـ **لمعة الاعتقاد**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٤٧ ـ **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية**، لمحمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤٨ ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**، لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٤٩ ـ **المباحث المشرقية**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، ط١، حيدر آباد ١٣٤٣هـ.

٢٥٠ ـ **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي، تحقيق: د. حسن محمد الشافعي، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٣٠هـ.

٢٥١ ـ **مثالب ابن أبي بشر**، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي، تحقيق: محمد بن عبد الحميد العويطي، دار الذخائر، ط١، ١٤٣٩هـ.

٢٥٢ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: أبي عبيد مشهور آل سلمان، جميعة التربية الإسلامية، البحرين/دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.

٢٥٣ ـ **مجلة البحوث الإسلامية (مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد)**.

٢٥٤ ـ **مجلة لغة العرب (مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية)**، وزارة الأعلام بالجمهورية العراقية، مديرية الثقافة العامة/مطبعة الآداب.

٢٥٥ ـ **مجلة المنار**، مجموعة من المؤلفين/محمد رشيد رضا.

٢٥٦ ـ **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، لكمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٥٧ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٥٨ ـ **المحصل= محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. حسين أتاي، منشورات الشريف الرضي.

٢٥٩ ـ **المحصول**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

٢٦٠ ـ **المختصر الكلامي**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، ط١، ١٤٣٥هـ.
٢٦١ ـ **مختصر المعتمد في أصول الدين**، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. محمد بن سعود السفياني ود. مشاعل بنت خالد باقاسي، دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤٠هـ.
٢٦٢ ـ **المخلصيات**، لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ.
٢٦٣ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد.
٢٦٤ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
٢٦٥ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لعفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، عناية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٦٦ ـ **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، لشمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي= سبط ابن الجوزي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٤هـ.
٢٦٧ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي، مؤسسة دار الهجرة.
٢٦٨ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٦٩ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، عدد الأجزاء: ١، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٣٥هـ.
٢٧٠ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح**، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٧١ ـ **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٧٢ ـ **مسائل حرب الكرماني للإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، تحقيق: د. فايز حابس، عدد الأجزاء: ٣.

٢٧٣ ـ **مسألة حدوث العالم**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: يوسف بن محمد الأوزبكي المقدسي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٣٦هـ.

٢٧٤ ـ **مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله= تحقيق القول في مسألة عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دار الصحابة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٧٥ ـ **مسألة في توحيد الفلاسفة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله الغزي/ فارس العجمي، دار ابن النديم/ دار الروافد الثقافية، ط١، ٢٠٢٠م.

٢٧٦ ـ **المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء**، لعبد الله بن عثمان بن موسى أفندي= مستجي زاده، تحقيق: د. سيد باغجوان، دار صادر، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٧٧ ـ **المستخرج= المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٧٨ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٧٩ ـ **المستصفى من علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، دار الفضيلة، ط١، ١٤٣٤هـ.

٢٨٠ ـ **المسند**، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٨١ ـ **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٨٢ ـ **مسند البزار= البحر الزخار**، لأحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩/ ١٤٣٠هـ - ١٩٨٨/ ٢٠٠٩م.

٢٨٣ ـ **المسوَّدة في أصول الفقه**، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية وولده شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم وحفيده شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٢٨٤ ـ **مشاهير علماء الأمصار**، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨٥ ـ **مشاهير علماء نجد**، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله، دار اليمامة، ط١، ١٣٩٢هـ.
٢٨٦ ـ **المصاحف**، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٨٧ ـ **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.
٢٨٨ ـ **المصنف**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. سعد الشثري، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢٨٩ ـ **المطالب العالية من العلم الإلهي**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، عدد الأجزاء: ٩، المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٩٠ ـ **المطالع البدرية في المنازل الرومية**، لبدر الدين أبي البركات محمد بن محمد الغزي العامري، تحقيق: المهدي عيد الرواضية، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي/المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٩١ ـ **معارج القدس في مدراج معرفة النفس**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٥م.
٢٩٢ ـ **معالم أصول الدين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، ط١، ١٤٣٣هـ.
٢٩٣ ـ **المعالم الدينية في العقائد الإلهية**، ليحيى بن حمزة العلوي الزيدي، تحقيق: سيد مختار محمد أحمد حشاد، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٩٤ ـ **المعتبر**، لأبي البركات هبة الله بن علي بن ملكا، ط١، حيدر آباد، ١٣٥٧هـ.
٢٩٥ ـ **المعتمد في أصول الدين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ.
٢٩٦ ـ **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٩٧ ـ **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
٢٩٨ ـ **معجم الشيوخ**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٩٩ ـ **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٣٠٠ ـ **معجم ما طبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية**، لمحمد يسري سلامة، دار التوحيد للتراث، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٠١ ـ **المعلم بفوائد مسلم**، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية، ط٢.

٣٠٢ ـ **المغني**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي/د. عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، ط٦، ١٤٢٨هـ.

٣٠٣ ـ **مفاتيح العلوم**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢.

٣٠٤ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٠٥ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٣٠٦ ـ **مقالة اللام (ضمن أرسطو عند العرب).**

٣٠٧ ـ **المقاليد الملكوتية**، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني، تحقيق: إسماعيل قربان حسين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٠٨ ـ **مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عدد الأجزاء: ٦، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٣٠٩ ـ **المقتفي لتاريخ أبي شامة**، لعلم الدين القاسم بن محمد البرازلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين/د. تركي آل سعود/د. بشار عواد، دار ابن حزم، ط١، ١٤٤٠هـ.

٣١٠ ـ **مقدمة ابن الصلاح**= معرفة علوم الحديث، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا/دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ

٣١١ ـ **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي، قبرص، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣١٢ ـ **المقفى الكبير**، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٣١٣ ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٣١٤ ـ **الملاحن (مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)**، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، ط١، ١٤١٧هـ.

٣١٥ ـ **الملخص في المنطق والحكمة**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري.

٣١٦ ـ **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، مطبعة الأزهر، ط١.

٣١٧ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: يحيى الثمالي، دار عالم الفوائد.

٣١٨ ـ **منازل الأئمة الأربعة**، لأبي زكريا يحيى بن إبراهين بن أحمد السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١٩ ـ **منازل السائرين**، لشيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، ط١، ١٣٢٦هـ.

٣٢٠ ـ **مناقب الأئمة الأربعة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سليمان الحرش، دار المؤيد، ١٤١٦هـ.

٣٢١ ـ **مناقب الإمام أحمد**، لجمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٣٢٢ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، ط١، ١٣٩٠هـ.

٣٢٣ ـ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا/مصطفى عبد القادر عطا، عدد الأجزاء: ١٩، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢٤ ـ **المنقذ من الضلال**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٤هـ.

٣٢٥ ـ **منهاج أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٢٦ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

٣٢٧ ـ **موسوعة الآثار الكاملة لمحمد الخضر حسين**.

٣٢٨ ـ **الموضوعات**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١.

٣٢٩ ـ **الموطأ. لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣٣٠ ـ **الموفي بمعرفة التصوف والصوفي**، لكمال الدين أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار العروبة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣١ ـ **الناسخ والمنسوخ**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣٢ ـ **النبوات**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٣٣ ـ **النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية**، لأبي علي ابن سينا، ط٢، ١٣٥٧هـ.

٣٣٤ ـ **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن المعلم القرشي، تحقيق: بلال السقا، دار التقوى، ط١، ١٤٤١هـ.

٣٣٥ ـ **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، المحقق: لجنة علمية، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٣٦ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي؛ دار الكتب، مصر نزهة الأنام، لابن دقماق.

٣٣٧ ـ **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع.

٣٣٨ ـ **النظامية**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٣٩ ـ **النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل**، لكمال الدين محمد بن محمد الغزي العامري، تحقيق: محمد مطيع الحافظ/ نزار أباظة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

٣٤٠ ـ **نقد المحصّل= تلخيص المحصل**، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محسن بيدارفر.

٣٤١ ـ **نقض الدارمي= نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد**، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبي مالك أحمد بن علي القفيلي الرياشي، دار النصيحة، ط١، ١٤٣٣هـ.

٣٤٢ ـ **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن المعلمي**، لأبي أنس إبراهيم الصبيحي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٤٣ ـ **نكت في أحوال الشيخ الرئيس ابن سينا**، ليحيى بن أحمد الكاشي، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٢م.

٣٤٤ ـ **نهاية العقول في دراية الأصول**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. سعيد فودة، دار الذخائر، الأولى، ١٤٣٦هـ.

٣٤٥ ـ **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٤٦ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ٣٠، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ٢٠٠٩م.

٣٤٧ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر.

الفهارس العلمية

فهرس علوم القرآن والتفسير

فهرس الحديث وعلومه

فهرس أصول الفقه

الموضوع | **الصفحة**

فهرس المنطق

فهرس القواعد الكلية والأصول والتنبيهات المنهجية

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

فهرس الأمور العامة والطبيعيات

الموضوع	الصفحة

الجواهر والأعراض

الموضوع	الصفحة

فهرس العقيدة

العقيدة | الصفحة

الموضوع	الصفحة

إبطال توحيد الفلاسفة

الموضوع **الصفحة**

جوامع التوحيد

توحيد الربوبية

توحيد الألوهية

الموضوع | **الصفحة**

الأسماء الحسنى

الصفات

جوامع باب الصفات

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

صفة العلم

صفة القدرة

الموضوع | **الصفحة**

صفة الكلام

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

صفة الإرادة

الموضوع — الصفحة

صفات الأفعال

الموضوع	الصفحة

السمع والبصر

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الحكمة والتعليل

الموضوع | **الصفحة**

النبوات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس تاريخ مقالات الطوائف والموازنة بينها والكلام في الرجال والكتب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

فهرس المصطلحات والألفاظ المتكلم عليها

فهرس المتفرقات

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة